

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة ١١	تعريف الفصاحة ١٢	تعريف البلاغة ١٢	تعريف البلاغة في الكلام ١٩	تعريف البلاغة في المتكلم ٢٥
الفن الاول علم المعاني ٢٦	تقسيم علم المعاني ٢٩	احوال الاسناد خبري ٣٣	المجاز العقلي ٤١	اقسام المجاز العقلي ٤٦
احوال المسند اليه ٤٨	ذكر المسند اليه ٤٩	تعريف المسند اليه ٥٠	تعريف المسند اليه بالاشارة ٥٥	تعريف المسند اليه بالاضافة ٦١
تنكير المسند اليه ٦١	وصف المسند اليه ٦٣	توكيد المسند اليه ٦٥	بيان المسند اليه ٦٦	ابدال المسند اليه ٦٧
العطف على المسند اليه ٦٨	فصل المسند اليه ٧٠	تقديم المسند اليه ٧١	تأخير المسند اليه ٨٥	الالتفات ٨٨
احوال المسند ٩٤	ترك المسند ٩٤	ذكر المسند ٩٧	كون المسند فعلاً ١٠٠	كون المسند اسماً ١٠٠
افراد المسند ٩٨	تقييد الفعل بالشرط ١٠١	والتغليب ١٠٥	تنكير المسند ١١٤	تخصيص المسند بالاضافة ١١٥

تعريف

~~تنكير المسند~~ تعريف المسند ١١٥	كون المسند جملة ١١٨	تأخير المسند ١٢٠	تقديم المسند ١٢٠	احوال متعلقات الفعل ١٢٥
حذف الفعل	تقديم المفعول على الفعل ١٢٨	تقديم بعض معمولات الفعل ١٢٥	القصر ١٣٣	قصر قلب ١٣٨
قصر تعيين ١٣٦	الانشاء ١٤٨	الفصل والوصل ١٦٣	الايجاز والاطناب والمساواة ١٨٩	الايجاز ١٨٩
ايجاز القصر ١٩٢	ايجاز الحذف ١٩٣	الاطناب ١٩٦	الاطناب بالتذييل ١٩٨	الاطناب بالتكميل ١٩٩
الاطناب بالتتميم ٢٠٠	الاطناب بالاعتراض ٢٠٠	الفن الثاني علم البيان ٢٠٣	مجاز وكناية ٢٠٨	التشبيه ٢٠٩
مشبه ومشبه به حسيان ٢١٠	مشبه ومشبه به عقليان ٢١٠	مشبه ومشبه به مختلفان ٢٠١	الواحد الحسي	الواحد العقلي
وجه التشبيه ٢٢٤	المركب من وجه التشبيه	وبمنزلة التضاد منزلة التناسب ٢٢١	اداة التشبيه ٢٢١	تشبيه المقلوب ٢٢٦
اظهار المطلوب	تشبيه مفرد بمفرد ٢١٧	تشبيه مركب بمركب ٢١٧	تشبيه مفرد بمركب ٢١٨	تشبيه مركب بمفرد ٢٢٨

تشبيه ملفوف ٢٢٩	تشبيه معروف ٢٢٩	تشبيه تسوية ٢٢٩	تشبيه جمع ٢٢٩	تمثيل ٢٣٠
غير تمثيل ٢٣٠	تشبيه مجمل ٢٣٠	تشبيه خفي ٢٣٠	تشبيه قريب مبتذل ١٣١	تشبيه بعيد غريب ٢٣٢
تشبيه مرسل ٢٣٤	تشبيه مشروط ٢٣٤	تشبيه مؤكد ٢٣٤	خاتمة في تقسيم التشبيه ٢٣٤	المبالغة ٢٣٥
الحقيقة و المجاز ٢٣٧	المجاز المرسل ٢٤١	الاستعارة ٢٤١	الاستعارة باعتبار الطرفين ٢٤٨	الاستعارة باعتبار الجامع ٢٤٩
الاستعارة مطلقة ٢٥٧	الاستعارة مجردة ٢٥٧	الاستعارة مرشحة ٢٥٧	المجاز المركب ٢٥٨	فصل في الاستعارة بالكناية ٢٥٩
فصل في مباحث الحقيقة والمجاز ٢٦٢	فصل في شرط الاستعارة حسنة ٢٧٢	الاستعارة تخييلية ٢٧٣	الكناية ٢٧٦	المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة ٢٨٠
الفن الثالث علم البديع ٢٨١	المطابقة ٢٨١	طباق الايجاب ٢٨٢	طباق السلب ٢٨٢	ايهام التضاد ٢٨٣
مراعاة النظير ٢٨٤	تشابه الاطراف ٢٨٤	ايهام التناسب ٢٨٤	الارصاد ٢٨٥	المشاكلة ٢٨٦

المزاوجة

المزاوجة ٢٨٦	العكس والتبديل ٢٨٧	الرجوع ٢٨٧	التورية ٢٨٧	الاستخدام ٢٨٩
والنشر على اللف ٢٨٩	الجمع ٢٩١	التقسيم ٢٩٢	الجمع مع التفريق ٢٩٢	التجريد ٢٩٤
التجريد المبالغة المقبولة ٢٩٥	المذهب الكلامي ٢٩٦	حسن التعليل ٢٩٧	التفريع ٢٩٩	تأكيد المدح بما يشبه الذم ٢٩٩
الاستدراك ٣٠١	تأكيد الذم بما يشبه المدح ٣٠١	الاستتباع ٣٠١	الادماج ٣٠١	التوجيه ٣٠٢
متشابهات القرآن ٣٠٢	الهزل ٣٠٢	تجاهل العارف ٣٠٢	القول بالموجب ٣٠٣	الاطراد ٣٠٣
الاجناس ٣٠٣	التجنيس التام ٣٠٤	التجنيس المحرف ٣٠٥	التجنيس الناقص ٣٠٥	التجنيس المضارع ٣٠٦
تجنيس القلب ٣٠٦	تجنيس المزدوج ٣٠٦	الاشتقاق ٣٠٦	رد العجز على الصدر ٣٠٧	السجع ٣٠٩
التشطير ٣١١	الموازنة ٣١٢	القلب ٣١٣	التشريع ٣١٣	لزوم ما لا يلزم ٣١٤

الاستثناء ٣١٠

خاتمة الكتاب ٣١٧	الاغارة والمسخ ٣١٨	اخذ ممدوح ٣١٨	الالمام والسلخ ٣٢٠	الاقتباس ٣٢٤
التضمين ٣٢٤	العقد ٣٢٦	التمليح ٣٢٦	حسن الابتداء ٣٢٨	براعة الاستهلال ٣٢٩
التخلص ٣٢٩	الاقتضاب ٣٣٠	فصل الخطاب ٣٣٠	تمة فهرست	هذا الكتاب

من كتب الفقير الى ربه المولى
مصطفى بن ابراهيم
السعدي ...
عفى لهم امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان و خصصنا ببدايع الايادي وروايع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبغ من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطايف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران فانه كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التأويل فايق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على فرايد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التأويل موارده شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل يظهر لبابا اذ تراكبه وضعا

وضفا ومنه عذب عباب بحار اساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا ينعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى يسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى تنطبع دقايق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشأن التفطن للمحة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري وعاجلت في مستودعات اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف وافلاذ الانا سيجي عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق علم البيان والتتبع للذين حازوا قصب السبق في مضماره وابا حث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج قلبي ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال

جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق
افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد
وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت
مسائله وعوايده محتويا على حقايق هي لباب آراء المتقدمين منطويا
على دقايق هي نتايج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز
لا يحا عليه مخائل السحر ودلائل الاعجاز ففي كل لفظ منه روض من المنى
وفي كل سطر منه عقد من الدر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان
ارى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده
وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفت شموس
الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من
اندراس ظلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس
احوال الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العمر ويفنى
العلم فيه ويندرس الاثر لكن لما رايت توفر رغبات المحصلين على
تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله
وتفاصيله واكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء الى ما فيه من مطويات
الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار
ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون
لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا والسلوك طرائقه من
غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل اختلست من
اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت
اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطا

مطارح الانظار وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم
بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا سيما دلائل
الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع
والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل لصعاب عويصاته
الابية ويسهل طرائق الوصول الى خفايا كنوزه المخفية واودعته
فرائد نفيسة سمحت بها كتب القدماء وفوائد شريفة سمحت بها
اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق و
لطائف فقر اخذتها من عين التحقيق وتمسكت في دفع اعتراضاته
بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه مذهب
البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح
ونبهت على بعض ما وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح
المفتاح واومات الى مواضع زلت فيها اقدام الاخذين في هذه
الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من قلة بضاعة
ورفضت التاسي بجماعة حظروا التحقيق الواجبات وما فرضت
على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات وحين فرغت عن تسويد
الصحايف بتلك اللطايف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى
فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت
النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصايب
في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان
لا سيما ديار نبهاء الشباب تمتعوا قد ارض جلدي ترابها فلقد
جرد الدهر على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من

من السكان فلم يدع من اوطانها الادمنة لم تتكلم من ام اوفى
ولم يبق من حزبها الاقوم ببلدح محجفي كان لم يكن بين الحجون الى
الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق فى زوايا الهجران
ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا
وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر اذا
اساء اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجانى
فرط الملال وضيق البال الى ان تلقفتنى ارض الى ارض وتجرجني
من رفع الى خفض حتى الخت بمحروسة هراة حماها الله تعالى عن
الافات ففتح الله عينى منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم
شعر لقد جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن
فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل
والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا
وعاد عود الاسلام الى رواية واض روض الفضل الى مائه ونظم
شمل الخلايق بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل
الانام بظلال العدل والاحسان وارتبعوا فى رياض الامن والامان
وكل ذلك بيامن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام
مالك رقاب الامم خليفة الله فى العالم حامى بلاد اهل الايمان
ماحى اثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القوية سالك الطريقة
المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور و
الاعتساف والى لواء الولاية فى الافاق مالك سرير الخلافة
بالاستحقاق المجتهد فى نصب سرادق الامن والامان المتمثل

التمثل لنص ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء

كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله ع م شعر خليفة

ملك الافاق سطوته • والحق كان مداه اية سلكا • يحوم حول ذراه

العالمون كما • ترى الحجيج ببيت الله معتركا • يحيي نسيم رضى منه الزمان

وكم • فج بلظى من سخطه هلكا • اطا د صاعقة من نصله فبراه

الى السما كلواء الشرع قد سمكا • وصادق الرشد منها كل معتسف

قد كان في ظلمات البغي منهمكا • فالدين صار قرير العين مبتسما

والملك اقبل بالاقبال ممتسكا • علا فاصبح بين عوم الورى ملكا •

وربما فتحوا اعينا غدا ملكا • وهو السلطان الغازي المجاهد في

سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث

المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اعلام دولته محفوفة

بالنصرة والتأييد • وخيام عظمته مكفوفة واقطار الارض مشرقة

بانوار معدلته • واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته فهو الذي

صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام • وشيد بنيان الهداية

اثر ما اشرف على الانهدام • وأمطر على العالمين بسحائب الافضال

والانعام • وخصص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام

شعر اقامت في الرقاب له ايادي • هي الاطواق والناس الحمام

فقرأت الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن • ووسمت بنسيان الاحبة

والوطن • ومررت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا • وبعين عنايته

ملحوظا محفوظا • فشد ذلك عضدي وهز من عطفي • ثم هداني

الله سبحانه تعالى سواء الطريق • وافاض علي سجال التوفيق حتى رجعت

الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه ۔ واستنهضت الرجل
والخيل في تنقيحه وتهذيبه ۔ واضفت اليه ما سمح به في اثناء ذلك
الفكر الفاتر ۔ وسنح بعون الله للنظر القاصر ۔ فجاء بحمد الله كنزا مدفونا
من جواهر الفوايد ۔ وبحرا مشحونا بنفايس الفرايد ۔ فجعلته تحفة للحضرة
العلية ۔ وضعة لسدته السنية ۔ لا زالت ملجاء لطوايف الانام ۔ وملاذا
لهم من حوادث الايام ۔ وحصنا حصينا للاسلام ۔ بالنبي واله عليه وعليهم
السلام ۔ والمرجو من خلاني ۔ وخلص اخواني ۔ ان يشيعوني بصالح
الدعاء ۔ ويشكروا الي ما عانيت في هذا التاليف من الكد والعناء ۔ والى
الله اتضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون ۔ وعن
طريق العناد ناكبون ۔ وغرضهم تحصيل الحق المبين ۔ لا تصوير الباطل
بصورة اليقين ۔ وهذا لعمري موصوف عزيز المرام ۔ قليل الوجود في
هذه الايام ۔ فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد ۔ وفشا الجدال
والحسد بين العباد ۔ ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الاجل ۔ وما توفيقي الا بالله
وعليه توكلت واليه انيب ۔ قال المص بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء
مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من آثارها و
الحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل
والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان
او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو
اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان و

قوله لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز من ذكر السبب وارادة المسبب واعلم ان الدليل قسمان اني يكون واسطة في حصول التصديق بثبوت المحمول الى الموضوع او سلبه عنه
فقط ولمي يفيد مع التصديق المذكور سبب نسبة المحمول الى الموضوع بالثبوت والسلب في نفس الامر فالاستدلال بالحمى على تعفن الاخلاط اني وعكسه لمي ولا شك ان اللمي
اولى وافيد ومعرفة اعجاز القرآن بالبرهان اللمي على الوجه المختار وهو ان سبب اعجازه كونه في اعلى مراتب البلاغة انما تحصل على التحقيق والتفصيل بمعرفة قواعد البلاغة
واذا كانت المعرفة المذكورة بالبرهان الاني حاصلة من علم الكلام فلا غنيا [illegible] في حصر كشف الاستار عن وجوه الاعجاز في هذا الفن سواء كانت اللام في قوله لكونه في اعلى
مراتب البلاغة متعلقة بالمعرفة او الاعجاز ثم المراد بالاعلى النوعي وهو مرتبة من البلاغة تعجز البشر عن الاتيان بمقدار اقصر سورة منه في تلك المرتبة فيتناول
الطرف الاعلى وما يقرب منه فلا يرد ان الاعجاز لا يتوقف على كونه في الطرف الاعلى قوله ليقتفي اثره اي يتبع النبي عم في طريقته او يتبع طريقة النبي عم وقوله فيفاز
نصب عطفا على ليقتفي او رفع اي فهو يفاز قوله فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات اورد عليه ان الثابت فيما سبق ان كشف الاستار عن وجوه الا
عجاز لا يكون الا بهذا العلم وذا لا يستدعي كون معلومه الذي هو مسائله من اجل المعلومات اذ ليس في هذا العلم مسئلة حكم فيها على القرآن بخصوصه بعرض ذاتي بل
اقصى ما ثبت ان يكون القرآن من جزئيات موضوعات مسائله وهذا انما يفيد شرفه بشرف الموضوع وبالجملة تعليل ترتب قوله فيكون من اجل المعلومات على ما قبله بقوله
بقوله لكون معلومه من اجل المعلومات مشكل جدا فلو اكتفى بجنس الغاية بجنس ولو ادعى ان معلوماته في انفسها من اجل المعلومات لكان كلاما آخر لا مساس له بما نحن فيه
اذ ليس الكلام في تعليل ترتب المذكور على ما قبله بما ذكر والجواب ان كلام الله اشرف التراكيب وقد تقرر ان المعلوم اذا كان اشرف كان العلم بحاله اشرف فالعلم بحال القرآن اعني اعجازه مع قطع النظر عن الغير اشرف ولا يستفاد العلم [illegible]
عند فقد الذوق النظري الا بمعرفة مسائل هذا العلم فلا جرم يكون هذا العلم ايضا اشرف فقوله وهذا لا يستدعي كون معلومه ممنوع والحصر المستفاد من قوله وهذا انما يفيد شرفه
بشرف الموضوع ممنوع ايضا اذ جلالة المسائل اما برشاقة دلائلها او بتعلقها بمعرفة احوال اشرف الاشياء والثاني موجود هاهنا ثم المراد بالمعلوم في عبارة
الشرح ما يعلم من هذا العلم لا المسائل كما توهم بقرينة افراده على انه يتم الكلام حينئذ ايضا قوله وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغاية الحصر المستفاد من اضافة المصدر
على ما سيصرح به الشارح في قوله فمعنى الحال هو الاعتبار المناسب اضافي بالقياس الى المبادي فلا يرد حصول جلالة العلم بوثاقة الدلائل كما صرحوا به على ان افادة
اضافة المصدر الحصر ليس بكلي ويجيء الكلام عليه ان شاء الله تع قوله فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكر ههنا يريد به ان كلام المص مخالف لكلام المفتاح من وجهين
تقرير الاول ان المص حصر سبب معرفة الاعجاز في هذا العلم لان المراد بكشف الاستار عن وجوه الاعجاز في نظم القرآن معرفة انه معجز كما صرح به الشارح والسكاكي
حصره في الذوق اذ لا يخفى ان اسناد الادراك الى الذوق في قوله ومدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا اسنادا الى السبب كما يشير اليه قول الشارح في الجواب ولولا الذوق
المكتسب منه والا فالمدرك هو النفس ليس الا وتقرير الثاني ان المص اثبت كشف القناع عن وجوه الاعجاز بهذا العلم والسكاكي نفاه عن اصله فدفع الوجه الثاني
وادمج فيه دفع الاول وانما قدم الجواب عن الوجه الثاني اهتماما به لان المخالفة الثانية اظهر من الاولى فان المص حصر سبب كشف الاعجاز في هذا العلم والسكاكي
حصر مدرك الاعجاز في الذوق ولا مخالفة بينهما ظاهرا الا ترى انه لو حصر احد مدرك الكليات في النفس الناطقة وحصر سبب ادراكها في العقل لاستقام
كلا الحصرين وانما تظهر المخالفة بملاحظة ان اسناد الادراك الى الذوق اسناد الى السبب كما اشرنا اليه حسن جلبي عفي عنه عفي عنه عفي عنه

١٧ او العطف وقد شرط صح
على محذوف وصف
المذكور

قوله ولو با الذوق فالمكتسب من الذوق على ما ذكره الشارح في شرح المفتاح قوة ادراكية لها اختصاص بادراك لطائف الكلام ووجوه محاسنه الخفية فيه بحث وهو ان الشارح في ترتيب
الباب السابع انه لو هذه يفيد كون ضد الشرط المذكور اولى بالملزومية للكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك اكرم زيدا ولو كان غنيا وكقوله عم اطلبوا العلم ولو كان بالصين
سواء كانت الواو للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام كما ذهب اليه صاحب الكشاف والجمهور قوله وفذلك الجهة اى الى ان وجه الاعجاز يدرك بهذين العلمين لا بغيرهما من
العلوم قوله لا طريق اليه لا طول خبر بهذين العلمين الظرف اعني اليه لغو متعلق على قول البغداديين [illegible] لما فيه من معنى الافضاء والاطول بدل من محل اسم لا لانه مبتدأ في الاسم وخبر لا
محذوف اى لا طريق موجود او خبر او بدل من الخبر المحذوف على رأي من جوز حذف [illegible] بالاستثناء ويمكن ان يكون الظرف مستقرا خبرا والاطول بدل لا منه او صفة لاسم لا
والاطول على ما ذكره من الوجوه قوله لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين المراد من علم الاصول اما اللغة والنحو والصرف او الكلام بناء على
انه لا بد منه في تاويل المتشابهات وردها الى المحكمات وهو العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن كما ذكره الفاضلان في شرحيهما للمفتاح فالبعدية على الاول زمانية
اى بعد حصول علم الاصول والاحاطة به وعلى الثاني رتبية شرفية ثم ان قوله اكشف يروى مرفوعا ومنصوبا ووجه الاعراب ظاهر مما سبق واعترض على الشارح بان في نقل قوله
لا علم بعد علم الاصول اه اختلالا وفي المنقول اشكالا اما الاول فلان عبارة المفتاح هكذا لا علم في باب التفسير بعد علم الاصول اقرأ منهما على المرء لمراد الله تعالى من كلامه
ولا اعون على تعاطي تاويل متشابهاته ولا انفع في درك لطائف نكته واسراره ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه وقد ذكروا ان الظرفين اعني في باب التفسير وبعد علم الا
صول متعلقان باقرأ اى اعون وانفع على معنى لا علم انفع منهما في التفسير بعد علم الاصول وجوزوا ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم فاذا تعلقا باقرأ لا يكون قوله اكشف
مقيدا بالظرفين المذكورين البتة كما لا يخفى وقد حمل الشارح عبارة المفتاح على الوجه الثاني فنقلها كذلك وليس كذلك واما الثاني فلان المتبادر من هذه العبارة ان علم الاصول
اكشف بل انه اكشف منهما وان غيرهما كاشف ايضا لكنهما اكشف وكل منهما ينافي حصر الكشف في العلمين وليس المدعى اللزوم العقلي بل المفهوم الذوقي الذي هو المبين في علمنا هذا
فان المفهوم من قولهم لا اعلم من فلان في البلد انه اعلم من الكل كيف ولو اجرى الكلام على ظاهره لا يلزم منه اثبات الكاشفية لهذين العلمين اصلا اذ انتفاء اعلم من زيد
في البلد يتحقق بانتفاء العلم فيه عن اصله ولا يجوز تجريد اكشف من معنى التفضيل لمكان الاقتران بمن في عبارة الشارح وان لم يكن كذلك في عبارة المفتاح والجواب عن الاول
انه اتبع المحقق نص في شرح الكشاف عند الكلام على قوله تع وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء ولكن ذكرى لعلهم يتقون على ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه
ثم اذا عطف مفرد على مفرد فالقاعدة الكلية المعتبرة عند الكلام لا يجوز الا استعمال الخلاف فيه ولا يفهم من الكلام سواه والنحاة ايضا قدروا القول بذلك في دلائل الاعجاز في قوله
تعالى الله يستهزئ بهم والعطف في قوله تع الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا ليس من عطف المفرد على المفرد ولو سلم فالتقييد بملاحظة متعلق العلم دون نفسه فلا يلزم
تقييد علم الله بالزمان لولا حدوثه وعن الثاني ان افعل التفضيل قد يقصد به تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل
بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايدا الى كماله قصدا الى تمام ... في اصله مع المبالغة في اتصافه به بحيث يفيد عدم وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى كماله فيه على وجه
الاختصاص فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح فلا اعلى في صفاته تع او لم يشاركه احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو قولنا الله اكبر وامثاله حسن چلبي عفي عنه

قوله والشكر فعل اه فان قلت لم عرّف الشكر وبيّن النسبة بينه وبين الحمد مع انه غير مذكور في الكتاب قلت لانه لما كان قريبا من الحمد وقد فسّره كان مظنة ان يقع في ذهن السامع
ان الشكر هل هو هذا ففسّره وبيّن الفرق تخليصا للسامع من ورطة الحيرة وليس المراد ان الحمد في هذا المقام من قبيل الشكر والمادة مادة الاجتماع لان الشارح صرّح بان في الكلام تنبيها على
تحقق الاستحقاقين ومعنى الاستحقاق الذاتي الاستحقاق بصفاته الذاتية والحمد ههنا على الصفات الذاتية مع صفة الانعام فكيف يكون من الشكر وهو مخصوص بالفواضل وبالجملة كونه
ههنا من قبيل الشكر مخل بالتنبيه على الاستحقاق الذاتي كما لا يخفى على المنصف قوله ينبئ عن تعظيم المنعم اي يشعر في حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه علم تعظيمه ولا ريب في تحقق هذا المعنى
في الشكر الجناني اذ لا يقدح فيه الجهل بالمنبي كما لا يقدح في دلالة اللفظ الموضوع لمعنى الجهل بالوضع وعدم استعماله على انه يجوز ان يطلع على اعتقاد الشاكر باخبار الغير او بالالهام
او باخبار المعتقد نفسه او بنحوه اذ يكون المنبي بلا واسطة عن تعظيم المنعم بالنظر الى الغير على كل من التقادير هو الاعتقاد لا الغير قوله بسبب الانعام متعلق بالفعل ولم يقيد الانعام
بكونه على الشاكر لعدم ثبوته بالنقل الصحيح كما صرح به البعض ثم ان اللام في الانعام عوض عن الاضافة اي انعامه قوله او اعتقادا ومحبة بالجنان عطف على سابقه باو وعطف لاحقه
عليه بها يدل على ان مجرد الذكر اللساني والعمل الاركاني شكر ولا ينافيه ما اشير اليه في حواشي شرح المطالع من ان الذكر اللساني والعمل الاركاني لا يكون شكرا ما لم يطابقه
الاعتقاد ولم يخالفه افعال الجوارح في الاول لان تلك المطابقة وعدم المخالفة شرط خارج ثم المراد من الاعتقاد التصديق جازما او راجحا ثابتا ام لا وقيل المراد به جزم واعلم انه ذكر
ابن هشام في مغني اللبيب ان العطف باو بعد همزة التسوية غلط اولع به الفقهاء وغيرهم حتى ذكر في الصحاح سواء علي قمت او قعدت والصواب ام قعدت وهذا مثل قولهم يجب اقل
الامرين من كذا او كذا فحق العبارة في الاول ام والثاني الواو وقال الشريف ان المعنى على ايقاع التسوية بين الامرين فصاعدا لاستحالة جريانها في اقل وفي الثاني الواو وقال فيما ذكره بعض الحواشي
والجواب اما عن الايراد على قول الفقهاء يجب اقل الامرين اه فهو ان المبين هو المضاف اعني الاقل لا الامران حتى يجب الواو واما عن قوله الصواب بعد همزة التسوية ام لا او فبانه
او فيه بمعنى الواو كما اشار اليه الشريف في اول الحالة المقتضية تنكير المسند من شرح المفتاح على ان ام مثل او في كون احد المتعدد فلا وجه لرد احدهما وايجاب الاخر وقد اشار
الفاضل الرضي الى وجه اخر لتصحيح التركيب بقاء او على معناه ملخصه ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء كما في قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم
اي الامران سواء عليكم وسواء لا يثنى ولا يجمع على الفصيح ثم الجملة الاسمية اعني الامران سواء دال على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة صريحا واعلم انهم صرحوا بان الشكر بالجنان
اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال واعتقاد اتصافه بصفة الانعام وانه ولي النعم في مقابلة انعامه لا مجرد المحبة ولا مجموع الاعتقاد والمحبة وان لزمته فلا لطف لعطف المحبة
على الاعتقاد ثم انه قدم من موارد الشكر اللسان لكونه اظهر في الانباء ووسط الاعتقاد الذي هو اشرف الافراد رمزا الى ان خير الامور اوسطها قوله او عملا وخدمة بالاركان
انما عطف الخدمة على العمل تنبيها على ان العمل انما يكون شكرا اذا كان على وجه الخدمة واما اذا كان بالاجرة فلا قوله وحده حال من الشاكر على تاويله بالنكرة عند سيبويه اي منفردا
وذهب الاصفهاني الى ان التعريف فيه وفي نظائره للعهد الذهني نكرة في المعنى ولهذا يعامل معاملتها كما سيجيء فلا احتياج الى التاويل وما ذكره الشيخ قدس سره في شرح
اللب من ان هذا التوجيه انما يستقيم في المعرف باللام كما في مررت بهم الجماء الغفير دون غيره لا يلتفت اليه اذ المضاف كالمعرف باللام في هذا الحكم صرح به الشارح والمحشي في مباحث
تعريف المسند وساير المحققين وقال ابو علي الفارسي انه منصوب على انه مفعول مطلق للحال المقدرة اي يتوحد الشاكر بكونه مورد الحمد توحدا فعلى هذا يكون قيدا للنسبة
الحصرية المستفادة من ضمير الفصل في قوله هو الشاكر ويمكن ان يقدر العامل المحذوف صفة للشاكر على رأي من يجوز حذف الموصول مع بعض الصلة كما قيل اي هو الشاكر المتوحد
انفرادا وعند الكوفيين نصب على الظرفية بمعنى في حال وحدته لا مع غيره قوله يعم النعمة اي الانعام بها اذ الفواضل هي المزايا القائمة بالشخص متعدية الى غيره قوله
على الوصف بالعلم والشجاعة ليست الباء صلة للوصف وان كان المتبادر ذلك حتى يرد عليه ان الوصف بهما يجوز ان يكون في مقابلة الانعام فلا يتحقق عدم صدق الشكر
في هذه الصورة مطلقا بل هي للسببية والمعنى على الوصف بازاء العلم والشجاعة فان قلت الشجاعة ملكة نفسانية غير اختيارية فكيف يكون الوصف بازائها حمدا وقد شرط
اختيارية المتعلق فيه قلت الشجاعة قد يطلق على اثار تلك الملكة ايضا كالخوض في المهالك والاقدام في المعارك وهي المرادة ههنا قال الاستاذ بيانا لكون العلم والشجاعة من
المزايا الغير المتعدية ان العلم اما عبارة عن الاضافة بين العالم والمعلوم او عن الانفعال الحاصل للنفس او عن الصورة المرتسمة فيها التي هي من قبيل الكيفيات واياما
ما كان يقبل الانتقال وفيه نظر لان المراد بالتعدي ههنا ما من المحل الى الاخر واما الشجاعة فهي ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهور والملكة من قبيل الكيفيات
الغير القابلة للانتقال وفيه نظر لان المراد بالمتعدي ههنا المتعلق بالغير في تحققه كالانعام اعني اعطاء النعمة للغير لا الانتقال كما زعمه كيف والجمهور اطبقوا على ان المحمود عليه فعل اختياري
والفعل لا يقبل الانتقال اصلا قوله واسم للذات والمراد بالاسم ههنا ما يقابل الصفة بقرينة جعلها مقابلا له لا ما يقابل الفعل والحرف ويحتمل ان يراد ما يقابل اللقب
والكنية فان قلت وضع العلم بازاء ذاته تعالى فرع تعقله وهو لم يعلم حقيقته تعالى فكيف يتصور ذلك قلت لا نزاع في وقوع تعقله تعالى بصفاته الحقيقية والاضافية والسلبية والفعلية
على قدر ما ظهر منها بالفيض الالهي واما المنفي تعقله بكنه حقيقته وذا غير لازم في وضع العلم على انه انما يتم ذلك اذا لم يكن الواضع مطلقا او واضع هذا الاسم هو الحق تعالى
اما اذا كان وضعه فعلم غيره بالالهام او الوحي فلا وذات الشيء قد يقال على حقيقته وقد يقال على هويته الخارجية وقد يقال على ما يقابل الوصف والمراد ههنا هو الثالث
وهو يستعمل استعمال النفس واستعمال الشيء ولذا يجوز تانيثه وتذكيره وخص بالذكر في تعيين الذات من صفات العلى الوجوب الذاتي الذي ينصرف اليه مطلق الوجوب لاختصاصه
به ولانطوائه على ساير صفاته لانه معرب لكل كمال ومبعد عن كل نقصان ثم ذكر استحقاق جميع المحامد الدال على ان كل كمال وكل نعمة من الجناب توطية لما يذكر من وجه
تعليق الحمد على هذا الاسم والمحامد جمع محمد بكسر الميم مصدر بمعنى الحمد قيل او جمع محمدة بفتحها وهي خلاف المذمة اي ما يمدح عليه ولا يخفى على الذوق السليم ان الانسب المتسق
بجميع المحامد قوله ولذا لم يقل الى قوله على تحقق الاستحقاقين اي لكون لفظة الله علما للذات من حيث هو لا صفة مخصوصة من صفاته تعالى علق الحمد عليه تنبيها على استحقاق
الذات من حيث هو اي من غير ملاحظة خصوصية وصف واعترض عليه بانه لا اشعار للكلام بالاستحقاق الذاتي اذ لم يعهد من قواعدهم ان تعليق امر باسم غير صفة يدل على
منشائية مدلوله على انه ان سلم ذلك فانما هو اذا لم يصرح بان جهة الاستحقاق غير الذات وقد صرح ههنا بقوله على ما انعم والجواب ان هذا يفهم بالذوق وحيث لم يقل الحمد للمنعم
لا من ان تعليق امر باسم يدل على منشائية مدلوله وذكر وصف الانعام محمودا عليه بعد افادة الاستحقاق الذاتي لا يضره ولا يضر على ان لفظة الله تعالى لما دلت على ذات متصف
بجميع صفات الكمال واشتهر اتصاف تلك الذات بهذه الصفات في ضمن هذا الاسم لم يبعد ان يجعل التعليق به في حكم التعليق بالمشتق الدال على منشائية جميع الصفات هذا
ثم قوله بل انما تعرض اضراب عن المقدر كان سائلا سأل بان هذا الايهام لا يضر اذ الاختصاص ثابت في نفس الامر ولهذا تعرض المص لصفة الانعام فقال ليس الامر كذلك بل انما
تعرض فاندفع ما قيل من ان ائمة النحو صرحوا بان بل اذا وقع بعدها جملة فمعنى الاضراب اما الابطال كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد
مكرمون واما الانتقال من كلام الى اخر وانما يرد ان لو كان اضرابا عن لم يقل كما توهم وههنا بحث اخر وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع اوصاف الكمال كما اشار اليه السيد
في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام فلم افرده بالذكر واجيب بان ذلك للتصريح بانه ادى الواجب لما تقرر عندهم واشتهر من ان شكر المنعم واجب
عقلا وشرعا ويمكن ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف الذاتية فان ما لم يكن غير الذات اعطيت حكمها فلا يندرج فيه الاستحقاق
بصفة الانعام على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد ظاهرا فذكر الانعام تصريحا بالاستحقاق الوضعي وتنبيها على ان كل صفة من صفاته تعالى
مستقل بافادة الاستحقاق وهذا وقد يقال المراد بالاستحقاق الذاتي انه اذا قطع النظر عن غير الذات كان مستحقا لجميع التعظيمات ولا شك ان الله تعالى يستحق التعظيم لذاته
لان المعبودية وصف مقتضى ذاته كوجوده ولزوم تعلق الحمد بالفواضل والفضائل لا يقتضي ان لا يستحقه المعبود لذاته اذ يجوز ان يكون الفاعل مستحقا لذاته ان يعظم على
فعله قد بين قوله وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به سيأتي في تقديم المسند اليه انه قد يعدل الى اسم فيقدم مرة ويجعل مسندا اليه ويؤخر اخرى فيجعل فاعلا كل ذلك يستدعي
نكتة ولا حاجة في ذلك الى اعتبار انه مؤخر في الاصل او مقدم فسواء اعتبر الحمد مؤخرا في الاصل بان يكون التقدير احمد الله حمدا او مقدما بان يكون احمد الله يستقيم بيان النكتة
فلا وجه للاستصعاب بان النكتة انما هي للنزاع عن موضعه الاصلي والحمد قار فيه لانه مبتدأ فبيان النكتة لغو ثم الجواب بانه في الاصل مؤخر لما نبهت عليه ليس بشيء ثم انه لم يرد به
المقام ما هو المصطلح في هذا الفن اذ الاهتمام ليس مقتضى الحال بل انما هو حال اقتضى تقديم الحمد ومقتضى الحال هو التقديم بل اراد ان هذا المقام الذي هو مفتتح التاليف يقتضي
اهتماما بشان الحمد واراد بقوله مزيد اهتمام ان الاهتمام العارض للحمد بكونه المقام اولى بالرعاية من الاهتمام الثابت للاسم الزايد على اهتمام غيره في نفسه لان البلاغة
في الكلام عبارة عن مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته لكن فيه بحث وهو انه يشكل بقوله تعالى فلله الحمد رب السموات الاية وقوله تعالى وله الحمد في السموات والارض وقوله تعالى في سورة
التغابن وله الحمد الى غير ذلك حيث قدم اسم الله تعالى على الحمد في هذه الاية مع ان المقام مقام حمد والجواب منع ان المقام في الاي المذكورة مقام الحمد بل مقام بيان استحقاقه تعالى
واختصاصه بالحمد كما اشير اليه في الكشاف وهذا يقتضي تقديم الظرف كما لا يخفى قوله على ان صاحب الكشاف اشارة الى دفع ما يتوهم من ان في تقديم الحمد فوات التخصيص المقصود
في هذا المقام ويؤيده تصريح صاحب الكشاف في سورة التغابن بانه قدم الظرفان في قوله له الملك وله الحمد ليدل على الاختصاص فما ذكره من اقتضاء المقام تقديم الحمد
معارض بفوات الحصر المطلوب فيه وحاصل الدفع ان اقتضاء المقام منضم مع تصريح صاحب الكشاف بوجود الاختصاص في الحمد لله كما في لله الحمد فلا مانع من التقديم مع وجود
المقتضى قلت فما وجه ما ذكره في سورة التغابن قلت عبارته هناك ليدل بتقديمهما وستعرف وقد عرفت النكتة في اختياره التخصيص الحاصل بالتقديم فلا تغفل فان قلت
لا وجه لاعتبار التخصيص فيما نحن فيه لما سيجيء من ان المخاطب بالجملة القصرية يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء والمخاطب ههنا هو الله تعالى كما ذكرت فيما سبق
قلت الوجوب المذكور في القصر الاضافي دون الحقيقي والقصر فيما نحن فيه حقيقي ولو ادعائيا ونظيره اياك نعبد حسن جلبي عفي عنه عفي عنه

على

قوله بان فيه اي في الحمد لله بتقديم الحمد وهذا اعني ارجاع الضمير الى ما ذكره هو المناسب لكلام العلامة حيث قال اجراء صفات الربوبية والانعام بجلايل النعم و
دقايقها والملائكة على الله بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق في قوله الحمد لله دليل على ان من هذه صفته لم يكن احد احق منه بالحمد والثناء عليه بما هو اهله
قوله وبهذا يظهر ان تصريح صاحب الكشاف بان في قوله الحمد دلالة على اختصاص جنس الحمد بانه تعالى يظهر ان ليس نفيه الاستغراق بناء على انه مناف لمذهب
الاعتزال كما ذهب اليه كثير من شراحه اذ اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع الافراد فلا فرق بينهما بانهما منافيان بحسب الظاهر قاعدة خلق الاعمال وكل منهما يقبل
تاويلا يندفع به تلك المنافات كما ذكره الفاضل المحشي فلا ترجيح لاختيار احدهما على الاخر من هذا الوجه نعم بينهما فرق من حيث ان منافاة اختصاص الافراد
لتلك القاعدة ذاتية ومنافاة اختصاص الجنس بواسطة استلزام لاختصاص الافراد لكن بهذا القدر من الفرق لا يتجه اختيار احدهما والحكم بان الاخر وهم
كما لا يخفى على الفطن فان قلت لعل كثيرا من الناس الذين عللوا اختيار الجنس ونفي الاستغراق بما ذكر حملوا تعريف الجنس المذكور في الكشاف على العهد الذهني
الذي هو من فروعه كما هو الظاهر المنبه به اعني العراك في ارسلها العراك وما ذكره من ابطال التعليل السابق انما يتوجه اذا حمل تعريف الجنس على تعريف
الطبيعة من حيث هي قلت لو سلم ان تعريف الجنس اذا قوبل الاستغراق هو يراد به العهد الذهني فاختصاص فرد ما ايضا يستلزم اختصاص جميع الافراد
لان معناه ثبوت فرد ما لله تعالى وانتفائه عن غيره فيستلزم ثبوت جميع الافراد والشريف ان المعهود الذهني نكرة في المعنى ومعنى التخصيص يتضمن معنى النفي
ويكون في المعنى كالنكرة الواقعة في سياق النفي فيعم ثم الحق ان صاحب الكشاف كما يمنع كون الاستغراق معنى اللام يمنع كونه مرادا في المقام اما المنع الاول فلظاهر
كلامه مع ان الوجه الاخير الذي هو منقول عنه كما صرح به الشارح في شرح الكشاف يدل ايضا على ذكر ولانه حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد
والجنس واما المنع الثاني فلانه مفهوم من كلامه ضمنا كما ستطلع عليه فالظاهر ان هذا الكثير من الناس عللوا بما ذكروا كون الحمد في هذا المقام محمولا على الجنس دون الاستغراق
اما باعتبار المنع الضمني بان حملوا قول صاحب الكشاف فان قلت ما معنى التعريف في الحمد لله على معنى ما المراد من التعريف اللامي في الحمد لا طلب بيان مدلوله الوضعي ونظيره قوله
في اولئك هم المفلحون معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الناس الذين بلغك انهم يفلحون في الاخرة او على انهم الذين ان حصلت صفة المفلحين اه
فانه اراد بمعنى التعريف ههنا احد صورة حيث ردده بين العهد وغيره وسيجيء تصريح الشارح والفاضل المحشي بان المعنى الثاني الذي ذكره من فروع التعريف
الجنسي وحمل كلام الكشاف على ما ذكره هو المناسب لكونه بيانا لمراد المقام لا بيانا لمجرد مؤدى اللام وانما قلت الظاهر اذ لو حمل على انهم عللوا بذلك كون مدلول اللام
بحسب الوضع الجنسي دون الاستغراق لزمهم حمل كلام الكشاف على اثبات اللغة بالراي وهو مستبعد من تلك الفحول على ان نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على مجرد
منافاة لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد اذ المنافي له ارادة الاستغراق ولا شك ان وضع لفظ المعنى لا يقتضي ارادة ذلك المعنى منه في كل مقام واذا ثبت ان التعليل
الذي ذكره كثير من الناس مسوق لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق فظهر ان باقي الوجوه المذكورة ههنا ايضا مسوق لذلك ليلايم سابق الكلام
ولاحقه على ان الشارح رد في شرح الكشاف على الوجهين الاولين باشعارهما بكون اللام للاستغراق في الحمد عند الزمخشري مع بطلانه ولم يرد الوجه الثالث هناك
بما ذكره هنا وذكر الوجه الثالث وسماه اولى مع انه يرد عليه ورودا ظاهرا ما اورده هنا على الوجهين الاولين فلو كان مسوقا لبيان ان مدلول اللام بحسب الوضع الجنس
دون الاستغراق كما ينبئ ظاهر قوله من ان اللام في الحمد بتعريف الجنس دون الاستغراق لا لبيان كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق لكان اختياره وتسميته
اولى في غاية البعد فعلى هذا ابتني التزييف كلامه واورد على الشارح ما اورده فان قلت من اين يفهم منع صاحب الكشاف كون الحمد محمولا في المقام على الجنس دون الاستغراق
قلت من قوله وهو تعريف الجنس لان اطلاق تعريف الجنس على الاستغراق وان وقع في بعض المواضع الا ان الاصطلاح منعقد على اختصاص اسم تعريف الجنس وتعريف
الطبيعة على الاشارة الى تعريف الحقيقة من حيث هي وصاحب الكشاف جار هنا على الاصطلاح المذكور وتعريفه ذكر الاستغراق ههنا في مقابلته واما ما ذكره
الفاضل المحشي من ان الدال على ذلك انه صرح بالجنس في موضعين ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا ففيه تعسف اما اولا فلانه صرح بالجنس في سورة العصر
ولم يتعرض لانضمام الاستغراق اصلا مع انه لم يحمل دليلا على نفي الاستغراق بل صرحوا بان المراد الاستغراق فان قلت الاستغراق الاستثناء قرينة قوية ظاهرة
على ارادة الاستغراق فاكتفى به ولم يتعرض لانضمام الاستغراق ولا كذلك شيوع ارادة الاستغراق في المقامات الخطابية قلت دعاء كون قرينة الاستغراق
فيما نحن فيه كما دعا علم بدفع هذا التفرقة واما ثانيا فلان تصريحه بالجنس وعدم التعرض لانضمام الاستغراق اصلا لا يدل على اقتصاره في معنى الحمد على الجنس
من حيث هو اذ هو يجوز ان يكون ذلك للاشارة الى احتمال الامرين الجنس من حيث هو والجنس من حيث وجوده في ضمن جميع افراده وكذا الحال في قوله اختصاص
الحمد دون ان يقول اختصاص المحامد بقي ههنا بحث ذكره جدنا شمس الملة والدين الفناري في تفسير الفاتحة حاصله ان الحمد على اختصاص الجنس لا ينافي مذهب
الاعتزال ولا يحوج الى التاويل بخلاف الحمل على الاستغراق فانه ينافيه وذلك لان اختصاص الحمد الذي ذكره صاحب الكشاف مستفاد من لام لله على ما هو المختار
وهو الاختصاص في الاثبات لا الثبوت كما عرفت والاختصاص من طرق القصر وكان قولنا لعمرو بعد قولنا لزيد منافيا المنطوق لمفهوم الاول كما في زيد ضرب وعمرو
والنفي الحنفية واثبات الجنس المذكور لا لغيره لا ينافي ثبوته للغير ولو عند المثبت ولذا قال السكاكي وقد يكون الخبر عام النسبة والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد
جاء وعمرو ذهب هذا بخلاف اثبات جميع الافراد للمذكور فانه ينافي ثبوت شيء منها للغير المذكور عند المثبت هذا كلامه وانت خبير بان صاحب
الكشاف قال بالاختصاص الثبوتي في سورة التغابن وغيره بل الظاهر ان مراده بالاختصاص ههنا بعد الدلالة على اختصاص الحمد وانه به حقيق الثبوتي
فلو بناء الاستغراق سواء حمل الاستغراق الاختصاص على الثبوتي او الاثباتي لمنافاته مذهبه الا ان يقال قوله بالاختصاص الثبوتي مبني على التاويل
ولا ضرورة ههنا مع ان اظهار مذهبه وارادة التصلب فيه مناسب لاوايل كتابه الا يرى انه صوره فيما نقل عنه بقوله الحمد لله خلق القران ثم غيره الى اثر
لوجوه ذكرها الفاضل المحشي في شرحه والله اعلم قوله والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبوت ورد عليه ان الجملة الاسمية وان دلت على الدوام
بقرينة العدول مثلا لا ان التي خبرها ظرف غير ظاهرة الدلالة عليهما لان قدر الظرف بالفعل فظ لتصريحهم بدلالة الاسمية التي خبرها فعلية نحو قوله تعالى الله يستهزئ
بهم على الاستمرار التجددي واما ان قدر باسم الفاعل فانه بمعنى الحدوث بقرينة عمله في الظرف فيكون في حكم الفعل والجواب ان المقيد ههنا الثبات هو
بقرينة العدول والاسمية التي خبرها فعلية انما يفيد التجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه على ان لنا ان نقدر اسم الفاعل
ونمنع كونه للحدوث ونقول يكفي للعمل في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه الفاعل بمعنى الثبوت ايضا نحو ما لك العدا امس وقد نص الشيخ في اواخر
الباب الثالث على ان زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل وهو بمنزلة الصريح فيما ذكرنا هذا ثم لقايل ان يقول المناسب لمقام الحمد على نعم
الله تعالى المتجددة علينا يوما فيوما ان يقال نحمد الله ليفيد تجدد صدور الحمد منا وتعلقه بالله على استغراق الازمنة بمعونة المقام ويدل على ان المناسب لمقام
الحمد اذا كان الوصف متجددا هو الاستمرار التجددي لا الثبوتي تعرضهم في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بان العدول عن المستهزئ المناسب لقولهم انما نحن مستهزؤن للقصد
الى افادة حدوث الاستهزاء بهم وتجدده وقتا بعد وقت على سبيل الاستمرار وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم فاذا كان الاستمرار
التجددي دخل في الذم كان كذلك في المدح على ان فيه اتعاب النفس دون الثبوتي لان النفس اذا اعتادت الشيء الفته فلا شك ان افضل العبادات اشقها
والتحقيق ان القاعدة في اختيار طريقة الحمد وترجيحها جانب البلاغة ملاحظة المحمود عليه فان كان من الامور الثابتة فالمناسب ان يختار الجملة الاسمية كما في سورة
الفاتحة فان الربوبية صفة ثابتة للذات فلهذا اختار الاسمية والا فالفعلية صرح به بعض الافاضل قوله والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه اي لا يدل على الاستغراق لعدم جواز زيادة النايب على المنوب عنه في الدلالة وان جاز نقصه عنه فلا يرد عدم دلالة المصدر على النسبة و
الزمان وههنا بحث وان المحققين صرحوا بانه قد يقصد في المقامات الخطابية بمثل قولنا فلان يعطي الاستغراق كما سيجيء في احوال متعلقات الفعل فلم لا يجوز
ان يكون الفعل فلم لا يجوز ان يكون الفعل الذي ناب عنه المصدر من ذلك القبيل هذا قوله فيه نظر لان النايب مناب الفعل اه يريد ان المصدر المنكر كما في [illegible]
الفعل يجوز ان تعريفه لزيادة معنى هو الاستغراق ففي العبارة مساهلة ولم يرد ان المصدر المعرف لا ينوب مناب الفعل حتى يرد عليه انه قد ينوب عنه ايضا
كما في قراءة الحمد لله بالنصب واجيب عن هذا النظر بان في الاستدلال مقدمة مطوية قائلة واللام وضع للاشارة الى مدخوله كما ذكرت في الوجه الذي اختاره وانت
خبير بان مراد المعترض عدم ثبوت المدعي بما ذكره في الاستدلال فاشارة بتغيير الدليل بضم مقدمة اخرى تسليم لاعتراضه في التحقيق قوله وعند خفاء قرائن الاستغراق
اراد بقرينة الاستغراق ههنا القرينة المجوزة له لا المرجحة والا كان المعنى الجنس هو التابع في الاستعمال مطلقا اي سواء وجد القرينة المرجحة للاستغراق او انعدمت
كما لا يخفى على الذوق السليم ولا يخفى عدم استقامته فالفاضل المحشي انما يدعي تحقق القرينة المجوزة وكونها كما دعا على علم واعلم ان مبنى الكلام ههنا على مذهب صاحب الكشاف
لان الشارح بصدد توجيه كلامه وقد حصر في المفصل فائدة اللام في التعريف والتعريف في العهد والجنس فلو بنيا في ما ذكره من التلويح مبني على امتناع الحمل على الكل
وانه لو نوى الكل يصدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه ولا ما ذكره صاحب الانتصاف من ان اللام ظاهر العموم بدليل استعماله فيه من غير قرينة وتوقف
والجنس عليها قوله او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف اه خلاصته ان الاستغراق لا يستفاد من نفس اللفظ وهذا كالتصريح بان الحمل عليه يحتاج الى [illegible]

وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق و
اخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما
في الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق
الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط
على الثناء بالجنان في مقابلة الاحسان والله اسم للذات
الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق
او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف
دون وصف بل انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق
الذات تنبيها على الاستحقاق الذاتي وقدم الحمد لاقتضاء المقام
مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب
الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد وانه
به حقيق وبهذا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد لتعريف
الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة
مسد الافعال واصله النصب والعدول الى الرفع للدلالة على
الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة دون الاستغراق
فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما
هو المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان كونه للجنس مبني
على انه المتبادر الى الفهم الشائع في الاستعمال لا سيما في المصادر

وعند خفاء قراين الاستغراق وعلى ان اللام لا يفيد سوى التعريف
والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون ثمة استغراق
وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة اما لفظا فلاحتياج الموصولة
الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني علم لكون ما لم نعلم
مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل عن الضمير المحذوف
او خبر مبتداء محذوف او نصب بتقدير اعني فقد تعسف واما معنى فلان
الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس
النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم
اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه
ان الانسان مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه
مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس
والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان تعرف كل احد صاحبه ما في
ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة
مشقة فانعم عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم
ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه
لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور
ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير
المحصورة بل لا بد لها من قوانين كلية وهي علم الشرايع ولا بد لها من واضع
يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع
لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات تدل على ان

ان شريعته من عند ربه وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا
القران الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على
العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان
كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن البيان
بيان القول ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا
محمد خير من نطق بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين و
افضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرايع
على ما فسر في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه
لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل
الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التمييز بين الشيئين ويقال
للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص
الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه وبمعنى فاصل اي الفاصل
من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا
لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد وعلى اله
اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتداء
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء
اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم
للمبتداء قضاء لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء هذا

قوله خص استعماله في الاشراف ومن له خطر بدان التخصيص الاول انه لا يضاف الى غير العقلاء فلا يقال آل الاسلام وآل مصر وامثالهما والثاني انه لا يضاف
من العقلاء الا من له خطر قيل لما ارتكبوا الاول التغيير اللفظي بتغيير الهاء ارتكبوا التخصيص الاول توخيا للملايمة بين اللفظ والمعنى ولما كان الهاء حرفا
ثقيلا لكونه من اقصى الحلق تطرقا الى الكلمة بسبب قلبها الى الالف الذي هو حرف خفيف نقص وهن فارتكبوا التخصيص الثاني جبرا لهذا النقص قوله اطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب ورد عليه انه صرح في شرح الكشاف بان اطهار جمع طهر بمعنى طاهر كعدل بمعنى عادل وقال النحاة ان جمع فاعل على افعال لم يثبت كما نص عليه
الجوهري حتى قيل ان جمع صاحب صحب وصحاب وصحبة واصحاب جمع صحب بالكسر المخفف صاحب كنمر وانمار واما المثل المشهور اجناؤها ابناؤها اي الذين
جنوا على هذه الدار هم الذين بنوها فقد قال الجوهري اظن ان المثل جناتها بناتها الا ان يكون هذا من النوادر على ما يجمع فاعل على افعال وقد يقال مراده كون
الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي فلا مخالفة بين كلاميه قوله وصحابته الاخيار الصحابة في الاصل مصدر يقال صحبه صحبة وصحابة اطلق على اصحاب
خير الانام عليه وعليهم السلام ولكنها اخص من الاصحاب لكونها لغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند
الجمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم راى الرسول عليه الصلوة والسلام وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه ورواه الرسول والاصح ان اللغوي لا يخص
الى ما عدا الرؤية مما ذكروا والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد ههنا كل مسلم مميز صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة من نحو اصحاب
الجنة واصحاب النار فيعرف منه متجدد ثم قيل اصحابي من صحب الرسول وخدمه واخذ عنه وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل
الرواية عنه عليه وعليه السلام قوله جمع خير بالتشديد اي صورة او تقديرا بان يكون جمع خير مخفف خير صفة مشبهة كاموات جمع ميت وهو احتراز عن خير
بالتخفيف مطلقا اسم تفضيل فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لكونه مخففا اخير وهو افعل من لا يتصرف فيه لكونه مشابها لفظا ومعنى لافعل التعجب الغير المتصرف فيه كما تقرر
في النحو قوله اصله مهما يكن من شيء مهما مبتدأ ومعناه ما لا يعقل في غير الزمان مع تضمن معنى الشرط وخبره فعل الشرط وحده او الجواب وحده او مجموعهما على
الاختلاف ويكن تامة بمعنى يوجد وفاعله ضمير راجع الى مهما ومن شيء بيان له وفايدته زيادة البيان والتعميم لان من زايدة وشيء فاعل يكن لبقاء المبتدأ
بلا عائد اذ التقدير مع الاستغناء تكلف لانصاله اليه وقد يقال مهما خبر يكن على انها ناقصة وشيء اسمه ومن زايدة لان الشرط غير موجب عند البعض والاول هو الوجه
ولذا مال اليه الشارح ثم ان ما ذكره من ان اصل اما مهما يكن لا يجي معنى على ان يكون مراد سيبويه بقوله اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق انه
في الاصل كذلك وقال بعض الافاضل مراد سيبويه بيان المعنى البحت وتصويره ان اما يفيد لزوم بعد فائها لما قبلها الا انه كان في الاصل كذلك لان الاصل ان يكون في الدنيا
شيء فحذف الشرط وزيدت ما ادغمت النون في الميم وفتحت همزة حرف الشرط والتفصيل مذكور في شرح الرضي قوله بعد الحمد والثناء اي يريد بالثناء الثناء
على الرسول بذكر الصفات المادحة لتضمن الصلوة والاكثر المناسب ان يقول بعد الحمد والصلوة كما في المختصر قوله موقع اسم هو المبتدأ يريد به مهما و
الدليل على اسميته عود الضمير اليه صرح به صاحب الكشاف في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية فقال لا يجوز تذكير الضمير الراجع اليه وتانيثه حملا على اللفظ والمعنى وزعم
ابو علي والسهيلي وابن يسعون انها تاتي حرفا ايضا ودليلهم مع جوابه مذكور في كتب النحو واعلم ان ما ذكره ههنا من كون اما واقعا موقع المبتدأ والشرط مخالف
لما ذكره في احوال متعلقات الفعل في تحقيق قوله تعالى واما ثمود فهديناهم لانه حيث قال ثم اصل اما زيد فقائم مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف الملزوم الذي هو
الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد فانه يدل على ان اما لم يقع الا موقع اداة الشرط ويمكن دفعه بان بناءه على المذهبين بقي ههنا بحث
اخر وهو انه يفهم من كلامه ههنا ان كلمة بعد من تتمة الشرط ويرد عليه قوله في المختصر والعامل فيها ما النيابة عن الفعل والاوجه تعلقه بالجزاء وهو قوله الفقير لان المق
الاصلي من مثل قولنا اما زيد فقائم ان القيام واقع البتة كما صرح به هناك فالمعنى ههنا ان التاليف لازم لوقوع شيء تا بعد الحمد اذ لا يخفى ان المقصود
المذكور انما يلايم تعميم الشرط واطلاقه لا تخصيصه وتقييده فليتأمل قوله لزومه الفاء اللازمة للشرط غالبا المشهور ان لزوم الفاء لاما كلي لا يحذف عن جوابها
لا يحذف عن جوابه الا في ضرورة الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم فقوله غالبا قيد لقوله اللازمة للشرط وانما كان لزومها لاما كليا وان كان للشرط اكثريا
لتدل على تضمنها معنى الشرط بخلاف الشرط الصريح فانه لا يحتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي انما يحقق فرعيتها لان الشرطية ولا يستلزم مزيتها على الاصل
وقد يقال اللزوم لاما ايضا اكثري قوله لزومها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ اللزوم مؤول بالالزام اي الزومها لصوق الاسم اذ لو ابقي على ظاهره لزم ان
لا تحذف اللام من المفعول له اعني قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضية حقه اي ديته صفة القاضي فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو
من جملة الشروط لحذفها في المشهور ثم الظاهر قوله اللازم مجرور صفة الاسم ولزوم الاسم للمبتدأ لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا
التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان اللازم للمبتدأ لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يمكن لتعيين حرفيته
اما جعل لصوق الاسم اي وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق الاسم له معنيان
احدهما هذا الذي ذكره وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر في اللازم المعنى الثاني على طريق الاستخدام واعترض على
لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان واجاب الشارح في الحواشي بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لاحق
لها تقديرا واما الفاضل الرضي فلم يلزمه بل قال انما اللازم اقامة جزء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا حسن چلبي عفي عنه

زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل

استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا ومعنى قال سيبويه لما لوقوع امر

لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان

لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول و

الوجه ما تقدم علم البلاغة هو المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع

من اجل العلوم قدرا وادقها سرا اذ لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية

لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها

وجعله من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم

فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم تعرف دقائق

العربية واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه

الاعجاز في نظم القران استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان

المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله

على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة

الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفي

اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم

لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات

وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين

ما ذكر ههنا وبين ما ذكر في المفتاح من ان مدرك الاعجاز هو الذوق

ليس الا ونفس وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا معنى كلامه

انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر ههنا

لا يدل على انه يمكن وصفه بل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو

ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحق حقيقا حتى

يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرفون ذلك بحسب السليقة وقد اشار

الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز

امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة

هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع

عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز

وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب

فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح

وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار

استعارة بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية و

ذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية

واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد

جرينا في هذا على اصطلاح المص والقران فعلان بمعنى مفعول

جعل اسما للكلام المنزل على النبي عم ونظمه تاليف كلماته مترتبة

المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا توالبها

في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف

فانه توالبها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل مكان ضرب

ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لكانت

للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلهذا

اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة

الى انه كلمات كالدرر ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم

الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف

السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه اي في علم البلاغة

وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما صنف نفعا تمييز من اعظم لكونه

احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن كتب المشهورة من جهة

الترتيب وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها

اليق بها من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا

المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثر

لاليه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول

والقواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم

عليه لانه عند العمل ماول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة

لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه

هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى

فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رافة ومثل هذا كثير في الكلام

والتقدير تكلف وليس كل ماول بشيء حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف

مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة

نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها

ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو

الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة

وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون

الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا للاخر بعد خبر اي

كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان

محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى التجريد عما فيه من

الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر

يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد وهي حكم كلي ينطبق على

جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القي الى المنكر يجب

توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمروا راكب وغير ذلك مما

يلقى الى المنكر بان يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب

ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا ما يستغنى عنه

ليكون حشوا من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد

وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد

بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق

بعربيتهم فهي اخص من الامثلة ولم آل من الالو وهو التقصير جهدا

بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح

المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الى مفعولين

فالمعنى لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود

اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من

الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب

تناولا اي اخذا وهو في الاصل مد اليد الى الشيء ليؤخذ من

ترتيبه اي ترتيب السكاكي والقسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل

او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له

لما تضمنه معنى لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا

لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ولولم باول

العلامة صيغة مبالغة ولا يطلع على الله تعالى لما فيه من علامة التأنيث وبهذا يهنا من جمع بين المعقول والمنقول حقر لكم

قوله والتقدير تكلف فيه بحث وهو ان تقدير الفعل في الآية المذكورة بان يقال بلغ ان يسعى معه السعي وان كان تكلفا لكن تقدير المصدر المقدم على انه يكون المذكور مفترا له من فنون البلاغة
لما ان بيانا كمال سعيه في المصالح مع ابيه في حداثة سنه امر مقصود وفي الحذف ثم التفسير دلالة عليه لكن على انه يجوز ان يكون معه ظرفا لغوا معمولا لبلغ وما ذكر من لزوم كون بلوغهما رتبة السعي معا انما
يرد اذا اريد بمع مشاركة مدخوله لما ربط به في المعنى المتعلق في حالة واحدة كما في قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان واما اذا اريد مجرد الصحبة على ان يكون المراد في عند بلا ملاحظة معنى المتعلق
في المدخول نحو فلان يتغنى مع السلطان اي يتغنى عنده ولم يرد ان التغني صادر من السلطان ايضا وكما حكى سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي اي من قبلي كلاهما
من مغني اللبيب فلا يرد ذلك المحذور بل يكون حاصل المعنى بلغ في صحبة ابيه متخلقا بخصاله بلا مفارقة من اول وجوده الى اوان حد السعي بحيث كان مستكملا في اخلاقه وهذا
معنى مقبول قبل وقد يراد بمع ايضا كون قيام المعنى بالفاعل في صحبة المدخول بحيث ينظر هو الى احواله وقت قيام ذلك المعنى به فيكون على الوجه المقبول نحو قول البناء مع لانه على بنائه
بينه مع مالكه اي في حضوره ينظر هو فيه تعالى في البناء ويامره فيجوز ان يكون هو المراد ههنا قال بعض الفضلاء الحق ان الوجه الراجح في المصدران لا يتقدم معموله مطلقا عليه ويجوز ترجيحا
في الظرف لاختفاء صورة ان والتوسع فيه مع ان الفراء جوز تقدم صلة ان المصدرية عليها مطلقا فاذا قصد نكتة مقتضية لتقديم معمول الظرف عليه تقدم في علم البلاغة بلا
تكلف لان البلغاء يتفننون الى لطف المعنى بعد ان كان لما ارتكبوه وجه مساغ في العربية وان كان مرجوحا فاذا وجد ناظرفا مقدما على المصدر فان رأينا فيه نكتة تحصل تقديم
معموله عليه جعلنا معمولا والا حملنا على وجه اخر بحسب اقتضاء الاحوال فظهر ان الاحسن في كلام المصنف ان يجعل الظرف متعلقا بمحذوف يفسره جمعا اذ ليس فيه نكتة التقديم سوى السجع
قوله وليس كل ما أول به دفع لما يقال من ان التقدير ضروري لان المصدر ما أول بان مع الفعل واذا كانت مصرحا بها لا يجوز تقديم ما في حيزها عليها عند الجمهور فكذا ما هو
في حكمه فاجاب بان ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء فيما اول به لاحد وتا وكما المصدر عند العمل لاجله لان حقه ان لا يعمل لنقصان مشابهة الفعل عن
مشابهة اسم الفاعل لفظا ومعنى كما تقرر في النحو قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة الفعل ولهذا يعمل فيه ما هو ابعد عن العمل كمدلول اسم الاشارة في قوله تعالى فاذا نقر في
الناقور فذلك يومئذ يوم عسير وغير ذلك والمراد بالظرف ههنا الحقيقي اعني الزمان والمكان بدليل انه حكم بوقوع الشيء فيه وعدم انفكاكه عنه وهو انما يستقيم فيهما اذ ما
يقع في الزمان والمكان لا ينفك عن مطلقها وان انفك عن خصوصهما وانما لم يتعرض لشبه الظرف اعني الجار والمجرور لانه لما ثبت كفاية رائحة الفعل في العمل في الظرف الحقيقي ففي
شبهه المعمول بواسطة الحرف اولى وبهذا جمع الظرف مع الاحرار في موضع الاضمار في قوله وهذا اتسع في الظروف ليشمل شبه الظروف ايضا وقد اطلاق الظرف على شبهه
ومن الاتساع في شبه الظرف عمل معنى حرف النفي فيه عند البعض كما في قوله تعالى وما انت بنعمة ربك عند البعض الجنوب ومدلول الضمير كقول الشاعر وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اي ما حديثي عنها من المرادم قوله مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل عدم لزوم تاويل المصدر العامل في الظرف بان مع الفعل لما سبق الاشارة اليه من ان ذلك التاويل
لاجل العمل ولما ثبت الاتساع في الظروف جاز ان يعمل فيها المصدر لما فيه من معنى الفعل بلا احتياج الى تاويله بالفعل الخ فان قلت كان القياس ان يقدم هذا الجواب
على الجواب الاول لان حاصله منع لزوم التاويل وحاصل الاول التسليم فلم عكس قلت لان التاويل هو المشهور فلذلك قدم تسليمه ويمكن ان يقال في تقرير هذا الجواب انه لما قال
اولا ليس كل ما اول بشيء حكمه حكم المأول به اجاب انه لا شك في ان المأول في حكم المأول به في بعض الاحكام فيحتمل ان يكون امتناع تقديم المعمول من تلك الاحكام المشتركة فاجاب
بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل فليس امتناع التقديم حكما مشتركا وما ذكرته ولا هو الاظهر هذا وقد جعل الاستاذ هذا الكلام اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف
على المصدرية اذا كانت مصرحا بها وفيه نظر اذ لا تقريب ح لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل فليس امتناع التقديم حكما مشتركا وما ذكرته ولا هو الاظهر هذا وقد
جعل الاستاذ هذا الكلام اشارة الى جواز تقديم معمول الظرف على المصدرية اذا كانت مصرحا بها وفيه نظر اذ لا تقريب ح لقوله مما يكفيه رائحة من الفعل لان عدم تجويز
تقديم ما في حيزان عليها ليس مبنيا على الضعف في العمل حتى يصار الى التجوز في الظرف لكفاية رائحة الفعل بل مبناه لزوم تقدم جزء من الشيء المرتب الاجزاء عليه
كما سبق على ان الموجود في الصورة المذكورة نفس الفعل لا رائحته نعم لو اسقط ذلك من البين وقيل مع ان الظرف منزل من الشيء منزلة نفسه لا يمكن ان
يحمل الشادة الى ما ذكر لانه لما ثبت تنزل الظرف من الشيء منزلة نفسه فكانه لم يذكر الا المظروف فلا حجر في ذكره مقدما على العامل فتامل قوله وبهذا اتسع في
الظروف ما لم يتسع في غيرها اما ان يكون ما لم يتسع قائما مقام الفاعل اتسع بتضمنه معنى الفعل المتعدي اي اعتبر فيها ما لم يعتبر في غيرها واما ان يكون في موقع المصدر
اي اتسع فيها اتساعا ما لم يعتبر في غيرها والفعل اعني اتسع مسند الى مصدره بالتاويل المشهور اي وقع الاتساع فيها كما في قوله لقد حيل بين العير والنزوان وهذا التاويل
معروف في المجهول واما في الفعل المعروف فقد جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال اي وقع التقطع بينكم وفي المعروف اولى لانه اصله وقال صاحب الكشف
في قوله من المصنف لتقريره في التوسيل ولذا لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في الفرع دونه فافهم قوله وهو الزائد المستغنى عنه في
العبارة مساهلة اذ قد ذكر في الباب الثامن ان الحشو هو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا كما في قوله فاورثني تحمله صداع الرأس والقلقا فان الرأس
زائد اذ الصداع مغن عنه والتطويل ان يكون اللفظ زائدا على اصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا كما في قوله والقى قولها كذبا ومينا فان الكذب
والمين بمعنى واحد فاحدهما لا على التعيين زائد فتفسيرهما بالزائد ليس بمناسب ظاهرا انما سيأتي اللهم الا ان يقال الزيادة فيما سيأتي بمعنى الزائد كما يشير به تمثيل المصنف للحشو
المفسد بالندى في قوله ولا فضل فيها للشجاعة والندى كما هو الظاهر وان كان عبارة الشارح هناك بعض يشوه عنه قوله وسيجيء الفرق بينهما في باب الاطناب
اللام في الفرق للعهد والمراد الفرق الاصطلاحي المتعارف بين ارباب المعاني وهو الذي ذكرناه الان وما ذكره ههنا فيل انما يفيد الفرق بحسب المفهوم
لا الصدق فان المؤدى واحد وقد يمنع بان التطويل على ما ذكر ههنا اخص من الحشو اذ قد اعتبر في الاول كون الزيادة على اصل المراد دون الثاني فالكلام لا في
محله حشو وليس بتطويل اذ لا بد فيه ان يكون اصل الكلام في محله وخصوصه لا فيه لانك خبير بان المراد بالزائد في الحشو هو الزائد على اصل المراد اذ هو المعتبر
في الفن فتامل قوله يتوعر اي يصعب وفي تفسير التعقيد بكون الكلام الخ تنبيه على ان المصدر اعني التعقيد من المبني للمفعول قوله قابلا للاختصار لما فيه
من التطويل معتبرا الى الايضاح والتحرير داخلا في الاول ونفظ القابل وفي الاخرين لفظ الافتقار ايماء الى ان الاحتراز عن الاخيرين اهم من الاحتراز عن
الاول واراد بالاختصار ما يقابل التطويل ليشمل الاطناب الايجاز والمساواة ثم انه قدم في اللف الحشو على التطويل لكونه اهم مقام بيان موجب تغير القسم
الثالث وعكس ناظريهما في النشر اهتماما بذكر الاختصار لان نحو مختصره وتلخيصه وقدم ناظر التعقيد على ناظر الحشو رعاية لما يجيء حسن جلبي

المعاني والبيان والبديع واثره على اختصرته واذا كان اخصر منه
الاشعار بان مطمح نظره لم يكن اختصار مصنف السكاكي بل تاليف
مختصر مستقل قدس سره

قوله الفت مختصرا قيل انما اختار الفت على صنفت رمزا الى ان كلماته مالوفة مانوسة ففيه تعريض للسكاكي واختار على اختصرته على اختصار مع اشعار بان ليس مطمح
نظره اختصار مصنف السكاكي بل تاليف مختصر يتضمن ما فيه قوله يتضمن ما فيه جعل القسم الثالث طرفا للقواعد بناء على ان الالفاظ قوالب المعاني والتضمن باعتباره
ايضا وفي لفظ تضمن اشعار بان مختصرا قيد المطابقة فيه معان ضمنية بهذا المختصر ثم المراد يتضمن ما في القسم الثالث من القواعد تضمنه معظم ما فيه منها فلا يرد
عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل والاستدلال وعلمي العروض والقوافي ورفع المطاعن عن القران لان هذه المباحث لواحق لعلمي المعاني والبيان كما نبه
عليه السكاكي عند شروعه في هذه المباحث قوله وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته المراد بالحكم القضية من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل الذي يدور عليه الكلام وجودا
وعدما وبالانطباق الاشتمال وفي قوله على جزئياته حذف مضاف وهو احكام ومضاف اليه وهو موضوع وفي قوله ليستفاد احكامها تصريح بذلك المضاف
المحذوف واللام فيها لام المال فمعنى التعريف قضية كلية يشتمل على احكام جزئيات موضوعها ليستفاد تلك الاحكام منها ومعنى اشتمال القضية على احكام جزئيات موضوعها
استخراجها تلك الاحكام منها بالقوة القريبة بجعل القضية المذكورة كبرى لصغرى حكم فيها بمفهوم موضوعها على واحد من جزئياته وتلك الاحكام المستخرجة تسمى نتائج
وفروعا وتلك القضية تسمى اصلا والاستخراج تفريعا والمثال ما ذكره الشارح ويمكن ان يجعل الانطباق بمعنى الصدق ففي ضميري ينطبق على جزئياته
استخدام لان راجع الحكم بمعنى المحكوم عليه لا بمعنى القضية وان كان المراد بالظاهر تلك فالقول بالانطباق ان جعل بمعنى الصدق يعتبر في ينطبق على جزئياته
حذف مضاف اليه ومضاف اليه اي ينطبق مفهوم موضوعها وضمير جزئياته بهذا المحذوف نعم قول الشارح فانه ينطبق على ان زيدا قايم يلايم التوجيه الاول ولا
يبعد ان لا يترك في الكلام حذف ولا استخدام اصلا بان يشبه الفروع التي هي النتايج بجزئيات الكلي في اندراجها تحت الاصول كاندراج الجزئيات تحت كلياتها
ثم يطلق عليها الجزئيات مضافا الى ضمير الحكم المراد به القضية استعارة تصريحية فالمراد به احكام التي فيها وبالانطباق الاشتمال كما قلنا كل حكم الى المنكر
يجب توكيده قال الشارح في شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التاكيد غريبة مولدة واعترض عليه بان عبارة ديوان اللغة هكذا وكد واكد
بمعنى ويقال هذا عربية مولدة الخ والظاهر ان قوله عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة ولد لا تتمة لبيان لغة التوكيد والعربية عليه ان صاحب الديوان
لم يذكر لغة التوليد في غير هذا الموضع وبهذا الاعتراض كنت سمعته من الاستاذ المحقق ثم رايته في حواشي المفتاح للحصادي واقول ذكر في المغرب ان
بمعنى التاكيد ليس بشيء وهذا قرينة على ان مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح قوله فانه ينطبق على ان زيدا قايم اي ذلك القول المشتمل على حكم ان
زيدا قايم او يصدق مفهوم موضوعه عليه قوله بان يقال هذا كلام مع المنكر فان قلت الكلام مع المنكر اي الملقى عليه ان كان مجردا عن التاكيد فالصغرى
ممنوعة وان كان مؤكدا يلزم من صدق الكبرى تاكيدا مؤكدا وهو تحصيل الحاصل قلت يختار الثاني ويمنع لزوم تحصيل الحاصل بناء على ان معنى الكبرى وكل
كل كلام الى المنكر يجب ان يجعل مؤكدا اي مشتملا على التاكيد حين القاء فلا يفيد وجوب طرق التاكيد الى الملقى حتى يقتضي خروجه عنه ويلزم تحصيل
الحاصل في المثال المذكور فتامل قوله فهي اخص من الامثلة تفريع على ما فهم من تعريف الشواهد وهو وجوب كونها من التنزيل او كلام البلغاء كما صرح
بقوله لكونها من التنزيل ثم نقل عن الشارح انه قال الاخصية بالنظر الى انه يلزم في الشواهد ان يكون من كلام من يوثق به دون الامثلة واما كون الامثلة
للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج عرضي حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين يريد ان الاخصية باعتبار ان كل ما يصلح شاهدا يصلح مثالا
بلا عكس كلي لجواز ان لا يكون المثال من كلام من يوثق به وهذا كما ذكر في مباحث القصر بعد تعريف قصر القلب والافراد والتعيين بمفهومات متخالفة
ان قصر الموصوف على الصفة قصر التعيين اعم منهما باعتبار ان شرط الافراد عدم تنافي الوصفين وشرط قصر القلب تنافيهما والتعيين يجوز فيه كلاهما فكل
مادة يصلح مثالا للقصر الافراد والقلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وذكر في البيان ان التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى
ان كل ما يصلح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصلح بالوجه العقلي دون العكس وانما قال حتى لو اعتبر ذلك فربما يكونان متباينين اذ لو اشترط في كل منهما ان لا تقصد
الغرض المقصود من الاخر انما قصد فيه يتحقق التباين الكلي في الصدق ايضا لكن يكون الجزئي الذي قصد به الايضاح والاثبات معا واسطة وان لم يشترط كما هو
الظاهر يتحقق التباين الجزئي وهو العموم من وجه الايراد من قوله تذكر لدفع يكون الشواهد اخص ايضا ولذلك قال ربما لكون تلك الارادة
بعيدة بقي في قوله واما كون الامثلة للايضاح والشواهد للاثبات فامر خارج بحث اذ لو اراد انه خارج عن مفهومي الامثلة والشواهد فلا دخل له في الا
خصية فهو مم وان اراد الخروج عما صدق عليه فلا يفيد في عدم دخولها في الاخصية لان هذين المفهومين ايضا مقولات بالعرض على ما تحتهما الا يرى
انه لو قيل الماشي الضاحك اخص من الماشي اذ قد اعتبر في الاول قيد زايد مع انهما يتحدان يقال ذلك القيد خارج عما صدقا عليه فلا دخل له في الخصوص فتدبر حسن چلبي عفي عنه

ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني على اصل ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها ولا الاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني لم يتعرضوا لها لا بالنفي ولا بالاثبات كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالى لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا جهة حسن اذ مقتضى للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسمية من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله تعالى ولي ذلك النفع وهو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره وعلى هذا كان الانسب ان يقول

ان يقول والله اسأل بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل وح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا آوان الشروع في المقصود فنقول رتبت المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تأدية المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظ يدفع بالاستقراء وقيل رتبته على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما يأتي هناك انشاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق

والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة
من مقدمة الجيش للجماعات المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال المقدمة العلم
لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه
سواء توقف ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
اشكل عليه امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف
مسائل العلوم الثلثة على ماذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح
في اواخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في
بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة
واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب والاولى ان نقتصر على تقرير ماذكر في الكتاب
فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال
فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة
وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة
فصيحة والكلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم
يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران فقط والكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام
بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال
بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط
محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته عن وصف
الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ

اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال
على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا ان الالفاظ الكثيرة الدور
فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من تنافر الحروف والكلمات
والغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون
سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد تسامح
في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان
مختلفتان وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام
على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم
بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف
كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف
واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى اللفظ وكذا البلاغة ولا
يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح
ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يحل في كلام الناس
لكنه اخذه من اطلاقاتهم واعتباراتهم وجه لا يتوجه الاعتراض على قوله
لم اجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للرأي في تفسير اللفظ
ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالناس المعهود كالشيخ والسكاكي
ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة

في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد

فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة

القياس اللغوي اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء

من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على

اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل كالهعخع بالخاء المعجمة

في قول اعرابي سئل عن ناقته تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك

نحو مستشزرات في قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير

عائد الى الفرع في البيت السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على

لفظ اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر

ارتفع يتعدى ولا يتعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل تضل تغيب

والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل

خلافه والمعنى ان ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط وان شعره ينقسم

الى عقاص ومثنى ومرسل والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره

وزعم بعضهم ان منشاء الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من

المهموسة الرخوة بين التاء التي من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من

المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من

المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه

الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال

من احدهما الى الآخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى

الآخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي

وفي التنزيل الم اعهد ومن البعيد ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس ذلك

ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة

الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح بل هذا امر ذوقي

فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان

من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل

ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال

الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع الحروف

المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام

المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل

على كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد

عن الفصاحة واُيِّد بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة

الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش

لان فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام فكيف

لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة

الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس

على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم

فالمعنى انه عربي الاسلوب والنظم ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب

ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط

في فصاحة الكلام ان كل كلمة منه فصيحة فاين هذا من ذاك وعلى

تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها

مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القرآن على كلام غير

فصيح بل على كلمة غير فصيحة مما يعود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى

عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع عليه الناس ما لكم تكأكأتم على تكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم على كما تكأكأون على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي موققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتاد وهي تختلف بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على

على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية قيد زائد في فصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعمالها على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونها مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة ومخالفة القياس لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها

قوله ويقال مقدمة العلم لما انت في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسرها بما هو المشهور في الكتب ومقدمة الكتاب وهو اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ولا هو مفهوم من
اطلاقاتهم والذي حداه على ذكره امران كما يشهد به عبارته احدهما رفع الاشكال عما وقع في اوائل الكتب من قولهم مقدمة في تعريف العلم وغايته وموضوعه فانه لو لم يثبت الا مقدمة
العلم لزم كون الشيء ظرفا لنفسه فان هذه الامور بعينها مقدمة العلم واذا جعل مقدمة العلم ظرفا لمقدمة الكتاب يندفع الاشكال والثاني انه يستغني بذلك عن بيان توقف
مسائل العلوم الثلثة على ما ذكره المص في المقدمة من بيان الفصاحة والبلاغة وما يتصل به مع ان السكاكي اورده في اخر علمي المعاني والبيان واذا جعل هذه المقدمة على مقدمة
الكتاب بالمعنى الذي فسره الشارح فيه لم يحتج الى بيان التوقف فظهر صحة التقديم والتاخير واعلم ان الشارح ذكر في شرحه للرسالة الشمسية ان مقدمة الكتاب ما يذكر فيه قبل
الشروع في المقاصد لارتباطها به وهي ههنا امور ثلثة الاول بيان الحاجة الى الميزان ثم قال واما ما يذهب اليه الشارحون من ان المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم ففيه
نظر لامكان الشروع بدون هذه الامور وما ذكروا من البصيرة فليس امرا مضبوطا يقتضي الاقتصار على ما ذكروه وهذا كلامه ويظهر لك منه ان ما جعل في هذا الكتاب مقدمة
العلم من الحد والموضوع والغاية جعله في شرح الرسالة مقدمة الكتاب بالتفسير الذي ذكره هنا ونفى توقف الشروع في العلم على هذه الامور فح لا يثبت عنده الا مقدمة الكتاب فقط
ويحتاج في توجيه قولهم المقدمة في حد العلم وغايته وموضوعه الى تكلف لان هذه الامور بعينها مقدمة الكتاب بالمعنى المذكور كما احتاج اليه من اثبت مقدمة العلم فقط على ما
بيّنه وان شئت زيادة توضيح للحال فاستمع ما يتلى عليك من المقال فنقول ان اسماء العلوم المدونة كالنحو والصرف والمعاني وغيرها قد تطلق على معلومات مخصوصة وقد
تطلق على ادراكاتها كما ينبئ عنه مواضع استعمالاتها ثم ان كل علم منها بالمعنى الاول عبارة عن معان مخصوصة تصديقية او تصورية والشروع في تحصيل تلك المعاني وادراكها
عن بصيرة يتوقف كما هو المشهور على ادراك معان اخر تصورية وتصديقية فاذا اريد ان يعبر بالالفاظ الدالة على المعاني الاول والثانية تعليما وتفهيما وجب ان يقدم الالفاظ
الدالة على المعاني الثانية الموقوف عليها على الالفاظ الدالة على المعاني الاول المقصودة ليفهم الموقوف عليها اولا ويشرع في ادراك المقاصد ثانيا وكذا اذا اريد الدلالة عليها بالنقوش
الدالة على المعاني بتوسط العبارة اعني الكتابة كان تقدم ما بازاء الموقوف عليها واجبا اذا تمهد هذا فنقول الكتاب المؤلف كالمفتاح مثلا وما يذكر فيه من المقدمة والاقسام اما ان
يكون عبارة عن الالفاظ المعينة الدالة على المعاني المخصوصة وهذا هو الظاهر واما عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الالفاظ واما عن المعاني المخصوصة من حيث انها مدلولة
لتلك العبارة والنقوش واما عن المركبات عن الثلثة او الاثنين منها فان كان عبارة عن الالفاظ او النقوش او المركب منهما فلا اشكال في قول السكاكي القسم الثالث من الكتاب
في علمي المعاني والبيان اذ معناه ان هذه الالفاظ او النقوش او مجموعهما في بيان تلك المفهومات المخصوصة ولا في قولهم المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه لان معناه
على قياس ما ذكر كون العبارة في بيان المعاني المذكورة وهكذا قولهم الكتاب الفلاني في علم كذا وابوابه وفصوله في كذا وكذا ومقدمات الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن الالفاظ
المعينة وانما استحقت تلك الالفاظ التقدم والتسمية بالمقدمة من حيث انها في بيان ما هو مقدمة للعلم واطلاق المقدمة على هذه الالفاظ لا يحتاج الى اصطلاح وان
كان عبارة عن المعاني من حيث انها مدلولة لتلك الالفاظ او النقوش فقد يوجه قولهم مقدمة في كذا وكذا بان مفهوم المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم على بصيرة وهذا
مفهوم كلي منحصر فيما يذكر من الامور الثلثة او الاربعة اذا ضم اليها مباحث الالفاظ فكانه قيل هذا الكلي في هذا الجزئي وكذا مفهوم القسم الثالث كلي منحصر في علم المعاني والبيان
وكذا الحال في نظايرهما ولا خفاء في كونه تكلفا وقد يوجه ايضا بان مقدمة العلم هي تصوره برسمه والتصديق بموضوعه وغايته من حيث انهما موضوع وغاية له والمذكور في المقدمة هذه
الادراكات بل معان يتوصل بها اليها فكانه قيل هذه المعاني في تحصيل تلك الادراكات وكذا العلمان عبارتان في الحقيقة عن التحقيق التصديق بمسائلهما مستندا الى دلائلها وليس المذكور
في القسم الثالث نفس التصديق بها بل ما به يحصل ذلك التصديق بتلك المسائل وقد يوجه نظاير قولهم القسم الثالث من الكتاب في علمي المعاني والبيان فان مجموع القسم الثالث بعض
من هذين العلمين لعدم انحصارهما فيما ذكر في القسم الثالث فكانه قيل هذا الجزء في هذا الكل وان كان عبارة عما يتركب من المعاني وغيرها فالجواب هو الجواب الا انه يسقط الاول
بالكلية وكذا اذا اخذ المختص بما عدا المقدمة والمقصود من ذكر هذه الاقسام وان كان بعضها بعيدا عن الاوهام ان تحيط علما بجوانب الكلام وتتثبت فيما عسى ان تزل فيه الاقدام
وقد بقي ههنا ابحاث الاول ان المختار على ما اشرت اليه هو ان الكتاب عبارة عن الالفاظ والعبارات وهي مظروفة المعاني وقد اشتهر فيما بينهم ان الالفاظ قوالب المعاني
فيلزم ان يكون كل منهما ظرفا للاخر ومظروفا له لكن لا محذور فيه لان ظرف الالفاظ هو بيان المعاني بناء على ان الالفاظ مسوقة لذلك البيان الذي قد حصل بغيرها فكان البيان
يحيط بالالفاظ وظرف المعاني هو الالفاظ بناء على ان المعاني توخذ من الالفاظ وتزيد بزيادة الالفاظ وتنقص بنقصانها فكانت الالفاظ قوالب تصب فيها المعاني بقدرها
والثاني انهم صدروا كتب الميزان بذكر حده وبيان غايته وموضوعه وعنونوه بالمقدمة فذهب بعضهم الى ان مقدمة العلم ما يتوقف عليه الشروع فيه واخرون لما راوا عدم توقف
الشروع على هذه الامور بل على تصور العلم بوجه والتصديق بان له فائدة مطلوبة للشارع زاده قيد البصيرة وحصروا تارة ما يتوقف الشروع على بصيرة في الامور الثلثة وتارة زيدوه
عليها رابعا والمقصود توجيه ما صدروا به الكتب لا حصر المقدمة فيها بالبرهان ولا يرد عليهم ان البصيرة ليست امرا مضبوطا يقتضي الانحصار على ما ذكروه بل ان وجدت خامسا
للاربعة مشاركا اياها في افادة البصيرة فلك ان تضمه اليها وتجعله فيها فانهم لم يمنعوا من ذلك ولم يدعوا حصرا عقليا ثم ان الارتباط الذي اعتبرها الشارح في المقدمة ليس
مضبوطا يقتضي الانحصار على عدد معين بل على انحاء مختلفة فيختلف بحسبها المقدمات كما يشير اليه قوله وهي ههنا امور ثلثة على ان ما له ارتباط بالمقاصد و
نفع فيها انما يحسن تقديمه عليها اذا توقف الشروع فيها عليه او افاد بصيرة في الشروع لان مجرد الارتباط والنفع لا يقتضي الا تحقق كونه مذكورا في المقاصد دون تقديمه
عليها فالصواب ان لا يتجاوز البصيرة واما ما ذكره بعض الافاضل من ان الاولى ان يفسر مقدمة العلم بما يستعان في الشروع فراجع اليهما لان الاستعانة في الشروع
انما يكون على احد الوجهين والثالث ان الفصاحة والبلاغة لما كانتا غاية لعلمي المعاني والبيان وحقهما التقديم بحسب الذهن وتفصيلهما يوجب زيادة بصيرة في الشروع فقدمهما
المص في المقدمة واما السكاكي فانما اخرهما نظرا الى تاخر الغاية في الوجود وان الشروع لا يتوقف على معرفتها مفصلة بل بكيفية الاجمال المستفاد من كلامه في مقدمة كتابه
قوله يوصف بها المفرد الخ المراد بالكلام هو المركب مطلقا مجازا من باب اطلاق الخاص على العام ومقابلته بالمفرد قرينة لذلك بناء على ان المتبادر من المفرد عند الا
طلاق ما يقابل المركب دون ما يقابل المثنى والمجموع او ما يقابل الجملة والقول بان الكلام محمول على حقيقته وان المفرد بيننا ولساير المركبات التي ليست بكلام
بط لان تلك المركبات قد تشتمل على كلمات كثيرة هي ابيات او انصاف ابيات فربما يوجد فيها تنافر الكلمات بل ضعف التاليف والتعقيد ايضا فيحتاج في تفسير
فصاحة المفرد الى قيود اخر فيختل بدونها تعريف قدس سره قوله ينبئ عن الابانة والظهور العطف تفسيري وفي العبارة اشعار بان مدار تركيب الفصاحة على الظهور
واما كون معناها نفس الظهور ففيه تردد لان المفهوم من الصحاح حم عدم الجزم في ذلك حيث قال فصح الاعجمي بالضم فصاحة جادت لغته حتى لا يلحن وافصح العجمي اذا تكلم بالعربية
وافصحت الشاة اذا انقطع لباؤها وخلص لبنها وقد فصح اللبن اذا ذهب اللبا عنه وافصح الصبح اذا بدا ضوءه وكل واضح مفصح وافصح الرجل عن كذا اذا خرج منه ثم كلامه
وقول الشارح رحمه الله تع وافصح الرجل عنه اي صرح يدل على ان المعنى اللغوي امر وجودي وهو الظهور وفي التفسير الاول اشارة الى ذلك ايضا حيث قدم الوجودي
وهو انطلاق اللسان واخر العدمي اللازم فايراد الفاضل المحشي هذا المعنى في موضع اثبات ان المعنى اللغوي الامر العدمي محل نظر وكلام الشارح في شرح المفتاح بان
معناها الامر العدمي حيث قال في تفسير الفصاحة هو من قولهم فصح الاعجمي اذا خلصت لغته من اللكنة فجادت ولم يلحن واصله من فصح اللبن اذا اخذت رغوته وذهب لباؤه
قوله يوصف بها المفرد ذكر في المختصر ان المراد بالمفرد ما يقابل الكلام وفيه تامل لان المص صرح في باب البلاغة بوصف الاجزاء فقط وعدم اتصاف المركب التقييدي بالبلاغة محل تردد
ثم ان الفاضل المحشي رحمه رد الشارح وبين في جانب المفرد بلزوم الاحتياج ح في تعريف فصاحة المفرد الى قيود اخر يختل بدونها فاختار الشارح وبين في جانب الكلام واورد عليه
ان المفرد بيننا ولا للاعلام المركبة مع جواز اشتمالها على تنافر الكلمات كامدحه امدحه اذا سمي به فالاحتياج المذكور باق ويمكن ان يقال لا نسلم ان امدحه امدحه اذا سمي به
كان كل من جزئيه كلمة حتى يوجد فيها تنافر الكلمات بل كل منها بمنزلة حروف المباني ح عند المحققين اذ لا يقصد به في الموضع معنى اصلا قوله وقصيدة فصيحة في النظم
القصيدة ماخوذة من القصد لان الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء على ما عرف في نظايره من الوجهين او من القصد وهو المخ السمين الذي يتقصد اي يتكسر اذا
اخرج من قصبة سمينة فسموه به كما يستعار السمين للكلام الجزل الفصيح والف للردمة والتاء للوحدة وقيل القصيدة من اقتصدت الكلام اي اقتطعته قيل لا تسمى
الابيات قصيدة حتى تكون عشرة وقيل حتى تجاوز سبعة وما دون ذلك قطعة قوله كاتب فصيح الكتابة في العرف يقال لانشاء النثر والشعر للنظم قوله ولم يسمع كلمة
بليغة قيل عليه الدليل لا يطابق الدعوى اذ لا يلزم من عدم وصف الكلمة عدم وصف المركب التقييدي وحينئذ المراد بالكلمة ما يقابل الكلام ولو مجازا بقرينة السياق فيتناول
المركبات التقييدية قوله واعلم انه لما كان الفصاحة الخ توطئة لدفع الاعتراض الذي ذكره بقوله وح لا يتوجه الاعتراض لان الانسب ح ان يذكر قوله وكذا كانت البلاغة
الى قوله وكان كل من الفصاحة والبلاغة الخ في حيز الشرط قرينا للشرط الاول ويقول في الجواب جزم المص بان الفصيح كذا والبليغ كذا كما لا يخفى ثم هذه المقدمة التي بنا عليها
الشارح رحمه الحكم بالتسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص وهو المناسب للمعنى اللغوي الذي ذكره الشارح فان تم تم الدست ثم المراد بالقوانين اللغوية والصرفية
والنحوية لا البيانية والمراد بالجريان عليها افرادا وتركيبا فلا يكون فيه مخالفة القياس ولا ضعف التاليف ولو ادرج الجريان على القوانين في كثرة الاستعمال
لكان انسب بقوله حيث اقتصر على كثرة الاستعمال حسن چلبي عفي عنه

وقوله وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص اه وقد وجه الشارح على ما نقل عنه بان الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة وجودية والخلوص عدميا فلا يصح ان يقال ان الفصاحة
هي الخلوص وان صح ان الفصيح هو الخالص وانما استقام في الجملة لقصد المبالغة وادعاء كونها نفس الخلوص قال ومحقق الكلام ان تصادق المشتقات كالناطق والضاحك
مثلا لا يستلزم تصادق ماخذها كالنطق والضحك الا ان يكون احدهما بمنزلة الجنس للاخر كالمتحرك الماشي فانه يصح ان يقال المشي حركة مخصوصة وما نحن بصدده
ليس كذلك لما ذكرنا وفيه بحث اما اولا فلان هذا التوجيه يقتضي عدم صحة تفسير الفصاحة بالخلوص لا لتسامح لامتناع تعريف الشيء بما ليس محمولا عليه كما هو المشهور
في السنة القوم ودعوى الادعاء وقصد المبالغة مما لا يلتفت اليه في التعريفات واما ثانيا فلان كون الخلوص عدميا لا يستلزم ان لا يكون الخلوص محمولا عليها لجواز صدق
العدميات على الوجوديات كما في قولك البياض لا سواد على ان الفصاحة صفة وجودية ممنوع بل كونها عندهم عبارة عن الخلوص المذكور انسب بالمعنى اللغوي حيث يقال فصح
اللبن اذا اخذ رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة فان قلت انما جعل الفصاحة عندهم يقال على كون اللفظ جاريا
على القوانين ولا شك انه مفهوم وجودي وان الخلوص خارج غير محمول عليه قلت ربما يمنع كون الفصاحة حقيقة عندهم في الجري على قوانين كلامهم وكثرة الاستعمال
على السنتهم فان السكاكي جعل ذلك من علامات الفصاحة الراجعة الى اللفظ وقال المص ثم علامة كون الكلمة فصيحة ان يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا
او اكثر من استعمالهم ما هو بمعناها سيد شريف قدس سره

كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا
وكذا الا في هذه الصور بل المخالفة مما لا يكون على وفق ما ثبت من
الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس
الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان
يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ
من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها
ما تستكره نحو الجرشى في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن
علي مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اي النفس شريف النسب فالاسم
مبارك لموافقة اسمه اسم امير المومنين علي رضي الله تعالى عنه واللقب
مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح
معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور
ان الجرشى امامن قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش واطلخم وقد ذكر
ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا يخل بالفصاحة الثاني ان ماذكره هذا القائل في
بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس
بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر
الثالث ان الكراهة في السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره
في السمع اذا ادي بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح
يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشي للقطع باستكراه
الجرشى دون النفس سواء ادي بصوت حسن او غيره وكذا جفخت
وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ

كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع التسمية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ بتفاوت
كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك والفصاحة في الكلام خلوصه
من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال
من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز به عن نحو
زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من
الكلمات في تنافر الكلمات لانه ان يكون كلام مشتمل على الكلمات الغير
الفصيحة متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر
الكلمات حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام
على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند
الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير
فصيح وان كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به
مما اجازه الاخفش وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب
العاويات وقد فعل وقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه
الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل
اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب

قوله وليس قرب قبر حرب قبر ذكر في عجائب المخلوقات ان من الجن نوعا يقال له الهاتف صاح واحد منهم على حرب بن امية فمات فقال ذلك الجني هذا البيت والواو في وليس يحتمل ان يكون للحال وان يكون للعطف ثم ان القرب بمعنى المقاربة والاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنوية فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي ونقول قرب ظرف في الخبر ليس اي ليس قبر كاينا قرب قبر حرب او الكلام محمول على القلب كما صرح به السكاكي في قوله يكون خراجا عسلا وما اوعلى النقاد وكلا يلزم ما اتفق على عدم وقوعه في كلام العرب من كون المسند اليه خبر ليس معرفة لاضافة الى المضاف الى العلم وهو حرب والمسند اليه اسمه نكرة ثم ظاهر البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على كون قبره كذلك ووضع المظهر موضع المضمر قوله قرب قبر مع ان الاظهر ان تقول قربه لزيادة التمكين قوله اي قول ابي تمام من قصيدة يعتذر فيها الى ممدوحه وهو ابو المغيث موسى بن ابراهيم الرافعي اذ قد نم جماعة بانه قد هجاه فعاتبه بذلك فقال ابو تمام القصيدة معتذرا وحرما نسب اليه وما قبل البيت المذكور اعيذك بالرحمن ان يطرد الكرى بعينك عن طرفك امرء صادق البس هجر القول من لو هجوته اذن لهجاني عنه معروفه عندي قوله والواو للحال الظاهر ان الاولى ان تجعل للعطف على المستكن في امدحه الثاني لوجود الفصل بينهما قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان حالية قوله وحدي وان اقتضى في الجملة ان يكون مقابله كذلك حال الا ان الدلالة على ان مشاركة الورى في المدح مقصودة في المعنى وعلى الحالية لا يفهم ذلك قطعا كما لا يخفى ويؤيده رواية الانجاح حبيبا بدل معي فان قلت العطف يقتضي ان يكون مدح الشاعر ممدوحه سببا للمدح الورى اياه وفيه على تقدير تسليم صحة السببية من القصور في شان المدح ما لا يخفى قلت المراد بالسببية الشرط عند النحاة الافضائي الجملة ومدح الشاعر قد يكون مفضيا الى مدح الورى بان يشرع في عد الاوصاف الجميلة ويوافقه في ذلك العد حضار المجلس ولا يلزم من هذا توقف مدح الورى على

قبر حرب قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه

ما دون ذلك مثل قوله اي قول ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى

معي واذا ما لمته لمته وحدي الورى مبتدأ خبره معي والواو للحال اي

يشاركني احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي

استعمال اذا والفعل الماضي هنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى

كانه تحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون

الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما

بين الحاء والهاء من القرب ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا

انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر ولم

يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في التنزيل نحو فسبحه

والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح

بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال

هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف

الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر وبين المثالين فرق

آخر وهو ان منشأ الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني

حروف منها وزعم بعضهم ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة

لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى حمامي مثلا وهو وهم

لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة

والتعقيد اي كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول

ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما

في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم

والتعبير عن الدلالة على الكلال لان الفصل اذا شارك فيه الفاعلان يجيء كاملا قوله وفي الثاني حروف منها الا انه لم يحصل التنافر من حروف كلمة واحدة ولهذا لم يعده في تنافر الحروف ثم المراد من الحروف مجموع الكاف والهاء من عدا الحاء من الحروف مع كونها تغليب قوله نحو سطل الخ قيل هذا تنظير لتنافر الالفاظ وتباينها تنافر المعاني وتباينها ولا يخفى بعدها قوله انما يخل بالبلاغة ليس المراد انه يخل بالبلاغة البتة كيف ولو جمعت تلك الامور في مقام يقتضيه لم يكن مخلا بها قطعا بل اذا ذكرت في مقام لا يقتضيها والله اشار او لا بقوله بالنسبة الى الحمامي قوله اي كون الكلام معقدا دفع لما يورد على المصنف من ان التعريف المذكور تعريف للتعقد وهذا الدفع اقرب من القول بان الاطلاق اصطلاحي لا لغوي وبان هذا من باب الميل الى المعنى والمقصود جعل الكلام بحيث لا يكون كذا وانما تسامح بناء على ظهور المراد قوله على ان المصدر من المبني للمفعول هاهنا بحث شريف ذكره بعض المحققين في تفسير الفاتحة ينبغي ان ينبه له وهو ان صيغة المصادر تستعمل اما في اصل النسبة وتسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها لتعلق معنوية كانت وحيثية كهيئة المتحرك الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمية والمعلومية من العلم وباعتباره تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول يعنون به الهيئتين الناشئتين عنها معنيا الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعد مشتركا ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه حسن چلبي

قوله تقديم او تأخير الخ المراد تقديم اللفظ عن محله الاصلي الذي يقتضيه ترتيب المعاني وتأخيره عن ذلك المحل وهما لا يجتمعان قطعا فليس احدهما مغنيا عن الآخر بناء على ان التأخير من لوازم التقديم قوله فان سبب التعقيد يجوز ان يكون الخ ولكون اجتماع هذه الامور سببا للتعقيد اطلقوا الخلل عليه مع شيوع كل منها واطلاق الخلل على مثله هين عند ارباب البلاغة فلا حاجة الى جعل قوله لخلل خارجا عن التعريف بيانا للسبب الغالب توجيها لكلام المصنف ثم فيه توطية لما سيجيء من قوله فهذا التقديم شايع في الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد وفيه رد لاعتراض الزوزني حيث قال لا خلل في تقديم المستثنى الخ اذ جوزه النحويون بلا خلاف منهم ووجه الرد ظاهر قوله ويجوز ان يكون التعقيد الخ معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل التعقيد يجوز ان يكون حاصلا من اجتماع الامور ويجوز ان يكون حاصلا ببعض منها قوله فذكر ضعف التأليف الخ دفع لاعتراض الخلخالي بان ذكر احد الامرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يغني عن الآخر وما سبق كان توطية لهذا الدفع وانما لم يتعرض لعدم اغناء ذكر التعقيد اللفظي عن ذكر ضعف التأليف لوضوح فساده وضوحا اغنى عن التعرض له فان قولك جاءني احد بالتنوين مشتمل على الثاني دون الاول قوله والا فالمختار البدل الخ لا لما ذكره ابن الحاجب في الايضاح من انه لو نصب على الاستثناء يلزم الاشكال في عامله بخلاف ما لو جعل بدلا لان الاشكال والاختلاف في عامله ثابتا للعرب ونحن نفهم الكلام بالقصد

تقديم او تأخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد

وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد

يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب

يجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون

اشد واقوى فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد

اللفظي كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد

الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في

الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه

اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي المال والملك اعني هشاما

ابو امه اي ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة

صفة مملكا اي لا مماثله احد الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه

فصل بين المبتدأ والخبر اعني ابو امه ابوه بالاجنبي الذي هو حي

وبين الموصوف والصفة اعني حي يقاربه بالاجنبي الذي هو ابوه

وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا نصبه والا

فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة

في التعقيد قيل مثله مبتدأ وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية

وقيل بالعكس وبطلان العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب

قلقا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا

يقاربه ولا وليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله

اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه

فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر

جواب عن سؤال مقدر اورده الخلخالي وهو ان الظاهر ان ذكر احد الامرين من ضعف التأليف والتعقيد اللفظي يغني عن ذكر الآخر لان التعقيد اللفظي شيء من مخالفة اصل لفظي بدون قرينة يدل عليها وكذا ضعف التأليف هذا اشارة الى رد ما قيل انه لا حاجة في باب التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى منه لان ذلك جائز الاستعمال باتفاق النحاة وتوجيه الرد انه لا نسلم ان التعقيد مما يقبل الشدة والضعف فتقديم المستثنى يكون موجبا لزيادة التعقيد فلا يستقيم هذا المعنى لانه يلزم ان يكون الحي الفرد المقارب مثلا له ومقصود الشاعر ليس كذلك بل مقصوده هو انه لا مثل له اصلا في الناس معنى القلق ان المقاربة بمعنى المماثلة فمعنى القضيتين ليس مماثله حيا مماثلا له وليس حي مماثلا له ولا يخفى ركاكتهما

الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب
اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد لوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسايط الكثيرة مع خفاء القراين الدالة على المقصود كقول الآخر وهو
عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اي تصبّ بالرفع
وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب
توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما
يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن وأصاب لانه كثيرا ما يجعل عليه دليلا
يقال ابكاني واضحكني اي سائني وسرّني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما
اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطاء في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي
والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين
الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء ومواصلة
الاحباء ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال
لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كانها تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من
الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونه لازما
لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن
التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي
عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني
ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام

واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة
الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت
ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان
على عكس المقصود وانى الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل
الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب و
الوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا اذا نصب
تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعه كما هو الصواب فالمعنى
ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال
ولا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتب عليه ولازمه ملازمة الامر
المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب به فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما
بين القوم ولا يخفى على احد ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم
التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح ان اراد
بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى اني
اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاسات الاحزان والا
شواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب
بذلك الى وصل يدوم وسرور لا يزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل
عسر يسرا ولكل بداية نهاية وهذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين
في سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى سنكتب
ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار
هو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
نحو كثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو والفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد بها فرسا حسنة الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها و شواهد فاعل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اي قول ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا جرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم الشيء و اضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه وانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال

ثم قال لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مرتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مرتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال لان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله مثل دأب قوم نوح وقوله ذكر رحمة ربك عبده وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقويها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة

بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون
وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضى
القسمة واللاقسمة فى محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية
ان اختصت بذوات الانفس يسمى كيفية نفسانية
وحينئذ ان كانت راسخة فى موضعها اى محلها تسمى ملكة
والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة فى النفس فقوله
ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى
لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا
يسمى فصيحا فى الاصطلاح وقوله يقتدر بها على التعبير
عن المقصود دون تعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتى النطق
وعدمه اى سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح فى
زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الا
قتدار ولو قيل يعبر لاختصت لمن ينطق بمقصوده فى الجملة
هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد
والمركب وذلك لان اللام فى المقصود للاستغراق اى كل ما
وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام فصيح لوجب
فى فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل مقصود له
بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقى على الحاسب اجناسا
مختلفة ليرفع حسبانها فتقول دار غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح

فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح ولفظ بليغ سهو ظاهر
فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك والحيوة ونحوها
مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه اسباب
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقى المتبادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة فى الكلام
مطابقته لمقتضى الحال المراد بالحال الامر الداعى الى التكلم على
وجه مخصوص اى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل
المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا
للحكم حال يقتضى تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له
ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف
وان اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم
المعانى مع فصاحته اى فصاحة الكلام فان البلاغة انما
تتحقق عند تحقق الامرين وهو اى مقتضى الحال مختلف فان
مقامات الكلام متفاوتة اى الحال والمقام متقاربان بالمفهوم و
التغاير بينهما اعتبارى فان الامر الداعى مقام باعتبار توهم
كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم
كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال
مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى
فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق

بهذا المقام غير الاعتبار اللايق بذلك واختلاف فهاعين
اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت
المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال
وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال
والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين
فصاعدا اولا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا
اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التاكيد او مؤكدا
استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه
ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص
مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا
مقصورا على المسند اليه او غير مقصور الى غير ذلك او الى المسند
كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او
فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما
سنفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث
فكالمساوات والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه
وهذا حديث اجمالي يفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول
مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه والمسند
يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه
او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بموكد او اداة قصر او
تابع او شرطا او مفعولا او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه
او المسند او متعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا مقام ذكره

ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير
والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف
كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل
لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر
حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني
انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام
الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساوات لكونه
غير مختص بجملة او جزئها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار
في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل
حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام
الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول
يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي
وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة
قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن
وجودة تهيئها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة فما من
شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صا
حبتها اي مع كلمة اخرى مصحوبة معها مقام ليس لها مع ما يشارك
تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه
بالشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع

الماضي مقام لبسوله مع المضارع وكذا كلمات الا
ستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع المسند المفرد اسما
او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية
او الفعلية او الشرطية والظرفية مقام اخر اذ المراد
بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما هو في حكمها وايضا له
مع المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك
هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم
والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته
للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط شانه بعدمها
اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالا
عتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب
السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت
الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر
في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض و
اراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق
اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل
في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع
بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد
البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال و
المقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه وتبه

وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة التحقيق
والفاء في قوله فمقتضى الحال يد لالة على انه تفريع على ما تقدم
ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع
شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير
لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا
في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع بالبلاغة
وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل
ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطا
بقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالا
عتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام
لمقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما
بين الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك
لانه قد كرر في مواضع من كتابه ان ليس النظم الا ان
تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل
على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي
تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد
وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد
هو منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج

وان خرجت خرجت وان تخرج فانا خارج الى غير ذلك

وكذا فى الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع

او وهو يسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه

وتجئ به على حسب ما ينبغى له وتنظر فى الحروف التى

تشترك فى معنى وينفرد كل منها بخصوصية فى ذلك المعنى

فتضع كلا من ذلك فى خاص معناه نحو ان تاتى بما فى

نفى الحال وبلن فى نفى الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان

يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما علم انه كاين و

تنظر فى الجمل التى تسرد فتعرف موضع الفصل من

موضع الوصل وفى الوصل موضع الواو من الفاء والفاء

من ثم الى غير ذلك وتتصرف فى التعريف والتنكير والتقديم

والتاخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب

بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغى

له ثم ليس هذه المذكورة من التعريف والتقديم والتنكير

والتاخير راجعة الى الالفاظ انفسها من حيث هى هى

ولكن تعرض لها بسبب المعانى والاغراض التى يصاغ لها

الكلام بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها

مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية فى لفظ وهو فى لفظ

اخر فى غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة فى بيت اخر

قبيحة والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة

راجعة الى اللفظ لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار

باعتبار افادته المعنى يعنى الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب

متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطا

بقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان الكلام من

حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار

افادته المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له

او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما يتحقق عند

تحقق المعانى والاغراض التى يصاغ لها الكلام وكثيرا

ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما للتاكيد

معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف

فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون من الاحيان يسمى ذلك

الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفى هذا اشارة

الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ فى دلائل الاعجاز

فانه ذكر فى مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة

الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه

وفى بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى

ان المعانى مطروحة فى الطريق يعرفها الاعجمى والعربى

والقروى والبدوى ولا شك ان الفصاحة من

صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى

فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة

معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت انها من

صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار

افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد
انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وحينئذ لا تنا
قض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة
كلام المصنف فكانه لم يتصفح دلائل الاعجاز
حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان
محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة يطلق على
معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع
في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف
في الكلام به يقع التفاضل بين كلام وكلام
ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البراعة والبلا
غة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا
في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما
النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها
هو اللفظ ام المعنى والشيخ عبد القاهر رحمة
الله عليه ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام

ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل هو الذي
يدل بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية
على المعنى المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثوان و
الشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب
الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصور والخواص والمزايا
والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف
الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة
التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض
يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث يثبت انها من صفات الالفاظ
او المعاني يريد بهما تلك المعاني الاول وحيث ينفي ان يكون من صفاتها
يريد بالالفاظ المنطوقة وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة
في الطريق وسوي فيها بين الخاصة والعامة ولسنا نحمل كلامه على
هذا بل هو يصرح بمراده كما قال لما كانت المعاني تتسق بالالفاظ ولم
يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق تجوزوا
فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف
الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق
ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها
اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات فيما يخصهم للمعاني الاول المعروضة
اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات فجعلوا كالمواضعة فيما
بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى

قوله وقولنا صورة اه دفع لما يتوهم من ان المعنى ليس له صورة فكيف يصح قولك وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى حسن
قوله وهذا ينبذ مما ذكره الشيخ اي قليل واعلم ان الكلام الذي نقله الشارح من دلائل الاعجاز لم يذكره على هذا الترتيب بل بعضه
مذكور في اوله وبعضه مذكور في اخره ولهذا حكم البعض بان في نقل الشارح اختلالا ولا ينبغي ان يظن بمثله حسن جلبي عفي عنه
قوله مذاقة الحروف وسلاستها مذاقتها ملايمتها للطبع وسلاستها سهولة النطق بها حسن جلبي قوله والفصاحة عبارة عن كون
اللفظ اه هذا هو الاعتبار الذي حدث منه المعنى الثاني للفصاحة فهو من عداده والا فان حمل معنى ثاني للفصاحة بطل
الحصر الذي بينا ورد من كلام الشيخ فتامل قوله كما يمتنع بان يوصف بانه دال اراد امتناع الوصف بالدلالة على تلك الفضيلة
كما دل عليه السياق او اراد بالدلالة الدلالة مطلقا لكن بالمعنى المشهور الذي اثبت للفظ الفصيح من الدلالة اللفظية وهو فهم المعنى

والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه
بعقولنا على ما ندركه بابصارنا وكما ان تبين انسان من انسان
يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى
في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذاك وليس هذا من مبتدعاتنا
بل هو مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب
من التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان
الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ
وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه
وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا ان نعني
الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من
اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب
والخطاء في الالفاظ انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف وسلاستها
مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به و
يكون هو الاصل والعمدة وحما اوقعهم في الشبهة انه لم يسمع عاقل
يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي يستحق اللفظ
ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة
عبارة ان يكون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة
فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي
للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه ينتهي البلاغة كذا في الايضاح
وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الى ان يخرج عن

يعني ان معنى طرف الشيء حده ومنتهاه ان يكون الطرف الاعلى للبلاغة جزئيا لا جزئي فوقه او نوعا لا نوع فوقه كالاعجاز مثلا
ليكون منتهى الجزئيات ومنتهى الانواع واما الاعجاز وما يقرب منه جميعا فليس منتهى باعتبار الجزئيات ولا باعتبار الانواع
وكذا نهاية الاعجاز وما يقرب منها فتامل قوله وهو ان يرتقي الكلام في بلاغته الخ يشير الى ان اعجاز كلام الله تعالى بارتقائه
في بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر على ما هو الراي الصحيح لا باخباره عن المغيبات ولا باسلوبه الغريب ولا بصرف العقول
عن المعارضة وافراد البشر بالذكر بناء على انه المشهور بالبلاغة والمتصدي للمعارضة والا فالمعجز ما يكون خارجا
عن جميع المخلوقات من الجن والانس وغيرهما لملا حسن جلبي عفي عنه

ع وقد اشتبه ذلك على اكثر الناظرين حتى توهموا ان معنى قوله على ان الحق بناء على كذا وذلك لو عمهم انه لا فساد في جعل نوع الاعجاز طرفا اعلى
بحسب النوع غاية الامر ان المصنف عبر عن هذا النوع بافراده وهي نهاية الاعجاز والمراتب القريبة منها يقال القريب من النهاية انما يطلق على
ان يكون اقرب اليها من الوسط فلا يثبت وله ولثبت وله فلا ينبت ولا المبداء جزما بل وما هو اقرب اليه من الوسط ايضا والتعبير عن النوع
بافراده ان صح بجميعها لا ببعضها على انه لو تحققت فالتعبير عن النوع بالافراد في الاحكام التي تختص طبيعة النوع لا يصح اصلا كما اذا قلنا
زيد وعمرو وبكر الى افراد الانسان نوع او النوع زيد وعمرو الى الاخر وكذلك الانسان والفرس الى اخر افراد الحيوان جنس والحكم هذا النوع
وما نحن فيه من هذا القبيل فان الكون طرفا اعلى انما يصلح لطبيعة الاعجاز لا لافراده لا لان كل فرد منها سوى نهايته ليس منتهى للبلاغة الا نهايته
وقد اخذ عدم المجاوزة في مفهوم الطرف الاعلى خطالي ان هذا العلم كافل لاتمام الامرين وانه يحصل الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات على حسب المقامات فلا نسلم امكان الاحاطة به لغير علام الغيوب ابو القاسم عفي عنه رحمه

عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة سوى
المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين
الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فياتي
بكلام هو في الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا
لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضي ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات
بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم
لغير علام الغيوب ممنوع كما مر وكثيرا ما ترى من مهرة هذا الفن تراه لا
يقتدر على انشاء كلام بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب
منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وهو
فاسد لان ما يقرب منه انما هو من المراتب العلية ولا جهة لجعله من
الطرف الاعلى الذي اليه ينتهي البلاغة اذ المناسب ان يوجد ذلك
حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف
الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول
حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكنه ان يجاوزه او المراد
ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز
قلنا اما الاول فشيء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثاني فلا يدفع
الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة اي مرتبة للبلاغة
ودرجة هي الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف
في قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان الكثير منه مختلفا

غا ماخوذ في مفهومه كما سبق واما ثانيا فلان التعبير عن النوع بافراده ان صح بجميعها لا ببعضها ومن ههنا ظهر ان قوله على
ان الحق الخ وجه اخر لابطال الجواب الثاني كما هو المتبادر لا لبيان الفساد المذكور يعني بناء على ان الحق اه حسن جلبي قوله يؤيده
قول صاحب الكشاف اه وجه التاييد ان القياس رجوع الضمير الى المضاف ولانه المقصود بالذكر كما سبق فضمير منه في قوله وبعضه قاصر عنه
راجع الى حد الاعجاز ولا يخفى ان الانسب بقوله يمكن معارضته على الصفة الكاشفة حتى يتحقق نقصا مراتب الاختلاف فعلم ان مجرد
القصور عن حد الاعجاز امكان المعارضة ولا يستقيم الا بالحمل على معنى المرتبة ثم لما جاز في الجملة ارجاع الضمير الى المضاف اليه وحمل الصفة
على المخصصة لم يجعل قول صاحب الكشاف دليلا على المدعى بل مؤيدا له هذا واعترض الشارح في شرح الكشاف على قوله لكان الكثير منه
مختلفا بان ظاهر النظم ان الكثرة صفة الاختلاف وقد جعلها صفة المختلف من غير ضرورة فان كون البعض منه مخالفا للبعض صفة الكل
فلا معنى للتخصيص بالكثير منه حسن جلبي

قوله تصدر عن محلها لفظة المجال في محلها مع ان الظاهر انها في احسن محالها والطف مواقعها لاشعارها بان البارئ للحيوانات بالنسبة الخاصة انما هو مجرد المحلية من غير ان يكون صدورها عن قصد يعتد به كما في الفاعل وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية والضمير في يتفق للمصدر بصدر اي تصدر ويجب صدور تلك الاصوات عن محلها اتفاقا او موصولة اي بحسب ما يتفق من الاسباب لا يقال الاتفاق والاسباب لا يوجب كون صدور الاصوات اتفاقية وهو المقصود لانا نقول المقصود كون صدورها عن لا عن صدور بة وكون صدورها بحسب الاسباب الاتفاقية تفيد هذا المعنى كما تفيد اتفاقا قصدورها ابو القاسم قوله وما الهمت الخ لا يخفى ان المراد بالاعلى حد الاعجاز رتبة والاقرب ان يحمل قوله وما يقرب منه مبتدأ محذوف الخبر اي وما يقرب منه كذلك اي هو حد الاعجاز ويجعل من عطف الجملة على الجملة وهذا اولى مما ذكره الشارح

قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ومما الهمت بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عايد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه هو المعجز واسفل وهو ما اي طرف للبلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اي بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هي من وصف

قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه فيه بحث اما اولا فلان الاختلاف بكون البعض واقعا في مرتبة الاعجاز والبعض قاصرا عنه يوجد في القرآن ايضا فان مقدار آيتين لا يجب ان يكون معجزا بالاتفاق فكيف يستدل بانتفائه على انه ليس من عند غير الله تعالى على ما هو المقصود من الآية واما ثانيا فلان قوله وكان بعضه بالغا حد الاعجاز يفيد ثبوت قدرة غير الله تعالى على الكلام المعجز وهو ظاهر الفساد واجيب عن الاول بان المراد بالبعض ما وقع به التحدي واقله ثلث آيات وذلك لان المقصود الاختلاف والذي ليس في القرآن وكون بعض قليل من القرآن غير معجز مشهور كيف شهرته مثبتة تقسيم السفي بالرابع عليه وعن الثاني بانه مبني على التنزل وارخاء العنان على نمط قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم كما قيل وبان المقصود نفي كون القرآن من عند غير الله كلا وبعضا والمعنى لو كان القرآن من عند غير الله كلا فلا اقل من ان يكون بعضه منه ويلزم الاختلاف المذكور بكون بعضه الذي من الله بالغا حد الاعجاز وبعضه الذي من غير الله قاصرا عنه حسن چلبي
دما يقال في امثال من ان الجار والمجرور في محل النصب مساهلة في العبارة الا على ما تقرر في القواعد كذا في شرح الكشاف للشريف وما في بحسب ما يتفق اما مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضية لها قاصدا اياها او موصولة بحسب ما يتفق من الامور التي لا يقتضيها حسن چلبي

اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وفيه
تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة
وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم
مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان
الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل
فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة في الكلام مرجعها وهو
ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق والكذب
الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي بهما يتحققان ويحصلان الى الامر
عن الخطاء في تادية معنى المراد والا لربما ادي المعنى المراد بكلام فصيح
غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز
الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير
فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة
مع الفصاحة ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة
من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية
لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه ان اريد بالبلاغة
بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤل المعنى الى ان الغرض من كون الكلام
مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز من الخطاء في اداء المقصود و
تمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان حمل كلامه على
خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم

هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم
يعلم انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق خير فالحاصل ان
البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على
الاتصاف بهذين الوصفين وهو يتحصل ويكتسب من علوم متعددة
بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى ثلاثة العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني
والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة
ان هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح فهو ان من تركيبه اجزائه تمييز السالم
من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز
عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال
بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يتبين في علم متن اللغة
اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان
من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المأنوسة علم ان
ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها
يتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يتبين في علم الصرف
اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي
فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين اي يتضح في علم متن اللغة كا
لغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن اللغة يعني معرفة
اوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم
التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي
او يدرك بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع
وكذا تنافر الكلمات وهو اي ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس

بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس
تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين
ما يتبين في العلوم المذكورة او يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب ان يحترز
عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء
في التأدية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست
الحاجة الى علم به يحترز عن الخطاء وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم امر البلاغة
فوضعوا لذلك علم المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء
في التأدية علم المعاني فالمراد بالاول اول الامرين الباقيين اللذين
احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح
عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء وما يحترز به عن التعقيد
المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علم المعاني والبيان
وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتأمل
في هذا المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة
الى علم اخر فوضعوا علم البديع واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه
التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر
مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان و
بعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم
البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفن الاول علم
المعاني قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان
علم يعرف به ايراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى

قوله طبعا الاولى انه صفة مصدر محذوف بتقدير باء السببية اي تقدم ما طبعيا ومثله شايع وجعله تمييزا لا يخلو عن تكلف حتى
قوله وقبل الشروع اولم يقل وقبل الشروع في مقاصد العلم والتنبيه الآتي مع ان الاشارة متقدمة على الشروع فيها لان التنبيه الآتي
من تتمة ضبط الابواب كما سيظهر ثم الاشارة اذا لم يقابل بالصريح كثيرا ما يستعمل في المعنى الاعم الشامل للصريح فلا يرد ان التعريف
وضبط الابواب مصرح بهما فكيف قال اشار قوله فهي مسائل كثيرة ان حمل على مذهب الاخفش وهو جواز زيادة الفاء في الخبر مطلقا
وان اريد تطبيقه على مذهب الجمهور فلتقدر الصفة بقرينة المقام اي كل علم يفرد بالتدوين فيكون المبتدأ نكرة موصوفة بفعل فيجوز دخول
الفاء في خبره قوله فعليه ان يعرفها اه اراد بمعرفتها بتلك الجهة معرفتها بخصوصها وبالوجوب العرفي الذي مآله اعتبار الاولى والاخلق اذ لا امتناع
عقلا من ان يتوجه الى تصور كل واحد من تلك الكثرة بخصوصها فيما اذا كانت الكثرة محصورة ثم انتفاء معرفة الكثرة المحاول تحصيلها بجهة الوحدة
المخصوصة اما بانتفاء معرفتها اصلا وهو ظاهر البطلان اذ يمتنع طلبها حينئذ ولذا لم يتعرض له واما بانتفاء معرفتها بخصوصها بان يعرفها

الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب
طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم اشار الى تعريفه وضبط ابوابه اجمالا
ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة
وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل
كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه
ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على
ادراكات جزئية ويقال لها الصناعة ايضا بيان ذلك ان واضع هذا
الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من ادراكها
وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها
متى اريد وهي العلم ولذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي الادراك
الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه
بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن
من استحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما
يطلق عليها ثم المعرفة يقال لادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي والمركب
ولذا يقال عرفت الله دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم
او للاخير من الادراكين لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا
ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك المجرد من هذين الاعتبارين
ولذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمص قد جرى على استعمال المعرفة
في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم
يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة
بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة

قوله والبعض الغير المعين اراد بالبعض الغير المعين الثلث والربع والاكثر لا البعض المطلق اذ لا اجمال فيه بل وجه الفساد فيه حصول هذا
العلم لمن عرف مسئلة منه كما صرح به وبالبعض المعين الحذف والاضمار ونحو ذلك او الثلاثة والاربعة ونحوهما ثم عدم الدلالة في البعض الغير
المعين كما لا يخفى قوله لكل من عرف مسئلة منه قيل المراد مسئلة متضمنة لثلاث من احوال لان المذكور في التعريف احوال اللفظ بصيغة الجمع فلا يلزم
من ارادة البعض حصول العلم للعارف بمسئلة واحدة مطلقا قوله وكذا المحسنات البديعية هذا مبني على المشهور واما على تحقيقه فيما سبق
من ان المحسنات البديعية قد يقتضيها الحال فلا تخرج بما ذكره وعلم البديع انما تخرج من التعريف حينئذ بالحيثية المرادة كعلم البيان بعينه حسن جلبي
قوله وهو قرينة خفية يعني وصف الاحوال بما ذكر انما كون قرينة فلان تعليق الحكم بالموصوف بصيغة وما في حكمها العلية كالتعليق بالمشتق
فاذا قيل اكرم الرجل العالم افاد ان علة الاكرام العلم فيفيد ان معرفة تلك الاحوال لكونه اللفظ بها مقتضى الحال فينسا في الذهن الى
الى اعتبار الحيثية واما الخفاء فواضح حسن حلبي عفي عنه

جملة بالفعل لان وجودها لا يتناهى وعلى هذا يندفع ما قيل
ان اريد معرفة الجميع فهو ممتنع لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد
الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد او البعض فيكون حاصلا لكل
من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من
التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال
بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احترازا عن الاحوال التي
ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب والجر وما
اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة
وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية
للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور
معنى التعريف والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوم الفساد
وبهذا يخرج علم البيان عن هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا
او كناية مثلا وان كان من احوال اللفظ قد يقتضيه الحال لكن لا يبحث عنها
في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال
الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت
اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك
وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ
المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتاكيد والذكر والحذف الى غير ذلك

اقول يمكن ان يجاب عنه من غير احتياج الى جواب الشارح بان يقال ان مطابقة اللفظ لمقتضى الحال نسبة مقدم بالمنتسبين
واحد المنتسبين هو اللفظ والآخر هو مقتضى الحال الذي هو عبارة عن التاكيد والتقديم والتاخير وغير ذلك وكل من المنتسبين
سبب لقوام المطابقة فلا فساد في ان يقال المطابقة تحصل بسبب مقتضى الحال عفي عنه رحمه الله تعالى

فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال هو التاكيد و
الذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال و
الا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه
او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام
الذي يورده المتكلم يكون من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو
عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قايم انه كلام
مؤكد وعلى زيد قايم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال
والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها
يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم و
الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة موكدة او غير
ذلك مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح
لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل
عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في
الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن
الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع
ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به الثاني انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب
الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في
ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد
عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص
بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية

والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب
البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه
واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا
للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء
حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء متسامحة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي
على انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بتراكيب البلغاء الموصوفين
بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور
لجواز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امراء القيس مثلا بليغ فيتتبع
خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل
احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان
الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية مكتسب من ادلتها التفصيلية وهو
ظاهر وقد قيل لا يفهم من قوله توفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون
ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به والمقام
الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قايم فيما اذا كان المخاطب
شاكا او منكرا و والله ان زيدا لقايم فيما اذا كان مصرا وزيدا
ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء لان
خاصية ان زيدا قايم ان يكون لنفي شك او رد انكار وخاصية زيدا
ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الحكم بغيره لذلك فتوفيتها حقها ان يورد
التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى
الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى

الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب المتكلم كما يفصح عن
ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز
والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد
كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على انه
يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية
اللطافة والعجب من المص وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف
الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق
البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل
باب وظاهر هذا الكلام يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد
على ما مر وتعريفا للعلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة
عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه
الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر
السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز
والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء
لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم
وتفسيرها بوقوع النسبة او لا وقوعها او بايقاع النسبة او انتزاعها
خطاء في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية فلا يصح التعميم
بل النسبة هاهنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالاخر بحيث يصح السكوت

السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما مما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي يكون بين
الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك
النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان
يكون احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان
لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول
التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد والمسند قد يكون
له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الا
نشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل
من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغيره وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة
عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زايد على اصل المراد لفائدة
احترز به عن التطويل على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ
لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون
بليغا او غير زايد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من
القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة
او المسند اليه او المسند فالذي يقتضيه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال
عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا فقول كل من المسند اليه
والمسند مقدما او مؤخرا معرفا او منكرا الى غير ذلك من الاحوال فلم
لم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا
بالترديد بين النفي والاثبات فقد افسد كلامه اكثر واظهر فالاقرب

ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة التي هي الباب الاول و
المفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه و
المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث
وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له
مزيد شرف ولهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا
سادسا والا فهو من احوال الجملة وكذا لم يقل احوال القصر واحوال
الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة
بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا و
هذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هناك ابحاث
راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في
ثمانية ابواب **تنبيه** وسمي هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه
ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا يعني
الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال
بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته
بعن فلا دور ولا ايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم و
المذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها
والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر

مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا
وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة
الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك ان الكلام
الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذاك او
بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد و
ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام
لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان تكونا ثبوتيتين او سلبيتين صدق وعدمها
كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا
قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل
بغير هذا اللفظ تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي
فانه لا خارج له تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا
اللفظ موجد له ولا يقدح ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية
وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله
النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك
خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان
خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا
غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو لم يكن خطأ
ولو كان خطاء والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم
وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله

قوله اللهم الا ان يقال قد جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى ووجه الضعف ههنا انه خلاف المتبادر وانه موهم لجريان الكذب في الانشاءات وهو مخالف للاجماع فلينامل قوله فكلامه خبر لصدق تعريفه عليه وهو كلام لنسبته خارج اذ لم يشترط كون تلك النسبة كائنة في اعتقاد القائل قوله وتمسك النظام اه التعريفات وان كانت من قبيل التصورات ولهذا لا يجري فيها المنع كما تقرر في المعقول الا انها تتضمن دعوى ان هذا حد لذلك الشيء او رسم مثلا فالتمسك الذي هو اقامة البرهان بالنظر الى الدعوى الضمني فلا اشكال حسن چلبي قوله فلو كان الصدق عبارة اه فيه ايماء الى ان الاستدلال به وان اثبت مذهب المستدل في جانب الكذب حيث جعل مناط عدم مطابقة الاعتقاد واذ اشتراط مطابقة الواقع معه لا يذهب اليه وهم لا يثبت في جانب الصدق اثباتا ظاهرا الانفى مذهب الخصم ولا يثبت مذهب المستدل لاحتمال كون الصدق عبارة عن مطابقة الاعتقاد والواقع جميعا نعم اذا انضم اليه عدم القائل بالفصل يثبت كون الكذب انتفاء مطابقة الاعتقاد وكون الصدق مطابقته لاستقام في الجملة حسن چلبي

والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة اولا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة مشروطة في الشهادة لان المواطاة

قوله وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب يريد ان كون هذه الشهادة من صميم القلب كما انه خلاف معتقدهم فهو خلاف الواقع ايضا فاحتمل ان يكون تكذيب الله تعالى اياهم راجعا الى كونه خلاف الواقع لا الى كونه خلاف معتقدهم فلا يصح الاستدلال بالآية لاحد الفريقين وقوله بشهادة ان واللام والجملة الاسمية اشارة الى ما سيجيء بانه قد يؤكد الخبر بالنظر الى لازم فائدته اذا كان المخاطب منكرا له مسلما لاصل الحكم هذا وقد يقال التوكيد انما يؤكد الحكم مع الذي دخلت هي عليه وكذا لازم ذلك الحكم وانها لم تدخل في نشهد بل في انك لرسول الله فالوجه ان يحمل الحكم المتضمن الذي اشعرت به التوكيد هو ان اخبارهم بانه رسول الله صادر عن صميم القلب كما ذكره في شرح المفتاح ويجاب بان التوكيدات وان دخلت في المشهود به لكنها تشعر بان الشهادة عن صميم القلب ولا منافاة بينهما حسن چلبي

قوله وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا اه اجيب بان تسميتهم هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة متضمن قولهم هذا مسمى بالشهادة اي من جزئياتها كما يقال الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا ولا شك ان هذه القضية الضمنية كاذبة نظرا الى مدلولها العرفي وهو صدوره عن علم ومواطاة وكذا في الوافي الفوائد الغياثية ان تسمية شهادة الزور بالشهادة مجاز وهذا مراد القائل بان المراد لكاذبون في تسميتها شهادة والمناقشة في العبارة ليست من دأب المحققين فاندفع النظر وقد يقال لا معنى لرجوع التكذيب من الله تعالى الى كون الاخبار مسمى بالشهادة عرفا فيرجع الى مدلوله فلا يكون هذا ردا آخر بل يرجع الى الوجه الاول قوله وظهر بما ذكرنا فساد ما قيل الخ اذ لا معنى لان يقال لا نسلم ان رجوع الكذب الى قولهم انك لرسول الله لم لا يجوز ان يكون راجعا اليه بالنظر الى زعمهم حيث زعموا ان قولهم هذا غير مطابق للواقع فهو كاذب ويرد عليه ان صحة سند النظام موقوف على رجوع التكذيب الى المشهود به اعني قولهم انك لرسول الله بالنظر الى الواقع فحاصل الجواب انا لا نسلم رجوع التكذيب الى المشهود به بحسب نفس الامر لم لا يجوز رجوعه الى الشهادة او التسمية او المشهود به لكن بحسب زعمهم وهذا كلام لا غبار عليه غاية ما في الباب ان التاويل المذكور لم يصرح بقيد في نفس الامر

في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لانه تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتامل لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين المعنيين بون بعيد وتفاوت شديد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري ان زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي عم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله عم الى عبد الله بن ابي واصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله عم وصدقهم فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي عليه السلام فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد الحافظ انكرها

قوله واعلم ان ههنا وجها آخر لم يذكره القوم هذا الوجه مأخوذ مما ذكره الامام في التفسير الكبير كما يشهد به النظر فيه والحلف بكسر اللام مصدر حلف من باب ضرب والزعم بالحركات الثلاث في الفاء بمعنى القول ويستعمل في الحق والباطل لكن استعماله في الثاني اكثر وقد يجيء بمعنى الظن فيتعدى الى مفعولين والمراد رجوع الكذب الى قولهم لم يقولوا ذلك والانفضاض التفرق وسلول اسم ام عبد الله فهو غير منصرف للعلمية والتانيث وقوله ما اردت الى ان كذبك اي اي شيء اردت حتى انتهى الى تكذيب رسول الله صلى الله عليه وسلم اياك والمقت البغض هذا وقد يقال معنى الآية الكريمة ان المنافقين قوم عادتهم الكذب فلا تعتمد عليهم بمجرد ان صدر عنهم كلام صادق وهو شهادتهم برسالتك فان الكذوب قد يصدق حسن چلبي

انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع اولا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو غير المطابق للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق والبواقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهو الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فعند اظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقولهم ام به جنة على معنى ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعتبر عندهم او يكون كلا

كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرقظ ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون والثاني ليس قسيما للكذب بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان الافتراء هو الكذب مطلقا والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا في التفسير نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا يعلم بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا زيد

الانسان او الفرس وايا ما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير
مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد
الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي
دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار
بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق بين الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان
الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق
الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ
اعني اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة **الباب الاول**
احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيد
الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تعريفه
بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند
اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتداء بابحاث الخبر لكونه اعظم
شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه الصياغات العجيبة
وبه يقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء
انما يحصل منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت
او زيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال
الاسناد الخبري على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين
لان علم المعاني انما يبحث فيه عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى
الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار

الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة
الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن
امراءة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها
وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان
تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا عم رب اني وهن العظم مني
اظهارا للضعف والتخشع وقوله لا يستوي القاعدون من المؤمنين
الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع
بنفسه من انحطاط منزلته ومثله قل هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان يحصى وكفاك شاهدا
على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي في
هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار ولكنه اذا كان بصدد الاخبار
فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن
لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية
لمن حفظ والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا او لا وقوعها الظاهر ان
ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه عالم بانه اوقعها وايضا
لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه لم يوقع النسبة
فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود المعنى
في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه والا
لما وقع شك من سامع في خبر سمعه بل علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما
نفى اذ لا معنى للدلالة الا افادة العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد
الا وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع

له وح لا يتحقق الكذب اصلا وللزم التناقض في الواقع عند
الاخبار بامرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم
ثبوته في الواقع فكانهم ارادوا انه لا بد ان يعلم بثبوت المعنى في الواقع قطعا
بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى
او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه
ولا شك انا اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج وعدم الخروج
احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول
سمعته من فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت والانتفاء
لكان مفهوم جميع القضايا متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي
زيد قائم زيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين ثم الحق
ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل
على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله
لا يريدون ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله
من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى
الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون
المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم
المجهول المساوات اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان
الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم
فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم
انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التورية

التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر
هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر
عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف
المسند اليه لكنه يوافق ما اورده المص في تفسير هذا الكلام حيث قال اي
يمتنع ان لا يحصل العلم الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من
الخبر نفسه عند حصول العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه
اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنه اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد
الاول بطل لان العلم بكون المخبر عالما بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا
في ذهنه ضرورة وانه لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثاني
لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولهما انما هو من نفس
الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى
الثاني بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع
ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني لجواز ان يكون الاول
حاصلا قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل
كالعلم بكونه حافظا للتورية وصح تكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء
على انه من شانه ان يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا
ان صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل
لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمنا
قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب
عن الاول ان العلم بكون صورة الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري الوجود
عند علته اعني سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر

ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول
صورة الحكم في ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر
عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا بناء في تفسير المص وعن التخاطب الذهن اذا التفت
الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرضه فيما
اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون الاول
وبهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز
ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد
بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع بل حصول صورة هذا الحكم في
ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل يتصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم
بهما اي بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما
بالفائدتين لعدم جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو
والجاهل سواء كما يقال للعالم التارك للصلوة الصلوة واجبة لان من جملة
العلم به العمل وللسائل العارف بما يسئل ما هو هو كتاب لان موجب
العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب وما تلك بيمينك ونظايره كثيرة
بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك
بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الاخرة من خلاق و
لبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم على سبيل التاكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني
ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل
بالاعتبارات خطابية لان الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر و
لازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم

لهم علم بذلك الشرع لامتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا
هو الخبر الملقى اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال او علي ان قوله
ولقد علموا الاية خبر القى اليهم مع علمهم به لان هذا خطاب لمحمد عليه السلام
واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به وهو ظ على ان شيئا من الوجهين
لا يوافق ما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجود الشيء
سواء كان هو العلم او غيره ينزل لمنزلة عدمه فقال ونظره في النفي
والاثبات اى في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت واذا كان
قصد المخبر ما ذكرنا فينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن
من الحكم والتردد فيه اي لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها و
لا مترددا في ان النسبة هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الا
وهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو من الحكم يستلزم
الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في
الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا في الدار لمن يتردد في
انه هل فيها ام لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني
والتردد متنافيان ولا يجتمعان قط استغني على لفظ المبني للمفعول
عن مؤكدات الحكم وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التاكيد
واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا
فيه اي في الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بمؤكد قال الشيخ في
دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط فيه ان
يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان تجعل مجرد الجواب

اصلا فيها فلا لانه يؤدي الحال لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب
كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار
وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب
وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار
زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عم اذ كذبوا في
المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية
الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا
وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون وكان الرسل
دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من
الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من
الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة
عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر زعما
منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فالبشرية في اعتقادهم
انما ينافي الرسالة من الله لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل
الثلثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو الثالث
لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان
بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية
اثنين هما سمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اي قويناهما برسول
ثالث وهو بولس ويسمى الضرب الاول ابتدائيا و
الثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها

عليها اي على الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية
بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث
اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى الحال لان
معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس
كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قلت اذا جعلت المنكر
كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا
على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي ترك التأكيد لكن ترك هذا القسم
لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس
على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير
الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير الظاهر
كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه
لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار
وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر
اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف
مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى
مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل
كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له اي لغير السائل
بالخبر اي يشير اليه فيستشرف اي غير السائل له اي للخبر يعني ينظر اليه يقال
استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب
كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو قوله ولا تخاطبني
في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شان قومك واستدفاع العذاب

عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك
باعيننا فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في انهم هل هو صادوا
محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة الطالب قيل انهم مغرقون
مؤكدا بان اي محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم
يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتابع
تكاد يتردد فيه وتطلبه لانه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله
وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك
سكن لهم ويا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم و
غير ذلك مما يأتي بعد الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا
وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تصحيح الكلام السابق
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل
غير المنكر كالمنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات
الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق عارضا رمحه اي
واضعا رمحه على العرض من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو
لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من
غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل
لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب التفات بقوله ان بني عمك فيهم
رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام
وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده
من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع المنكر
ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء

الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او
محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما
معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه لا يتاملها
ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة
لا فائدة في ايرادها وقوله لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده
فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب
بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني
انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله
ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم ويكون
على مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار
تعويلا على ما يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله
كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا
لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب
عن الاول انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين
ذكروا له تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب
كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا
لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه فكانه
قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن
ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم
جعلوا كغير المنكرين لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوه

وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة و
عن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد
المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم
السهو او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل
الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد لقوله
نع ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب
هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته فان قلت قد ذكر
صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل الى ملزومه فما وجهه قلت
لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك
نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه
ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا
قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك
انكاره كلا انكار وبمنزلة خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الا
نكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه
الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد
ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة
ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الا
خبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على
غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا لغرابته

عذب اي طاب والعباب معظم المياه وعباب البحر وسطه واساليب التنزيل القواعد كالمحكم والمفسر والنص والظاهر والخفي والمشكل والمجمل
والمتشابه ونحوها ويحتمل ان الاساليب كلجين الماء والصفا بالمد خلاف الكدر والحصر المستفاد من تقديم الظرف في الفقرتين اضافي بالقياس
الى سائر العلوم لا يدرك الواصف المطري خصايصه وان يكون سابقا في كل ما وصفا البتا عند دعوى الاقتصار في مدح الفن على هذا القدر
والمطري اسم فاعل من الاطراء وهو المبالغة في المدح والخصايص جمع خصيصة وهي الفضيلة والسبق التقدم وما في ما وصف مصدرية وما زعم
السهيلي من ان الفصل بعد ما هذه لا يكون خاصا فتقول العجبني ما تقول ولا تقول العجبني ما تخرج غلط يشهد به تتبع موارد الكتاب المجيد وموصولة
بتقدير به ولا تقدير في الاولان اما المصدرية حرف عند غير الاخفش وابي بكر فلا يجوز ان يعود اليها ضمير واما يجوز صاحب الكشاف مصدرية
في قوله تع واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه فليس على تقدير رجوع الضمير المجرور اليها كما زعمه ابن هشام واعترض به عليه بل مبني على انه عايد الى الظلم
المفهوم من ظلموا وفي للمصاحبة مثل قوله تعالى فخرج على قومه في زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم والالف في وصفا للاشباع وفي
ان الواصف لمبالغ لا يدرك فضائله وان كان مترقيا عن كل وصف الى اخرى وان وصف الى غير النهاية ثم لا يخفى ما في هذه القراين ايضا
من اللطايف البيانية ثم انه قد وقع قيل هو معطوف على قوله فانه كشاف وثم لاستبعاد مضمون الجملة الثانية اعني وقوع هذا الفن في ايدي
هذه الجماعة عن مضمون الجملة الاولى وهي اتصافه بما ذكر من الفضل والشرف كما في قوله تع ثم انشاناه خلقا آخر وفيه نظر لان المعطوف عليه
تعليل لما سبق والمعطوف لا يصلح لذلك فالحق انه من عطف القصة على القصة وذكر الايدي تنبيه على انه لم يصل الى قلوبهم والاسرى جمع اسير
كالعظماء جمع عظيم من الاسار وهو القد سمي الاخيذ بذلك لانهم كانوا يشدونه بالقد فعمال اسيرا لرجل اسيرا واسارى فهو اسير وما اسود ولحجج
اسارى واسرى وتقال هذا الملك باسره اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة والتقليد اعتقاد جازم غير ثابت وطفق بفتح الفاء وكسرها
من افعال المقاربة والتعاطي التناول والمعنى الاخذ باليد وهو مناسب لقوله في ايدي جماعة وفيه تاكيد لما انهم والتوثيق الاحكام والتسديد التوفيق للسداد
وهو الاستقامة والصواب من القول والعمل ثم الجملة تفصيل لحديث اسراء التقليد ولهذا اتى بالفاء لانه موضع بعد الاجمال كما في قوله ونادى نوح ربه
نوح ربه فقال الاية يحوبون اي يدورون وترك العطف لانه اما خبر بعد خبر لطفقوا او وصف لجماعة او تاكيد لما سبق او استيناف كانه
كيف يتعاطونه من غير توثيق فاجاب فان الاستيناف البياني لا يلزم ان يكون جوابا عن سؤال عن العلة كما سيتضح لك في بحث الفصل
والوصل وهذا يقتضي ان لا يستمعون من قوله تع وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون يجوز ان يكون استينافا جوابا عن سؤال حال
الشياطين بعد الحفظ منهم فاطلاق صاحب الكشاف القول بعدم صحة الاستيناف البياني بناء على انه سائلا لو سال لم تحفظ من الشياطين
فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم غير سديد وتحرير تهذيب الكلام وقد يطلق على بيان المعنى بالكناية كما ان التقرير بيانه بالعبارة ومقاصد الفن
اصوله وقواعده والقيل والقال اسمان بمعنى القول وفي الحديث نهى رسول الله صلعم عن قيل وقال وعن الفراء انهما فعلان استعملا
استعمال الاسماء وبقيا على ما كانا عليه من البناء ومعنى الحديث نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا اي كثرة الكلام ومعنى دورانهم حول القيل والقال
نقلهم الاقوال المختلفة من غير اهتداء الى تحقيق المرام والمقام والحال اصطلاحان لاهل هذا الفن وستعرف معناهما والفرق بينهما والربقة
على ما في شرح المفتاح للشريف وغيره حبل فيه عدة عرى وفيه نظر لان المذكور في الصحاح والقاموس وغيرهما من كتب اللغة ان الربقة
الواحدة من العرى وفي الحديث خلع ربقة الاسلام عن عنقه والجمع ربق وارباق ورباق وانما الحبل المذكور هو الربق على وزن الوفق ثم
ربقة التقليد كلجين الماء او مكنية وتخييلية بان يشبه التقليد بشخص له ربقة يشد بها بهيمة تسرح اي ترعى وتفسر السرح ههنا بالاسامة
والاطلاق ليس كما ينبغي بل الاولى تفسيره بالسوم في الصحاح سامت الماشية تسوم سوما اي رعت واسمتها انا اي اخرجتها الى الرعي
ثم قد يجيء السرح متعديا لكن المذكور ههنا لازم كما لا يخفى والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب واصله رواض قلبت الواو
ياء لكسر ما قبلها ورياض التحقيق كلجين الماء وذكر السرح ترشيح او مكنية وتخييلية والاحداق جمع حدقة وهي السواد الاعظم
للعين قيل في اسناد السوم الى الاحداق رمز الى انهم على تقدير خروجهم عن قيد التقليد مقتصرون على ظواهر الاشياء ولا يتجاوزون
الى تعقل الحقايق فناسب المقصود وهو المبالغة في الذم ويرد عليه ان قوله بعد هذا حتى تنطبع دقايق التعقل في ضماير هم آب عنه
اذ لا يخفى ان مال الخروج عن ربقة التقليد وارتفاع غشاوة التعصب واحد بل في الاسناد المذكور رمز الى انهم على تقدير خروجهم و
واشتغالهم بالتدبر والفكر يعلمون الحقايق علم يقين كانهم يعاينونها بابصارهم ولا يبعد ان يكون هذا ادخل في الذم مما ذكره ذلك القائل
فتامل والغشاوة بالحركات الثلث في الغين المعجمة الغطاء وبفتح العين المهملة من العشا بالقصر وهو داء في العين يمنع الابصار بالليل
ومنه الاعشى والاول اصح دراية ودراية والتعصب من العصبية بمعنى المحامات وغشاوة التعصب كربقة التقليد في الاضافة والبصائر
جمع البصيرة وهي في القلب بمنزلة البصر في الراس شبهها بالمرايا او بابصار رجال بينها وبين مدركاتها حائل فاثبت لها الغشاوة و
الانطباع الانتقاش والضمير في الاصل ما يخفيه الرجل في نفسه ثم اطلق على محله وهو القلب كل بضاعتهم بيان لما قبله والبضاعة
طائفة من مالك تبعثها للتجارة واللجاج التمادي في الخصومة وقد لجج بالكسر يلج بالفتح لجاجة ولجاجا والعناد المجابرة في الصحاح عانده معاندة
وعنادا عارضه وجل الشيء معظمه والصناعة الحرفة والانحراف الميل والمنهج الطريق الواضح والرشاد خلاف الغي فهيهات اي بعد كان حالهم
ما ذكر بعد شانهم وهو اسم فعل يجوز في آخره الفتح والكسر والضم كلها بتنوين وبلا تنوين يستعمل مكررا ومفردا وجمعها هيهات هيهات
العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله وما نقله صاحب الموصل عن الشيخ من عدم استعمالها الا مكررا منقوض بالنقل عن الموثوق
بعربيتهم ولا غرو فان الجواد قد يكبو والصارم قد ينبو والرمز في الاصل الاشارة بالحاجب فلا يخفى حسن وصفه بالدقة والشان الامر
والحال مصدر بمعنى الطلب والقصد يقال شانت شانه اذا قصدت قصده سمي به الامر الذي هو واحد الامور وتسمية للمفعول به بالمصدر
لكونه ما يطلب كان تسميته بالامر كذلك فانه ما يؤمر به والتفطن التفهم واللمحة الابصار بنظر خفيف من غير امعان والمراد بها ههنا النكتة
اللطيفة وخفاء مكانه كناية عن خفاء نفسه الاستلزامه اياه ثم ايثار او على الواو في قوله او التفطن ليفيد عموم النفي كما ذكر في قوله تع
ولا تطع منهم آثما او كفورا والى بعد ما قضيت شروع في سبب تصنيفه في الفن واشتغاله من الكلام المتعلقة بالفن الى الاحوال المتعلقة
بنفسه وتصديره بالجملة بيان لكمال العناية بمضمونها والوطر الحاجة وقضاؤه استيفاؤه واجلت من الاجالة وهي الادارة واستوده عنه
ذريعة اذا استحفظته اياها والقداح جمع القدح بالكسر وهو السهم قبل ان يراش ويركب عليه نصله وايثارها على السهام مناسب
لما سلف من فضائل الفن لاشعاره بان التمام بهذا الفن او يحمل على التواضع بتشبيه النظر بالسهام فاضافة اليه المشبه به او شبهه بذوي
سهام فائتنهاله وهذا الاجالة كناية وتخييلا وترشيحا والنهى اسم لعقد القلب اذ وصل الحد الجزم والفتح لغة فيه وهو في الاصل
من همت الشيء اهم هما اذا قصدته وفي الارتقاء تشعلق بها والمدارج جمع المدرج وهي المذهب والمسلك شبه الكمال بالجبل الشامخ
ولهذا اورد الارتقاء والقرطاس والبيان وزعم الحد والشغف من شغفه الحب اي احرق قلبه اورده صاحب الديوان في باب فعل يفعل بفتح
العين فيهما ففعل هذا يدل على ان العبادة الشغف من شغفه الحب بسكون العين لان المصدر من هذا الباب لفعل بالسكون والفعول بالضم
الاستقراء اشار اليه صاحب الراموز لكن المشهور فتح العين ثم المراد به ههنا شدة الحرص والترحل الانتقال وكذا الرحلة والارتحال والخوارزم
في الاصل مملكة عظيمة معروفة على جيحون فيها مدن كثيرة كالكات وجوق ونحوهما والجرجانية منسوبة الى جرجان بلدة قريبة لها الى خوارزم وهي
قد اشتهرت الان بخوارزم وفي خراسان بلدة اسمها ايضا جرجان بناه يزيد بن مهلب بن ابي صفرة فاضافة الجرجانية الى خوارزم
لزيادة التوضيح ورفع الاشتباه والمحط المنزل من الحط وهو الالقاء والرحال جمع الرحل وهو مسكن الرجل وما يستصحب من
الاثاث ولا يخفى ما في الرحل والرحال من صنعة شبه الاشتقاق والمخيم موضع الاقامة يقال خيم بالمكان اي اقام به والبوائق جمع بائقة
وهي الداهية والحراسة الحفظ والطوارق البوائق الحادثة في الليل من طرق فلان اذا جاء بليل وخص الطوارق بالذكر لان اكثر النوازل انما تحدث بالليل
والتحرز منها فيه اصعب ولهذا قيل الليل اخفى للويل والحوادث بمعنى الحادث وليس بمشتبه الحدث بمعنى الليل والنهار كما يتوهم ولذا لم يقل طوارق الحدثان ثم تعلقوا بها
حسن قلبي

مع المنكر فعلى هذا لا يحتمل ان يراد ان يقال الكناية في الاصطلاح ان يذكر اللفظ الدال على اللازم ويراد به الملزوم وليس فيما ذكره الشارح الانتقال من نفس اللفظ الى الاراد
المذكور الى الملزوم الذي هو التنزيل ولما كان الانسب ان يدل بالكناية على ما هو المقصود الاصلي للمتكلم وكان مصب الغرض من ايراد لفظ يدل على عدم المخاطب ظاهرا وتنبيهه على ان
معه ما ان تامله يزول انكاره لان المتكلم نزله منزلة غير المنكر فان الغرض من هذا التنزيل ايضا ذكر التنبيه مع ان في تقرير الشارح نوع قصور كما تحققه لم يلتفت اليه الفاضل
المحشي وقال السر الى ان كلام الشارح لا يخلو عن توجيه الاوجه ان يقال الخبر المجرد عن المؤكد مثلا يدل في عرف البلغاء دلالة واضحة على عدم انكار المخاطب فاذا القي الى المنكر
او يراد معه ما يستلزم ذلك العدم ولو ادعا فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد ما يستلزمه اذا تامل وعلى هذا القياس نظايره هذا غاية توجيه
كلام المحشي وفيه ابحاث الاول ان عدم الانكار المطلق لازم لما هو مدلول عرفي للخبر المجرد لا لنفسه والالكان القاؤه الى العالم على مقتضى الظاهر عندهم وانما المدلول العرفي
لو خلو ذهن المخاطب عن نفس الحكم والنسبة بين طرفيه وهذا المدلول ليس بلازم لمعلومية ما ان تامله رتدع عن انكاره بشرط التامل بل منافيا لها فلا يتحقق الكناية
الاصطلاحية لانها انما تتحقق اذا اطلق ما يدل على نفس المعنى العرفي واريد ما يستلزمه وكذا الكلام في القاء المجرد الى المتردد على انه يرد عليه ان ما ذكره من قبيل
مستتبعات التراكيب لا يستعمل فيه اللفظ ويمكن ان يدفع بمنع لزوم كون المعنى العرفي مدلولا مطابقيا الثاني انه عجب في الكناية على مذهب السكاكي ان يكون الانتقال من
التابع الى المتبوع وعامة اللوازم المكني بها على تقديره متبوعات للملزومات الا ترى ان الملزوم المكني عنه في صورة القاء المجرد الى العالم هو عدم جريه على موجب العلم
والمكني به اللازم خلو ذهنه فالاول تابع والثاني متبوع لان عدم العمل يتبع عدم العلم وان الملزوم في القاء المؤكد الى العالم ملابسته لامارات الانكار والظاهر
واللازم انكار المخاطب والاول تابع والثاني متبوع كما لا يخفى ويمكن ان يدفع بما فصل في شرح المفتاح من ان اللازم في الكناية معتبر كونه مساويا للملزوم
او اخص منه حتى يصح الانتقال منه الى الملزوم فيكون متبوعا بهذا الاعتبار اللهم الا ان يقال هذا لا يتاتى في القاء المجرد الى العالم مرادا به عدم العلم لان الجهل
مدلول الخبر المجرد اعني خلو الذهن اخص من عدم العلم فلا يحتاج فيه الى ما يجعل متبوعا للكلام فتامل الثالث ان جواز ارادة المعنى الحقيقي شرط في الكناية وما ذكر
الا بانتفاء القرينة المانعة عن ارادته وعن القرينة المانعة موجودة فيما نحن فيه لان علم المتكلم بانكار المخاطب مثلا قرينة لنا على انه لم يرد بالقاء الخبر المجرد اليه
خلو ذهنه فكيف يكون كناية اصطلاحية ولو اعترض عن هذا بان انكاره بحسب الحقيقة لا ينافي الخلو بحسب التنزيل والاعتبار فيهذا القدر يظهر امكان ارادة المعنى
الحقيقي الذي هو شرط في الكناية وايضا العالم الذي يلقى اليه الخبر المجرد يمكن ان يكون خالي الذهن في الجملة فيجوز ارادة معناه الظاهر وان كانت ممتنعة بشرط اتصافه
بالعلم على ان المعتبر عند السكاكي جواز ارادة معنى الحقيقي في الجملة ولو في محل آخر باستعمال آخر ولا يضر عدم جواز ارادته في المحل الذي استعملت فيه كما في قوله تعالى الرحمن على العرش
استوى كناية عن الملك مع امتناع معناه الحقيقي وهو القعود على سرير نعم يلزم ان لا يكون ما اشتمل على قرينة لفظية كناية بالطريق المذكور مثل ان يقال ايها
العالم الصلوة واجبة حوث في المهد ينطق البيت وبعده ان الهلاك اذا رايت نحوه ايقنت بدرامنه في اللمعات المهد بفتح الميم التخت والنجابة الكرم وساطع
البرهان من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اي البرهان الواضع من سطع الصبح يسطع سطوعا اذا ارتفع ثم قوله النجابة مبتداء خبره ساطع البرهان حسن

البنوي فكان مظنة عدم تصحيح ...

قوله المترشب في الصحاح اشرئب الى الشيء اشرئبابا مد عنقه لينظر اليه حسن قوله دفعا لتوهم التخصيص فان قلت قد صرح بان لاريب فيه من قبيل الامثلة دون النظاير ولذلك صح استثناؤه وهو من قبيل النفي فقد حصل دفع التوهم جزما بلا شبهة قلت دفع التوهم جزما بلا شبهة انما يحصل اذا حصل الجزم بلا شبهة بكون لاريب فيه من الامثلة وقد سبق انه ظاهر في التمثيل والاستثناء يدل لكل الاعتبار لا نص فيه فتوهم دفع التخصيص باق بلا شبهة قوله وكذا المجرد عن التاكيد اي لا يجب ان يكون لما تقدم من كون المخاطب غير منكر ولا متردد حسن چلبي رحمه الله تعالى
قوله كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون الظاهر ان كان الاولى ناقصة خبرها انه لا يكون بتقدير الباء او بتقدير دون ان حمل الظن بمعنى المصدر وبلا تقدير ان كان بمعنى المظنون وهي مع اسمها وخبرها جزان والاخريان تامتان وقد يجعل الاولى ايضا تامة وقد يجعل زايدة معمولا انه لا يكون خبران حسن چلبي

الغرابة وندورة مما لا يكاد صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى
السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيساق الكلام معه مساق الكلام
مع السائل المستشرف الى كيفيته ببيانه المترشب الى ساطع برهانه وقس على هذا
البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبار السابقة من قبيل الاثبات
سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا
اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد
استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري و
الامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر
فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه له وهو ان يكون الغرض منه رد
انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك
للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت
الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي
كذبوني ومن خصايصها ان ضمير الشان معها حسنا ليس بدونها نحو انه من
يتق ويصبر الاية وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها
تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون
وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف
شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا
وان زيدا وان عمروا فلو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز انتهى كلامه
وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه
غير معتقد له ولانه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم

قوله وقد يترك تاكيد الحكم المنكر اه لا يخفى انه لا حاجة الى اخراج المثال المذكور عن الضابطة السابقة فان قولهم مع المؤمنين امنا من قبيل جعل المنكر كغير المنكر لما معه من دليل لا انكار دعلى زعم المتوكل كانهم ادعوا ان ايمانهم امر ظاهر لا ينبغي ان يشك فيه لثبوته بالادلة الظاهرة فلا حاجة الى التاكيد وقوله مع شياطينهم انا معكم من باب جعل غير المنكر كالمنكر لاشتماله الحال على ما يوجب الانكار دوهو ترك مجالستهم والتزام احكام الشرع النبوي فكان مظنة لعدم تصديق شياطينهم اياه حسن چلبي عفي عنه

قوله ليس جديرا باقوى الكلامين واوكدهما عبارة الكشاف هكذا فان قلت لم كان مخاطبتهم المؤمنين اه وفيه نظر لان السوق يدل على ان ما خاطبوا به شياطينهم جدير بان يكون اقوى الكلامين واوكدهما فيدل على اثبات القوة والوكادة للكلام الذي خاطبوا به المؤمنين مع انه لا تاكيد فيه قطعا وتجريد افعل التفضيل عن المعنى التفضيلي انما يجوز اذا لم يستعمل باحد الامور الثلثة وقد استعمل ههنا بالاضافة اللهم الا ان يقال ليس المراد بالوكادة هو التاكيد الاصطلاحي بل معناه اللغوي ولا شك ان للكلام الصادر عن العاقل الغير اللاغي قوة ووكادة في الجملة قوله وحديون جمع اوحدي بالحاق ياء النسبة للتاكيد كما حري كانه منسوب الى الاوحد تنبيها على عراقته في معنى الوحدة واستحقاقه ان يعبر عنه بالاوحد وينسب اليه قوله اما لان انفسهم الخ تعليل المقدر اي فتركوا التاكيد اما لكذا واما لكذا واما النفي المستفاد من قوله لا في ادعاء اه والاول اظهر بحسب المعنى والثاني هو الظاهر من لفظ الكشاف حيث قال وذلك اما لان انفسهم اشارة الى انهم ليسوا في ادعاء انهم اوحديون قوله مئنة للتاكيد اي موضعه الذي يتحقق بثبوته فيه وفعلة من معنى ان التاكيدية لا من لفظها لان الحرف لا يجوز الاشتقاق منه قال ابو زيد انه لمئنة من ذلك اي مخلقة ومجدرة وفي الاساس علامة مئنة للخير ومعساة اي موضع لان يقال فيه انه لخير وعسى ان يفعل خيرا حسن حلبي عفي عنه

المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم البواعث والمحركات من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما مخاطبة اخوانهم فالاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب في ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا وكذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة عقلية وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسناد دون الكلام

قوله ولم يقل اما حقيقة واما مجاز اه وذلك لان المتبادر من امثال هذه العبارة في تقاسيم الاشياء هو الانفصال الحقيقي او المانع من الخلو فاحدهما يصير الاقسام مضبوطة دون المانع من الجمع اذ لا يعلم به عدة الاقسام قطعا فلو اورد ههنا اما لدلت على انحصار الاسناد في الحقيقة والمجاز والمطلوب ابطاله قوله وكذا ذكره بالاسم الظاهر اه يريد ان وضع الظاهر موضع المضمر يقتضي نكتة وهي ههنا التنبيه على ان مورد القسمة عين الاسناد المذكور اولا وقد سلك صنيعه في عنوان بحث التشبيه حيث قال التشبيه الدلالة على المشاركة اه وصرح الشارح هنالك بان المراد بالاول التشبيه الاصطلاحي وبالثاني اللغوي فلهذا اعاد اسم المظهر وبان ما يقال المعرفة اذا اعيدت كان عين الاول ليس على اطلاقه وبهذا التقرير سقط ما يقال الاصل في المعرفة المعادة ان تكون عين الاول لكان الاصل في الضمير ان يعود الى عين ما سبق ثم ان الاصل الثاني يجوز مخالفته كالاصل الاول بان يعود الى ما في ضمن الاول المذكور من المطلق فلا رجحان لاختيار المظهر على المضمر لا يقال قولا لم فما بعد وهو يعني المجاز غير مختص بالخبر يدل على ان امورد القسمة ههنا هو الاسناد الخبري لا مطلق الاسناد والا لما وقع الاحتياج الى بيان عدم الاختصاص لانا نقول ان هو ازالة لما عسى ان يتوهم من كون المراد بالمعرفة المعادة عين الاول عقوا عما استمر عليه دابا المصنف من تقليلهم

الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح قال وانما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه لان اسناده منسوب اليه فان قيل لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما جعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه مبني على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا او المفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية

لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صايم فان الصوم ليس للنهار عند
المتكلم متعلق بالظرف اعني له وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون
الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع
او لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى
ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك
من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده
ومعنى كونه له ان معناه قايم به ووصف له وحقه ان يسند اليه
سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره
كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه ولا يخرج ما يكون
المسند فيه مصدرا فقد دخل ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن
انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع
البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو
يخفيها منه خلق الله الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال الى الله
اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة
وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك
جاء زيد وانت اي والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب
قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند اليه احتراز
عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه
حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ
عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول

لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود
القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون مجازا
والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله
الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية
بل ان كان للملابسة يكون مجازا والثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم
عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء
على سهو ونسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان
الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه فعلا
او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه
منع انه لا يسمى حقيقة وكفاك قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة و
ضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه
فتعريف المص غير منعكس لخروج عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا لانه ترك
التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه
مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز واهما لا يلتفت اليه
في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قوله
هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بدلالة
على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقايل ان يقول تعريف
المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي
اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول به بالمصدر فانه مجاز
عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار غير

معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما
تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو
قلنا اريد انما هي ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على نفسنا
وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من
هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف فيه
انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة
لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد هنا وجوابه ان لفظ ما
في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل ومفعول به هو له على
ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتداء والاسناد الى المبتداء
عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما ثانيا فلعدم صدقه على نحو ما قام
زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى
ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظ وان اريد ان اسناد القيام والضرب
المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو
منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر لقد لمتنا يا ام غيلان
بالسرى فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم
من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه
ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه
انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسناده
الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له
فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في

في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء
اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل ليصم نهارك صايم
وليت نهاري صايم وما اشبه ذلك فليتامل ومنه اي من الاسناد
مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا
وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو
له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل ومعناه له يعني غير الفاعل فيما
بني للفاعل وغير المفعول فيما بني للمفعول به متلبسا بتاول متعلق باسناده و
حقيقة قولك تأولت شيئا انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة
او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان اولت وتأولت فعلت و
تفعلت من آل الامر الى كذا يؤول اليه اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا
في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة للاسناد عن
ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريفين بقوله وله اي
للفعل ملابسات شتى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل
والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او
الى المفعول به اذا كان مبنيا له اي للفاعل والمفعول به يعني اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة
فقوله في تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده
الى غيره اي غير الفاعل والمفعول به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير
المفعول في المبني للمفعول للملابسة يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه
ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره

لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في الجرأة
ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه
الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه
الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكاف
والكاف ونحوها وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حيث اعطى الربيع
حكم القادر في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع
بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم فجهة
راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية فيما بني للفاعل
واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ
المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء اي ملأته وقد اسند الى الفاعل و
شعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان
على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل
عيشة راضية وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان
يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه
به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء
وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى الامير
المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثله
يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي
امران احدهما وصف الفاعل والمفعول به بالمصدر نحو رجل عدل
وانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف
محادثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني

المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه
ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشأت الكتاب وكلامه
ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون
ما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه
فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم
فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله
مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه
ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده مجازا كما انه
ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة
او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول الاصل هو حكيم في اسلوبه
وكاتبه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل و
اسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظايره والمعتبر
عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعل الحقيقي لانه
قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة
له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فلك
ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما
يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق
بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار
وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت ليلة واجريت النهر وما اشبه
ذلك من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي

اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل
الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان
يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه جاز
موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب اما تعريف للمجاز العقلي في الاسناد
خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف اعم
من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه
الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة
مسروقة والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تع
اولئك شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر
فانه بحث نفيس اعلم ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون
كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل
الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز
العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمص وقولنا في التعريف
بتاول ليخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل رائيا
الانبات من الربيع وهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن
لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك
مما يطابق الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه
لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد بما وليس هذا
من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل
دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه
ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما

خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه بضرب من التاول افادة للخلاف لا بواسطة
وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع
طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسا
الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وانما قلت بضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بانا
لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله بضرب من التاول ولا نسلم
بطلان عكسه بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس
الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضره عنده
ويرتسم فيه ونحو كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار
ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح
بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل و
لقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت
وهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير
عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشمل التعريف
على قيدين يتفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى
يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا
فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوله عند المتكلم و
بضرب من التاول لكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق في الذكر
والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان الانسب ان يقول
ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة
في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكر

من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر
وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل
وخلق الله الافعال كلها واضل الكافر بالتاول والقصد الى انه اسناد
الى ما هو له في نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد
خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة
ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة بقوله
عند المتكلم في الظاهر وصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو
قول الجاهل اليه فاسدا قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه
الظاهر الاعم اعني ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعني
المغاير في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر وح يدخل نحو قول
الجاهل والاقوال الكاذبة لكون الاسناد فيه الى غير ما هو له في الواقع وقول
المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم فاخرج جميعها بقوله بتاول و
بقي التعريف سالما فيخرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري
والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال بتاول لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم وكذا قول الدهري انبت الربيع البقل بتاول ح يظهر انه موحد
لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل بتاول
عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد بظاهره بل انما اسند
الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق
الا في ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له
اعم من ان يكون في الواقع او عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول
فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه الا

الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما كان
ينشا من ارادة الخاص بخصوصه فلا فساد في ارادة العام بعمومه
فليتامل فان هذا مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي لان مثل قول الجاهل
خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان
العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي على المجاز
اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام
لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول بل حمل على
الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظ كما مر من قول
الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل
الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد
اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رات راسي
كراس الاصلع ميز عنه قنزعا اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في
نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها ابطئي او اسرعي
جذب الشهر سفت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على
تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا اي
اصنعي ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك
ولا بالي مجاز خبران بقوله باستدل عقبيه اي عقيب قوله ميز عنه
قنزعا افناه اي ابا النجم او شعر راسه قيل الله اي امر الله واراده
للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد
ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشي والمفني فيكون الاسناد
الى جذب الليالي بتاول بناء على انه زمان او سبب واقسامه

اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا تقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة او مجاز وان كان عسى يستبعد من اجتماع مجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صايم انما هو اسناد صايم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب اجلني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتداء واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله تعالى زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى ونحوه ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم تصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود ان اسناد زادتهم

زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى مكانه وهو فعل الله حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان آمر وكذا الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فليُنبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل والترك عنه ومنه اجر النهر ولا تطع امر فلان على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة

لفظية كما مر في قول ابي نجم من قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة
قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور معه عقلا اي من جهة
العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه
به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت
بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند وقيام
المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم او غيره
كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي و صدور
الكلام عن الموحد في ما يدعي الموحد المحق انه ليس بقايم بالمذكور و
ان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت
وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم
بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه الى ما هو له لكن امثال
هذا ليست مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول
ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يعني ان الفعل
في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه
يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو
له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له
من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له
حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا
اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم
اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما

كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك وقوله اي
قول ابن المعذل يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه
لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان
وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي لاجل حق
لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك
وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني
الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك
ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها
بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث
قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير
اذا انت نقلت الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما
ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان
فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني ويزيدك ان تزعم
ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذن
ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة
فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان
معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم
فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة
لامتناع صدور الفعل الا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه

الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع
استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه و
جعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا
الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا
من اللوازم المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها
بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم السبع فتقول مخالب المنية
نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي للانبات
يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم
المساوية للفاعل الحقيقي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير
هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة
اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر لاسباب الهزيمة هو
الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه يشبه الفاعل المجازي
المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر و
ينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه
السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية
على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا
هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق
الماء اي بصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا

ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو
نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه
لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة
ووقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى
فما ربحت تجارتهم وقوله فنام ليلي وتجلى همي كان ادفع للشغب
لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضميره
المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال
ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله
تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به العملة انفسهم
وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف
نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسر تني رؤيتك مما
يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء
الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد
باذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شايع
ذايع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية
كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء
اللوازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات
على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور انه ليس المراد بالمنية
في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت
لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع

ادّعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندّعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادّعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصايم بادعاء الصايمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان و جعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي يذكر في علم البيان انشاء الله تعالى ولا يذاع ما ذهب اليه ينتقض بنحو نهاره صايم و ليله قايم وما اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء بل انه جعل نحو قوله قد زرّ ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صايم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صايما او غير صايم ومنهم

من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصايم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلّم فمن اضافة المسمّى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا يرى انك اذا قلت ارم يا اسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو على مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تع من غير توقيف ولهذا صرّح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شايع ذايع في كلام الجميع من غير توقيف

الباب الثاني

احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم او المسند ككونه مسندا اليه بحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه لمسند مقدم او مؤخر معرفا او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرينة

والثاني الداعي الموجب لرجحانه على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لابناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظ والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظ القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظ وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل تنبه بالقراين الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او اكراما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردته بل اردت غيره او تعينه او

ادعاء التعين له او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتداء نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ولم يجب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على التعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه يبلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القران يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او يبلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه كما اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما لانه يتحرج ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره المتكلم واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط

لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح ايضا فجعلت كل اسم من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث متعلقا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم يقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل

لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خرج هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضي ما يكون مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضي الحال والجواب ان المقتضي اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين موجب الذكر وكونه مقتضي الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى الخارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد حافظ للتوراة فافادة اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لان كمال التخصيص و النكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشارك فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السموات ولقيت رجلا يسلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي

بحاله فى تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفا وتة تتعلق بها
اعراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب
او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون
لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين
مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك
اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب
على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم
لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى
تناهت حالهم الفظيعة فى الظهور وبلغت النهاية فى الانكشاف
لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء
دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب
دون مخاطب بل كل من يتاتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب
وفى بعض النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب وبحالهم
رؤية مخاطب على حذف المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى
الخطاب الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت
اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم او احسن
اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد به العموم وهو فى القران كثير
نحو ولو ترى الاية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد به العموم فقوله
ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه
فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق
بما دل عليه الكلام اى لم يحمل على هذا اعنى عدم ارادة مخاطب معين

معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اي تعريف

المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته و

قدمنا على بقية المعارف لانها اعرفها لاحضاره اي المسند اليه بعينه

اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره

باسم جنسه نحو رجل عالم جائني في ذهن السامع ابتداء اي اول

مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو

راكب باسم مختص به اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا

الوضع واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة

والموصول والمعرف بلام العهد والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه

ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء مختصا بمسند اليه معين فان

قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص بشيء معين ليس

الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود انما لتحقيق مقام العلمية

فلا بأس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات لا يقال

ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغايب والمعرف بلام العهد والموصول

فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة

العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه

اي بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر

من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله

باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا

يكون لتخصيص ما ذكر جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما

سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم

من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني
زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها
الامفهوما تها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام انما يكون
بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم
بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا يخفى على المنصفان الوجه ما ذكرنا
اولا نحو قل هو الله احد فان الله اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت
عنها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء
ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منها
كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى
كالشمس وهو كلي منحصر في فرده
ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف على
اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق والواجب لذاته
لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث
هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم
استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبود
الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي
هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق وتقدس
او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة للمدح او ذم مثل ركب علي وهرب
معاوية او كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا وفي التنزيل
تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب يدل على ملابسة

ملابسة اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى
جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف
الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني
الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الا
صلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان
ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرو
غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من
الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص
المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه
الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب
واردت كافرا جهنميا لاشتهاره اي لهب بهذا الوصف يكون استعا
نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا
المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به
او نحو ذلك كالتفأل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما
يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده
موصولا وكان الانسب ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف
لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول
وذو اللام سواء في الرتبة وهذا صح جعل الذي يوسوس صفة
الخناس وتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول
عن سيبويه وعليه جمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية

قوله فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة اه فرق بين الموصولة والموصوفة المختصة بواحد بان التخصيص بالاولى وضعي دون الثانية وتلخيصه ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بمعين بحيث هو معين عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوصفية لا يقتضي بعين الموصوف عنده وايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما واما لانها موضوعة لمفهوم كلي يستعمل في جزئياته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي وان كان منحصرا في معين فلو فرضنا تعدد مضروب مخاطبك واستعملت الموصولة كان قصدك الى معين فلا بد من قرينة يتعين بها ما قصدته فان احتاج المخاطب الحاذق يستفسر لخفاء القرينة عليه كان ذلك استفسارا عن المعين الذي هو المقصود بعينه وان استعملت الموصوفة كان مقصودك مفهوما كليا ولم يكن لك حاجة الى نصب القرينة فلو فرضنا له استفسار لم يكن متعلقا بالمقصود لوضوحه بل بافراد ذلك المعنى المقصود حيث لا يوجد خارجا الا في ضمن معين منها فتدبر قوله فانه وان تخصص بكونه مضروبا لك اشارة الى انه لا يلزم في التخصيص ان يصير جزئيا حقيقيا بل يحصل بنقيض الشيوع قوله لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه اي لم يعتبر في اصل وضعه التخصيص وان جاز ان يتخصص بحسب العارض كما في الصورة المذكورة قوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة الكلام على تقدير اقتضاء المقام كون المسند اليه معرفة والمقصود تعيين وجوه التعريف كما اشار اليه الشارح في مفتاح ...

هو ان يصير احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرف بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان يتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في دار الزرق لا نعرفهم ولا تعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه و ياخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراءة العزيز

قوله اي تقرير الغرض الخ وجه تقديمه على القولين الاخيرين ان المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند اليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقديره اولى حتى حمله ملا الباعث اعم من الغاية التي يقصد حصولها بايراده موصولا والحامل الذي يتقدم وجوده عليه لا يخفى ان ما ذكره المصنف من الاغراض والدواعي ليس بشيء منها موجبا للموصول لجواز التعبير بالنكرة الموصوفة بالصلة المذكورة او المعرفة الموصوفة بها في الجميع فلو قال ثم اشار المصنف الى تفصيل الباعث المرجح لكان اولى ... كقولك الذي يخرج من السبيلين ينقض الوضوء فان التصريح باسم الخارج قبيح كالغائط ونحوه عفي عنه عفي عنه علا سمع عن الشريف المرتضى عليه الرحمة بفتح الزاء وكسر اللام وهو الصحيح وعلى لفظ التصغير تصحيف شرح ... عفي عنه عفي عنه التي في بيتها فان هذه العبارة ابلغ من قوله وراودته امراءة العزيز او زليخا التاكيد لان يوسف اذا كان في بيتها كان اولى بقبول قولها ...

قوله واورد حكاية شريح وهي ان رجلا اقر عند شريح بشيء ثم انكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب فهذه الحكاية متعلقة باستهجان التصريح فان جعلت الاية مثالا لزيادة التقرير والاستهجان معا كان الكلام رضيا وان خص بزيادة التقرير كما توهم وقع نقل الحكاية متعلقا فاصلا اجنبيا ان قلت ليس في لفظ زليخا استهجان فكيف يصح جعل الاية مثالا له قلت المستهجن تصريح اسم المراءة في الحكم بالمراودة و الاحتيال في طلب المواقعة قوله ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم ضربت بها المثل في البر وحركتها للتملي والغواة جمع غاو و الاسامة اخراج الماشية الى المرعى والسرح المال السائم واللحظ النظر والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف وقيل سرح اللحظ بمعنى النظر السرح الجماع وقع القصد عليه من قولهم امر سريح اي سريع كذا في الديوان وفي الصحاح وناقة سرحة ومسرحة اي سريعة والعصارة بضم العين والصاد المهملة ما يسيل من عصر العنب ونحوه والمراد الحاصل والخلاصة والاثام بفتح الهمزة للاثم كذا في الديوان وفي الصحاح انه جزاء الاثم وحاصل المعنى صاحبت مع الغواة وسعيت في تحصيل لذات هوى النفس حتى بلغت اقصى ما بلغ الانسان

العزيز او زليخا لان كونه في بيتها وموليها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراءة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لاخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة كل ذاك آثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا

قوله نهزت اي تحركت والباء في بدلوهم للتعدية وهذا كناية عن الموافقة معهم سامت الماشية اي رعت واسامها الراعي والسرح بمعنى السارح واللحظ النظر والباء في بشبابه للسببية او بمعنى في وعصارة العنب ما يعصر منه وذلك اشارة الى ما بلغها وقت شبابها والاثام بفتح الهمزة جزاء الاثم صرح به في الديوان والمعنى وافقت الغواة المنهمكين في استيفاء اللذات والشهوات وسلكت اية سلك سلكوا واسمت لحظي السارح في مراتع اللهو التي اساموا الحاظهم فيها ونظرت الى ما نظروا اليه وبلغت ما يبلغ امرء بشبابه من اللذات التي لا يقتدر على وضعها فاذا عصارة كل ذلك وعاقبتها اثام ووبال وهذا منه اظهار للندامة على ما صدر منه ولقد حذف فيما قاله ابو القاسم عفي عنه عفي عنه

اى يهلكوا او يصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا
الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى تنبيه على
الخطاء ورده المصنف بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد
ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان العرف والذوق
شاهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون
اخوانا خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان
الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه
بناء الخبر اي الى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك و
على جهته اى على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة
للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اى وجه واى طريق من
الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان
تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد
في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون
جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس
العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسماءهم الاعلام
ثم انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر ربما يجعل ذريعة اى
الى التعريض بالتعظيم لشانه اى لشان الخبر نحو قول الفرزدق
ان الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة
او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت
ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه

عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله
او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه
فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او لشان
غيره اي غير الخبر نحو ان الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء
الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان
شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الاهانة بشان الخبر نحو ان
الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه او بشان غيره نحو ان الذي
يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان
التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان
في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء
الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال
المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المصنف بانه لا
يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قوله
ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه
ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء
كما مر فاحسن التأمل في هذا المقام فانه من مطارح الانظار
والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الايماء الى
وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذه
اعتبارات لطيفة ربما يجعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل

المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر
في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت وان الذين
ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس
من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان
معنى قوله ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند اليه موصولا
من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة
ايماء وسوق الكلام ينادي على فساد الرأي عند المنصف وقد
يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك
كقولنا جاءك الذي اكرمك او اهانك او الذي سبى اولاده
ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر
انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة
اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض
اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الا
شارة اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد
محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصيير
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض
الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اي المسند اليه
اكمل تمييز نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح
او الحال في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان
بالبادية يعني يقيمون بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض
بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اي الفرزدق

اولئك اباي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى
فأتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند
في القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد ذكر التوسط
لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق
به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على اصل المراد قلت مثله
كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير
ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم
المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو
زايد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء
يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة
وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله
او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر آلهتكم وقد يقصد
به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه
بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة
بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك
قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده
عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعد المسافة
ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب عينا كان او معنى بان يحكى عنه
اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربه زيد فقال
ذلك الضرب لان المحكي عنه غايب ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال

هذا الرجل و الى هذا الضرب اى هذا المذكور عن قريب فهو وان كان
غايبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر
المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العلى العظيم وذلك قسم عظيم
لا افعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسًّا فكانه بعيد او التنبيه
اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف
اى عند ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان
اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول
عقبته بالشيء اى جعلت الشيء على عقبه على انه اى التنبيه
على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اى بعد اسم الاشارة من
اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك
على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو
الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقام
الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة
تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم
على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف
المذكورة او لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل
المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك وباللام تعريف المسند اليه
باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا
اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس

الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذي طلبت امراءة عمران كالتي اى كالانثى
التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله رب اني وضعتها
انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب
اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث
لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون
الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به
بالقراين نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل
البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في وصف
المنادي واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل وللاشارة الى
نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك
الرجل خير من المراءة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان
حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية
وقد يأتي اى المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته
في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة
الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة
باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا
اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل من جزئياته وذلك عند قيام قرينة
على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا
من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق
حيث لا عهد في الخارج فانه في قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه والتحقيق
انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها

قوله فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه اه الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس على ما ذكره منقول من كلام الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل وانما يستقيم على قول من يجعل اسم الجنس موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا واما من يجعله موضوعا للماهية من حيث هي فعنده كل من اسم الجنس وعلم الجنس موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما افترقا من حيث ان علم الجنس يدل بجوهره على كون تلك الحقيقة معلومة للمخاطب معهودة عنده كما ان الاعلام الشخصية يدل بجوهرها على كون الاشخاص معهودة له واما اسم الجنس فلا يدل على ذلك بجوهره بل بالة ان كانت سيد شريف قدس سره عفي عنه

باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذا بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان واشار اليه بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان اي المعرف باللام العهد الذهني في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتداء وذا حال ووصفا للمعرفة والموصوف بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال

قوله لا توقيت فيه اي لا تعيين بفعل وقت اذا حدوثه فان تعيين الحوادث بالاوقات وحاصل المعنى انه لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم فصح توصيفه بغير مع كونه نكرة وان كان مضافا الى المعرفة لتوغله في الابهام وقد يجعل غير معرفة بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب عليهم فيتعرف ح كما في قولك عليك بالحركة غير السكون فعلى هذا ايضا يصح جعله وصفا للموصول سواء كان فيه توقيت ام لا حسن چلبي عفي عنه

او للرجال او النساء او الولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم فصح ان تقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلق على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر

صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما
ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله
ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتنا ول كل محسن وكثيرا ما
يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله
للجنس دون الاستغراق والحاصل ان الاسم الجنس المعرف المعرف
باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة
عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة
واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او جماعة وهو العهد
الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة منها
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في
تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث
هي هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية
والكلية وذكري والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها
باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهدي وهذا حاصل
الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابنا انا
لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقرير لان النظر في المعهود
الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها
الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار
لعدمه وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله

مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب
وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم
عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم
الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني
فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف فانما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا
يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو
المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام
فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح
عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء
كان بحرف التعريف وغيره والموصول ايضا يأتي للاستغراق نحو اكرم
الذين يأتونك الا زيدا واضرب اللذين لقياك الا عمروا وهذا ظاهر و
استغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق
المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق
المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق
الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل
صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل
فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اورد البيان بلا
التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق
النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق

قوله يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا اخره ولا لقيتم ما بقيتم ضرا المغنى المنزل ووقيتم على صيغة المجهول اى حفظتم والمعنى يا اهل ذا المنزل وقاكم الله من جميع الشرور وعموم الشر بناء على تاويل وقيتم بالنفي اى لا اصابكم والقرينة المشعرة بذلك اعادة النفي في قوله ولا لقيتم قوله او مقدرة نحو لا رجل في الدار اشارة الى ما ذكر النحاة في توجيه بناء اسم لا هذه اذا كان مفردا من انه متضمن للحرف اعني من وبهذا ظهر ان لا المشبهة ليس بنص في الاستغراق كما نقل في الكشاف وان تقيد لا باللتي لنفي الجنس في قوله واما او رد ابيان اه للاحتراز عنها قوله ولقائل ان يقول لو سلم اه قد تحققت ان القضية السابقة ظاهرة في الكلية وان الاعتراض مبني عليه وفي قوله لو سلم اشارة الى منع لقائل الفاضل المحشي مؤنة تقديره وقد يقرر المنع المشار اليه بوجه اخر وهو ان يقال لان اريد ان رجلا ورجالا عامان فهو ظاهر الفساد ولا الكلام لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل ورجال عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد اشمل من نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون المفرد اشمل من الجمع ولما كان جوابه ظاهرا بان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والنفي اعم واشمل عني انه ثبتا ولكن في حكم النفي لا اثبتنا ولم يجر فيه بادر الى التسليم ولم يصرح بالنفي قوله ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم الحمولة مع امتناع قولك جاءني كل جماعة اه فيه بحث لان المحققين من النحاة جعلوا قولهم له علي عشرة الا واحدا وقولهم ضربت زيدا الا راسه من الاستثناء المتصل فيظهر بهذا انه لا يشترط في الاستثناء المتصل كون المستثنى معه

احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حج يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد يستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استغراقا بالاحاد والجمع لا يقتضي الا استغراق الجموع حتى انه بمعنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع الاثنين الاخرين من الاحاد والاثنين مع

اذا كان واحدا من الرجل فقط خارجا عن الدار وبطلانه ظاهر فقصد نفي كل جماعة جماعة كان تكرارا بعينه ما ذكرتم في المعرف باللام قلت قد اشار الى عدم الفرق بين استغراق المفرد والجمع في صورة النفي ايضا حيث قال لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية وتوجيهه ان يقال كما ان رجلا في قولك ليس رجل في الدار يدل على الجنس والوحدة المطلقة فربما يقصد بنفيه نفي الجنس المتصف بتلك الوحدة فيكون عاما ظاهرا في استغراقه وربما يقصد به نفي الوحدة المقابلة للتعدد فلا يكون من العموم في شيء كما سلف كذلك رجال في لا رجال يدل على الجنس والجمعية فربما يقصد بنفيه نفي الجنس مطلقا كان الجمعية قد بطلت على قياس المعرف باللام فلا يكون ح فرق بينه وبين لا رجل وربما يقصد به نفي القيد الذي هو الجمعية ويكون الجنس ثابتا على صفة الوحدة او الاثنينية فلا يكون من العموم في شيء واما رجال في قولك ليس في الدار رجال فيدل على الجنس والجمعية والوحدة العارضة للجماعة فيحتمل ان يقصد بنفيه نفي الجنس والجمعية قد بطلت على قياس لا رجال فيدل على استغراق الاحاد ظاهرا لا نصا وان يقصد نفي القيد الذي هو الجمعية فيكون الجنس ثابتا موصوفا بالوحدة والاثنينية كما في لا رجال فلا يكون من العموم في شيء وان يقصد نفي الوحدة العارضة للجماعة اي ليس فيها جماعة بل جماعات كما يقال ليس في موضع كذا رجال بل رجالات تلخص لك مما ذكرناه ان قولك ليس في الدار رجل يحتمل معنيين وليس فيها رجال يحتمل ثلثة معان ولا رجال فيها يحتمل ايضا معنيين واما لا رجل فهو نص في استغراقه للازم من نفي الجنس لا يحتمل غيره اصلا وان لا رجال اذا حمل على الاستغراق لم يكن بينه وبين لا رجل فرق في ذلك واما الفرق بينهما ان لا رجل لا يحتمل معنى سوى الاستغراق

قوله وظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح اه الظاهر من كلامه انه حمل الجمع المستغرق على المجموع من حيث هو مجموع وثبوت وهن لا يستلزم ثبوت وهن كل فرد منه ويحتمل انه حمل جمع المستغرق على كل جماعة جماعة وثبوت الوهن بجماعة لا يستلزم ثبوته لكل واحد منها ورد الشارح يتوجه على وجهين معا اذ المتبادر من وهن العظام ثبوت الوهن لكل واحد منها لا ثبوته لكل جماعة منها او لكلها من حيث هو كل فلا فرق في شمول الوهن للعظام فردا فردا بين وهن العظام ووهن العظم سند شريف قدس سره قوله حتى يصح جاءني جمع من الرجال اه بنصب يصح على انه غاية لدخول كل جمع في الحكم باعتبار ثبوت الحكم لكل فرد حسن چلبي

مع واحد اخر جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن

انما اصابا لكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد و
الاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك
لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد كما هو مقرر في علم
الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به حيث قال
في قوله والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تع
وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى
ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين
خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه
جمع ليشمل كل جنس مما يسمى بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى
هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى
عليك فساد ما قيل ان مراده ان المفرد وان كان يشمل لكنه قصد هنا
الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد
شمول الآحاد والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع
مفيدا لتعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا
لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله
ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهية
مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها
عقل ولا نقل ولا يجار فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد
من الافراد مثبتا كان او منفيا ما قرره الائمة وشهد به الاستعمال
وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك
بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف

في المعرف بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع
الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى واخاف ان ياكله
الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية
والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف فنحو قولهم فلان
يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا
وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله عنه
ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد
بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء
واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلنا هذا
الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى
كل جماعة جماعة واورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد
انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والاستعمال ايضا يشهد بذلك
وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانها من مصادح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق
افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده والوحدة والتعدد مما يتنافيان
فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق
وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف
انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على
الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه

بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه
اى المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد و
لهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش في نحو
الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة
امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المؤلف من مجموع الاجزاء لانه
هو بعينه وبالاضافة وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته
الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره المسند اليه في
ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي اى مهويي
وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق
المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثماني الشخص والموثق
المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحزن على بعد الحبيب
او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك
في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة وفي الثالث عبد السلطان
عندي تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو وان
كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند
اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام
حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليس
زيد او بناء على ما ذكر من وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر

متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا
كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من
غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم واهانتهم
نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع او المتكلم نحو حضر اهل
السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال او نحوهما
نحو صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة
بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت المراة عن المضارة
اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء
وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون او اعتبار لطيفا
مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص
نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو
غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم
يدل ذلك على غزارة الارض النخرة من راحتها يعني على جنس الخزامي
وذلك لان الاسم المفرد حامل المعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف
اضافة فهم خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد الى الجنس
كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجيء
ان شاء الله تعالى واما تنكيره فللافراد اى تنكير المسند اليه للقصد
الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى
المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع منه نحو وعلى
ابصارهم غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي

غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك
لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم ادل عليه
واوفى بتأديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه
او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط
له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه يعيبه وليس له عن طالب
العرف اي الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان
له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر و
الفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان
وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في
المعدودات والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير و
التقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان
يكذبوك فقد كذبت رسل اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير و
عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني
شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان
وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة
من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع
كقوله اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه
احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح وجعل صاحب
المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك
للتحقير واعترض المص عليه بان التحقير مستفاد من بناء المرة و
نفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة

او هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه انه ان اراد انه
لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي
كون التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
المستفاد من الاية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع
للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب
بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان
يمسك عذاب من الرحمن اي عذاب هائل وشيء من العذاب
ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني
كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان
العقوبة من الكريم الحليم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه للافراد
او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد
الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من
انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص
بذلك النوع من الدواب وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح
ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا
او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه
اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه
تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء مخصوص
خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح
الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه
وهذا في كتابه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله

وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل
الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا
يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك
في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي
يورد على مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى
من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء
وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
ولا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير
اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا
ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا
مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب
مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال
يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم
فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه
للكثرة وعدم التعيين قوله تعالى او اطرحوه يوسف ارضا اي
ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما يجيل
تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد نزر من خيولك
وقوسانك وبشيء يسير من فيضان جودك واحسانك واعطائك و
اعلم كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح
بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم
ففي هذا الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومنه قوله او

او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير
ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس للتقليل نحو كفى هذا الامر
بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المص ذكر
التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من
ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى
ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف
المسند اليه دون تنكيره وقدم المص من التوابع ذكر الوصف لكثرة
وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا اليوافق قوله واما
بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه اي الوصف مبينا له اي المسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف
قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا
للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثيه فضالة بن كلدة من قصيدة
اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى
قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقوى جمعا الالمعي
الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا الالمعي واليلمعي
الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان واما منصوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع
الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا فالالمعي ليس مسندا اليه وقوله
الذي يظن بك الظن الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن

عن الاصمعي انه سئل عن الهلع فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومنه
في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا
مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة
المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل
فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال
وخصصته بفرد من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع
الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا
فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال
او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل
او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر الوصف
والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون
المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير
الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا بمعنى ذلك
الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل
على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي
ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط
فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع

المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون
باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير لان الاصل في الحكم ان يكون
مجهولا ليفيد السامع والتنكير يناسبه وينبغي ان يكون هذا مراد
من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم
ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان
يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل
ذكرها وانما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما
كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها
جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية
ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول فان
قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده
ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقال في تاكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء
انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله اقسم بالله ونحو ذلك وهذا
كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل في كلامه ايضا ما
يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله
تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة ان الصلة يجب
قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله تعالى في
سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة
ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان

الاية في سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة
بهذه الصفة ثم جاءت في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا
يمكن ان يقال ان الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب
والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من
النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا
في سورة البقرة واما توكيد فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقق
مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به
غيره نحو جاء زيد زيدا اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه
او حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو
لكن فرق القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار
اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع
الفعل وذكر العلامة في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان
اي موضع من بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما
صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد المسند اليه انما يفيد مجرد
تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لم يرد التاكيد الصناعي بل
مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته
قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم الا يرى الى تصريحهم
بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وهو انما هو لمجرد تقرير
المحكوم عليه على ان السكاكي لم يرد تحقق تقوي الحكم في فصل التقديم و
التاخير مع الفعل بل في اخر بحث تاخير المسند ولو سلم انه اراد ذلك

فلكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد
تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سياتي اشارة
الى هذا ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص لانه هو الذي بالتعرض
لانه الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص
والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك
وحدي او لا غيري تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده
في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في التاكيد
الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التاكيد الاصطلاحي
ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل
كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في امثال هذه المقامات
وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان تركيب المسند اليه يكون لتقرير
الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي
او لا غيري غلط فاحش عن ان يكاد به غنية بما ذكر من الوجه الصحيح او لدفع
توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه
لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه
مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما
ذكر زيدا على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر
او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم
لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع
من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا

وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي الشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذكر بتاكيد المسند لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما و

وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدة وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في نحو قوله والمؤمن العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة اجري على الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورد السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ

قوله على الجنسية والعدد المخصوص وان فسر العدد بما يقع في العد او بما يساويه فلا امر ظ وان فسر بنصف مجموع حاشيتيه فالكلام مبني على التغليب اذا الاسم الحامل لمعنى الافراد غير دال على العدد بالمعنى المذكور حسن چلبي

الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله
لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضا حالهذا الغرض
وتفسيرا وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل
لمعنى الافراد والتثنية دال على الشيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا
اريدت الدلالة على ان المعني به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد
شفع بما يؤكده هذا كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد
انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة
فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين
ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل
اورد في المفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر
فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي للبيان والتفسير كما في قوله
تعالى وما من دابة في الارض ولا طاير يطير بجناحيه حيث جعل في
الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطاير ليدل على ان القصد
الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالايتان تشتركان في
ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه في الهين اثنين و
اله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض
وطاير يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير
هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف
ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه
القوم واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف
بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر

قوله لانه لا يقوم مقام المبدل منه لان الغرض المسوق له الكلام في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله وفي الثاني اثبات الواحد منه كما مر وليس الاثنان والواحد منفردين مقصودا بالنسبة فلو قلت لا تتخذوا اثنين وانما هو واحد لاختلت بذكر الغرض كما لا يخفى قوله وفيه نظر لانا لا نسلم اه اشارة الى ان المقدمة المشهورة القايلة بان المبدل منه في حكم السقوط ليست بكلية على ما يتبادر منها قال الفاضل الرضي لا كلام في ان البدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل قد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني وبهذا تبين بطلان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله من ان قوله اعبدوا الله لا يجوز ان يكون بدلا من الضمير المجرور في به ظنا منه ان المبدل منه في حكم السقوط فتبقى الصلة بلا عايد على انه لو سلم كلية المقدمة المذكورة لم يضر لان العايد موجود حسا فلا مانع والحق انه قال في المفصل قولهم البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتبعانه لا ان اهدار الاول واطراحه واجب الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم تقد كلامك حسن چلبي

ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن حاجب ولم يذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين
بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية
والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة توضح متبوعه
فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في
متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص
او تاكيد او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون
الغرض من دلالته عليه شيئا اخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض من هذا
بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض
منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى ان السكاكي جعل من
الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج بهذا عن الوصفية ثم قال واما
انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم
ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا
جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن
بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن
اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره واما الابدال عن اي من
المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر
الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد والا فالمسند اليه
في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير

قوله وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك اه اي الى ان المبدل منه مسند اليه بحسب الظ والبدل مسند اليه في الحقيقة فانه قال واما الحالة التي تقتضي البدل عنه فهي اذا كان المراد منه تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره والضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه فيدل على ان المبدل منه مسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره يدل على ان البدل مسند اليه والمبدل منه توطئة فيكون المبدل منه مسندا اليه بحسب الظ والبدل مسندا اليه بحسب الحقيقة سيد شريف قدس سره

نحو جاءني اخوك زيد في بدل الكل من الكل وهو الذي يكون ذاته عين
ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاء القوم اكثرهم
في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الهيئ اثنين اذا جعلناه بدلا يكون
بدل الكل دون البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الهيئ
وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه
ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس
عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا
لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في فصيح الكلام فان قلت
لم قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير قلت قد اخذ هذا من لفظ
المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من اضافة المصدر الى المعمول
اواضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الايماء الى ان البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التاكيد فان
المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير
قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة
البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم
بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار
باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما
في البعض فظاهر واما في الاشتمال فلان المتبوع فيه يجب ان يكون
بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف

بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه او اخوه او
حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض
والاشتمال لا يخلو عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال و
التفسير بعد الابهام وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان
الاحسن ان يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما
العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه
لا بمعنى العطف لمناسب المقام
مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير
دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق اي لثبوت الحكم
للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله
مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل
مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند
بانه قد حصل من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او
غير متراخ كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده
بيوم اوسنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو وجاء القوم
حتى خالد فهذه الثلثة تشترك في المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل
على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك
مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها ما ينقضي
شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر
الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء
الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء

قوله وللتفصيل للمسند اليه يعني ذكره مفصلا متعددا فلو لوحظ فيه الخصوصيات بوجه ما كقولك جاءني زيد وعمرو وجاءني زيد ورجل
آخر وجاءني رجل وامرأة لا يقابله الاجمال في ذكره وهو ان يذكر باعتبار امر مشترك كما في قولك جاءني رجلان او رجال واما نحو قولك
جاءني رجل ورجل آخر فليس من كلام البلغاء وان عدّ منه فلا يحصل التفصيل على ذكره متعددا منفصلا بعضه عن بعض في العبارة و
والذكر قوله قال الحفيد غير معترض لتقدم او تأخر او معية اه فلا يكون فيه تفصيل للمسند واشارة الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض واما ان
ان المجيء القائم باحدهما غير المجيء القائم بالآخر فانما يستفاد من دلالة العقل دون التركيب لا بمراد انه مطلق المجيء المبهم العقل
يشهد بان ذلك المطلق يثبت لاحدهما في ضمن فرد وللآخر في ضمن فرد آخر قوله فقط فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف
المسند اليه من عطف الجملة اه فان قلت هل فيه تفصيل للمسند حيث عبر عن فعل كل واحد منهما بلفظ على حدة قلت لا فان لفظ
جاء في الجملتين يدل على مطلق المجيء وانما نفهم تعدده بشهادة العقل قوله او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين اولا ومن
الآخر بعده متراخيا او غير متراخ اه يشير الى ان تفصيل المسند انما هو بان يشار الى تعدده وامتياز بعضه عن بعض بحسب الوقوع
في الازمنة اما على التعاقب والتراخي فان هذا هو المعتبر في باب العطف دون ما عداه من الامتياز بحسب القوة والضعف او محل
او المتعلق فان المرور في قولك مررت بزيد وحماد بعد عرفا مرورا واحدا وفي قولك مررت بزيد فحماد بعد مرورين قوله
واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة اه انما احترز عن ذلك لانه من القسم الاول اذ العطف فيه افاد تفصيل المسند
اليه مع اختصار بحذف العامل الذي قام العطف مقامه واما تفصيل المسند وتعدده بحسب الوقوع في الازمنة فانما استفيد من التقييد
بالظرف لا من العطف وليس في الكلام باعتبار تفصيل المسند اختصار فصح الاحتراز سيد شريف قدس سره عفي عنه

او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالدا اذا جاؤك معا ويكون
خالدا اضعفهم او اقويهم فمعنى تفصيل المسند فيه حتى انه يعتبر في الذهن
تعلقه بالمتبوع اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع
او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل
على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا
قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه
تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر
انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه
عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل
الى الشك فيه انتهى كلامه ففي جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات
مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو
والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل
المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد فعمرو كان نفيا للمجيء عقيب مجيء
زيد ويحتمل انهما جاءك معا او جاءك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية
فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل المسند
نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي يأكل فيشرب
فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند
او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث
القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون
زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان

ان زيدا جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المص
ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع
بعد ايجابه للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور
في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب
ان عمرا ايضا لم يجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة لانه
للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها
بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد
ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد
فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما
جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع
ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه و
عدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا
انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما
المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته و
انتفائه للمتبوع فمعنى قولنا ما جاء زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال
مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد
في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وبهذا يشعر كلامهم في بحث
القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كا
لمسكوت والحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء
عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف

الحكم في المثبت ظ وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب

الجمهور ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت

مطلقا وفي المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى

تركه كبدل الغلط قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة

ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك

مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع

في الشك نحو جاءني زيدا او عمرو او للابهام نحو انا واياكم لعلى هدى او

في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق

بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه

يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما

عده السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على ان ما بعدها

عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للمضمر المجرور من غير اعادة الجار و للمضمر

المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع

لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما

جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه

وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه

بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى

تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث

لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله

قصر المسند على المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق

ان فايدته ترجع اليهما لانه يجعل احدهما مختصا ومقصورا والاخر مختصا به

به ومقصورا عليه فلتخصيصه اي المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند

اليه لان معنى قولنا زيد هو القايم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو

ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه

بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه

وغيره قلت نعم لكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور

هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته

دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل

هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له

المسند وهو معنى قصر المسند عليه لا يرى الى قولهم في اياك نعبد معناه

نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون

لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب

الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف

في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين

وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك

الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون

على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى وهذا غلط منشاه عدم التدرب

في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولا فلان هذا اشارة

الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال

اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقا مثل قولك هو البطل

المحامي لا تريد انه البطل المعهود لا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل

تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى

هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له
وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا
فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقه قولك هل سمعت بالاسد وهل
تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه وانما تأتينا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه
الاية بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل
قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد
هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم تعلموا ان الله هو يقبل
التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان
التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه
نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو
الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب همًّا فالحيوة هي الحمام
اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان قلت
كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما
يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلنا التقديم ضربان تقديم
على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدا والمفعول على الفعل ونحو ذلك
مما بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على
نية التأخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد
الى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتداه نحو زيد قام وتؤخره تارة

تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني
ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامه ايضا منحرف
باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون ذكره اي المسند اليه اهم ذكر
الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجري
مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية
بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت العناية ولم كان
اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل وجه كونه
اهم فقال اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه
ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني ان كون التقديم هو الاصل
انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن
ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل
يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن
هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد
الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة
يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني
وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط

قوله يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به لا يبعد ان يكون تقديم القول بالمعاد في تفسير البيت مع ان الظاهر اللف والنشر المرتب بناء على انه مراد الشاعر بالداعي الى الضلال هو القايل بالمعاد بناء على ما اشتهر وبين في كتب التواريخ ان ابا العلا ملحد منكر للحشر ويومي اليه بيته المشهور عند من له ذوق سليم وهو قوله يد بخمس مئين عسجد فديت ما بالها قطعت في ربع دينار وله در من رد عليه بقوله عز الامانة اغلاها وارخصها ذل الخيانة فافهم حكمة البارئ قوله ولا القفنس هو على ما قيل طاير في بلاد الهند يضرب به المثل في البيا منه منقار طويل وهو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب الى ان يخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحرق وهو يخلق الله تعالى من رماده بعد مدة وقيل بعد ثلثة ايام مثله حسن جلبي قيل ان الله تعالى خلق طيرا واحدا في بلاد هند واسمه ققنس لا يكون داىما ازيد من واحد ويعيش الف عام وله في انفه ثلثماية وستون ثقبة فاذا صوت خرج من كل منها صوت طيب وعادته ان يجمع الحطب كل يوم حتى يتم مدة عمره لان الله تعالى الهمه بان يموت اه قوله لانه لا يناسب السياق بالباء الموحدة ما قبل الشيء والسياق بالتحتانية اعم وهو العبارة قوله السفاح في دار صديقك السفاح في الاصل بمعنى السفاك ثم هو لقب اول خليفة من آل العباس رضي الله تعالى عنه حسن جلبي

وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني

بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به وبهذا تبين ان ليس المراد

بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى

ولا الققنس على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما التعجيل

المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في

دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ واما

لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تع واجل

مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب

انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره

عنه كقولك الزاهد يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في

الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه

متصفا بالخبر الاول اخر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار والمص لما فهم من

الثاني ايضا معنى خبر المبتداء اعترض عليه بان نفس الخبر يتصور لا تصديق

والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك

وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال

متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا

بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا

في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو

الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة التخصيص

كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في

مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشها

قوله بل انما يدل عليه الفعل المضارع اه قد يقصد بالمضارع الاستمرار على سبيل التجدد والتقضي بحسب المقامات ووجه المناسبة ان الزمان المستقبل مستمر متجدد شيئا فشيئا فناسب ان يراد بالفعل الدال عليه معنى متجدد على نحوه بخلاف الماضي لانقطاعه والحال لسرعة زواله ومما يدل على ان المضارع اريد به ههنا الاستمرار ان السؤال بكيف غالبا انما يكون عن الاحوال المستمرة فاذا قيل كيف زيد يجاب بنحو صحيح او سقيم لا بنحو قائم او قاعد الا اذا كان لاحدهما نوع استمرار سعد ريف قدس سره قوله او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار فيه بحث لانا نسلم ان التحقير في رجل جاهل مستفاد من التقديم بل من الوصف حتى لو اخر المسند اليه يحصل التحقير ايضا ولو حذف الوصف لا يستفاد التحقير اصلا ويمكن ان يقال اصل التحقير مستفاد من الصفة لكن تقديم مثل هذا المسند اليه في مقام الاهانة يفيد زيادة تحقير فتدبر قوله نعم لو قيل على المفتاح اه هذا انما يرد اذا كان مراد السكاكي ما ذكر واما اذا كان مراده اولا ان موصوفية المبتدا بمضمون الخبر هو المطلوب دون وصفية الخبر له وهما اعتباران متلازمان لكن قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام عن الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد فلم يرد قوله اي محل الاستشهاد قوله خفوف لا قوله جلوس لاحتمال تقدير المسند اليه فيه مؤخرا ولا قوله ضيف اه لان ضيف فاعل فعل يفسره ما بعده حسن جلبي

قوله واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر اه اي المراد تخصيص الاثبات لا تخصيص الثبوت قوله لكن في بيانه كون التقديم مفيد الزيادة التخصيص نوع خفاء اه وذلك لان التخصيص بالذكر حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او اخر وغاية ما يقال في توجيهه ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل خفوف ان يكون مسندا الى غيرهم فاذا ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم بعد هذا التوهم ولما قدم تخصيص الاثبات بهم بمجرده عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد يقوى بالتقديم وازداد به سعد ريف قدس سره قوله واجيب بمنع الاشتراط قيل عليه هذا المنع خارج عن قانون المناظرة فلا يفيد اصلا لانه في الحقيقة منع سند المنع وذلك لان حاصل الاعتراض انا لا نسلم ان التقديم في البيت يفيد التخصيص وانما يكون كذلك لو كان الخبر فعليا وهو ممنوع فالاولى في الاستدلال ان يقول لم التفسير دون التعرض للمنع قوله وما انت علينا بعزيز صرح في المفتاح بوجوه الحصر فيه وان المعنى ان العزيز علينا رهطك لا انت يا شعيب والدليل على ارادة هذا المعنى مبسوط في شروح المفتاح لكن فيه بحث لان شرط التخصيص عند السكاكي ان يعتبر ان المقدم كان في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي وان يدعوا انه لهذا الاعتبار ضرورة في الجملة ولذا لم يقل بالحصر في زيد عرف كما سيأتي والظاهر ان انت على تقدير تاخيره بان يقال ما عزيز انت فاعل الصفة ولا ضرورة الى ارتكاب الوهم البعيد اعني انه يعتبر ان انت تاكيد للمستتر في عارف هذا ثم قوله علينا متعلق بعزيز ولان الجار غير الزائد يجوز تقديم ما في حيزها عليه وان امتنع تقديم غيره جوحس

الاستشهاد هو قولهم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير للشيء

باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص

مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر

ههنا اسم فاعل لان خفوفا جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط

لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما

انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر

فيه صفة لا فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله فهم خفوف غير مناسب

للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر

الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر

عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكن في

بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد

في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المص بقوله وقد يقدم المسند اليه

ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي

مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا

كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي

كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك اي قرب منك

نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد

نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم

والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت

تريد نفي كونك القائل لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك

قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من توهم المخاطب اشتراكك

قوله وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا بعزيز اقول هذا هو الحق وذلك لان التقديم انما اقتضى الحصر بناء على ما ذكر من ان التقديم يدل على ان المخاطب قد اصاب في اصل الحكم واخطأ في قيد من قيوده فصار ذلك القيد اهم عند المتكلم فيقدمه في الذكر قاصدا بذلك نفي صوابه ورده الا ان معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر امور ثابتة غير متغيرة فقلما يقع الخطاء فيها في الامور العرفية فلم يلتفت اليها سعد ريف قدس سره قوله نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره اقول التقديم في هذا المثال لما افاد نفي الفعل عن المذكور اعني المسند اليه وثبوته لغيره لم يكن مفيدا لتخصيصه بالخبر الفعلي بل لتخصيص غيره به وتخصيصه ان النزاع اذا وقع في فعل واديه تخصيصه فذلك التخصيص يشتمل على اثبات ونفي وربما يصرح بالاثبات وحده ويفهم النفي ضمنا كقولك انا سعيت في حاجتك وربما يعكس كقولك ما انا قلت هذا وربما يصرح بهما معا بناء على اختلاف المقامات وعلى كل تقدير يكون تخصيص كل فعل بما اثبت له لا بما نفي عنه والمص نسب التخصيص ههنا الى ما نفي عنه وتاويله ان نفي الفعل مخصوص بالمسند اليه فكانه لم يفرق بين ما انا قلت هذا وانا ما قلت هذا وسيأتي الفرق بينهما سعد ريف قدس سره

معه في القول وانفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا اي
ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول عني ما انا قلت
على ثبوت قايلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني عني ولا غيري نفي
قايليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه ويقال ما قلته ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة
على ان التقديم لغرض اخر يفيد غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب
بك الظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني
انه تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول
له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف
قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت
احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفى عن
المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه
العموم لما تقدم قال المص لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من
الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور
هو بعينه الفعل الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي
هو الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول
يفيد السلب الجزئي لان النفي الرؤية الواقعة على كل احد لا ينافي اثبات
الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة
في سياق النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب

والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر بعضهم بوجهين احدهما انه مبني
على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل
في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا ردا على من
زعم انك رايت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل والثاني ان احدا
يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله
تعالى لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين وقرره
في قوله تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء
وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس
مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه البعض وظاهر
كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان
يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني
على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعبر
موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا ومؤنثا اي احدا من الافراد و
المثنيات والجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا
رايت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد اما اولا
فلان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت
شيئا وما انا قلت شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على
ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد واما ثانيا فلجواز ان يكون
احدهما مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان
لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس
والمنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب

قوله لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي اه فاذا كان السلب الكلي صادقا كان السلب الجزئي ايضا صادقا وهو رفع الايجاب الكلي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية سيد شريف قدس سره قوله بل يكفيه ان يكون رأى احدا هذا الكلام مردود عند الشارح بما سيحققه وانما اورده هنا من طرف القوم ولهذا قال فيما بعد هذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم حسن چلبي

جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي
الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه
الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعدم صدقه
عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون رأى احدا لان
السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب
الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا
نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا
لان نفي الضرب عن زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال
المذكور وتحقيقه ان تخصص الملزوم بالشيء لا يقتضي تخصيص اللازم
به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول
في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان
يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو انك رايت كل احد في الدنيا لان
الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان
يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين
المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما
وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه
بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي اعني
عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا
لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه
غيرك او انت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرته في نفسك هذا
السلب اعني عدم رؤية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا

اي فلا يلزم من اختصاص عدم رؤية احد من الآحاد بالمتكلم اختصاص عدم رؤية كل احد لئلا يلزم ان يكون غيره قد راى كل احد وحاصله انه لا يلزم من اختصاص السلب الكلي الغير المستلزم للمحال به اختصاص السلب الجزئي المستلزم له به فلسا منه محال الدنيا عفي عنه

ايجابا او سلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب هذه هي الكلمات
الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشأها انهم
لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على
الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد
التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا
ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول
كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم
المثبت يأتي تارة للتقوي وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا
قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين
التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد
التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب فيه لكنه اخطاء
في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك
انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه
لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
فلا بد فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في المنفي ان عاما فعام
وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت
ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول
ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا
قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل
ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد

قوله وفي هذا اشارة الى الرد اي في قوله وهذا لم يصح ما انا ضربت الا زيدا فان تقديم لفظ انا يفيد القصر يعني ان علة الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكره الشيخان ولما كان دلالة التقديم على هذا المعنى بالفحوى لا بالوضع لم يقل وفي هذا تصريح بالرد على الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالشيخين فليفهم حسن چلبي

مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا ولم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطاء في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير فلا بد وان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت
الواو بمعنى ثم
اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص ان لا يصدق هذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح
اي الغير
في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يستعمل للرد على من اصاب
اي ما انا قلت شعرا
في نفي الفعل واخطاء فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير
يعني وفي هذا اشارة الى الرد عليهم
وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرنا لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه

قوله وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا الحرف رده شارح الايضاح بان الفعل المتنازع فيه باعتبار فاعله هنا وقوع الضرب على كل احد غير زيد واما زيد فمسكوت عنه لان الا لا يصلح ان يكون للاستثناء لعدم صحة الاستثناء المفرغ في الاثبات كما عرف في النحو فتكون بمعنى غير واذا كان كذلك لم يكن في الكلام اشعار بان زيدا ضرب ولم يضرب فلا يلزم التناقض اصلا وفيه نظر اما اولا فلان الا انما تحمل على غير اذا كان الموصوف معها مذكورا فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد صرح به في كتب النحو والموصوف هنا غير مذكور كما يفهم ايضا من كلامه فلا يجوز حمله عليه واما ثانيا فلان الا اذا لم يكن للاستثناء لم يتعين عموم المقدر فلا يتم ما ذكره المصنف في وجه فساد المثال فيتم كلام الشارح الزاما عليه حسن چلبي عفي عنه

وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما
من طرف الشيخين وغيرهما
يكون
اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايضا وهذا التحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف وما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتاتى التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا جدير بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
اي اليقين
الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات دون

قوله فالاستثناء انما هو من الاثبات الاستثناء المفرغ من الاثبات وان لم يكن فيما لم يستقم فيه المعنى الا ان مراد الشارح لزوم ذلك اذ لا يجوز ان يكون من النفي لرجوعه الى الفاعلية لا الفعل بمقتضى القاعدة السابقة ولا يجوز ان تحمل الا على غير لعدم ذكر الموصوف فتعين كون الاستثناء من الاثبات والمستثنى منه المقدر كل احد لان الاستثناء مفرغ على نمط ضربت الا زيدا حسن چلبي رحمه الله تعالى اي في هذا المثال اعني ولا ما انا ضربت الا زيدا

قوله وعندي ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا جدير بان يعترض عليه فرهن بهذا الكلام التوجيه الذي تصلف به انفا وزاد في كسر تلك القارورة اذ يقال ح لا نسلم ان النفي في الرؤية في قولك ما انا رايت احدا عام لكل احد لان النفي يتوجه الى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل والمفعول ويكون الكلام لا على ان المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة باحد فيلزم ان يكون هناك انسان قد راى احدا كانه قيل لست الذي راى احدا من الناس ولا محذور فيه سيد رف

النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الا زيدا فكانه اعتقدان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفا لهم
في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت الا سورة الفاتحة
فلا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة
الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه ان تكون الفاتحة مقروة وهذا محال
ولا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي
فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان
لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم
المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص
وقد يفيد التقوي واليه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على
من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي
الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي
في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد
ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك
وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك او نحو ذلك لان
الغرض من التاكيد رفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل
صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على
دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي لتقوي
الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى تقرر
في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك

ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة و
كذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت
في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل
المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل
الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب
من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكره بلفظ
كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب
عن الضمير المستتر وانت موكد له على معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير
لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي اتكلم فيها
مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز والسهو والنسيان
وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قوله سعيت انا في حاجتك
لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من
غير تجوز او سهو او نسيان وهو الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال
اذا قلت سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع
وجود سعي في حاجته وقد وقع خطاء منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء
بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيد للسامع صدور السعي في حاجته منك
غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي
لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير
لانه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد اورد في هذا الكلام على سبيل
التجوز والسهو والنسيان ما لا يدرك النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك
لانه قال الغرض هو انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك

سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيد وجود سعي منك صح من غير
ارتكاب تجوز او سهوا ونسيانا بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة وجود السعي
اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو
او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل
لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة وجود السعي فاما ان يكون
باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
ان لم تعرف انه ليس معناه او نسيانا ان عرفت ذلك واما الثاني فلانك اذا
قلت انا سعيت في حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل
بان يعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه
الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا كان سهوا ونسيانا فالتجوز او السهو
او النسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه ما بنى و
الشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بنى الفعل على معرف
وان بنى على منكر افاد اي التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد
به اي بالفعل نحو رجل جائني اي لا امراءة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على
امرين ثم يقصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد
كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت و
لم يدر جنسه ارجل هو ام امراءة او اعتقد انه امراءة تارة وتارة الى الواحد
فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام رجلان
او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس

قوله ولفظ دلائل الاعجاز جواب سؤال مقدر تقديره ان المص ذكر تخصيص الجنس والواحد ولم يذكر تخصيص النوع فاجاب بقوله ولفظ دلائل الاعجاز

الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى ان الجائي من جنس طوال
الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المص انه اذا بنى الفعل على منكر
فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء
على المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما
في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي
عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص
لكن خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان
وقع بعد النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام
صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو الله يبسط
الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف ومذهب
السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان
معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان
قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق
بين ما يلي حرف النفي وبين ما لا يليه وصرح باقتراق الحكم بين الصور
الثلاث وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع
لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ
فقد تعسف والى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين
احدهما الاول بقوله ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه

فاعل في المعنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا
فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني اشار بقوله
وقدر عطف على جاز اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل في المعنى
والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقديره
التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز
ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان
لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل
قام زيد بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه
السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لكونه
فاعلا معنويا فقط لكونه كالتاكيد فهذا معنى قوله واستثنى السكاكي المنكر
بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير
يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجل بدل من الضمير في جاءني لا فاعل
له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص
سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا
انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدا
من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون
المعرف ثم قال وشرطه اي وشرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم
والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه
رجل جاءني لا امراة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من

من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر
شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يدرع ولا يفزعه واما على
التقدير الثاني اعني تخصيص الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد
لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب
الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص
تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون
المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر اي
فظيع عظيم الهر ويكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي و
الفردي فيتاتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة
بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث
تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع التخصيص
النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه
ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدا كالمعرف فلا يصح
فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدا ولا مدفع لهذا
الا بان يقال انه شرط اعتبار التقدم والتاخر في افادة التقديم الحصر والحصر
ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف عنده
يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير من غير تقدير كونه
مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في قولنا ما ضربت اكبر اخويك وهو
في معنى ما ضربت اخاك الاكبر وفيه اي وفيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على

المفعلي ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع
تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما واما ما كان
فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة
واخلاق ثياب وقوله والمؤمن العايذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتداء واقيم مقامه
ضمير فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع
فاسد لان هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد
قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع
فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله
بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد
لذلك الشهر والمعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت
الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد
اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه
عطف على قبر فنحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام
عند قصد التخصيص ليس بمبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم و
الجملة فعلية وكذا رجل جاني بدل اصطلاحي قلت امتناع تقدم التابع
حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العايذات
الطير عطف بيان للعايذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاني
الا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض
مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قايم

قايم ههنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون
البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لا لذلك وقوله
قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقديم
على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز
تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط
ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع
والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر
اعني نحو رجل جاني لو لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم
كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك
مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بانه لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتداء لا يقال
التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم
فلا بد منه في كل حال بحال لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف يمتنع
تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء كالمعرف وانه يجب ان يكون الحصر مستفادا
من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة
المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد
من التنكير كما في قولنا رجل جاني بمعنى لا امراة ولا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان
يراد ان المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا عقلا ولا نقلا قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى ان الذي اهر من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب
من قبيل هو قام زيد قايم في التقوي لتضمنه اي قايم الضمير مثل قام فيتكرر

وبتقوي الحكم وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظره لان قايما لما لم يتفاوت
في الخطاب والحكاية والغيبة في انا قايم وانت قايم وهو قايم اشبه الخالي عن الضمير
وهذا معنى قوله وشبهه اي شبهه اي شبه السكاكي قايم مع انه متضمن للضمير بالخالي
عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام
وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا وينطق انه اسم منصوب
على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان
قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي
فقوله لتضمنه الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف
ومن اراد هذا المعنى فليقرا وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا اي
ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم
بذلك لكونه فيها فعلا عدل عنه الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام
التعريف على صريح الفعل ولا عومل قايم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء
حيث اعرب في نحو رجل قايم ورجلا قايما ورجل قايم والحاصل انه لما كان متضمنا
للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان اما الاولى فبانه جعل قريبا
من هو قام في التقوي واما الثانية فبانه لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها
في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد والاعراب في قايم من زيد قايم بناء
على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد
قايم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل
تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه
في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف
المسند الى الظاهر لحكم بانه مفرد مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد

في الافراد اذا اسند الى الظاهر كان الظاهر مفردا او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا صالح لهذا الكلام
ومما يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على
سبيل الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود
وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس
ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل ونفيه عن
المخاطب بلا من اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده
ومن هو على اخص اوصافه ونفي عنه واريد انه من كان على الصفة التي هو عليها
كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم
الثبوت لذاته والنفي عنه بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل
لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا انفى الجود من غير
المخاطب مثلا يثبت للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه
اذا اثبت الانخداع للغير من غير قصد الى انه انسانا سوى المتكلم متصف بالا
نخداع ولا نزاع في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن
المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل ونفيه
لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري
جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم
عند قصد هذا المعنى والى هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب
بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل له وقوله
غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي
لم ينشا من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشا من
ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا مقام اخر يستعمل

قوله وقد يقدم المسند اليه المسور بكل الخ اقول الظاهر ان الضمير المستتر في يقدم راجع الى المسند اليه مطلقا وان كلمة قد للتقليل وان جعل راجعا الى ما ذكره بقرينة
سياق الكلام كانت للتحقيق ... قوله لا بهام من الكناية المطلوب بها نفس الحكم سيجيء ان الكناية ثلثة اقسام ما يطلب بها صفة من الصفات كطول النجاد
فانه المطلوب فيها طول القامة وما يطلب بها نسبة اى اثبات امر لامر كاثبات الجود وعدم البخل لما اضيف اليه لفظ غير ومثل في غيرك لا يجود ومثلك لا يبخل
وما يطلب بها غير صفة ولا نسبة كما في قولك حي مستوي القامة عريض الاظفار في الكناية عن الانسان حسن چلبی عفی عنه

فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه مثل فليتنبه له لكون اى يرى تقديمه كاللازم
لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين لا بهامهما الكناية المطلوب
بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدا
للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة
الشيخ في دلائل الاعجاز ومعناه انه مقتضى القياس وموجب العرف انه يجوز التأخير
اليه لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم الذي لم يقع الا
ستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين
الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته
ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان
يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه
اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ
كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي
الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد
لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته
على التاسيس وهو ان يكون كل لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن
التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله
على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه

قوله وقد يقدم المسند اليه المسور بكل الخ قوله وقد يقدم لانه دال على العموم عطف على قوله فيما سبق وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي وما توسطهما من الابحاث
... فان قلت المعطوف عليه مقول قول عبد القاهر والمعطوف مقول قول ابن ملك ومن تبعه فكيف يعطف احدهما على الاخر قلت هو من قبيل عطف
التلقين ... فنقول وذريه اى قل وذريه اشار اليه العلامة في تفسير قوله تعالى قال اني جاعلك للناس اماما قال ومن ذريتي ثم ان الضمير في
قوله وقد يقدم يحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه المسور بكل بقرينة سياق الكلام كما هو المتبادر من كلام الشارح ويحتمل ان يكون راجعا الى المسند اليه مطلقا الا ان
لفظة قد لما افادت جزئية الحكم وكان ما يكون تقديمه لافادة العموم هو المسور بكل صرح به الشارح بيانا لما في الواقع قوله فالتقديم يفيد عموم السلب لم يذكر
هنا ادات الحصر كما ذكر في مفاد التاخير لان عموم السلب يستلزم سلب العموم بخلاف العكس حسن چلبی عفی عنه

قوله يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ظاهر العبارة ان يقول يكون معناه ثبوت انتفاء القيام لكنه راعى كلام المصنف حيث قال المستلزمة نفي الحكم عن الجملة
فاعتبر المعنى اللازم قوله لانه قد حكم بنفي القيام اى بانتفائه على ان يكون مصدرا من المبني للمفعول او نقول معناه قد حكم بهذا الطريق فان الحكم من حيث هو
عام للنفي والاثبات وليس مدخول الباء محكوما به قوله المستلزمة نفي الحكم عن الجملة يعني رفع الايجاب الكلي كما يشير اليه تقرير الشارح لا بمعنى نفي الحكم عن
المجموع من حيث هو مجموع فلا ينتقض بعدم صدق مثل لا يحمل هذا الخشب الكل مع صدق ليس يحمل البعض حسن چلبی عفی عنه

عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على
الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام
لبيان السبب والمناسبة والا فلا تثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة انه في
صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان كمية افراد
المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه
ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب و
السلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود
الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة
مهملة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو
لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام
عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق
نفي القيام عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه
الانسان في الجملة فكلما صدق انسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اى
التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة لان
صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا عن كل فرد من
الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا
للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد
لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا

قوله وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم اي العبارة الواضحة ان يقال لان مفهوم السالبة الجزئية يحتمل صريحا نفي الحكم عن بعض الافراد وذلك مغاير لنفي عن جملة الافراد ولكنه يستلزمه لانه يحتمل اي عفي عنه

نحو يجب ان يكون معنى كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل التاسيس معنى آخر
لا التاكيد المعنى الاول واما في صورة التاخر فلان قولنا لم يقم انسان سالبة
مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا
شيء من الانسان بقايم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية لان السالبة
الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية
فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية
وقد حكم ههنا بانها في قوة الكلية احتاج الى بيانه فاشار بقوله لورود موضوعها
اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد
لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة
التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ
كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب
الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى
لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان
فلو كان معناه ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب
ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم
قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخير بالعكس وذلك لان لفظة كل لا تخلو عن افادة احد هذين المعنيين
فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان
لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه
يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في

قوله غير مصدرة بلفظ كل لا احتياج الى ذلك اذ الكلام في المهملة وهي غير مصدرة به لا محالة قلنا انما ذكره ليتضح اليه قوله وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي ويحصل الصغرى وكبرى وينتج النتيجة المطوية ولو لم يذكره لما حصل هذا كما اشار اليه بقوله وانما قلنا غير مصدرة اي عفي عنه
عه كانه قيل كون التقدم قبل كل مفيدا لسلب العموم مثلا لا يقتضي الا ان لا يكون التقدم بعد كل لسلب العموم لا ان يكون لعموم السلب اذ الاول اعم محي الدين

في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل
فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الا
سناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك اي الاسناد
الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك اي الاسناد المفيد
لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم
يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى
الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد
لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة
في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد
الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقوية ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع
بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد
ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وحينئذ لا يتوجه هذا المنع
اشار الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل
فرد فقد افادت النفي عن الجملة واذا حملت كل على الثاني اعني على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن
كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما قرر من التفسير لان هذا المعنى كان
حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد و
قلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد
على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين
على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه

النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون
تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة
لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق
المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم
كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة
الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق
الالتزام وهو ظاهر وحينئذ يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة
اما بان يكون منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد
ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم
انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس
فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس
واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا
قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية
اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل
لانها قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع
لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على كمية
افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي
يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين

الكم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية
هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا
لم يقم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التنوين
انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه
ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي لا شيء
ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا
يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين
عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات
ان كان ادخال الالف واللام يوجب تعميما وتركه وادخال التنوين يوجب
تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة
تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي
بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان
الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا
تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا او حاصل على
اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي
شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول
فظ واما الثاني فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل
نحو ما زيد كل القوم وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او

لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء حاصلا فان خصصنا التاخير باللفظي فلم يخرج عنه الا المعمول على الفعل المنفي وان جعلناه اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان واما ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت بتقدير الفعل ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم والدراهم كلها او متقدما نحو كل الدراهم لم آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او للوصف الذي جعل عليها او اعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان احسن او تعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا

مفعولا للفعل او الوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم آخذها انا وما آخذا انا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم تكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اي لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اي على عموم النفي وشموله كل فرد ورد قول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المص المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابي النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي انه لما قال النبي صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له لانه انما

ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا السلب
الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابي النجم فلانه فصيح والشايع فيما اذا لم يكن الفعل
مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في نصب
كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت عليه
هذه المراءة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل
الشاعر الفصيح عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير ضرورة
ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع لان
لفظ كل اذا اضيفت الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتداء لا تقول
جاني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه
في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف
الضمير من الخبر جايز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان يقول
كلهن قتلت بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها
لاستعملها مفعولا وهو غير جايز لان كلا اذا اضيفت الى الضمير لم يستعمل الا
تاكيدا او مبتداء لان قياسها ان يستعمل تاكيدا لما تقدمها لما اشتملت على
ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما
اضيف الى المضمر كان بالجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها
مبتداء لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هو لها فلذلك يقال
ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا ان الامر كله لله هذا كلامه واما تاخيره
فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي يذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال
وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه

اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى
الظ في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم
قرينة تدل عليه وهذا الضمير عايد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار
الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب
الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره
بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس
المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة
صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود
وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد وانما هو من هذا الباب
في احد القولين اي في قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما في قول من
يجعل المخصوص مبتداء ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا
الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عايدا الى المخصوص وهو مقدم تقديرا
فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا
الزيدون ولغات الابهام المقصود في وضع هذا الباب ولما صح تفسيره بالنكرة
اذ لا معنى له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام
كون ضميره مستترا من غير ابراز ضمير سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم
الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون
حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه
بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الشاعر
تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا
شبعوا في ذراعا او لدفع تلبس المخصوص بالفاعل كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم
مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظ ويختار انيث

قوله ولم يسمع هي زيد عالم تعريض للمصنف حيث قال او هي زيد عالم وقد يجاب بان التذكير والتانيث امر قياسي سوى ما استثني من السماعي وقوله ليس
لنحو علي برقية قائلا قوله فقضاهن سبع سموات في يومين اي خلقهن خلقا ابداعيا واتقن او حصن والضمير في فقضاهن مبهم يفسره سبع سموات
وقيل الضمير للسماء السابق ذكره على المعنى فسبع سموات حال وقيل السماء جمع سماءة والوجه الاول وهو العربي الفصيح قوله ليتمكن ما يعقبه في ذهن السامع ان
قلت هذا يحصل التمكن الحاصل من ضمير الشان في قولك الشان زيد عالم من غير التزام خلاف الظاهر قلت لا لان السامع يفهم من المظهر مفهومه المطلق
بخلاف الضمير العائد فانه لا يفهم منه الا ان له مرجعا في ذهن المتكلم واما ان ذلك المرجع هو الحكم او غيره فلا يفهم من نفس هذا الضمير بحسب الوضع فيكون اتم
تمكنا لان الشان وابهم منه واذا كان ابهم منه يحصل فيه فضل تمكن لا يحصل من الشان قوله ابو موسى فجداك البيت ابو موسى هو المخصوص بالمدح
على ما زعم وقوله فجداك بدل منه والفاء زائدة والاقرب ان ابو موسى مبتدأ فجداك خبره والفاء زائدة في الخبر على ما جوزه الاخفش مطلقا وحكي
اخرى فوجدنا ما جوز زيادتها في البدل فلم اظفر له على شاهد والمخصوص بالمدح محذوف على نمط قوله تعالى نعم العبد اي نعم جداه وهذا اولى لشيوعه
بخلاف تقديم المخصوص ضعيف التردد في موقع الفاء قوله انما يصح في ضمير الشان قيل لا يصح ايضا في ضمير الشان سيما اذا لم يكن في مستهل الكلام لان السامع اذا

هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وفانها لا تعمى
(اي يكون المؤنث مسندا اليه او المسند)
الابصار قصدا الى المطابقة لا الى ان راجع اليه ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي
الامير بني غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض
المص لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن
سبع سموات لانه ليس من المسند اليه ليتمكن تعليل وضع المضمر موضع المظهر ما
يعقبه اي يعقب في ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن السامع لانه اي السامع اذا
لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى
لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب
له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون
شيئا عظيما يعتني به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام ثم
التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشان
وهو مقتضى التزام تاخر المخصوص في باب نعم لكنه قد جاء تقديمه كقول
الاخطل ابو موسى فجداك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل
ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما
يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان
فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد و
قد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه
اي القرآن او لانه بلغ من عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هي الباقي
او لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام
رواق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمر فان كان اي المظهر الموضوع

قوله كم عاقل كم الخبرية المضافة الى مميزه المفرد في موضع الرفع على الابتداء والجملة اعني اعيت خبره قوله زنديقا قيل معناه الزنديق الزنديقي والزندي
اسم لكتاب لمزدك الذي ظهر في زمان قباد وابا ح الفروج فقتله نوشروان قوله كافرا نافيا للصانع بالهمس خالق للشر وخالق الخير فنسب مثل هذه
الامور الى خالق الشر ولقد رد على ابن الراوندي وخبرت قال اخر المقال الكذب من الادب وطيب عيش الجاهل قد ارشد له الحكيم كاملا قوله ولا
يخفى ما فيه من التعسف لان المفهوم من اختصاص شيء بشيء هي المغايرة بين الشيئين على ان تفسير البديع بما ذكره لا يخلو عن البعد ايضا لان البديع هو
المخترع كما قال الجوهري ابدعت الشيء اخترعته لا على مثال بديع السموات اي مخترعها كذلك وكون العاقل محروما والجاهل مرزوقا اكثر الجزئيات
والنظائر في كل زمان وايضا الحكم البديع هو الامر الغريب سواء كان ضد ما ينبغي اولا قوله عطف على كمال العناية كان الظاهر ان يكون معطوفا
على الاختصاص ويكون كل من التهكم والاختصاص سببا لكمال العناية كما صرح به في المفتاح حيث قال وذلك اذا كملت العناية بتمييزه اما لانه اختص
بحكم بديع عجيب الشان واما لانه قصد التهكم بالسامع الا انه لما كان يورد عليه ان قصد التهكم بالسامع لا يقتضي كمال العناية بالتمييز بل يقتضي اسم اشارة
سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا جعله عطفا على كمال العناية حتى لا يتوهم ورود السؤال المذكور ولا يحتاج الى الجواب بان اسم الاشارة يفيد كمال

الموضوع موضع المضمر اسم اشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند
اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله (اي القصد) اي قول ابن الراوندي كم عاقل
عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه
كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته
بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه
وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلوم اتقنه زنديقا كافرا
نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله
هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما
والجاهل مرزوقا فكان المقام مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم
بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن
زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس كانه
يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك
الصفة العجيبة والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه
بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان
ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي
او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمة
مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس
او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال
ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة موضع

قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف لان اختصاص المسند اليه بحكم يدل صريحا على مغايرته اياه فالحمل على ان معناه انه عبارة عنه تعسف ظاهر
وايضا تفسير كون الحكم بديعا بما ذكره هذا القائل خلاف الظاهر حسن چلبي على سعد عفي عنه

موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن
دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى كي احزن من شجي
يشجى على حد علم يعلم واما شجي يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر
اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به
لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة
وان كان مظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة
التمكن اي تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من
صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره اي نظير
قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من
غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي بما انزلناه
القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على
الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او
تقوية داعي المامور اي ما يكون داعيا الى امتثال امره بشيء الى الامتثال
والاتيان به مثالهما اي مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول
الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا آمرك وعليه اي وعلى وضع
المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا
عزمت بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في
لفظ الله من تقوية داعي النبي عليه السلام الى التوكل عليه لدلالته على ذات
الموصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او الاستعطاف اي
طلب العطف والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد
دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم

يقل انا العاصي اتبنه على ان يكون العاصي بدلا لان في ذكر عبدك
من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن
من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله
اليكم جميعا الى قوله فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن
بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة
وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف
بتلك الصفات كاينا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير
مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية
الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن
الحكاية الى الغيبة غير مختصة بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم
مظهر لا بمضمر غايب في الاولى وفوق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة
في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المص
ليس بمصرح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى
سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غايب وبالجميع على معنى سواء
كان في المسند اليه او في غيره وسواء كان في كل منها قد اورد في الكلام ثم عدل
عنه الى الاخر او لم يورد لكن كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى
الاخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي ويسمى هذا
النقل عند علماء علم المعاني التفاتا ماخوذ من التفات الانسان من يمينه
الى شماله او من شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا

قوله وبهذا يشعر كلام الايضاح اي بالشرط المذكور ووجه الاشعار انه قال في جواب سؤال اورده لانا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف مقتضى الظاهر فالتقييد بقوله عنده يشعر بالانحصار عند الجمهور كما سيصرح فيما بعد قوله تطرية لنشاط التطرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرا عليه اذا ورد وبالياء التجديد من طريت الثوب اذا عملت فيه ما يجعله طريا كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور قوله انا زيد وانت عمرو ونحن رجال قيل فيه نظر لعدم اتحاد المعنى فيه وهو شرط في التعبير لانه اخبار بشيء عن شيء لا تعبير عن معنى واحد بلفظين مختلفين فتامل قوله نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا البيت للعقيلي قال ابن ملك في شرح التسهيل اعراب الذين في لغة طي مشهور يقولون نصر اللذون امنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل ايضا فان قلت ما السر في اللذون على هذه اللغة يكتب بلامين بخلافه في لغة من الزمه الياء في جميع الحالات قلت قيل السر فيه هو انه حالة بنائه شبيه بالحروف واللام للتعريف على قول ومشابهة لها على القول بان تعريفه بالعهد الذي في الصلة فاثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء كيلا يرى حرف التعريف او شبهه فيما هو شبيه بالحرف واظهروها في حالة الاعراب لان شبه الحرف انتفى ثم الظاهر ان الصباحا بمعنى صبحوا اتيا كيدا من صبحه اذا اتاه صباحا ويجوز ان يراد الاتيان المطلق بقرينة الصباح فنصبه في الوجهين على الظرفية ويحتمل ان يكون صباحا مفعولا مطلقا لصبحوا من قبيل انبت نباتا وتبتل تبتيلا ومفعول صبحوا محذوف

في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اي

قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع

ويروى بكسرها خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من

الدلالة على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان

مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الاخر فهو التفات لانه قد صرح بان

في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم

والمشهور عند الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة

اي التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق

اخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر ويكون

مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر كلام المص

في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم

ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى

اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطريته لنشاط وايقاظا في اصغائه

فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء ليست من الالتفات منها

نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن

اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم

او الخطاب وتارة بالاسم المظهر او المضمر الغايب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له

بحر خذ بيدي وفي التنزيل أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم لان الاسم

المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نستعين واهدنا

وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه

وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر منها

قوله ونام الخلي ولم ترقد وبات وبات له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود تمت

قوله وما سبق الى بعض الاوهام اه قد سبق ان الاسم المظهر طريق الغيبة فلو يعتبر في التعبير حتى يتحقق الالتفات في الاية ولعل المتوهم بنى كلامه على ان المظهر وان كان للغيبة الا ان النداء للخطاب تامل قوله انا الذي سمتني امي حيدرة البيت لعلي كرم الله وجهه والحيدرة الاسد وكانت فاطمة بنت اسد لما ولدته وابو طالب غايب سمته اسدا باسم ابيها فلما قدم ابو طالب كره هذا الاسم فسماه عليا وبعد هذا المصراع اكيلكم بالسيف كيل السندرة والسندرة صاع كبير قوله وهو مع ذلك قبيح عند النحاة حتى قال لما نزل الحاجز فيه بحث لان الالتفات من اتم وجوه تحسين الكلام فلا وجه للقبح لانه التفات من الغيبة الى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ كما سيجيء في قوله تعالى وانتم تجهلون على ان يورد عليهم بل انتم قوم تجهلون لان الصفة كالصلة في وجوب العايد والاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة صرح به في شرح القفاح فلو كان في امثاله لما ذكر قباحة لما وقع في كلام من هو اعلى طبقات البلاغة قوله تطاول ليلك بالاثمد الابيات لامرء القيس في مرثية ابيه و الخلي الخالي من الهم والحزن والرقاد النوم وله حال من ليلة اذ لا معنى لتعلقه ببات والنبا الذي جاءه هو قتل ابيه وابو الاسود كنيته كذا في شرح الشرايف للمفتاح وقيل سمع ذلك الخبر منه قبل قوله ليلك تجريد فلا يكون التفاتا واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه الشارح

ومنها يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن و

نحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات

في ذلك لان حق العايد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد

تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب فكل من تفارقهم وبعدكم جار على مقتضى

الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب

الالتفات والقياس امنتم فليس بشيء قال الامام المرزوقي في قوله

انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في

الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد في الاخبار عن نفسه وكان

الاخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس

وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده

وكثرته لرددته ومن الناس من نادى لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان

يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى بارك فحولي لنريه

من اياتنا فيمن قرا بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم

من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من اياتنا ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات

لنريه ومتماته وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي

لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الثلثة ثم عبر عنه بطريق

اخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الاخر وعند الجمهور مخصوص

بالاول فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك

بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد

وذلك من نبا جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى العين

وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الاسناد

قوله في عينه عوار وعاير اي غمصة تمض منها العوار بالضم والتشديد والغمص بفتح الميم وسخ يجتمع في الموق فاذا كان سائلا فاذا لم يسل فهو رمص يقال مض عينه غمصا ورمضت رمصا وامضني الجرح امضاضا اي اوجعني وفيه لغة اخرى مضني الجرح ولم يعرفها قال الاصمعي والكحل يمض العين اي يحرقها وسهر وسع والارمد صفة ذي العائر من رمد بالكسر اذا هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه في الاضطراب وتشبيه ليلته في الطول الا انه اختصر الكلام

قوله ويكون الثاني في ذلك اي في لفظ ذلك ويرد على الوجهين ان المتبادر من كلام الكشاف توزيع الالتفات على الابيات بل هو خطاب لمن يتلقى الكلام فان قلت لو كان كذلك لوجب في قوله تعالى فذلكن الذي لمتنني فيه ان يقال فذلك الذي قلت ما ذكره في الجواب انما هو على سبيل الاحتمال اذ يكفي ذلك فيه فلا يرد ما ذكر قوله حيث لم يقل بعد ذلكم لا يخفى انه في موقع الاستدلال على كون الخطاب في ذلك لمن يتلقى الكلام لا للمخاطب الاول والا قال ذلكم ففيه بحث اذ يلزم منه خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف وسيصرح في بحث التغليب ببطلانه على انه بينا قضية ظاهرا ما ذكره في التلويح من ان افراد الكاف في اولئك من واولئك هم المفلحون لا يمنع عطفه على جملة فاجلدوا اذ كان المخاطب بالاية لان افراد كاف الخطاب المتصل باسم الاشارة جائز في خطاب الاثنين كقوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك تم كلامه حسن چلبي عفي عنه قوله قلت نعم ولكن المراد بقوله تعالى ثم عفونا ومالي لا اعبد الذي فطرني المخاطبون لا يخفى ان المتكلم بهذا الكلام اعني ومالي لا اعبد هو حبيب بن اسرائيل النجار وكان من اولياء الله تعالى فليس المراد بقوله ومالي لا اعبد الاية مفهومه الظاهر بل المراد وما لكم لا تعبدون لكن ابرز الكلام في معرض المناصحة لنفسه وهو يريد مناصحتهم على سبيل التعريض ليتلطف لهم ويداريهم والفائدة المخصوصة بموقع هذا الالتفات التعريض والاعلام بان المراد منه اولا الكلام المخاطبون حسن چلبي عفي عنه عفي عنه

المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح
السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا [5] وقول صاحب الكشاف
قد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات في ثلاث ابيات ظاهر في ان
مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان [6] قيل يجوز ان يكون احدها في بات والاخرى
في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والاخر باعتبار الا
نتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من
الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب والثالث في جاءني باعتبار
الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلاث التفات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل
واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة
في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا يكون
الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني انا لا نسلم
ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب
لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد ذلك ثم توليتم
من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب وما
لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون
ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله
ومالي لا اعبد الذي فطرني المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي
فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت ح يكون
قوله واليه ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظ لان

[5] اما الاول فمن الحكاية الى المخاطب اذ القياس تطاول ليلي واما الثاني فمن المخاطب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس بت على الخطاب ولم يتكلم ترقد وباتت له التفات لانها جاء على ظاهر ما سبقها واما الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والقياس جاءه شرح مفتاح سيد
[6] هذا سؤال على قول صاحب الكشاف يعني لا نسلم ان مذهب السكاكي موافق لمذهب صاحب الكشاف بل هو موافق لمذهب الجمهور والكلام ظ في قوله فان قيل اه عفي عنه

قوله وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني يعني ان كلا منهما تعبير موافق لاصل المقصود فان من جاءه الخبر المذكور هو المتكلم وقوله جاءني يوافقه والذي قصد بيان رجوعه الى الله تعالى هو المخاطبين حثا لهم على عبادة خالقهم وقوله واليه ترجعون يوافق هذا المقصود لكن من حيث كل منهما تعبير للاسلوب الذي قبله يكون على خلاف مقتضى الظاهر في التحقيق قوله وقد قطع المص بانه ولم يرد الضمير راجع الى قوله من نبأ جاءني قوله فصل لربك مكان لنا فايدة الالتفات في الاية انه في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لان من يربيك يستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال ايضا لان قوله انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة الاعطاء من الله وايضا كلمة انا تحتمل الجمع كما يحتمل الواحد المعظم فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان قوله ولم يجيء ذلك للغايب والمخاطب في الكلام القديم قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر قد جاء في القرآن للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة مع ان المنادي كان جبرائيل وحده وفيه نظر لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه ثم المراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء المتقدمين لا القرآن المجيد بدليل ما بعده قوله وانما هو من استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الاضافي لا يدفع لزوم كون القرآن واردا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع ولا يلتزمه من به ادنى مسكة قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغايب اي اذا طلقت انت وامتك النساء وانما خص النداء وعم الخطاب بالحكم

لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري الى اللاحق
على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني
وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات
عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا مشعر بانحصاره
فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية
والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان واردا على مقتضى
الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي
ايضا فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه منحصر في خلاف
مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى الظ
على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك
مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم
كالجماعة ولم يجيء ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم وانما
هو استعمال المولدين كقوله باي نواحي الارض ابغي وصالكم و
انتم ملوك لا لمقصد كم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم
ومن الخطاب الى التكلم نحو قول علقمة بن عبدة طحا بك اي ذهب بك
قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان
له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها بعيد الشباب اي حين
ولى الشباب وكاد حان مشيب اي زمان قرب المشيب وقد اتى
على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث
لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني
ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها وروي بالتاء الفوقانية على انه

على انه مسند الى البلى والمفعول محذوف اى نثرا بدو فراقها وعلى انه خطاب

للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب وقوله طحا بك فيه التفات

آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شطا اي بعد وليها اى قربها وعادت

عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة

كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود

اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل

والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة

الى التكلم والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان

ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد

وذكر صدر الافاضل ضرام السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب

بالكلام في الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام

وان لم يخاطب به الله من حيث اللفظ فهو بمنزلة المخاطب لان ذلك يجري

من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف قول جرير تقي بالله ليس له شريك ومن

عند الخليفة بالنجاح اغثني يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح

فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب

بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء هل

تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند

الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك بمعنى اولئك وهو

قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرجع من قبيل

الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجرنكم بنو كنانة وبقول اولئك

انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام

الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل والدعاء

او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى

ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر

من قاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح

سقيت الغيث ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام

والثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلج بشيء فتلتفت الى كلام

يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن مياده فلا صرمه

يبدو وفي الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال

فلا صرمه يبدو قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة

ووجهه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من

اسلوب الى اسلوب كان ذلك الكلام احسن تطرية اي تجديدا

لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف اى وقد يكون لكل التفات

سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام كما في

سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك من

نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من تلك

الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اى خاتمة تلك

الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله

في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع والمعنى على

الظرفية اى مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب

ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد و

والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء
في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهةً
والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل
على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان
الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق
الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون
اهدنا للمعونة ليتلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى
طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات
هو ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان يكون قراءته
على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف جار على
طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هي انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك
الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء والعبادة فالتفت
وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون
الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التمييز الذي لا يحق العبادة
الا به لان المخاطب ادخل في التمييز واعرف فيه فكان تعليق العبادة به تعليق
بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء
وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه
النفس الى ذات الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
ازداد ذلك وقد وصفه ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه
المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعدوا
لامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب واليه معاد العباد فانصرفت

فانصرفت النفس اليه بالكلية لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات
فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند
العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه ويشاهده حالة
العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه
يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف
مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال
ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده
الباء في بغيره للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر ان يتلقى
المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب
على خلاف مراده تنبيها على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة
كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لا
حملنك على الادهم يعني القيد هذا مقول قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم
والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج في معرض الوعد
وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي
غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب اي الذي غلب
بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل
على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير اي من كان مثل الامير في
السلطان وبسطة اليد فجدير بان يصفد اي يعطي المال ويهب الاصفاد
لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اي الادهم
حديد فقال لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف
مراده او السائل عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يتطلب بتنزيل

قوله سألوا عن السبب اي روي في الكشاف وغيره ان السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلب بن غنم الانصاري والاثنان اقل ما يطلق عليهما الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال يسئلوا بلفظ الجمع قوله حيث قالوا ما بال الهلال الخ دلالة هذا القول على انه سؤال عن السبب وعن الحكمة خفي جدا كما اشار السيد في شرح الكشاف فاجيبوا ببيان الغرض اطلاق الغرض على حكمة فعله تعالى على سبيل التشبيه والمجاز باعتبار كونها على طرف الفعل والا فافعال الله تعالى ليست معللة بالاغراض عندنا قوله والصواب ففزع واما الاية التي وقع فيها فصعق ولم يذكر فيها اليوم بل نظم تلك الاية ونفخ في الصور فصعق وقد يقال المراد مجرد التمثيل لا على انه من القرآن ولذا لم يقل نحو قوله تعالى قوله كقوله ان الدين لواقع اي ان الجزاء الحاصل حسن جلبي

سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤال تنبيها على انه اي ذلك الغير الاولى بحاله اي حال ذلك السائل والمهم له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الانسان امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التمثيل دون القصد ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى

قوله حتى يكون بمعنى لواقع ليقع قيل هذا غير مستقيم لان اللام تمحض المضارع للحال والمفروض ههنا كونه للاستقبال والجواب بعد تسليم ان التمحض المذكور هو مذهب البصرية ما ذكر في كتب النحو من ان اللام ربما تكون لمجرد التاكيد كما في قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف اه كانت عبارة الجواب في اصل النسخ هكذا ولما توجه عليه النظر المشار اليه بقوله والكلام بعد محل نظر بان يقال لما سلم مجيئهما بمعنى الاستقبال بقوله نعم فمجرد التفاوت بينهما وبين الفعل في الدلالة على تمكن الوصف وثباته لا يكون التعبير عن المستقبل بلفظهما من خلاف مقتضى الظاهر كما لا يخفى بدلها بقوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل اه واعترض على هذه النسخة المغير اليها بانها تشعر بكون كل من اسم الفاعل والمفعول موضوعا للزمان الحال فيلزم بطلان تعريفي الفعل والاسم طردا وعكسا واجيب تارة بان كثرة الاستعمال جارية مجرى الوضع بجامع التبادر فعبر عن المتبادر بالحقيقة وعن غيره بالمجاز تجوزا وطورا بان زمان الحال معتبر على القيدية للموضوع لكلا الجزئية ولا يخفى ما فيه من التكلف وقد يقال اعتبار زمان الحال بالنسبة الى الاستعمال الطاري على اصل الوضع لا اليه نفسه لكن بعض ائمة الاصول صرح بان اسم الفاعل مثلا فيما مضى وانقضى وفيما لم يقع بعد مجاز لغويا فهذا يشعر باعتبار زمان الحال في اصل الوضع ولا مخلص حينئذ الا بان يكون اعتباره بالقيدية ولكن تفرقة بين مذهب اهل العربية والاصول وثانيا بانه قد صرح صاحب المفتاح بكون الاخراج لا على مقتضى الظاهر من قبيل الكناية على ما سبق فكيف يصح قوله

كقوله تعالى يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى المضي والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع يكون خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين يقع وذلك يجمع له الناس لتعثر على الفرق بينهما ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة وما هو في موقع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك موقف الوداع موقفا منك والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا ما يكون له ادراك ليميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الرأس والخاتم في الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه

على قول يكون ذا ادراك وذلك اذا كان المراد بالعرض المعنى المجازي اعني مجرد الاتيان بالمعروض الى المعروض عليه لا معناه الحقيقي واعلم ان كون عرضت الناقة على الحوض من قبيل القلب قول جماعة منهم الجوهري والسكاكي والزمخشري وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عكس المثال المذكور وهو عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال اخر لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان حسن جلبي قوله بمعنى يصعق بناء على ما وقع في نسخ المتن ويوم ينفخ في الصور فصعق لكن نظم التنزيل ههنا ففزع وفي موضع اخر ونفخ في الصور فصعق قوله قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة الى قوله والكلام بعد محل نظر اه قد بدل بعبارة الجواب بعبارة اخرى هي خير منها واندفع النظر عنها وهي قوله قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل والمفعول الخ سعد الدين افندي عفي عنه

قوله فانك لا تبالي بعد حول البيت بحول السنة ويؤيده انه يروى اوله فانك لا يضرك بعد عام وقيل حول اسم رجل كان يقول الملح هجاه فانك لا تبالي بعد حول ... من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان يمنع الادعيا ما يدعونه وقد ذهب فادع ما شئت وفي حواشي المفصل الفضي مثل في الضعف ... ضعف ما في الحواشي بعد هذا البيت وهو لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجاد وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة ... استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجاد بكسر النون وتفخيم الميم الاصل وعاد بمعنى صاد وابا قبيس قبل اراد به ابا ... منذر ملك العرب لكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم وقيل اراد الجبل الذي بمكة شرفها الله والمعلهجة تانيث معلهج وهو الهجين من ... رجل هجين اي ابوه حر من امه وبرذون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بضم العين والمد وهي الناقة التي اتت عليها ... فيه الفحل وحاصل المعنى ظاهر قوله لان اسم كان ضمير والضمير معرفة قد سبق تحقيق ان الضمير معرفة وان كان عايدا الى النكرة ولذا اجري ... فاد تفسير الضمير العايد الى شيء ما في قولك اعطني شيئا ما دلك الاشياء قوله والخبر معرفة فان قلت الخبر هو الجملة لا امك وجملة لا يكون معرفة ... الجملة اذ لا ضمير في كان على هذا التقدير لانه مفسر لكان المقدر ولا ضمير فيه فكذا في مفسره لان مفسر المحذوف يجب ان يكون مثله من غير زيادة

لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك بالمظروف
نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما
قوله فانك لا تبالي بعد حول • أظبي كان امك ام حمار • اي ذهب السودد
من الناس واتصفوا بصفات اللئام حتى لو بقوا على هذا الوصف
سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ
بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل
اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا
ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف
الفعل لوجود المفسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور
بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان
الظبي مبتداء وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة
نحو ارجل في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم
اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان
يكون زيد مبتداء بخلاف فهل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم
كان ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك ثم فيه قلب من جهة
المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى على اظبيا كان امك ام حمارا
فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه مما يورث الكلام
ملاحة وحسنا ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالباس ويأتي في المحاورات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه
ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطايف
قبل كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة أرجاؤه

قوله يصف ناقة وقيل يصف جفنة مملوة بالثريد المدهن كذا في شرح المفتاح للاقرابي وهو غلط فاحش نشاء من تصحيف السمن بكسر السين في فتح الميم بالسمن بفتح السين وسكون الميم فان بعض ابيات القصيدة صريح في انه يصف ناقة كما قال فلما ان مضت ثنيان عنها وصارت حقة تعلو الجزاعا عرفناما يري البصراء فيها • فآلينا عليها ان تباعا • وقلنا مهلوا لتنيها لكي تزداد للسفر اطلاعا • فلما ان جرى البيت قوله كما طينت وفي الصحاح تطنت بول طنت والمعنى ايضا واضح لكن يخرج من باب القلب لان القصر بطانة السياع لا بالعكس قوله اي الطين المخلوط بالتبن كذا في الصحاح وفي الاساس السياع بالكسر ما يطين به والطين ايضا حسن چلبي القارح من ذي الحافر الذي انتهى في خمس سنين لانه في السنة الاولى حولي ثم جذع ثم ثني ثم رباعي ثم قارح عمي عنه

ارجاؤه اي اطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورا كان لون ارضه سماؤه
وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه فهو معنى قوله اي لونها فالمصراع
الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب
من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى
حيث يشبه به لون الارض في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا
رد لانه عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام
لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله
اي قول القطامي يصف ناقته بالسمن • فلما ان جرى سمن عليها • كما
طينت من طينت الشيء بالفدن اي بالقصر السياعا اي الطين المخلوط
بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما بعده قوله امرت بها
الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا • ولقائل ان يقول انه
يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع
لايهامه ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل
والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ما
يوهم عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت وقد اصبت
ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام
على انه حال من الضمير في انصرفت ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة
حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه والمناسب وصف الرأي والبصيرة
بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام
غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود
واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في

قوله ولقائل ان يقول انه يتضمن الخ هذا الايهام مسلم لكنه لا لطف لهذه المبالغة في المشبه به اذ ليس المقصود من التطيين التكثير فانه بالتكثير يكون مستقبحا بل التمليس ورفع الخشونات فالحق ان هذه المبالغة باردة وان البيت محمول على تضمين التطيين معنى الالصاق والمعنى كما الصقت السياع بالفدن على طريق التطيين فلا قلب اصلا قوله على انه حال من الضمير في انصرفت لكون الاضافة فيهما لفظية فلا يتعرف بالمضاف اليه قوله اقدام غر ورأي مجرب رجل غر بالكسر اي غير مجرب والمجرب مثل المجرس والمضرس الذي قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح حسن چلبي

قوله لان ما قبله من الابيات بين له البيت لقطري بن الفجاءة وما قبله لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم الوغى بحمام قوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجي او عنان لجامي ثم انصرفت البيت الوكون الميل والاحجام بالجيم قبل الحاء المهملة والنكوص التاخر عن الحرب والحمام بالكسر الموت وادالى صيغة المتكلم من الرؤية والدريئة على وزن الصحيفة حلقة يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموز من اسم بمعنى الجانب بقرينة دخول من عليها وجه هذا اعني الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية على غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة وبخلافها فاذا اجيب بمن تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية وهي في البيت متعلقة بفعل دل عليه الكلام اي اتاني المرح من جانب البيت ولم يتعرض الشارح والظاهر تعويلا على العلم به بالمقايسة واو في قوله او عنان لجامي بمعنى الواو قوله يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح فيه نظر اذ لا يتعين كون قد اصبت بمعنى جرحت حتى يصلح قرينة لما ذكر بل الظاهر ان يكون بمعنى الفت على ما صرح به في الجواب المرضي المنقول عن الامام المرزوقي والمعنى وقد نلت من الاعداء ما اردت ولم ينالوا مني ما ارادوا والحذف المفعول قصدا الى التعميم نعم كان الانسب حينئذ ان يقول ولم يصب الا ان يكون من قبيل الاسناد المجازي فليفهم قوله والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي فان قلت يلوح من هذا

لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها من جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر منه الدم ولانه فوي كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر في العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تبتير النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح لم لا ينافي ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا لانه احسن تاديته للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا ولم يعرض له ندم في الاقتحام و لم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى انصرفت وقد نلت ما اردته من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى ولم يبتلي ندم في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب قارحا لطول ممارستي وتكرر مبارزتي

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام واعظمه والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي ومن يك

قوله اي قول ضابي بن الحارث البرجمي قال الفاضل المحشي يقال ضابت في الارض ضبا وضبوا اذا اختبات فيها وقد يرد امثال هذا التركيب المناسب ان يقول بدل قال واي اختبات بدل لاذ او وجه ما ذكره ظاهر لكن انما يتجه اذا لم يقرا ضابت على صيغة الخطاب بل على صيغة المتكلم تامل حسن چلبي

قوله وقيار اسم فرسه اه وقيل اسم جمله وقيل اسم غلامه قوله كما تقول ليت زيدا قايم وعمرو ومنطلق اه فيه عطف الخبرية على الانشائية وتصحيحه بانه عطف قصة على قصة تكلف مستغنى عنه فكانه سهو من قلم الناسخ والصواب ان زيدا قايم
قوله ومن يك امسى بالمدينة رحله البيت من شرطية حذف جزاؤه واقيم غيره مقامه اي من يك امسى بالمدينة فليس فاني لا امسي لاني غريب والغريب عازم على الارتحال ويك اصله يكون حذف الواو لاجتماع الساكنين الحاصل من سقوط حركة النون بمن الشرطية وحذف النون ايضا تخفيفا لكثرة استعمال هذه الكلمة وقيل تشبيها بالتنوين وفاعل امسى اما ضمير راجع الى من والجملة الاسمية اعني رحله بالمدينة حال عنه او لفظ رحله وبالمدينة متعلق بامسى قوله لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر هذا عند البصريين لان العامل في خبر المبتدا عندهم هو الابتداء وفي خبر ان ان فلو عطف قبل مضي الخبر على محل اسم ان والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على اثر واحد وهو رفع الخبر واما عند الكوفية فالعامل في خبر ان هو الابتداء الذي كان عاملا قبل دخولها فلا يلزم من العطف السابق المحذور المذكور قوله احدهما العطف على محل اسم ان هذا عند بعض النحاة وعند بعضهم المعطوف عليه في مثل هذا محل ان واسمها قوله ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين فيه بحث لان الخبر المقدر لما عطف على خبر ان يلزم كونه خبر لان ضرورة افادة العطف التشريك في حكم الاعراب

يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب في الاساس الماء في رحله اي في منزله وماويه وقيار اسم فرسه لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بانفراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره فالجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك هنا في عامل كما تقول ليت زيدا قايم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر عن الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيها على ان قيار مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية وقال الصابئون مبتداء وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا اه لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان

قوله وههنا ابحاث لا يحتملها المقام كانها اشارة الى بيان ما يرجح به الوجه الاول على الثاني او الثاني على الاول والى بيان ان قوله الغريب هل يجوز ان يكون خبرا عن قيار دون يكون المحذوف خبرا لان كما جاز ذلك في مثل ان زيدا وعمرو منطلق والى بيان انه اذا جعل الغريب خبرا لان وقدر لقيار خبر فان جعل من عطف المفرد على المفرد فهل يجب ان يقدر مؤخرا عن قوله لغريب لئلا يلزم تقدم المعطوف المقدر على المعطوف عليه الملفوظ واذا جعل من عطف الجملة على الجملة فان قدر الخبر مقدما لزم تقدم المعطوف بتمامه على بعض اجزاء المعطوف عليه وان قدر مؤخرا لزم تقدم بعضه على بعض والجواز في جميع الصور بنية التاخير كما سيشير اليه والى بيان ان صاحب الكشاف لماذا قطع في الاية بالوجه الثاني وان الواو في والصابئون يحتمل ان يكون اعتراضية لا عاطفة الى غير ذلك مما يظهر بالتامل الصادق في الاية الكريمة سيشير بعض منها قوله وخبر الاول المحذوف مبني على ان تقدير الموصوف حلو في الظاهر والا يجوز كون خبرا للاول بل للبحر من غير مصير الى حذف الخبر بتقدير الموصوف اي قوم راض كما صرح بمثله في شرح المفتاح في قوله وقليل ما هم وقد تكلف بعضهم في البيت فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره وفيه نظر اذ لا يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن نحي ونميت ونحن الوارثون واما قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان والستر فمحمول على الحذف والاصل عامروه فحذف الواو واجراعنها بالضمة كقوله اذا ما شاء صرام سواهم ولا يأتيهم احد حرالا حسن چلبي

والعمل الصالح فما الظن لغيرهم وهنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن

بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح في ان المذكور

خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني

بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر لوالدي

وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور

خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله فبا

مُغْنٍ كيف ورايت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرفوع

بالابتداء على تقدير التاخير والمعنى كان البر منه مترعا والبحر ايضا مترع

فيكون من عطف الجملة على الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه

لان هذا المبتداء في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انه قدر

المحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا فكان البر

مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو

قاعدا لم يكن بعيدا وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف للاحتراز عن

العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر

مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد

فعل خاص مثل قايم او قاعدا او راكب فلا بد من الذكر نعم قد تدل الفعل

على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت تدل على

ان المعنى حاضر او بالباب ونحو ذلك الفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد

بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف

حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في فاذا

هو فاجأت فح يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف

قاعدا على قايما يوهم كونه مسندا الى زيد وبتكرار الوقت ان تعتبر في عطف عمرو ويجوز كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان وفي عطف قاعدا مجرد كونه مشاركا للقائم في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل ماخوذا مع عطف صاحبه ليرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذي كان بين معطوف عليهما ولو حمل العطف هنا على تقدير العامل دون الاسم لكان الامر اظهر كذا حقق في حواشي شرح المفتاح تعني في تمثيله لصورة المسئلة التي ذكرها بالمثال المذكور بحث اذ لو قدر بعد حرف كلمة كان عاملة في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب يكون الامر باب عطف الجملة على الجملة وان لم يقدر يكون من عطف المفرد لكنه لا يكون شاملا للمسئلة اذ ليس فيما حملنا ان عطف المفرد ان من احدهما على مفردين من الاخرى بل جملة واخرى عطف بعض معمولها على البعض الا ان يحمل على التنظير والتمثيل لمطلق عطف المفردين على المفردين وان لم يكن المفردات من جملتين قوله وقولك زيد منطلق وعمرو جوز الشارح في شرح المفتاح بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجملة على الجملة وان يكون من عطف المفردات ولا يخفى ان الثاني لا يتاتى على مذهب سيبويه لان العامل في المبتداء هو الابتداء وفي خبر المبتداء عنده فح يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين في غير صورة الجواز قوله والفاء في فاذا قيل للسببية وعن الزيادي انه جواب شرط محذوف وعن المازني انها زايدة ولا يرد عليه عدم جواز حذفها لان جواز الحذف ليس من لوازم الزوايد صرح به ابن هشام في مغني اللبيب حسن چلبي عفي عنه

قوله وان في السفر اذ مضوا ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت فجملة بدل من السفر اي في السفر في زمان مضيهم وان جعلته ظرفا ابدلته من قوله في السفر والمعنى

قوله فحينئذ يكون معمولا به لا ظرفا هذا مبني على ما ذهب اليه بعض النحاة من عدم لزوم الظرفية لاذا واما ما عليه الجمهور من ان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح فهو ظرف للخبر المقدر لا مفعولا به قوله فحينئذ لا يكون مضافا الى الجملة كيلا يلزم اعمال جزء المضاف اليه في المضاف قوله لكونه لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب هذا الكلام مشعر بان الوجهين الاولين من الاعراب مطردان وهذا يستقيم في المثال المذكور واما اذا اعتد بان فلان اذ لا يجوزون في قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان كون الخبر عاملا لان ان لا يعمل ما قبلها في بعدها ولا معنى لتقديره مقدما كما لا يخفى ثم انه قد يعترض على عدم الاطراد الذي ذكره بجواز كون بالباب بدلا عن بالمكان بدل الكلام الكل ويجاب بان الفصل بين البدل والمبدل عنه بالمبتداء غير جائز والمصير الى الاضمار والتفسير خلاف الظاهر هذا وقد يجوز ان يكون بالباب حالا او خبرا بعد خبر واعلم ان ما ذكره المبرد مذهب السيرافي ومن تبعه ايضا وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى هذا يجوزان يكون اذا في قولهم فاذا زيد خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول زيد لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة قوله وان في السفر اذا مضوا مثلا على ان مصدرية اي مضيهم وقوله اذا مضوا يجوز ان يكون حالا من الضمير في الظرف اي حال مضيهم وقيل منصوب بفعل محذوف

المحذوف فح لا يكون مضافا الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان

يكون هو خبر المبتداء اي فبالمكان زيد والتزم تقديمه لمشابهتها اذا الشرطية لكنه

لا يطرد في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب

وقوله اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا

السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا

حلولا ولنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان في السفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع

لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا اي لنا وما

سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع

الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان عمروا وقد وضع

سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ما لا وان ولدا ولهذا قال الشيخ

عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة

بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمص

بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمروا قال وعليه

قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو حذف الخبرات المكررة ظرفا

ولم يقصد انه بدون ضيق المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن

رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول وابدل من ضميره المتصل

اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند

المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ

المقصود من الاتيان بهذا اللفظ تفسير المقدر فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صار اليه

لان لو يدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتدأ

ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد

قوله اي بعدا وقيل المهل الكثيرة قوله لا رجوع لهم عدم الرجوع مستفاد من المهل بقرينة المقام قوله لم يحسن اولم يجز قيل عدم الحسن على تقدير وجود القرينة وعدم الجواز على تقدير انتفائها وفيه نظر والظاهر ان كلمة او للتخيير في التعبير لان ما لم يحسن في عرف البلغاء لم يجز عندهم قوله لانها الحاضنة اي الحافظة من حضن الطاير بيضه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه قوله تقديره لو تملكون انتم تملكون قيل فيه جمع بين المفسر والمفسر وهو غير جايز فالصواب ان تقول تقديره لو تملكون اجيب بانه مبني على قانون تقدير صاحب المفتاح حيث جعل الفعل الثاني في مثله تاكيدا فقال على تقدير لو تملكون تملكون لفائدة التاكيد ثم حذف الاول اقتصارا ورد بان قوله اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر يا بى هذا الجواب اللهم الا ان يكون اول كلامه مبنيا على تقدير السكاكي ولما كان غير مرضي عنده عدل في اخر الكلام الى ما هو مختار عنده من كون الثاني مفسرا فتامل حسن چلبي

اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعرف حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد
قال صاحب الكشاف فهذا اما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان
فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح
المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء
والخبر يعني كان قولنا انا سعيت في حاجتك فهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص
فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد
متقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل
يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي فامري
صبر جميل ففي الحذف وتنكير للفايدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف
ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق
ويرجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح
بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله له وبانه
في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء
موافق له دون حذف الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء
وليس على خصوص حذف الخبر اعني اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر
لان وجود القرينة شرط الحذف فلا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا انه اذا اصاب
الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم
هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف المبتداء ايضا بقراءة من قرء فصبرا جميلا
بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتداء التعريف
فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة و

وبان المفهوم من قولنا فصبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى
على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى
ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا لنا او في الوجود الهة ثلاثة او ثلثة الهة
فحذف الخبر ثم الموصوف والمميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي
مستوون في استحقاق العبادة والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد
في صفة ورتبة فيقال هم ثلاثة فحذف المبتداء قال صاحب المفتاح و
قد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما هو ليس بمراد كقولك
از يد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك يخرج
ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان
مشتركتان في احد الجزئين اعني المسند اليه والمسند وتقدر على ايقاع مفرد
بعد ام نحو اقايم زيد ام قام عمرو او از يد قايم ام هو قاعد او از يد عندك
ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على
الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها
بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع
وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين المشتركتين في
الفاعل نحو اقمت ام قعدت او قام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل
فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام
جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض
ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تحقق ثبوت
ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة على

ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة
فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل
الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السؤال عمن فعل
الفعل وصدر عنه فتقديره مبتداء كقولنا الله خلقها يؤدي هذا
المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم
الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة اسمية
لا فعلية ومن ثم قيل الاولى ان الله مبتداء والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال
ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم
والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة
وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق
السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اي
كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن
نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل
لخصومة متعلق بضارع واذا لم يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه
رائحة الفعل اي يبكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجاء وظهيرا للاذلاء
والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى وتمامه و
مختبط مما تطيح الطوائح المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة و
تطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال اطوحته الطوائح ولا يقال المطوحات
والمطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي يسئال من اجل اذهاب
الوقايع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح

ونطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل عنه استحضارا لصورة ذلك
الامر الهائل وفضله اي فضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا
بفعل مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء
للفاعل ونصب يزيد مفعولا بتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا
ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فعلم ان هناك باكيا يستند
اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند
الى مفصل ولا شك ان الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال
ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون اولى وقد يقال ان الاسناد اجمالا
في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم
اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات
اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة بل جزء جملة
مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة
الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل
فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهذا الذ بخلاف ما اذا بني للفاعل فانه مطمع
في ذكر الفاعل وللمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب يزيد وبناء
الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والاضمار واشتماله على
ايهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة
يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل المظهر وتقديمه على الفاعل
المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان في اطماع الكلام او اوله في
ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما

مطلب ذكر المسند اليه

قوله ولئن سألتهم من خلق السموات الخ فانه وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق قرينة على حذف المسند والمخاطب بهذا الكلام وبما حذف فيه المسند من قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله واحد فالذكر في احدهما لضعف التعويل على القرينة وعدمه في الاخر مع اتحادهما واتحاد المخاطب مما لا وجه له فالصواب ان الذكر ههنا لزيادة تقرير المسند قلت لما اختلف تيقظ المخاطب باختلاف العوارض والاحوال لوحظ هذا الوجه في بعض المواضع وذكر المسند مع اتحاد المخاطب والقرينة جريا على سنن البلغاء في تفننهم قوله ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم ههنا بحث وهو ان ما ذكره من التعريض يكون سببا لذكر المسند لكن السؤال ههنا اسمية لفظا ومعنا والجواب فعلية محضة فما السر في عدم رعاية التطابق التي وجبوها فيما اذا اصنعت وامثاله قوله وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع اذ حصول قصد التعجب من التركيب بطريق كونه خاصة له على معنى انه يستفيد المخاطب كرة ثم هذا اشارة الى دفع ما اورده المص في الايضاح من ان التعجب يحصل بقيام القرينة فلا حاجة الى الذكر وحاصل الدفع ان مفهوم المسند كمقاومة الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من المسند اليه وكان هناك قرينة دالة على المسند فانه لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد التعجب منه فلا حمل عليه وقد يدفع الايراد واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظ فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب مناسبا حمل عليه وقد يدفع الايراد بان عبارة المفتاح هكذا او قصد التعجب من المسند اليه

ذكره اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي كون المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت والتجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كسل سيفه وتلطخ ثوبه ونحو ذلك وحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم السامع فبالذكر المستغنى عنه في الظ واما افراده اي جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوي نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر وقوله مع عدم افادة تقوي الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا لقائم ونحو ذلك او يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي

اذ المقصود ادخاله فيها بل خروجه عن القيد الذي اضيف اليه العدم اعني افادة التقوي فيدخل في عدم افادة التقوي الى تلك الضابطة ولو قال فيدخل اي في عدم افادة التقوي لكان اظهر في المعنى وانسب لسياق كلامه لكنه انما تعرض لخروجه عن الافادة دفعا لما يتوهم من انه بواسطة افادته تقوي الحكم بالتكرير يندرج في افادة التقوي فيخرج عن عدمها بل عن الضابطة ايضا قوله وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح حيث قال واما الحالة المقتضية لافراد المسند فهي اذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم ولعل قوله ليشمل صورة التخصيص مبني على ما يقتضيه سوق الكلام تعليل لقوله وانما لم يقل فيكون المعنى انما قال مع عدم افادة التقوي ولم يقل مع عدم قصد التقوي ليشمل ما ذكره من صورة التخصيص ويرد عليه انه لو قال فيما بعد فعدم افادة التقوي اعم من عدم قصد التقوي لكون عدم افادة التقوي اخص من عدم قصد التقوي فيخرج به صورة التخصيص فلا يرد نقضا على ما ذكره المص في افراد المسند كما يرد على السكاكي وربما يتوهم ان فاعل قوله ليشمل راجع الى العدم فقصد التقوي اي لم يقل لكونه شاملا ويرده ما مر وان قوله يشمل يابى عن هذا المعنى عند من له ذوق سليم وقد يتوهم ايضا انه قد بدل في بعض النسخ اعم باخص وعلى هذا ينبغي ان يبدل لا بقوله ليخرج فيستقيم الكلام قوله لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد اه وفي عبارة المفتاح اشارة الى ذلك حيث قال فنظم الكلام بالاعتبار الاول وهو ان يجري على ظاهره بان يجعل انا مبتدأ وعرفت خبره لا يفيد الا تقوي الحكم وبالاعتبار الثاني وهو ان يقدر انا مؤخرا نقيد التخصيص فاذا ترك حمل الافادة في التخصيص مشيرا الى انه بالاعتبار الثاني يفيد التقوي ايضا سيد شريف قدس سره

قوله فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لا ينتقض لجري قيد بالفعل الاطائل تحته فليفهم قوله واذا كان المجموع فعليا فقد بطل اجيب بان معنى التعريف مسند يكون كذا والمجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية في زيد ابوه منطلق ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده به نظرا الى زيد وبهذا يؤولون زيد انطلق ابوه بزيد منطلق الاب واما جعل الجملة خبرا فمن الاتساعات التي لا تلتبس معانيها ورد بان كلام السكاكي في بيانها بط افراد المسند وجملته فهو قائل انه اذا كان في الكلام مسند سببي فمسند ذلك الكلام جملة فتكون الجملة في زيد ابوه منطلق مسندا الى زيد عنده فيصدق تعريف الفعلي مع جمليته فتبطل قاعدة افراد المسند والحاصل ان ما ذكره المجيب اعتبار لجانب المعنى مع قطع النظر عن الالفاظ وما ذكره الشارح بل جميع اهل العربية حيث اجمعوا على ان المسند في زيد قام وامثاله هو الجملة رعاية لجانب اللفظ مع ان فيه رعاية لجانب المعنى ايضا في الجملة كما هو المناسب للفن حيث يبحث فيه عن خواص الالفاظ ولا يقطع النظر عن جانب المعنى وغاية ما يقال انه لا نزاع في ان الجملة مسند بناء على الظ والاصطلاح ولا في انها ليست كذلك بحسب الحقيقة ولما كان غرض المجيب اصلاح تعريف السكاكي كان له ان يقول مراده مسند حقيقي يكون كذا فتخرج الجملة ولا يضر كونها مسندا اصطلاحا بناء على الظاهر والتوسع حسو حلبي

التقوي اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تاكيد مقدم لا مبتداء والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل اليه المص لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المص انه يشمل السببي ايض لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وللقايل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي وقعت خبر المبتداء و ظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتداء قد اسندت اليه ضرورة وقد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه حكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما في الباب انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة ينتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم قصد التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد

قوله لكن هذا غير مفيد اه اجيب بانه لا اسناد للجملة من حيث هي الى زيد بل الانطلاق مثلا في نفسه مسند الى الاب ومع تقييده به مسند الى زيد واما المجموع المركب من الاب والانطلاق والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند اليه ولذلك يقولون زيد انطلق ابوه بانه منطلق الاب واما قولهم ان الخبر هو الجملة بواسطها فمن الاتساعات التي لا يلتبس معانيها ورد قوله المسند الفعلي ما يكون مفهومه اه اراد به ما يكون مفهومه في نفسه من غير انتساب الى شيء محكوما بثبوته للمسند اليه او انتفائه عنه والذي يدل على ارادته ذلك انه جعل المسند الفعلي مقابلا للمسند السببي وفسره بما يكون مفهومه مع الحكم عليه لشيء مطلوب التعليق بغيره و نبه لقصد فلا يرد المسند السببي على تفسير الفعلي كما بين في الشرح ولا يجوز الجملة لان المعنى مسند يكون كذا والمجموع ليس مسندا حقيقة بل المسند الحقيقي هو الانطلاق في نفسه نظرا الى الاب ومع تقييده نظرا الى زيد كما مر نعم يرد على السكاكي انه يلزم على هذا ان يكون منطلق في زيد منطلق ابوه خارجا عن المسند الفعلي بل عن ضابطة افراد المسند مع انه مفرد وقد اخرجه عن المسند السببي فيكون واسطة بينهما وقد تكلف بعضهم لادراجه في الفعلي فقال المسند الفعلي ما يكون مفهومه اي في نفسه من غير انتساب الى غيره انتسابا حمليا محكوما بالثبوت للمسند اليه او انتفائه عنه ولا يخفى انه تعسف بعيد فهمه عن عبارته في تفسير الفعلي سيد شريف قدس سره

قوله وهذا ضبط لان اللازم مما ذكره الخ اجيب بان حاصل استدلال ذلك الفاضل هو انهم لما اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة تعين
ان الفاعل في هذا الباب بمنزلة العدم فكان المسند هو اسم الفاعل فقط وبهذا ظهر انطباق دليله على المدعى وان نحو زيد منطلق ابوه لا يكون واسطة
بين المسند السببي والفعلي بل مندرج في الثاني وليس بشيء لما سبق تحقيقه من ان اسم الفاعل مع فاعله انما لا يكون عندهم جملة لعدم اشتماله على
على نسبة اصلية وهذا لا يقتضي ان يجعل فاعله في حكم العدم وانما ذلك لو لم يعتبر اشتماله على النسبة اصلا وليس كذلك كما لا يخفى على المنصف حسن چلبي

بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا ضبط لان اللازم مما ذكر ان لا يكون
منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون المسند هو منطلق وحده والظ
ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق ابوه ليس بفعلي كما انه ليس بسببي
والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه
لخفائه اولى لان يمثل له وايضا القول بان مفهوم منطلق ابوه ثابت
لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو
من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف
سببي وعلى هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا
سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبارة المص اوضح ثم اورد صاحب
المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها نحو اكرم من البرتسين
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر فيها او حصل على اقوى
الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة كان
المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا
بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى
الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل
والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل
الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره
استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح
التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي الا ذكر امثلة المسند الفعلي
ايضاحا لنفسه مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند هنا مثالا
لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور بامثلة واغراضه فيكون

قوله وعلى هذا كان القياس ان يجعل اه وان لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق ابوه

قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة اه لا طائل تحت هذا التفسير لانهم جعلوا كون المسند سببيا احدى ضابطي معرفة كون المسند جملة حيث قالوا واما كونه جملة فللتقوي
او لكونه سببيا فلا بد ان يعرف اولا كونه سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة وما ذكره في تفسيره يقتضي ان يعرف اولا كونه جملة حتى يعرف كونه سببيا
قوله وقال صاحب المفتاح اه اي كون المسند سببيا كما يدل عليه جرء اعني ان يكون وسياق كلامه ايضا حيث قال واذا كان المسند سببيا وانما عرف كل قسم من
السببي على حدة ولم يكتف بالاول لعدم تناوله نحو انطلق ابوه لان البناء يقتضي تقدم المبني عليه الذي هو كالاساس فلا يصدق على نحو انطلق انه مبني على ابوه
ولا بد لا البناء بالاسناد او الحكم وقيل هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم بثبوته لشيء او انتفائه عنه مطلوب التعليق بغيره ليشمل القسمين معا لكن يدخل فيه
نحو منطلق ابوه ولو قيد المسند بكونه فعلا يخرج عنه ايضا نحو ابوه منطلق فلذلك فصل واشترط في الثاني كون المسند فعلا ليخرج نحو منطلق ابوه
قوله لم يفسره لاشكاله وتعسر ضبطه اراد بالتفسير التفسير المتعارف وهو ذكر مركب تقييدي دال على ماهية المعرف والا فقد تقرر في المعقول ان قوله نحو زيد ابوه منطلق
تعريف بالمثال في التحقيق قوله ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت الخ رد عليه الفاضل المحشي بان هذا التعريف يقتضي ان يعرف اولا كون المسند جملة حتى يعرف كونه سببيا
مع ان جعل السببية احدى ضابطي معرفة كون المسند جملة يقتضي ان يعرف اولا كون المسند سببيا حتى يتوصل به الى معرفة كون المسند في الكلام جملة فلا طائل تحت

فيكون التمثيل هنا ضايعا ولذا تركه المص ايضا ويدل على ما ذكرنا انه
بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند فلو كان
قصده من الامثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه
قد وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسط امثلة
الافراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبا وهذا ظ للفطن العارف بصناعة
التركيب والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله وتعسر
ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه
ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتداء بعائد بشرط ان لا يكون ذلك
العائد مسندا اليه في تلك الجملة فيخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل
هو الله احد لان تعليقها على المبتداء ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد
هو قايم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربت عمروا في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا
لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتداء اعم من ان يكون قبل دخول العوامل
او بعدها والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع
الجملة التي وقعت خبر مبتداء وقال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم
المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي جعل
خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق
اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند
فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق
ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات ونفي لكون ما بعد ذلك المسند

متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدا ثان اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما جعل مبتداء واوقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان مجرد اسم الفاعل والفعل ليس يبتني على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله ان يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر من ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتداء

مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببي او الى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان المفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو الماخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس او الآن او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقول الزي قول طريف بن تميم اوكلما وردت عكاظ وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة بعثوا الي

فيعقمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون شعرا ويتفاخرون صحاح

عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتاملها يحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني ابتلي على كل قبيلة جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمها اي عدم التقييد المذكور

وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك كما في
مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف
الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني
ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد فيه قال الشيخ عبد القاهر
المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالفعل
وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء
انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه
التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزء فجزء
وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء
المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه
من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه
من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد
موجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة
كما مر في المسند اليه ولما كان مظنة سؤال وهو ان خبر كان مما هو نحو
المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد
بدون الخبر ليكون الخبر لتربيتها اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد
في نحو كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة
اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا
كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل
على صفة اي جعل وتثبيته على صفة غير مصدرة لذلك الفعل فهو مفهوم الخبر

الخبر على انه اعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد
قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي
ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول
بعد ان لم يكن في الماضي هذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها
فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع
اخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك
التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات وعدم الاحتياج
اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من
الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به او خوف
ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار وقادر على التكلم فيتولد معه علاوة
وما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان
تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة
ما بين ادواته اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل
في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه على ان الشرط قيد للفعل
مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك
وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه
من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك
بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك
زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية
جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على
انه في بحث تقييد المسند الخبري واما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر

قوله لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء محمول على حذف المضاف بقرينة السوق اي الحكم الانشاء وهو تغيير معنى الكلام واحداث معنى فيه به تطرق اليه عدم احتمال الصدق والكذب فلا يرد ان نفس الشرط بدون الجزاء ليس كلاما فضلا عن كونه انشاء قوله ولهذا لا يتقدم ما في حيزه عليه لانها غيرت معنى الكلام واحدث فيه معنى الشرط وقد تقرر ان كل ما يغير معنى الجملة وكان حرفا فمرتبته الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه حسن جلبي عفي عنه

قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه فلا يصح عمروا ان تضرب اضربه واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط الا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب وطعن الدقيقة فيه بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط وعليه منع ظ ويهوننا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرط بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجودة فعند اهل العربية النهار محكوم عليه وموجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس والظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع من الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا ان تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم فيها

فيها ليس بان احد الطرفين هو الاخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فالظاهر انه جملة خبرية قيد مسندها بمفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على ضرب من التاويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا ايض يشترط عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما قلنا تامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل في ان الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم القائل انه تكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال ان في نحو ان لم اكرمك لك ابا كيف تراعي حق مستعمل في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط هو انتفاء كونه اباه فلو لم يشترط الخلو عنه ايض لما احتاج هذا المثال الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايض غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال

قوله كان الحكم النادر موقعا لان النادر ... ههنا بحث وهو انه لم يرد بالجزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقي بل اريد ما يعم الاعتقاد الراجح القائم مقام الجزم في المحاورات ... مظنون الوقوع موقعا لاذا دون ان لضابط ان الراجح الوقوع موقعا لاذا والمتساوي الطرفين موقع لان واما الذي يرجح لا وقوعه فليس موقعا لشيء منهما الا بتاويل ... ان الحكم النادر الوقوع راجح لا وقوعه فلا يكون موقعا لان الا اذا اكتفي فيها بمجرد عدم الجزم والرجحان في جانب الوقوع وقد مر بطلانه او يقال ان المراد بالنادر ... كونه موقعا لان لمنه الى كونه موقعا لاذا استطف ودسك

مع اذ الان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى الاستقبال المثال ان نحو فاذا جاءتهم اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاموا به ويقولون هذا اشئوم موسى ومن معه من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما اذا قصد به النوع كقوله تعالى وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله و

ههنا بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع او في فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا في ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو وان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعه واتساعه وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة الوقوع قطعية

قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل كترك على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد يكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعه من حيث هو جنس على انا نقول لانهم اذا ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي هي فممتنع فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد المطلق الحسنة كما هو المقدر وبهذا يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة

قوله ولهذا انكرت ليدل التنكير على تقليلها في حد ذاتها وان اراد تقليلها بحسب وقوعها ففيه ان التنكير لا يدل عليه اللهم الا ان يحمل على النوع المخصوص المعين كما اشار اليه فيما سبق قوله في قوله فاذا مس الناس ضر دعانا هكذا في اكثر النسخ ونظم التنزيل واذا مس الانسان ضر دعانا فالفاء ولفظ الناس سهو وفي بعض النسخ الانسان بدل الناس فيندفع الشك قوله فللنظر الى لفظ المس قيل هذا مناف لما اسلفه في بحث تنكير المسند اليه من انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تع لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم واجيب بان المذكور ههنا منقول عن الصحاح وسكت عن اعادة المنع اكتفاء بما سبق وبان المنفي فيما سبق دلالة لفظ المس على ترجيح ارادة شيء من العذاب في قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن لا نفس الانباء عن القلة والاظهر هو الجواب الاول اذ الانباء عن القلة اذا كان مسلما تثبت دلالة نفس هذا اللفظ على الترجيح فليتامل قوله فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر اي الانسان المقيد من حيث هو مقيد كما صرح به في شرح للمفتاح والدليل على ان الضمير راجع اليه لا الى المطلق باعتبار اداء مس الشر بجنسه مقطوع به لانه ذكر قبل هذه الآية لا يسام الانسان من دعا الخير وان مسه الشر فيئوس قنوط فقد اورد بلفظ ان مع ان الضمير هناك راجع الى مطلق الانسان فلو كان الضمير في الآية التي كلامنا فيها راجعا الى مطلق الانسان ايضا لم تظهر نكتة في العدول الى اذا لم ان الانسان اذا لوحظ بالانسانية لم يكن مساس الشر اياه مقطوعا به وانما ذكر القطع بملاحظة امر آخر كما لا يخفى

معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونها اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على السيئة تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله تع فاذا مس الناس ضر دعانا ومعرفا في قوله تع واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعا به وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه فيها فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفا من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقضي الليل افعل كذا فتتجاهل توليها وتضجرا وقس على هذا او لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل وتنزيله اي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي اباه ان كان اباك فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام

قوله ط فللنظر الى لفظ اه هذا مناف لما تقدم منه في قوله تع لن يمسك عذاب من الرحمن حيث زعم انه لا دلالة للفظ المس على التقليل بدليل قوله تع لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم قوله لانا نقول ان المحال فان قلت هذا تطويل للمسافة بلا طائل تحته اذ يكفي ان يقال انما استعمل ان في هذا الشرط المقطوع به الواقع تنبيها على انه لا ينبغي ان يكون صدوره من العاقل مقطوعا به توبيخا لهم ولا حاجة الى جعله محالا وادعاء ثم جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا قطع قلت في تطويله فائدة جليلة هي المبالغة التامة في التوبيخ التي تقتضيها المقام قوله ط اي انهلكم فنضرب عنكم الذكر ثم اذا ما وقع ونظائرها فسيبويه والجمهور على ان الهمزة من الجملة المعطوفة قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدر واخواتها تأخر عن العاطف كما هو القياس نحو فاين تذهبون فانى تؤفكون فهل يهلك الا القوم الفاسقون وخالفهم في ذلك جماعة اولهم الزمخشري فزعموا ان الهمزة في الصورة المذكورة في موضعها الاصلي والجملة معطوفة على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فقول الشارح اي انهملكم فنضرب عنكم الذكر اشارة الى هذا المذهب ويؤيد قول الجمهور ان الامر لو كان كما قال الزمخشري وما يعوم لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمها ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ ذلك في الاستعمال الا ان يكون مبنيا على كلام متقدم ثم ان الزمخشري يجزم بما تقوله الجماعة في مواضع فقال في قوله تعالى افامن اهل القرى انه عطف على فاخذناهم بغتة وفي قوله تعالى ائنا لمبعوثون او آباؤنا الاولون فيمن قرء بفتح

المقام الا الفرض اي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اي انهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعد والوعيد صفحا اي اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين فيمن قرء ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين اي مشركين امر مقطوع به لكن جيء بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف وتصوير ان الاسراف من العاقل في هذا المقام يجب ان لا يكون الا على مجرد الفرض والتقدير كما يفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلا فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تع ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لانا نقول ان لا يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا يصلح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه

قوله لانا نقول ان المحال فان قلت هذا تطويل للمسافة بلا طائل تحته اذ يكفي ان يقال انما استعمل ان في هذا الشرط المقطوع به الواقع تنبيها على انه لا ينبغي ان يكون صدوره من العاقل مقطوعا به توبيخا لهم ولا حاجة الى جعله محالا وادعاء ثم جعل ذلك المحال بمنزلة ما لا قطع قلت في تطويله فائدة جليلة هي المبالغة التامة في التوبيخ التي تقتضيها المقام سيد شريف قدس سره

قوله اي يحتمل ان يكون للتوبيخ الظاهر ان المخاطب بالاية جميع من لم يؤمن وفيهم غير المرتاب فالاحسن في التوبيخ ان يعتبر اولا تغليب المرتاب على غيره لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله لا يجري كما ان هذا الدليل لا يجري في غير كان لدلالته صادعلى الانتقال الذي لا يستفاد من جزء كذلك المدعي مخصوص به كما صرح به الرضي لا لكن دبما يدعي انه لا يجري في كان ايضا لانه كما اعتبر الانتقال في صاد اعتبر الاستمرار في كان وهو غير مستفاد من جزء قطعا فتامل حسن چلبي عفي عنه

قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به

اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة الى

بعض غير قطعي بالنسبة الى اخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا

لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا وقوله

تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملها

اي يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا

ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله و

يقلعه عن اصله وهو الايات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون

لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من

يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال

المذكور وارد ههنا لان عدم الشرط ح يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال

ان لما لا يقال الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل

الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس المعنى على حدوث الارتياب

في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد و

الزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة

انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى

ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة

كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر

فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله

تعالى واما ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول

فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان له

قوله لا يقال الشرط انما هو اه اي لا يقال في جواب الاشكال المذكور ان عدم الارتياب من الجميع على تقدير التغليب مقطوع به في الحال لكنه مشكوك في الاستقبال وهو المعتبر في استعمال لفظ ان فلا اشكال وهذا الجواب مع اندفاعه بما ذكره يرد عليه ان التغليب ح يصير لغوا لان المتصف بالارتياب وبعدمه في الحال ايضا كان في احتمال وجود الارتياب وعدمه في الاستقبال ان لم يجب الاستصحاب والا فالحال في الاستقبال كما هو عليه في الماضي والحال سعدي ... قدس سره

قوله ولا محيص عن هذا الاشكال اي لا تخلص عن الاشكال الوارد على اعتبار التغليب الا ما ذكر فلو يرد منع الحصر بما اشار اليه سابقا عن الاية بوجه اخر قوله ويكون معنى الكلام يعني يمكن تطبيق ما ذكره المص رحمه الله على التوجيه المذكور بتكلف وملخص ما ذكره تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه لكن فيه بحث لانه كان فيهم من ينكر عنادا والظاهر تناول الخطاب اياهم ايض فلا معنى للاقتصار على تغليب مشكوك الارتياب على مقطوعه بل الصواب تغليب المشكوكين على المتيقنين ثم تغليب الكل على المنكرين قوله وكانت من القانتين ان اريد بالقانتين جميع اهل القنوت من الذكور والاناث كما هو الظاهر ففيه تغليب احد الجنسين على الاخر ونكتة التغليب التي ذكرها الفاضل المحشي لا يختص حينئذ بمريم عليها السلام بل تعم جميع القانتين وان اريد الذكور فقط فالامر ظاهر وفي الاية وجه اخر غير التغليب وهو ان يقدر موصوف عام للذكور والاناث مذكر اللفظ كالجمع النوع حسن چلبي

لم يستقيم المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا

جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال

ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال

المذكور الا بان يقال غلب غير المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا اعني الذين

لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه ويكون معنى الكلام

او لتغليب غير المقطوع باتصافهم بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه

في المثال المذكور ثم والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب الذكور على

الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على

طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت

الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور و

الاناث والقياس وكانت من القانتات ويحتمل ان يكون من للتبعيض بل

لابتداء الغاية اي كانت ناشئة من القوم القانتين لانها من اعقاب

هارون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها قد صدقت

بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على

جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس

بياء الغيبة لان الضمير عائد الى القوم ولفظ لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا

لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة و

منه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر رضي الله عنهما والقمرين للشمس والقمر

والحسنين للحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين او

المتشابهين على الاخر ويجعل الاخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم

ويقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا

قوله بل لابتداء الغاية فلا يتعين التغليب ح اذ لا دليل على ارادة انها قوله لان الغرض مدحها بانها صدقت يعني ان الغرض مدحها بالكتب لا بالنسب قوله كالعمرين قيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ورده انه قيل لعثمان رضي الله عنه تسلك سيرة العمرين نعم قال قتادة اعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر قوله والقمرين للشمس والقمر وعليه قول المتنبي واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اراد الشمس وهو وجهها وقمر السماء يعني وجهها لضيائه وشدة صفائه انطبعت صورة القمر فيه لما استقبلت كالتطبيع الصورة في المراة فراى العاشق بروية وجهها الشمس والقمر في ان واحد وقال التبريزي يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه اصح وايضا القران للشمس والقمر حسن چلبي

فانه يغلب على المؤنث كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين وقمرين من
هذا القبيل لامن قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس تغليب
احدهما على الاخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريق اجرائه
على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للاخر في الاسم ثم يثنى
ذلك فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق
في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق القران الا
على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال
الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فليكن مجازا
وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا يرى
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على
الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة
والاتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما
بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة
اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا
واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى
الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب و
الذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما
كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب نحو انا و
انت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو انت

انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل
عما تعملون فيمن قراه بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من
سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير
اعتبار التغليب لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير
عطف وتثنية او جمع فافهم وقال الله تعالى فمن تبعك منهم فان
جهنم جزاؤكم جزاء موفورا اي جزاؤهم وجزاؤك وقال يا ايها الناس
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب
في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليه الخطاب اولا والذين من قبلكم
الذي ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا
حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون
ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول
خلق الله الناس والانعام ورزقهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء
وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله
تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي خلق
لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا وخلق الانعام
ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين
والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب
والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام
غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم

المختص بالعقلاء ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال
ان يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول
جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة
وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما
تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء
ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم
وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم
الكلام مما قدروه وهو جعل الانعام من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود
على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك
والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع على وجه مخصوص
على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي
لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا و
لكونهما تعليل لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له
في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعد ان اي ولكون ان واذا التعليق
امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول الشرط في الاستقبال متعلق
بقوله بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في
الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني

يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ لانه مفروض الحصول
في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق
على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على
حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا
نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في
المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه مفروض الصدق
في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك لفظا الا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيها
شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني
الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الان فاعتد
باكرامي اياك امس وقوله تعالى فان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك
معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا
تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره
من قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتاويل الجزاء الطلبي
بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن
قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان
كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد
مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر حينئذ له جزاء نحو زيد وان كثر ماله
بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا
وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان

قوله وان ذهلت عما جن صدورها اه وفي بعض النسخ السقط اصدورنا في حاشيته اي هذه الابل قد الهبت بحنينها نفوس رجال وان دخلت عما يحق
يحسن فيه وفي بعضها اجن على صيغة المتكلم قوله او التفاؤل كاه قيل التفاؤل من السامع واظهار الرغبة من المتكلم فعلى هذا ان قراء قوله ان ظفرت بالخطاب كان
اظهر في التفاؤل من الحكاية على عكس اظهار الرغبة فينبغي ان يقيد بهما رعاية لتميز كل منهما بما هو اظهر منه سعدي مفتي قدس سره

ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا نفوس رجال الظهور ان المعنى على
المضي دون الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين
السدين حتى اذا ساوي بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار
كقوله واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل في معرض
الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب اعلى ابراز غير الحاصل وكذا
جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي
لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي
الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار
الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل
بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه اي
الطالب لذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا
فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى
ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة
على توفر الرغبة في ارادة تحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادة التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود
الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط
النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا

قوله اي على اظهار الرغبة ورد قوله تعالى اي اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز عن لازمه اي اظهار الرضى وقيل المراد اظهار كون الشيء مرغوبا فيه في نفس الامر لا اظهار
الرغبة القائمة بالمتكلم قوله الاول لا نسلم ان التعليق الخ عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن لا شك انه المتبادر في اللغة من مثل قولك ان ضربت ضربت هو الربط ...

قوله ولان الاية نزلت اه وحاصله ان في التقييد تنبيها على تحقق الارادة في هذه الحالة فعلى هذا التوجيه لا يكون الاية من ايراد غير الحاصل
في معرض الحاصل لكن المنظور اليه دفع الاشكال من الاية الكريمة فان قلت قد تقرر في الاصول ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب و
قد اعتبر في هذا الجواب خصوصه قلت العموم بالنظر الى ما استفيد من اللفظ صريحا باق على حاله ولم يتخصص بخصوص السبب وهو المراد مما تقرر في
الاصول نعم لم يثبت مفهوم المخالفة لظهور فائدة اخرى للشرط على ان الشارح ثبت فيما يعتبر خصوص السبب فلا يرد عليه السؤال فتامل
قوله او للتعريض قيل في سلوك طريق التعريض فائدتان الاولى هي انه من هو اعلى مرتبة عند الله اعني النبي عم اذا كان الاشراك محبطا لعمله فما
حال غيره والثانية اضلال المشركين حيث لا يجعلون في مرتبة الخطاب واعترض على المرتبة الاولى بان المشركين لا يعتقدون نبوة محمد عليه السلام
فلا تصح تلك الفائدة والجواب ان الفائدة بنبوة غير محمد عليه السلام من الذين من قبله قوله فالخطاب لمحمد عليه السلام قيل عليه سوق الاية يدل على
عموم الخطاب لان الموحى اليه والى الذين من قبله هو هذا بعينه اعني لئن اشركت فالظاهر ان يكون الخطاب له وللذين من قبله والجواب ان افراد
الخطاب باعتبار كل واحد فصح ان الخطاب له عليه السلام ولك ان تقول ان الموحى الى الذين من قبله هذا الكلام لكن بعبارة تليق بهم فكان

معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند
حصوله وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة
الا ترى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان
كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان شرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان
التعليق بالشرط انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط
فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه
يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الاية نزلت
فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث انه لا يكرهوا
معناه يحرم الاكراه او طلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن
تنتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه
لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع
عن الزنا لا يتحقق عليه الاكراه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء
حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع
عارضه والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب فعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن
عملك فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ
الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا
بمن صدر عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد
فتقول والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى

قوله وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لان استفادة التعريض في صورة الماضي بسبب ان الفعل الواقع في الشرط لما ذكر بلفظ الماضي الدال على وقوع مدلوله يجب الوضع مع القطع بانه لا يقع ممن اسند اليه طلب له وجه وناسب ان يكون هو التعريض بخلاف ما اذا ذكر بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط كذا في شرح للمفتاح فان قلت ان تدخل على المشكوك كما سبق واشتراك الانبيا مجزوم اللاوقوع فهذا يصلح باعثا لطلب النكتة في استعمال ان لكن التعريض لا يصلح لنكتة ... ولانما يصلح لو كان الاشراك بالنسبة الى المعرض له مشكوك الوقوع وليس كذلك لما تحققه من ان التعريض ممن صدر منهم الاشراك فتامل

قوله من الخفاء والضعف اي عند المصنف اما الخفاء فظ واما الضعف فاما ما توهم من ان ذلك التعريض يحصل من صيغة المضارع وقد عرفت اندفاعه عند الشارح واما لما ذكره المولى من ان اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا لما تقرر في النحو من ان الجواب لما كان للقسم لتقدمه الدال على الاهتمام به قصد ان لا يكون حرف الشرط عاملا لفظا فلا مدخل في التعريض لكون الشرط ماضيا وهذا ايضا مدفوع بما ذكر مولانا من ان لا اثنا في بين المقتضيات لجواز تعددها على انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضي في الشرط هو التعريض حسن چلبي قوله على وجه يعني قيل هذا اشارة الى انه تقيد في تعين على وجه لان الوجه الاول يبقى بترك التصريح والوجه المعين هو نسبة الحكم الى نفسه لا ترك التصريح بنسبته اليهم فتامل حسن چلبي عفي عنه

للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم ونظره اي نظير لئن اشركت في التعريض لان في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي ما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل قوله واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الاية ان يقال واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطايف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالص العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم ووَدّوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا امثالهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان

قوله ويسمى ايضا الاستدراج يقال استدرجه الى كذا اي قربه منه على تدريج قوله اي تمنوا ان ترتدوا عن دينكم اشارة الى ان لو ههنا حرف مصدري بجعل ما بعدها في تاويل المصدر بمنزلة ان الا انها لا تنصب واكثر وقوعها بعد ود ويود واكثر النحاة لا يثبتونها فان قلت كيف يصح القول مصدريتها وقد دخلت على ان في قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا قلت الفعل بعده مقدر تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه حسن چلبي عفي عنه

قوله فما في الاية ان كان اه قد اعتبر في الضرب الثاني تعدد اللزوم بحسب تعدد ما وقع في حيز الجزاء فالمعطوف عليه لازم للشرط المذكور والمعطوف لازم للمعطوف عليه بتقديره شرطا ولذلك جعل في المعنى على كلامين وقدره بقوله اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت فما في الاية ان كان من الضرب الثاني كان تقديره ان يثقفوكم يكونوا لكم اعداء وان يكونوا لكم اعداء يبسطوا اليكم ودوا فلا يكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا بل يكون كل واحد منها لازما لما تقدمها وح لا يرد على ما في المفتاح ان مجموع الجمل لازم واحد فليس هناك لزومات متعددة ليكون بعضها اوضح واقل احتمالا للشبهة من بعض بل يرد عليه ان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم ولم يبسطوا على قياس ما اورده عليه اذا جعل ما في الاية من الضرب الاول وبظهر لك مما قررناه ان الاشكال وهو خلو تقييد الودادة بالشرط المذكور والمقدر عن الفائدة وارد على ما في الكشاف ايضا نعم لو قيل اللازم في الاية اما مجموع الجمل الثلث وكل واحد منها وعلى كل تقدير يبطل كلام المفتاح بما تقدم بحثا والتصحيح ما في الكشاف في القسم الاول ولا محذور فيه لان المجموع المعلق بالشرط غير حاصل وان كان بعض اجزائه حاصلا فلا حاجة الى التاويل باظهار الودادة والعداوة ثم الظاهر في الاية بحسب المتعارف ان يجعل كل واحد من الجمل اجزاء للشرط المذكور ويرتكب ذكر التاويل والتصحيح كلاميهما ... قوله وثانيهما وهو المذكور في المفتاح يرد عليه انه مخالف لما ذهب اليه

ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان يرتد المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها واضح اللزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما عند المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الاخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تاتيني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استاذنت وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استاذنته واذا استاذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية ان كان من الضرب الثاني يكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله وودوا عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحسن فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف

ضعيفا ويلزمه البسط بواسطة العداوة لزوما ضعيفا ايضا بمعنى انه غير قطعي عند تحقق الظفر والعداوة ويلزم الودادة بواسطة البسط لكن لزوما قويا بمعنى انه قطعي عند تحقق الظفر والعداوة والبسط فليتامل قوله وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر اح اشار الفاضل المحشي الى ان هذا لازم على تقدير كونه من الضرب الثاني ايضا لان تقييد ودادة الكفر بالشرط المقدر خال عن الفائدة لانها حاصلة بسطوا اليهم ايديهم اولم يبسطوا ويمكن ان يجاب بان ترتيب الودادة للمصادفة بعد بسط الايدي والالسن اظهر لان بسط الايدي والالسن يحمل على المحاربة والقتال عادة فيتودون ح ارتدادهم الى دينهم ليرتفع القتال او المحاربة وهذا القدر يكفي للتقييد المذكور في الخطابيات حسن چلبي عفي عنه

لاينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا نزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطفا الشرطية على قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول
اظهار وداده الكفر واقتضيانه ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا
المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا والايفاء
ان الاية نزلت في حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي م لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفاما امثالهم فلا عداوة
ولا وداده للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم و وجدوهم مؤمنين فحينئذ يتحقق
العداوة وبسط الايدي والالسن ووداده الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما
يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذه اصحاب النبي عليه السلام عن الطريق

ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي
مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك
معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع
الثاني عن الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط واما عبارة المفتاح وهي انها
لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك
معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل
اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد منهما وقد وجهه
بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع و
معلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة
اليه لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع

امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع
وهذا معنى لطيف شيخ السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من
متفهي كتابه فعنده هي لامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا التعليق
الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد ففي الجملة هي لامتناع
الثاني عن الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا
او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس
فهي في نحو لو لم تاتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان
اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه
الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم
من المسبب لجواز ان يكون لشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب
الا يرى ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل
بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس اذ لا يلزم من
انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب اخر
فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله
باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت او
غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني فلان
الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير
عكس فهي موضوعة لتكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط
الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول لامتناع

قوله واما ارباب المعقول اه يفهم من ظاهرها ان المعنى الثاني انما هو بحسب الاوضاع الاصطلاحية لارباب المعقول وان الاية الكريمة واردة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد والحق انه ايضا من المعاني المعتبرة عند اهل اللغة الواردة في استعمالاتهم عرفا فانهم قد يقصدون الاستدلال في الامور العرفية كما يقال لك هل زيد في البلد فتقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا فتستدل بعدم الحضور على عدم كونه في البلد ويسمى علماء البيان مثل ذلك بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول كالمعنى الثالث الذي سنذكره في نعم العبد صهيب اه سعد به عفي عنه

الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم يستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا يرى ان قولهم لو لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام لا يرى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتامل واما ارباب المعقول فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء

قوله ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا اه هذا انما يتاتى على مذهب الكسائي حيث زعم ان الاسم الواقع بعد لولا فاعل للفعل المقدر كما في قوله لو ذات سوار لطمتني واستقربه بعضهم قائلا ان الظاهر انها لو التي يفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا فيبقى بعد دخولها عليها على اقتضائها الفعل ومعناها مع لا باق ايضا على ما كان كما يبقى مع سائر حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اعني انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة بثبوت الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني لشتمتك فعلى هذا يكون قولك لولا اكرامك لا تثنيت عليك بمعنى لو لم يوجد اكرامك لا تثنيت عليك بمعنى لو لم يوجد اكرامك لا تثنيت فيفهم ان الثناء لازم لعدم الاكرام الذي لزومه لنقيضه اولى فيلزم استمراره على تقدير الاكرام وعدمه واما مذهب البصريين القائلين بان لولا كلمة براسها ليست لو الداخلة على لا ولو كانت اياها لوجب اذا حذف فعلها وجوبا ان يؤتى بمفسر كما اذا الفعل بعد لو وجوبا وبان المرفوع بعدها مبتدأ وخبره موجودا وحاصل فالمتبادر من المثال المذكور ان وجود الاكرام مانع من وجود الثناء فكيف يفهم استمراره على تقديري الاكرام وعدمه واما قولك لو لم تكرمني لا تثنيت فيدل على ان وجود الثناء لازم لعدم الاكرام فيكون لازما للاكرام ايضا ومستمرا حال الاكرام وعدمه سعد به قدس سره

بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ الظاهر ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واشياعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عايب قولا صحيحا فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه والا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دايما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لا تثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لا تثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لا تثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم

المذكور من قبل في قوله لولا علي لهلك عمر اعني ربط امتناع الثاني بوجود الاول ولا نعكس معناها اذ الممتنع المثبت والموجود الامر فمعناها قلت التقدير لولا مخافة ان اشق على امتي لامرتهم امر ايجاب فهو لربط امتناع الثاني بوجود الاول ومن متشكلات لولا ايضا ما في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك وذلك لان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا فيقتضي ان ينتفي الهم بوجود الفضل وقد هموا والجواب ان المعنى لولا فضل الله عليك ورحمته لا ضلوك اذ هموا وانت غير مطلع على حقيقة الحال فافهم حسن چلبي

الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا و
لو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها
من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم
الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا
وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط
بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء
وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما
اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان
المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء
وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا
للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع
الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك ان يقدر انتفاء الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد
العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت
نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط
بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى لو اهنتني لاثنيت عليك
ثناء مرتبطا باهانته فليعتبر ذلك في المنفي ايضا حتى يكون المعنى لو لم يخف الله
لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف ويجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء
القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجري على اطلاقه
يلزم العموم في نفيه مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا
لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني

اقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان
يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانه مهملتان وكبرى
الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم كليتها فانما تنتجان لو كانتا
لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيرا
محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في
فصيح الكلام في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى
منه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء
نقيض التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت فيه
شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس الا لحصول
النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم وارد على قاعدة اللغة
يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتداء بقوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني ان التولي لازم على تقدير الاسماع
فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود هكذا ذكروا وقد يجوز ان يكون
التولي منفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض
عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق
منهم التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء
التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الا
سماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم
يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان به قوة لقتل المسلمين لان عدم
قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى
ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله

لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا
ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل
اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل واذا كان لو للشرط في الماضي
فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق
والحصول الفرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية
الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو
مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين واني اباهي بكم الامم يوم القيمة ولو
بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم من اجاج الا و
القلوب خوال يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه كانه الى ما دجلة
كانه امر قد حصل من اليأس وانقطع الرجاء وصار في حكم المقطوع بالانتفاء
فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد
والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه كان في ارادتهم
استمرار عمل النبي على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان
معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله
انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى
استمرار حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا فوقتا والاستهزاء هو السخرية
والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات
الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم بتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا
فحالا فان قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا
ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف
لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن

عن اطاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول
لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول
والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان
يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا
ادخلت عليها حرف النفي تكون لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم آمنا على
ابلغ وجه واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص
النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا
نظائر في كلامهم ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد عليه السلام
او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها
واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك
وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا
في قوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع
او الكلام عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات
والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع
فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت
بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل فيها لو واذ وهما مختصان بالماضي وح
كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام

من الاخلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي فهنا مستقبل في
التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته
ولو رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب
للنبي عم ولو للتمني فلا استشهاد لان لو التمني تدخل على المضارع ايضا كما في ربما
يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان
الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي
وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما
يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون فعلى
انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما
جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفا اي رب شيء يود
الذين كفروا يتحقق ويثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وبتر النظم ورب هنا
لتقليل النسبة بمعنى انه يدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما
تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل
الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق ومفعول
يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به
على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن
لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى
التمني حرف مصدرية فمعمول يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار
الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار
قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين
موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقا ولين بتلك المقالات

المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى
والله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة
على القدرة الباهرة اعني صورة اثارة السحاب مسخرا بين السماء
والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك
لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه
يستحضره بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا
يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو
في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة
كما تقول لقد اصابتني حوادث لو بقي الى الان لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا
واتقوا المثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها الانتظام
واما الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة
عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل
فيه ما اذا قصد حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
تصديقا له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد وللتفخيم نحو هدى
للمتقين على انه خبر مبتدا محذوف او خبر ذلك الكتاب او للتحقير ما زيد
شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا
حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سوء
قلنا يمتنع عقلا ولا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف
منك الوداعا وقوله لكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا

قوله لانهم يجوزون كون المبتدا نكرة اسم استفهام قد سبق منا في اواخر الباب الاول في بحث القلب تفصيل متعلق بهذا المقام فليتذكر قوله لاستلزام
الحكم على الشيء جعل العلم به ان قلت الحكم على الشيء يستلزم العلم بالمحكوم عليه وهو يستلزم العلم بالمحكوم به فلو تم الدليل المذكور لزم كون المسند ايضا
معرفة قلت الظاهر ان ذلك البعض لا يدعي في هذا الدليل وجوب تعريف للمسند اليه بل اصالته ورجحانه بناء على وجوب العلم به وكون المعارف بالمعلومية
اقرب وبملاحظة التنكير في جانب المسند ايضا ولزوم مخالفة الاصلين في تعكيسهما يثبت مدعاه على ان تمام الدليل المذكور على اصالة تعريف المسند اليه
في جانب المسند معارض بما هو اقوى منه وهو لزوم انتفاء الفائدة في الاخبار بالمعرفة على ان نفهمه فلا ورود لما ذكر قوله الثاني ان العلم حكم من احكام الشيء آه
قيل الظاهر انه يريد العلم بالحكم على وجه انه حكم له لان علم ذات حكم المسند لا يستلزم الجواز المذكور ثم العلم المذكور يستلزم الحكم على انه الحكم بالمعلوم اي
يتضمنه الا انه اكتفى بالجواز لكفايته في المقصود ثم ههنا ابحاث الاول انه لو صح الدليل الثاني لاستلزم وجوب كون الفاعل معرفة ايضا الثاني انه يستلزم وجوب
تعريف المسند اليه وان كان المسند نكرة الرابع انه لو صح يكفي ان يقال المخبر عالم بالمخبر عنه لامتناع الخبر عن المجهول المطلق فلا حاجة الى توسيط الاحتياج بمعلومية
المخبرية الخامس انه اذا حمل الجواز على عدم الامتناع مطلقا لا يتم الاثبات ولا من الغير يندفع قوله على ان قوله جواز الحكم الى آخره ٥ حسن چلبي

على اطلاق وليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام و
الخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما ذا اصنعت على ان يكون
المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام
مبتداء والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على ان كون المبتداء نكرة والخبر
معرفة ممتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما
لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في
الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم
بحكم من احكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم
وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم
بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول فلان وجوب كونه معلوما
لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم
من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله لا فائدة
في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير
صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع واما
الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم
كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به مم بل انما يستلزم
جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام
رجل والوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص
توجب تمية الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء

مطلب تخصيص المسند بالاضافة

قوله ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاني الى آخره اجيب بان المحتمل للكون على حالة الركوب وغيره انما هو المجيء المستفاد من جاني وهو اسم لا جاني وكذا المحتمل
في طاب زيد لان يكون من جهة النفس او غيرها انما هو الطيب المستفاد من طاب لا مجرد طاب فلا يكون الشيوع في الحقيقة الا للاسم ولا يكون للتعليل وهما
وفيه نظر لان التقييد للفعل بالحال وغيره انما هو باعتبار ما فيه من الحدث فكما صح تقييده باعتبار جزء معناه كذلك يصح تخصيصه بمعنى نقص الشيوع بذلك
الاعتبار فلا فرق بينهما من هذا الوجه فليفهم قوله فقوله باخر اشارة الى ان لا يخفى ان مجرد التغاير لا يكفي في الافادة لوجوده مع عدمها في الحيوان الناطق حيوان
بل لا بد من عدم اشتمال المحكوم عليه على المحكوم به وان اريد الاخرية جزء وكلا لزم عدم افادة قولنا الناطق حيوان ناطق ثم التغاير في المفهوم شرط الافادة وشرط
للصحة اتحاد الطرفين في الوجود الخارجي او في الذات فلا يرد على قوله ليكون الكلام مفيدا النقض بقولك الحجر حجر لان الافادة بعد الصحة قوله انا ابو النجم
وشعري شعري تمامه لله دري ما احسن صدري تنام عيني وفؤادي يسري ٭ مع العفاريت بارض قفر ٭ نقل عن الشارح ان انا باشباع فتحة النون ليكون
مصراعا واحسن من الاحساس والعفاريت جمع عفريت وهو الخبيث من الجن والمراد ههنا الخيالات الفاسدة ٭ حسن چلبي

يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار
الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون
الوصف في نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد
يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان
يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففي
الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة قولنا ضربت ضربا شديدا
بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق
في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما
على امر معلوم له اي للسامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند
التعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتداء نكرة و
الخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر مثله اي حكما على امر معلوم بامر اخر مثل ذلك الامر
المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى طرق التعريف سواء يتحد الطريقان
نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق فقوله بامر اشارة الى
انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام نحو انا ابو النجم
وشعري شعري متأول بحذف المضاف وباعتبار حالين اي شعري الآن مثل
شعري فيما كان اي المعروف المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل
بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتداء والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في
قولنا زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعته
والاخر لزيد وهذا مفيد من غير تأويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي او لا
فادة السامع لازم حكم امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر مثله وفي هذا
اشارة الى ان كون المبتداء والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع

قوله ان تكونوا براء من جناياته ابو نواس كنية الفرزدق والبراء بكسر الباء جمع برئ مثل كرام وكريم او بفتحها على انه مصدر في الاصل او بضمها على ابدال الضم من الكسر كرخال ورباب على ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة الممتحنة ثم لا يخفى ان
الجاني هو البطل المحامي ومما ينبغي ان يعلم ان الجزاء في البيت محذوف وعلته قائمة مقامه والمعنى فان تكونوا برآء من جناياته في زعمكم فقد
قوله والمذكور في بعض الكتب اه فيه بحث لانه ان اراد بالعلوميه المعلوميه بطريق من طرق التعريف فتعريف المسند بالاضافة
ليس من طرقه وان اراد المعهوديه فالحكم المذكور لا يختص بالاضافة بل يعمها والتعريف باللام والموصوليه قوله لكن قوله بامر معلوم ان هذا نقل
الكتاب والايضاح على هذا الاسلوب قوله فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال قبل ان يقع بهذا الوجه
التلخيص لكن يتم البحث في المخالفة بين كلامي الايضاح فانه قال اولا واما تعريفه فلافادة اما حكما على امر معلوم له بطريق من طرق
...ما تالازم حكم بين امرين كذلك ثم قال تفسير هذا انه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف وسيرد الكلام الى ان قال
...زيدا وهو يعرفه بعينه واسمه لكن لا يعرف انه اخوه فتقول له زيد اخوك سواء عرف ان له اخا ولم يعرف ان زيدا اخوه اولم يعرف ان له اخا اصلا

فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدء
وكون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتداء والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما
الى الاخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات
نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريف
العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصد وهما ورد على تعريف
العهد قول ابي نواس فان تكونوا براء من جناياته فان من نصر الجاني هو الجاني
اي هو هو يعني ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك
هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الاخر ويجوز
ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولم يردان من نصر الجاني
فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان
كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب
الا معلومية المسند اليه وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على اخر
منبه يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او بغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين
من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكن قد يقال جاءني غلام زيد من غير
اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير
في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا
الاستعمال لكن المعرف بالاضافة ان كان مسند اليه فلا بد من ان يكون معلو

قوله صفتان من صفات التعريف الاضافة لادنى ملابسة اي صفتان معلومتان بطريق من طرق التعريف لكون الانسان مسمى بزيد وكونه اخا لعمرو وكونه مشارا
اليه واشباهها قوله وايهما كان بحيث يجهل الخ اراد بيان نكتة التاخير على وجه الاستقلال اهتماما والا فبيان سبب تقديم احدهما المستفاد من قوله فايهما
كان بحيث يعرف السامع آه يتضمن بيان سبب تاخير الاخر قوله واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين آه الى قوله ولا يصح زيد اخوك عدم صحة زيد اخوك
ليس بمجرد ان السامع عارف بان له اخا وان لم يعرفه على التعيين فيجب ان يتقدم اللفظ الدال عليه كيف وقد صرح في الايضاح انك تقول زيد اخوك سواء عرف ان له اخا
آه كما نقله الفاضل المحشي بل لان مراد المتكلم في هذا التصوير تعيين الاخ عند السامع وهذا مقتضى موضوعية ذلك ومحموليته ما به التعيين كزيد كما ان مراده في زيد
اخوك ان يعرفه ان زيدا اخوه وهذا يقتضي حمل اخوك على زيد والحاصل ان السامع اذا عرف ان له اخا يجوز تقديم اخوك وتاخيره بحسب الاعتبارين وبهذا
التقرير سقط ما قاله بعضهم من قول المصنف في الايضاح سواء عرف ان له اخا انه يقال زيد اخوك في صورة معرفة السامع ان له اخا مع انه قال وان عرف له اخا
في الجملة واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد وهل هذا الا التناقض قوله ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا آه فمثل امثاله من باب القلب وقيل المرحوم
مبتدا قدم عليه الخبر المعرف اعتمادا على قرينة المقام قوله محل نظر لان قوله اولئك اذا المغلب ان اي من اهل بلدك تاب يدل على انه عرف انه انسانا تاب ولا بد ان تقدم اللفظ

معلوما مثلا لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين
على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك
زيد والمنطلق عمرو والضابط في التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من
صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز
ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع
اتصاف الذات وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالاخرى يجب ان
تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتداء وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا
يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا
عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك
زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسود اغابها الرماح
ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه
ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا
اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلق ولم يعرف اتصاف زيد بانه
المنطلق المعهود واردت ان تعرفه قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه
ان ذلك المنطلق زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق
قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى واولئك انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك
تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر
طرق التعريف والثاني اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء

قوله على طريقة انت الرجل كل الرجل قيل حق العبارة ان يقول كل رجل اذ تقرر ان كلمة كل اذا دخلت على المعرف باللام تكون لاحاطة الاجزاء كما تقول كل الرمان
... كل فرد من افراد الرجل وايضا اللام تفيد الكمالية فلا حاجة الى الجمع بينهما والجواب انا نمنع كلية هذا الحكم كيف وقد قال
[illegible]
... المحمول كاف في حقيقة الحمل عند اصحاب الفن فتامل حسن چلبي

تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير
سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس
في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فيترد
الكلام في صورة التوهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد
بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ
نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر
الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام
الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال للام الجنس فالامر ظاهر لانه بمنزلة
قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان
حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمروا وجنس الشجاع
متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع
حمل احد المتميزين في الوجود الخارجي على الاخر وح يجب ان لا يصدق جنس
الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت
هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان
في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت
المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان والقائم ولا يلزم من اتحاده بزيد
مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس
نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس
وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل المبتدأ فهو مقصور على الخبر
سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها والامير
الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد وكان غير معرف اصلا نحو

قوله واما مخاضا واما عشارا المخاض الحوامل من النوق ولا واحد لها من لفظها والعشار بالكسر جمع عشراء وهي الناقة التي اتت ... في الاول ادعاء قصر صفة المحبوبية
على المخاطب ... ليس في الاول قصر جنس المحبوبية على المخاطب حيث صرح بان المعنى الاول انك الكامل في المحبوبية المطلقة
[illegible]
... كما في قولنا انت المظلوم ولا يخفى جواز كون هذا المثال من قبيل انت الشجاع لكن ... ما ذكره الشيخ حسن چلبي

نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من قريش
لان الجنس ح يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك
الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون الكرم
مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا
على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتامل فان فيه دقة فبهذا يظهر
ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل
خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي
قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون
مطلقا كما في هذه الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار
تقييده بوصف وحالا او ظرفا ومفعولا ونحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا
او مبالغة نحو هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد
لاحد وهو الوهاب الف قنطار وقال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة
اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضا او
عشارا لا هبة المائة مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت
هبة الابل وغيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان
القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة
هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز
وهي ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه لا محبة
في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا
مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت
المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان كل

قوله اذا قبح البكاء على قتيل البيت اوله الا انما صخران ابكيت عني فقد اضحكتني دهرا طويلا بكيتك في نساء معولات وكنت احق من ابدى العويلا وقعت بك الجليل وانت حي فمن ذا يدفع الخطب الجليلا اذا قبح البيت حسن چلبي

ظلم في جنب عدل بل معناه ان المحبة متى جعلتها مقصودة عليك وليس
لغيرك حظ في محبتي فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق والمعهود
على ان ههنا نوعا من الجنسية لان المعنى ان المحبة متى جعلتها مقصودة عليك
ولم تتعد الى محبة واحدة من محبيك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه
للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك الذي من شانه ان يسعى في
حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد بلفظ
قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا
قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكاء
لا يتجاوزه الى شيء اخر والا لم يحسن جعله جوابا لقولها اذا قبح البكاء
على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك
على ما لا يخفى على من له ادنى دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض انه
تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود
الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا اسقط ما قيل انه يجوز ان يكون
للقصر مبالغة وان يكون لقصر جنس الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء
غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدا
بالخبر من ظاهر لا ينكر عليه ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد
من ال هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم
يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا
يكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس يفيد القصر دائما قلنا
قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه
وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني

قوله لان القصر وعدمه التقابل الملحوظ بينهما تقابل العدم والملكة اي وعدم القصر عما من شانه ذلك فلا بد ان فيما ذكروا ارتفاع النقيضين ولهم ض عليه التعريف
بانه مع هذا التكلف مستدرك في البيان قطعا ويمكن ان يجاب بان فيه تحقيق اعتبار العموم لانه اذا وجب فيما شانه ان يقصر كان وجوبه فيما قصر بالفعل اولى تم فيه بحث
وهو ان المعهود يجوز ان يكون كليا كما اذا قلت الحيوان ناطق فان اللام فيه للعهد والمعهود بعض من مطلق الحيوان وهو المدرك للكليات نعم فيه شائبة الجنسية لكن
لا يسمى لام العهد عند ارباب الفن فيمتنع القصر في مثل هذا الحيوان قوله ورد بان المعنى المشخص الذي له الصفة صاحب الاسم وقيل المنطلق هذا المعنى صار كالاسم في دلالته
على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى قائم بغيره فالمبتدا هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد القائل المذكور ولا امتناع كون المنطلق في
نحو مبتدا وامتناع كون زيد ونحوه خبرا مطلقا والتحقيق ان النزاع لفظي قوله واما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد فيه بحث اذ قد يعلم الاتصاف بكونه صاحب
هذا الاسم فلا يحتاج الى التاويل ان قلت المراد اتصاف المنطلق قلت فقد لا يعلم من المنطلق المعهود بان سمع ان شخصا ما في اهل بلده انطلق فاشتبه عليه اي من الاعيان فلنا ان
قوله لكن الجزء الحقيقي لا يكون محمولا البتة فيه بحث لان الحمل في غيرها يكون المحمول فيه امرا عرضيا مشعرا باتحاد المتغايرين ذهنا بحسب الوجود الخارجي بحيث يصدق عليه التعريف
ينبغي ان يصح ولا شك ان التغاير والاتحاد من الجانبين فكما صح زيد ناطق فليصح الناطق زيد بلا تاويل اللهم الا ان يقال ما ذكر خاصة ما فيه الحمل فهو تفسير الاعم المساوي

اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون فيما يعقل فيه العموم و
الشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتداء والخبر
فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما
اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل
وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح
وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة
متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدا
مبتداء لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى
وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا ومثبتا به المعنى
والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب فسواء قلنا زيد
المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبرا ورد هذا القول
بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد
جعلت دالة على الذات والمسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي
ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم ما
لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا هو الصحيح من مذهب
البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف
ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد
وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند المنطقيين فهذا
التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون محمولا البتة فلا بد من
تاويله بمعنى كلي ان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي المسند
جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون

انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا
للمبتداء والانشاء ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه
ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء لا ما يحتمل الصدق والكذب
والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في الخبر
والقضية لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا يرى ان الظرف في نحو اين زيد والى لك هذا ومتى القتال
وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتداء
وكذا قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقوله اما زيد فاضربه وزيد كانه
الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول
في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من افراده لكونه
غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي
يكون بحال ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب
من ذلك اي متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به
الى شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء
لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان
يسند الى ذلك المبتداء صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان خاليا عن
الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء
ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبق الاشارة اليه
واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرا عن

عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت
قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطية له وتقدمة للاعلام
فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا اشد للثبوت وامنع
عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة مثل الاعلام
به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي
والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت
سبب انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا
متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك
ورجل جائني وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هنا جملة
قطعا قلت هو داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوي
سواء كان على سبيل التخصيص من حيث انه تقوّ وفي عبارة المفتاح
اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم والتاخير
لا يفيد الا التقوي واعتبارهما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر الحصر انما ان ليس التخصيص الا تاكيدا على تاكيد وبهذا ظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون
التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد تسليم العرفان
لا حاجة الى التاكيد والبناء ثم العجب انه صرح بان المسند لا يكون جملة الا
للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك
عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها
لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان الاصل
في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل للمشابهة فالاولى عند الاحتياج

قوله ولانه قد ثبت تعلقها الضمير في تعلقها راجع الى الظروف المعلومة بقرينة ذكر الظرفية وبينساق الذهن اليه من لفظ التعلق انسياقا ظاهرا وبني على الدليل المذكور ان الظرف الواقع صلة واقع موقع لا يتغنى عنه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يأول بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالاصالة واذا وقعت فيه جملة تأول بالمفرد فلا يصحان يعامل احدهما معاملة الآخر قوله فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل لما اعترف بصحة المعنى على هذا القول فليجعل ضمير هي في عبارة المصنف راجعا الى الظروف الدال عليها لفظ الظرفية لمساعدة المقام وليس في ذلك كثير تكلف لا يرتكب لتصحيح الكلام وليس في عبارة الايضاح ايضا ما يوجب ارجاعه الى الظرفية المذكورة بطريق الاستخدام قوله لا غول غالة الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدره وقوله تعالى لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون اي ليس فيها غائلة الصداع لانه قال في موضع آخر لا يصدعون عنها وقال ابو عبيد الغول ان يغتال عقولهم قوله اي بخلاف خمور الدنيا فيه بحث لان هذا يتناقض لما صرح به في بحث المساواة من ردا على من زعم ان تقديم الخبر على المبتدأ في ولكم في القصاص حياة للاختصاص من ان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر في مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص نعم لو لم يجعل قوله تعالى لا فيها غول معدولة بل سالبة لامكن ان يفرق بين المثالين بان المفيد للاختصاص تعتبر بمساحة التأخير كما صرح به الشارح رحمه الله في بحث القصر وحق الخبر في نحو في الدار رجل التقديم لتخصيص المبتدأ المنكر به فلا يفيد الاختصاص واما فيما نحن فيه فقد صح وقوع النكرة مبتدأ بالوقوع في سياق النفي فكان حق الخبر

ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بالجملة والمصنف قد غير الجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المص اصلا مع ان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لان معنى قولنا قايم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول او الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور الدنيا

مبحث تأخير المسند وتقديمه

قوله فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس لان الحمل على العكس يستدعي جعل التقديم لقصر المسند على المسند اليه والقانون انه لقصر المسند اليه على المسند كما دل عليه سياق كلامه وصرح به الفاضل المحشي لجواب مولانا يوسف المعين بناء على ان التقديم يفيد قصد المسند على المسند اليه مما لا يعتد به الا اذا ثبت نقل من الثقات قوله وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول قد بين فيما سبق ان القصر في لا فيها غول غير حقيقي ولعل ذكره ههنا لانه ذكر الباعث المحمل القصر على غير الحقيقي في نظايره فاشار الى وجود مثل هذا الباعث فيه ايضا تذكرا لما سبق قوله من ان الاختصاص ليس على معنى ان دينكم الخ مبني على انه يلزم من الاختصاص بالمعنى المذكور ان لا يتجاوز دين رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غيره من المؤمنين ودين المخاطبين الى غيرهم من الكفرة وقد اشار الشارح الى دفعه بان القصر اضافي قوله بل على معنى ان المختص الخ الظاهر ان العلامة لم يرد بالتخصيص ههنا معنى القصر بل لعل نزاعه في ان مثل معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود فان قايم زيد معناه قصره على القيام وما ذكر اذا حمل الاختصاص على معنى القصر وقصر الاختصاص بزيد على القيام بل مراده بالاختصاص هو المتعلق كما في قولهم الحلول هو الاختصاص الباعث فمراده ان معنى قايم زيد ان الثابت له القيام دون القعود فعلى هذا يندفع عن العلامة الخبط الثاني الذي ذكره الفاضل المحشي فتامل حسن چلبي

الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظيره ذلك ما ذكر صاحب المفتاح في قوله تع ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى قايم زيد ان المختص به القيام دون القعود لان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي الذي هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب ساير كتب الله تعالى بحسب لان الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران وانما قال في ساير كتب الله تعالى دون ساير الكتب وساير الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القران هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا ساير المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم

المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم
على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل
في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام خبر للمبتداء كقوله اى قول حسان
في مدح النبي صلى الله عليه وسلم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى
اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف اعنى قوله له عن المبتداء اعنى همم لتوهم انه
نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة غير
مختصة نحو في الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل
ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قايم رجل لان الالتباس باق لجواز
ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين كونه
خبرا ولانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت
النكرة مختصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده ولم يرد
على نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على
غير مختص مع وروده ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا
ان لا حكم على ما ليس بمختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان
وهو ان جواز تنكير المبتداء مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة
فاخبر عن اى نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب انقض
الساعة او التفاول نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر
المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلثة هذا هو
المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق
بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير العائد الى الموصوف

الى الموصوف اعنى ثلثة بها المجرور وفي قوله ببهجتها اى بحسنها اى يصير الدنيا
منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند
الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق
معنى فعل متعد وهو سهو وشمس الضحى وابو اسحق هو كنية المعتصم
بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه
اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه وما اهملهما المص اما الاول فلظهور
امره ولان الكلام في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست
اعتبارا مقابلا للاعتبارات الثلث المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم
وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما جعله
السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف
زيد عن تركه المص لانه كلام يفتر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال
وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت
فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقوله
في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل
فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله
يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام
صريح في ان خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء فاسناده
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير
تقوى الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي
ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء
الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتداء او متضمنا له

ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم
قوة وهذا ظاهر في ان الاسناد الى المبتداء وانعقاد الحكم بينهما متقدم على
الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه
الامثلة اعني في نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف اذا كان الى ضمير المبتداء
في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله في الدرجة
الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى وهل
هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلثة اسنادات
مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ثم وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد
يستدعي صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثاني فلان
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف على شيء
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله فكما تحقق
الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني على الثالث فظ فكلامه
ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى
المبتداء بواسطة عود الضمير وهذا الذي كان بطريق الالتزام وكلامه
في بحث تقوي الحكم محمول على اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير
اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتداء بطريق
الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعي ان احد الامرين لازم اما
استلزام كلام التناقض واما اقتضاءه القول بالاسانيد الثلثة لان
قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل

قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدا كان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه وارادة منتقضا على ما ذكر من القاعدة القايلة ان الفعل يقدم البتة على ما المسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث وهو ان القاعدة ليست ما ذكر بل ان الجملة اذا قصد بها التجدد يجعل مسندها فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى حتى اذا قدم ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى على الفعل كما في هذه الامثلة لا تفيد تلك الجملة التجدد فتخرج الامثلة بهذا القيد وقد تعالى في توجيه كلام الشريف قوله السكاكي ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني اذا جعل المسند فعلا يقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى والحاصل ان ضابطة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان لحال جعل المسند فعلا بقرينة قوله البتة على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد رح وانت خبير بان عبارة السكاكي ليست نصا فيما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون معنى البتة وجوب تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقت ارادة التجدد لا مطلقا والحق ان كلام الشريف ههنا محل نظر وان اسناد السكاكي الاحتراز المذكور الى قوله في الدرجة الاولى من قبيل اسناد الشيء الى الجزء الاخير من سببه وان كان المحترز به مجموع قوله ويقدم

على ما يسند اليه في الدرجة الاولى

الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعله تارة اولا وتارة ثانيا وان كان عبارة
كان مع الاسنادين الاخرين ثلثة وعن الثاني بانه لما كان اول الاسانيد في
هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد والمسند اليه بهذا الا
سناد مقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى
بخلاف نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل
مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء الخ لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة
المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير
والمطلوب اولية اسناده الى المبتداء فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام
اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على
ان اسناد الفعل الى المبتداء في الدرجة الاولى وهذا خلاصة بعض مشايخنا
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت
دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك
قليلا لا يجدي وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على
ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية بواسطة شيء
كاسناده الى المبتداء بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتداء فقوله صرفه
المبتداء الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما
يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح ولا يخفى انه
في القول بتحقق ثلثة اسانيد وانه اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتداء

قوله ولا طيف خيال بالنصب معطوف على الضمير المنصوب في لم يره وطيف الخيال مجيئه في النوم والمقصود ان المعترض لم ير مقصود السكاكي بجهته ولا بصورته الخيالية له قوله فالقول بان كل جملة اسمية تفيد الثبوت وهم القول بما ذكر وان لم يكن مصرحا في كلام الشيخ الشارح الا انه لما ذكر ان كلا من الامثلة الثلاثة اعني انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت وما ذلك الا لكونها اسمية لزم منه ان كل اسمية تفيده قوله بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية يريد ان ذلك الحكم الكلي انما يصدق ذلك اذا كان الموضوع مقيدا بما ذكر اي بعدم كون الخبر جملة فعلية واما اذا كان كذلك فهي تفيد التجدد الا ان ينضم قرينة على الثبوت كالعدول عن النصب فافهم قوله مما لا يخفى بطلانه لان المسند اليه واحد بالذات ونسبة المسند الواحد الى شيء واحد لا يكون بالثبوت والتجدد معا وهذا ظاهر وما قيل من انه ان اعتبر ثبوت حقيقة العرفان فهو ثابت وان اعتبر ثبوت افراده فهو متجدد فلا بطلان فكيف عدم خفائه فمما لا يلتفت اليه لان اعتبار حقيقة العرفان في احد الاسنادين وافراده في الاخر تحكم مع انه مخالف لاطلاق الحكم بافادة التجدد بطريق التقوي في الامثلة المذكورين فتامل حسن چلبي

اسناد مجرد الفعل الى المبتداء فهو بعينه ماذكره الشارح وان اراد
اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد
من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتداء كما يشعر به
قوله ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فانه
منشاء الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والا
قتضاء وتفسير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح
في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض لتحقيق
مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع
على الشارح تلافيا لما كان عند المناظرة وتشفيا ما جرى عليه وانا
اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح
في ان كون المسند جملة فعلية في نحو زيد انطلق وينطلق انما هو لافادة
التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم لم يفد التجدد وان نحو زيد في
الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل وحصل فالقول بان
جملة اسمية تفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة
فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين
مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى
الى اخره كلام ظ في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد
الفعل الى الضمير لا الى المبتداء كما زعم الثالث حمل قوله بحث التقوي صرف
ذلك المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا
لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تقاضيه
انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدا

وان نحو زيد علم يفيد التجدد نسخه

قوله كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام فان زيدا ليس مسندا اليه اصطلاحا لانعدام الرفع فيه لفظا ومحلا مع لزوم احدهما فيه قوله ليس الا بين المبتدا والخبر وبين الفاعل وعامله واسناد جملة عرفت مثلا الى انا من الاول واسناد عرف الى الضمير المتصل من الثاني واما اسناد مجرد عرف الى الضمير المنفصل المقدم اعني انا فليس شيئا من القسمين قوله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار ربما يعني ان الشارح لم يتعرض لذلك الاعتبار الزائد فحاصل هذا الاعتراض ان ظاهر كلامه غير واف بالمقصود قوله لا يخلو من اعتراف بذلك حيث قال انما يدل على ان ليه اسناد الفعل الى الضمير آه حسن چلبي

الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا
كثيرا ما يقال للفعل مع الضمير المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد
النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو
نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل
اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد
الى الضمير العايد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا
كالمجرور في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس
الا بين المبتداء والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد
ههنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير
اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه المتفق على تحققه
وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء قصدا مع ما فيه من الاستبداع
والاستبعاد وان غيره فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسناد
ح اربعة الاول اسناد مجرد الفعل الى المبتداء الثاني اسناده الى
الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتداء الرابع اسناد
الجملة التي هي الخبر الى المبتداء وهذا مما لم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة
فان قلت فقد ظهر بما ذكرت ان ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة
الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن
اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما رايك في تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح
بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد
في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار

لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في
الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد
الى الضمير العايد الى شيء اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى في
لا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار
لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت
على زيد فقام ان قام مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره
فكلامه هنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في
بحث التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر
الذي هو جملة الى المبتدا لانه الذي مسند عنه المبتدا لكونه مبتدا
وهو المراد بقوله صرف المبتدا الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني
متاخرا عن هذا الاسناد لان حد الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدا
وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني
فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عايدا الى المبتدا ولا
يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصفه متاخر عن ذاته
بهذا الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى
المبتدا ثانيا يعني بعد صرف المبتدا الخبر الى نفسه ان كان الخبر متضمنا
للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدا مرة ثانية بهذا الاعتبار
فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد
الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول
منه وحينئذ لم يستلزم كلامه التناقض ولا اقتضى الاسانيد الثلثة على الوجه
المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان

قوله واحترز بقوله في الدرجة الاولى من نحو زيد عرف حاصله ان الاحتراز عن الخروج لا الدخول يعني انه لو قال ويتقدم البتة على ما يسند اليه
بلا تقييد بقوله في الدرجة الاولى لورد عليه نحو زيد عرف فانه مفيد للتجدد مع انه خرج عن الضابطة لانه لم يتقدم على ما اسند اليه وهو زيد فلما قال
في الدرجة الاولى علم ان هذا التقييد ان افادة التجدد انما تقتضي وجوب تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى لا على ما يسند اليه مطلقا
وهو موجود في نحو زيد عرف قوله لان كل فعل مسند دائما واما الهالك المكفوف بما مثل قلما تكون فاعله لم يلتفت اليها لانها قلما تكون قوله واما ما يقال
آه يعني ان المعترض لو قال جميع ما ذكر في هذا الباب والذي قبله غير مختص بالبابين لزم ان يكون جميع ما ذكر فيهما يعني كل واحد جاريا في كل واحد واحد يصدق عليه انه غير
هذا الباب والدليل على ان مراد القائل هذا انه مثل عدم جريان الجميع في غير البابين بقوله كالتعريف في الحال والتمييز فان التعريف يجري في المفعول به وهو غير
هذين البابين وكذا الحال والتمييز فعلم ان الجريان في غير هذين البابين عند هذا القائل ان يجري في كل واحد واحد من غير هذين البابين فيرد عليه ما اتاج حسن چلبي

اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند
الواقع فيها فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هنا اسناد آخر كما في زيد عرف
وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدا وقام ابوه خبره مقدم عليه
او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث
ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى و
احترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل
بتوسط الضمير الى المبتدا فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في
افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه وهذا معنى
الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح
من انه لا يفيد التجدد تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند
والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما
من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد
وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما في البابين
لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه
وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه يختص
بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه يختص
بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا
نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان
جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقديم
في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص

بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا
عن جريان كل منها فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحدها
مما يغايرهما **الباب الرابع** احوال متعلقات الفعل قد سبقت
اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال
المذكورة في البابين لكنه اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصه
بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كالحذف
المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض ثم
مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في
ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر
الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل
منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه
وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد
بالمفعول به لان هذا تمهيد لحذفه وان كان ساير المفاعيل بل
جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل افادة تلبسه
بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة
وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم ممن وقع وعلى من وقع
اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل
العبارة حينئذ ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت وغير ذلك من
الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى انه اذا اريد تلبسه
بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه

مطلب احوال متعلقات الفعل

تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه
فاذا لم يذكر المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه
اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل
بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار
تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه نزل الفعل
المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة
دلالة القرينة كالمذكور في ان السامع يتوهم منهما ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض
المتكلم الا يرى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس
ما يناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت
له اعطاء غير الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا
القسم الذي نزل منه منزلة اللازم ضربان لانه اما ان يجعل الفعل
حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير
اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه
متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثاني
كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان
الغرض اثبات العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده
ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام او خاص والمعنى لا يستوي
من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد له ومع هذا لم يجعل مطلق العلم
كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة وانما قدم الثاني

لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث
افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا
كقوله عليه السلام المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف
باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق لعلة ايهام ان القصد
الى فرد دون اخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين
على الاخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس
الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطي اي معنى
يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور
في افادة اللام الاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور اشارة
الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي
فيه بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد
اي المقام الخطابي والفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته
لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا
للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى
يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا
الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على
استغراق الاعطاءات وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين
على الاخر لا يقال ان افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون
الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان

ان لا يعتبر عموم افراد الفعل وخصوصها ولا تعلقه بمعنى وقع عليه
فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون
الشيء معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما
المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم والفرق واضح ثم المذكور في
شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في اخر بحث
الاستغراق من ان نحو حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل
وجود غير حاتم منزلة العدم لان معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره
يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري فرية ما فيها مرية
لان ما ذكره في الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل نعم اذا حمل
على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا
الاعطاء اما انه لا يوجد غير الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة
والظاهر ما ذكره المص وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا
المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم والا اي وان لم يكن كذلك وهو ان يجعل
الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري
في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه
ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع
فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع اخباره الظاهرة الدالة على
استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجدوا نصب عطف على المضارع
المنصوب قبله فلا يجد اعداؤه وحساده الذين يتمنون
الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل انه نزل يرى ويسمع
منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول

قوله بل لا يبصر الرائي الا آثاره آه وجه التزني ان الرائي لو ابصر غير آثاره لم يكن ابصار آثاره لازما لمطلق الرؤية كما هو المدعى لتحققها بدونه في تلك الصورة وعلى هذا القياس سماع الواعي وفيه تامل قوله فالفرق بين تعميم آه جواب عما توهمه الخلخالي من ان تعميم افراد الفعل يستلزم تعميم المفعول فلا معنى لنحو بل ارادة تعميم الفعل من غير اعتبار تعميم المفعول قوله وهما وان فرض آه يجوز ان تكون الجملة الشرطية خبر المبتدا والواو ما بينهما التاكيد للاتصاف ويجوز ان يكون الخبر قوله فلا تلازم والشرطية معترضة على ما رواه الاخفش والشرط على هذا لا يحتاج الى الجزاء كما مر وفي قوله وان فرض تلازمهما اشارة الى منع التلازم في الواقع لجواز تحقق تعميم افراد الفعل بل وتعميم المفعول بان يقع كل افراد الاعطاء في حق شخص معين فلا تلازم بين التعميمين لا في الوجود ولا في الاعتبار حسن چلبي

مخصوص ثم جعلها كنايتين عن الرويه والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمه بين مطلق الرويه ورويه اثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع وسماع اخباره دلالة على ان اثاره واخباره بلغت من الكثره والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راي ويسمعها كل سماع بل لا يبصر الرائي الا اثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكنايه ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان يكون ذو بصر وذو سمع حتى انه المنفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الداله على تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه اذا لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بان قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل او عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنه مره او مرتين اي يفعل اعطاء ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار للمفعول فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من

قوله فلا بد من ذكر المفعول آه مبني على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الواجب عندهم والا فاذا تعلق بالحذف نكتة وقامت قرينة قوية على تعيين المفعول جاز الحذف كما اشار اليه الشيخ في دلائل الاعجاز بقوله اذا كان تعلق المشيئة بمفعول غريبا فالحذف غير مستحسن قوله على ما سبق الى الوهم آه وعلى هذا الوهم ينبغي ان يجعل تفكرا اول الفعلين المتنازعين اعني ابكي لا ثانيهما اعني بكيت لان الغرابة في تعلق المشيئة ببكاء التفكر ومنشاؤها تعلق البكاء بالتفكر فلما جعل الغرابة سببا لذكر مفعول المشيئة ناسب ان يدعى استفادة ما هو منشا للغرابة مما ذكر صريحا حسن چلبي

من اللفظ بعد قابلية المقام اعني وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في المشيئة والاراده ونحوهما اذا وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء لهداكم اجمعين اي ولو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع واعددته ذخرا لكل ملمة وسهم المنايا بالذخاير مولع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس به السامع واما قوله اي قول ابي الحسن علي بن احمد الجوهري فكم يوم من الشوق عن تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب المشيئة الى صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشيئة ولم يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني النحول فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء فريت جفوني وعصرت

قوله بكاء مطلق يحتمل ان يقال المراد ان ابكي دما فحذف المفعول للاختصار فلا يكون البكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلقا قوله وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم
بدليل قوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والمنكر وقيل المراد امرناهم بالطاعة على لسان رسل الله بعثناهم اليهم فلم يمتثلوا ويحتمل ان لا يكون له مفعول منوي الكل توهم
امرته فعصاني وفيه وجوه اخر مذكورة في تفسير القاضي وغيره لحسن چلبي

عيني ليسيل منها دمع لم اجره وخرج منها بدل الدمع لتفكر فالبكاء
الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر
البتة والبكاء الثاني مقيد معدى الى التفكر فلا يصح تفسيرا للاول
لان المبين لابد وان يكون عين المبين كما اذا قلت لو شئت ان
يعطي درهما اعطيت درهمين كذا في دلايل الاعجاز ومما نشأ من
سوء التدبير وقلة التامل في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف المفعول
للبيان بعد الابهام بل لغرض اخر لا يقال يحتمل انه يريد اني ضعفت
ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء
التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا ابكيت تفكرا على انه من باب
التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل ولو شئت ان
ابكي دما لبكيته اي من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشية لغرابته لانا
نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق الشوق غير تفكري يدل
على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى الاسف والكمد
والعذرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بخلاف
عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر
فانه ما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر فح يحسن ترتيب النظم
فليتامل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام
قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها
ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق وهو مجاز عن تمكينهم واقدارهم
واما عطف على قوله اما للبيان اي الحذف لدفع توهم ارادة

قوله متعلق بقوله توهم انما لم يجعله متعلق بالرفع لدلالة قوله اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده على تعلقه بالتوهم ولان التعليق بالرفع يوهم
ان يكون الرفع في الابتداء غير حاصل كما ان التعليق بالتوهم يدل على ان التوهم في الابتداء اعني بعد ذكر الى العظم غير متحقق مع ان النكتة هي الرفع
المطلق اعني ابتداء وبقاء على ان نفس الدفع يشعر بالابتدائية لان الظاهر انما يجوز في بادي الحال هو الرفع وان اجاز استعمال احدهما في مقام الاخر
مسامحة وقد اشار ايضا الى جواز التعلق بالرفع في الجملة بقوله وتصوره في نفسه من اول الامر قوله وكم ذدت قد يروى بصيغة الخطاب فالمعنى ظاهر
وقد يروى بصيغة التكلم فحينئذ يصف نفسه بالتثبت على المحن والرزايا وتحمل محسن صبره على الوقايع والبلايا قوله حززن انما قال بلفظ الجمع
وان كان راجعا الى السورة لان لكل يوم منها سورة قوله فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكره فان قلت هذا التوهم يندفع بذكر المفعول بعد قوله الى
العظم فلا يحتاج الى الحذف قلت من حق المفعول بلا واسطة تقديمه على المفعول بواسطة وقد عرفت ما فيه مع ان ذكر اللحم الان لغو لا طائل تحته على انه لا يلزم
الاطراد ولا الانعكاس في المقتضيات هذا وقد يقال البيت من قبيل التنزيل لا الحذف كما يشار اليه الذوق السليم من قولهم بلغ السكين العظم قوله على وجه
يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه سواء كان الفعل المقصود ايقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله كما في قولك ضربت زيدا وضربت عمرا او غيره كما في قول البحتري

ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم
ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا
لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل
بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس
المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلها
من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي شدتها
وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني
اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده اي ما بعد اللحم وهو
قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم فترك
ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا التوهم ويصور في نفسه من اول
الامر ان الحز مضى في اللحم لم يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اي
ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح لفظه
اي لفظ المفعول لاظهار كمال العناية بوقوعه عليه اي وقوع الفعل
على المفعول حتى لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اي البحتري قد طلبنا فلم نجد لك في السؤدد والمجد والمكارم
مثلا اي قد طلبنا مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان
المناسب في قوله لم نجد الاتيان بضميره اي فلم نجده وفيه تفويت
للغرض وهو ايقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية
بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة
في قوله ولم امدح لارضيه بشعري لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل
الفعل الاول في صريح لفظ اللئيم والثاني في ضميره لان الغرض

قوله لكن التأمل الذوقي يشهد آه ويؤيد ذلك ذكر المفعول في قرينة اعني ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فان المتبادر الى الذوق ان المقصود تعميم الدعوة للكل
وتخصيص الهداية وهذا التعميم انما يظهر ظهورا تاما بتقدير المفعول العام لا بالتنزيل كما لا يخفى قوله وههنا بحث يندفع هذا البحث لما سبق له في حذف مفعول
الانعام حيث ذكر ان الحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب وقد صرح بهذا في شرحه للمفتاح بما فصله الفاضل المحشي فالمراد بعدم تمييز احد الوجهين عن الآخر
الذي ذكره ذلك الفاضل المحشي عدم في هذا الشرح هذا وقد يورد على الفاضل المحشي ان ما ذكره نصرة للمصنف لا يناسب تمثيله بقوله والله يدعو الى دار السلام لان عموم
المقدر فيه يفهم من قرينة عقلية هي حكم العقل بان دعوة الله غير مختصة ببعض المكلفين اللهم الا ان يمنع حصر الانفهام في كونه من تلك القرينة تأمل حسن چلبي

ايقاع نفي المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارجاء
ويجوز ان يكون السبب اي سبب حذف المفعول في بيت البحتري
ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة في التأدب
معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه بناء على ان العاقل لا
يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا في هذا الحذف بيان بعد الابهام
واما للتعميم في المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يولم
اي كل احد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن
ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم لكن يفوت الاختصار
ح وعليه اي على حذف المفعول للتعميم ومع الاختصار والله يدعو
الى دار السلام اي يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم
الناس كافة لكن الهداية الى طريق المستقيم الموصل اليها تختص بمن
يشاء ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد
العموم مبالغة والثاني تحقيقا وهما وان احتملا ان يجعلا من قبيل
ما نزل منزلة اللازم لكن التأمل الذوقي يشهد ان القصد
في هذا المقام الى تعميم المفعول فان الحمل على امثال هذه المعاني
ما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولهذا جعل صاحب المفتاح
نحو فلان يعطي محتملا للتنزيل منزلة اللازم والقصد الى تعميم
المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى
واياك نستعين اي على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد
على اداء العبادة ليتلاءم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل
الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير

قوله ولا حاجة اليه فيه بحث لجواز ان يكون عند قيام قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم حينئذ من عموم المقدر المدلول عليه بقرينة غير
الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار والقرينة على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله واما التعميم مع الاختصار وعدم دلالة لفظ الكتب على ما ذكر به
نصا صريحا لا يقدح قوله وقد عرضت هذا البحث اشارة الى الاشكال المذكور بقوله وههنا بحث آخر عن قوله واما لمجرد الاختصار مع امثلته المشيرة
اتصال هذا القول بالبحث السابق كما يدل عليه سوق كلامه حسن چلبي

تقدير المفعول بحسب القراين وح فان دلت القرينة على ان المقدر
يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والا
فلا دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة
القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكر
فيما يليه وهو قوله واما لمجرد الاختصار وقد وقع في بعض النسخ
عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في قوله وجب التقدير بحسب
القراين ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة
على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في
ساير الاقسام ولا وجه للتخصيص لمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه
اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرضت
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يولم كل احد يكون
الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق
الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا حذف فيكون الاعتماد
على العقل ظاهرا فلا يعم الا ما يجوزه العقل ولا يوهم خلاف
المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال يولم
كل احد ممن يجوز العقل والعرف ايلامه اياه فقلت اولا تقييد التعميم
بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه
وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع ايهام والتعميم مستفاد من
عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما هو المراد اختصاص بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب
وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام

قوله اذ لو كان الدعاء المتعدي الى المفعول آه المفهوم من الكشاف ان الدعاء المتعدي الى مفعول واحد قد يكون بمعنى الذكر حيث قال في تفسير الآية سموا بهذا
وبهذا واذكروا اما هذا او هذا ويؤيده ما نقل في سبب نزول الآية وهو ان اهل الكتاب قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم انك لتقل ذكر الرحمن وقد
اكثر الله تعالى في التورية هذا الاسم فنزلت قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى فلا يلزم الشرك ولا عطف الشيء على نفسه ويصح اطلاق
ايا نعم لو جعل الدعاء بمعنى النداء لكان لما ذكره وجه على انه قد يجعل لفظة او للتخيير بين ان تدعوه بهذا الاسم تارة وبذلك اخرى كذا في شرح التبيان واعلم
ان جعل الدعاء بمعنى التسمية المتعدية الى مفعولين يناسب ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه في سبب نزول الآية وهو ان ابا جهل لعنه الله سمع رسول الله عليه السلام
يقول يا الله يا رحمن فقال انه صلى الله عليه وسلم نهانا ان نعبد الهين وهو يدعو الها اخر فانه حمل الاسمين على المسمين فرد بان المراد الاسم لا المسمى وجعله
بمعنى التسمية المتعدية الى مفعول واحد يناسب ما مر من سبب النزول وكلا السببين مذكوران في الكشاف قوله وان صح الواو باعتبار الصفات
آه ان قلت لم جاز تعاطف الصفات بالواو ولم يجز عطف الصفة على الموصوف مع ان الاتحاد بحسب الذات والتغاير بحسب المفهوم جار في الموضعين
قلت انما جاز تعاطف الصفات بها لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة فان ما به الاتحاد

مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر لا يوهم خلاف
المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرنا فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
اياما تدعوا على ان الدعاء بمعنى التسمية التي تتعدى الى مفعولين
اي سموه الله او سموه الرحمن اياما تسموه فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم
الشرك وان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على
نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم
لكن لا يصح باو لانها لاحد الشيئين المتغايرين ولان التخيير
انما يكون بين الشيئين المتغايرين ولان التخيير
انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله تعالى اياما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد
ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم
امرأتين تذودان فذهب الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف
الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة
اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي
والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل هو يوهم خلافه اذ لو
قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم
عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة
ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا يرى انك اذا قلت ما لك تمنع اخاك

قوله حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما آه للشيخين ان يقولا الترحم باعتبار ان السقي من الامة لاجل انفسهم والذود من المرأتين لاجل انفسهما ولا مدخل لملاحظة
خصوصية المسقي وتنزيل الفعل منزلة اللازم بالنسبة الى المفعول الصريح المعين لا ينافي عدم التنزيل باعتبار المفعول بالواسطة فلا فساد في المعنى على رأيهما كما زعمه
الفاضل المحشي وفيه نظر لهذا ما ذكره الفاضل في قوله تعالى اقرأ باسم ربك على ما سيجيء واجاب جمال الدين الاقرابي في شرح الايضاح بان الموضع كان مجتمع الناس للسقي
وبمجرد عدم اشتغالهما بالسقي واشتغال الناس به مع ذكر ضعف ابيهما كاف في ايجاب الترحم وفيه ما فيه حسن چلبي

اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ
وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم
وتذودان غنمهما وكذا ساير الافعال المذكورة في هذه الآية وهو
اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما
وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس
مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون
غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فان فيه دقة
اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها
الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله
تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك
فحذف الكاف لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع
في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف
هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف في مثل والذاكرين الله كثيرا
والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول
كقول عايشة رضي الله عنها ما رأيت منه اي من النبي عليه السلام ولا
رأى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه او التمكن من انكاره
ان مست الحاجة اليه او تعينه او ادعاء تعينه ونحو ذلك قال الله
لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا والحذف لتعينه ولان
الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل
ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو
ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا

قوله فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول آه حكم الشارح اولا بوجوب ذكر قصر الافراد ثم اضرب على قصر التعيين ايضا وقصر الانشاءات فاجاب الشريف اولا عن دعوى وجوب ذكر قصر الافراد وثانيا عن دعوى احسنية ادراج قصر الانشاءات وهذا كلام جزل لا غبار عليه ثم الواقع في اكثر النسخ ليدخل فيه القصر بانواعها الثلاثة وكان تانيث الضمير باعتبار تاويل القصر بالحقيقة القصرية والله اعلم قوله لا يخلو عن تكلف هو ان يقال ان الانشاءات كما تستلزم نسبا خبرية فالخطاء في اعتقاد المخاطب بالنسبة الى تلك اللوازم فتعين مثلا ان المخاطب يعتقد ان المتكلم طالب لاكرام عمرو وآمر به او لمجموع اكرام زيد وعمرو فيقول المتكلم زيدا اكرم رد الخطاء المخاطب حسن چلبي

عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في
اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد
وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون
لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت
زيدا وعمرا او غيرهما وتقول لتاكيده زيدا عرفت وحده فكان
على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء
لافادة الاختصاص فيه القصر ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو
زيدا اكرم وعمرا لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء
فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد الخطاء في
تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على المفعول
في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن
اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على احد غير
زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه
نعم اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص فيصح ان يقال
ما زيدا ضربت ولا غيره كما ذكرت في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا
يصح زيدا ضربت وعمرا اذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف
ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء
في الضرب فيرده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في المضروب
حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت
ولكن عمرا واما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف
المفسر بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اي

قوله ومعلوم ان لبس القصر الا تاكيدا على تاكيد سيجي تفصيله في مباحث تحقيق المناسبة التي ابداها علي بن عيسى الربعي بين انما والقصر قوله فيتقوى بازدياد التاكيد آه اعترض عليه بان ذكر الفعل في مثل هذا يكون لمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد المقرر ولهذا لا يجوز الجمع بينهما ادا الجواب ان المقدر لما [illegible] اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يفيد تاكيدا ولا ينافيه عدم اجتماع المفسر والمفسر صريحا قوله انه من باب زيدا رهبته يريد انه من باب الاضمار على شريطة التفسير وفيه بحث لما تقرر عندهم من ان لا يعمل فيما قبله لا يفسر عاملا فيه والفعل المشغول بالضمير ههنا لا يصح ان ينصب الاسم السابق على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين المفعول والفعل اللهم الا ان يحمل على انه مثله في كون الاسم منصوبا بفعل مضمر يدل عليه المذكور كما في باب الاضمار والتفسير والجواب انه متفق من مثل وربك فكبر وهو كثير في الكلام من غير خلاف في ان المنصوب مفعول الفعل وسره ان الفاء بالحقيقة داخلة في الاسم اي مهما يكن من شيء فربك فكبر ولما علقت الى الفعل ليقع الاسم في موضع الشرط كما في اما زيدا فاضرب كذا في شرح الكشاف وللشارح رحمه الله [illegible] ان يقال اما مقدرة والفاء في جوابها اذ قد تقرر ان حذف اما مطرد اذا كان بعدها امر او نهي وان لاما خاصية جواز تقديم ما بعد فائها قبلها فليفهم قوله وقد صرح في المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف وعلى تقدير كون الفاء للعطف لا يظهر كون واياي فارهبون اكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد وان جعل المفسر متعلقا بالضمير [illegible] وجه الاختصاص من تعلق

والا اي وان لم يقدر المفسر قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفته
فتخصيص لان التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور كما في بسم
الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التاكيد لكن اذا قامت
قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب فهو ابلغ في الاختصاص
من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد ومعلوم ان
ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى واياي فارهبون
انه من باب زيدا رهبته وهو اوكد في افادة الاختصاص من اياك نعبد
وقد صرح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياي ارهبوا
فارهبون وتحقق المغايرة بان في المعطوف عليه الاختصاص دون
المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل لا
بيان كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضي واسعة فاياي
فاعبدون فهو على تقدير فاياي فاعبدوا فاعبدون فالفاء في
فاعبدون جواب شرط محذوف لان المعنى ان ارضي واسعة فان
لم تخلصوا العبادة لي في ارضي فاخلصوها لي في غيرها ثم حذف الشرط
وعوض عنه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص كذا في الكشاف
وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه تفسير
لما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلث
فاولها هي التي كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها مسببية
عما قبله اي اذا كان ارضي واسعة فان لم تخلصوا الى الاخر والثانية
جزاء الشرط والثالثة تكرير لها او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع

قوله واقيم مقام ملزوم القيام وهو زيد ان قلت هذا مناف لما تقدم في شرح ديباجة الكتاب من ان اما قامت مقام مهما يكن من شيء اذ قد علم من تقرير ههنا ان اما لم تقع الا موقع اداة الشرط وعلم من تقريره في صدر الكتاب انها واقعة موقعهما جميعا قلت مبني على المذهبين كما فصل ابن الحاجب في الايضاح
قوله ولذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف اه هذا التقديم انما يجوز اذا كان المقدم هو الفاصل من جزئي الجزاء لانه يتعلق بتقديمه اغراض واما اذا كان فاصل اخر ايضا فلا فانه ممتنع اما زيد طعامك فاكل وان جاز اما طعامك فزيد اكل صرح به الفاضل الرضي وغيره وبهذا يظهر ان ما اشار اليه صاحب الكشاف والقاضي وصاحب المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول ربي اكرمن من ان الظرف متعلق بيقول محل بحث واشكال اذ يلزم الفصل بالمبتدأ ومعمول الفعل فالصواب والله اعلم ان يجعل الظرف متعلقا بمقدر والتقدير فاما شان الانسان اذا ما ابتلاه ربه فيكون الظرف حينئذ من تتمة الجزء الواحد المفصول به ولا يعد امرا ثانيا كما في قولك اما احسان زيد الى الفقراء فحسن
قوله ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم اه اي ليس الغرض الاصلي في هذا النوع هو التخصيص وان افاده في بعض المواضع والغرض من هذا الكلام رد قول المصنف ونحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص ٢ حسن چلبي ٢

في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم فلا يفيد الا التخصيص
وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو فهدينا ثمود لالتزامهم
وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد
فقايم اصله مهما يكن من شيء فزيد قايم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء
يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل
لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف
الملزوم الذي هو الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام
وهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل
الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد والا فليس هذا موقع الفاء
لان موقعه صدر الجزاء لحصل التخفيف واقامة الملزوم في قصد
المتكلم اعني زيد مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام
جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان خير ما التزم
حذفه ينبغي ان يشتغل بشيء اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسط
في الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام
ولهذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك
من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر اعمال ما
بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل
هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع ويظهر لك من
هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس
الغرض انا هدينا ثمود دون غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او
انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل الهداية لهم ثم الاخبار

قوله لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين اضافيا بالنسبة الى المخصص بكل واحد من الجانبين بالقياس الى الاخر لان كون القصر مبنيا على حال السامع انما هو في الاضافي كما صرحوا به فحينئذ لا يكون هذا التعليل نافيا للحقيقي اللهم الا ان يدعى انه لا يجري في تقديم متعلقات الفعل عليه الا القصر الاضافي كما ينبئ عنه ظاهر قول المصنف سابقا وتقديم مفعوله ونحوه عليه لرد الخطاء وان احتمل ما يدعي الرد
قوله لمجرد الاهتمام اراد بهذا الاهتمام كون المقدم نصب عين المتكلم في نفسه فان مطلق الاهتمام ينصرف اليه كما يقال ذكر الله اهم الاشياء وقد فصل ههنا بالتبرك والاستلذاذ وغيرهما واما الاهتمام الذي لم ينص الشيخ الا بالاقتصار على ذكره في بيان وجه التقديم كما سيجيء فما هو بالمعنى الاعم قوله وان عليكم لحافظين ان جعل عليكم صلة لحافظين فالتمثيل ظاهر الا انه يبقى ان الخبر مذكور فيحتاج الى تقدير وان جعل خبرا لان فالاظهر ان يحمل على النظر دون التمثيل لان الكلام ههنا في احوال متعلقات الفعل وان كان تقديم ما حقه التاخير مطلقا قد يفيد التخصيص قوله مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص نفي الحسن لا يقتضي نفي الصحة ولهذا حمل صاحب الكشاف والقاضي قوله تعالى ثم الجحيم صلوه على التخصيص اي لا تصلوه الا الجحيم وفي حمل الاية الاولى على التخصيص ادعاء او مبالغة بتنزيل ظلمهم غيرهم بالنسبة الى ظلمهم انفسهم منزلة العدم قوله لمراعاة حسن النظم السجعي الصواب

الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك
سايل ما فعلت بهما تقول اما زيدا فاكرمته واما عمرا فاهنته وليس
في هذا حصر ولا تخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة
وكذلك اي ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد
انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا ساير المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص
لازم للتقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم
ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا اكثريا كما يقال
تحرك الفلك الاسفل لازم للمضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله
غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام
او التبرك والاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر
او رعاية السجع او الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه
ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال وان عليكم
لحافظين وقال الى ربها ناظرة وقال فاما اليتيم فلا تقهر واما
السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما
لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير
في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص
على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله ولهذا يقال في
اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة

قوله واستشهد بما ذكره ائمة التفسير آه الظاهر من غيره كل ولو من عبارة المصنف ان ما ذكره تفريع الاستشهاد والا كان الانسب ان يقول ولهذا قال ائمة التفسير
وهو ظاهر قوله اهتماما بالمقدم سواء كان ذلك من جهة الاختصاص او من غيره ولانا في هذا المعنى قوله وراء التخصيص كما لا يخفى فينطبق الدليل اعني قوله
لانهم يقدمون آه على المدعى قوله وفيه نظر وجهه على ما نقل عنه رحمه الله واشار اليه فيما سبق انا لا نسلم ان العدول بالتقديم لرعاية القافية والفاصلة خطاء
قوله ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ولانه لو قدر مقدما لعاد على موضوعه بالنقض اذ الحذف ينبئ عن عدم الاعتداد بشانه والتقديم ينبئ عنه فالجمع
بينهما كالجمع بين النصب والنون ٥ حسن چلبي

وفي لا الى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره واستشهد بما ذكره
ائمة التفسير في المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت
والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك
وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك
نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ائمة التفسير
دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه
اشار بقوله ويفيد التقديم في الجميع وراء التخصيص اي بعده
اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى
قال الشيخ في دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم
شيا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر
وجه العناية بشيء ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي
ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبما كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم
مفيدا في كلام فاين وغير مفيد في اخر بان يقال انه توسع على
الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في
النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه وفيه نظر وهاهنا
يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم
يقولون باسم اللات والعزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء
للاهتمام والرد عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم الفعل فيه
فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر

قوله وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا آه عبارة السكاكي هكذا والعناية التامة بتقديم ما قدم والاهتمام بشانه نوعان احدهما ان يكون اصل المتقسم الى قسمين في عبارته نفس العناية
الدال انقسامها الى قسمين يدرك تتبع انقسام التقديم لاجلها فلذا قال الشارح وجعل السكاكي التقديم للعناية قسمان في قوله احدهما ان يكون اصل الكلام آه مسامحة
ادن ما ذكر سببه للعناية والتقديم او قسم منهما فقد يقدر اللام اي احدهما ان يكون ودن يحمل على المبالغة في قسم العناية للتقديم وهذا لا يرفع التسامح فان قلت ما فايدة
تقييد المبتدا وذي الحال بالمعرف باللام قلت الاحتراز عن النكرة المحض وذلك لان التمثيل المجموع قوله الاصل هو التقديم ولا مقتضي للعدول عن المقدم وان كان اصلهما
التقديم ايضا كما في قولك في الدار رجل وجاءني راكبا رجل وانما لم يتعرض للنكرة المخصصة لان المخصص يجعلها في حكم المعرف قوله نصب عينيك بضم النون وفتحها
اي منصوب قدامها من نصبت الشيء اقمته وجعلته تجاه عيني بحيث لا يغيب عنها كاني انظر اليه دايما قوله لمن قال لك ما الذي تتمنى الاولى ان لا يذكر الموصول ويقال ما
تتمنى حتى يكون ما مفعول تتمنى فيكون السؤال جملة فعلية يطابقه الجواب بالفعلية على ما صرح به سيبويه فيما اذا صنعت اذ على تقدير ذكر الموصول يتعين كون ما مبتدا لان
معمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر مثنا في الاصول جمعا قوله وتقديم المفعول الثاني على الاول كما في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن الآية مبني على ان لله مفعول اول وبواسطة
قدم على الذي بلا واسطة اعني شركاء وانتصاب الجن بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر وهو من جعلوا شركاء وهذا المختار السكاكي والقول المنصور على ما حقق في شروح

وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقا اي سوى كان من معمولات
الفعل او غيرها قسمين احدهما ان يكون اصل الكلام فيما تقدم هو
التقديم كتقديم المبتدا المعرف على الخبر وتقديم ذي الحال
المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول لا غير ذلك وثانيهما
ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينيك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي
تتمنى وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء على انهما مفعولا جعلوا فان ذكر الله تعم وذكر وجه الحبيب
اهم لكونه في نفسه نصب عينيك واما لانه يعرض له امر يوجب كونه
نصب عينيك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على
الفاعل لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية
الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لا تمام الحديث
بذكر القرية هل فيها مبتجر ام كلها كذلك فبهذا العارض جعل
المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل
من اقصى المدينة فانه لم يعرض فيه ذلك العارض وكما اذا عرفت في
التاخير مانعا مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملاء
من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم في الحيوة
الدنيا بتقديم الحال اعنى من قومه على الوصف اعني الذين كفروا اذ
لو تاخرت لتوهم انه من صلة الدنيا لانها اسم تفضيل من الدنو
وليست اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله

قوله مسوق الانكار التوبيخي الفرق بينه وبين الانكار الابطالي ان التوبيخ يقتضي ان ما بعده واقع وان فاعله ملوم على ذلك والابطالي يقتضي انه غير واقع وان مدعيه كاذب نحو
افاصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة اناثا كذا في مغني اللبيب قوله فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا آه قد يقال تعلق الانكار باحدهما باعتبار الآخر لا ينافي ان يلاحظ
احد المتعلقين اصلا ومهما وان شئت فتأمل في قولك اعطيت دينارا راسا على ان في اعطاء الدينار زيادة مباهاة تقتضي تقديمه وان كان لخصوصية المنعم الاول
داخلا في تلك المباهات والحكم هو الذوق قوله والجواب انه ليس في كلامه ردة بعض شراح الايضاح بان مفعولي جعلوا يجب ان يكونا حاضرين في الذهن وقت الانكار
لتوقفه عليهما فيكون كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت واذا كان كل واحد منهما نصب العين في ذلك الوقت لم يصح كون احدهما نصب العين علة لتقديمه
كما فعله صاحب المفتاح لان علة تقديم المقدم يجب ان تكون مختصة به ونصبة العين مشتركة بينهما كما تحققت واقول جعل النكتة التي سبب التقديم كون المقدم في
نفسه نصب العين وكون كل واحد من مفعولي جعلوا حاضرا في الذهن وقت الانكار لا يقتضي كون كل واحد منهما في نفسه نصب العين غاية ما في الباب ان يكون كل منهما نصب
العين باعتبار تعلق الانكار وهذا لا ينافي كون المقدم منفردا لكونه نصب العين باعتبار آخر مقتضيا لتقديمه والسكاكي قد صرح بهذا القيد اعني بنفسه فالمعترض غفل عنه
او غفل فائدته قلت الاهتمام الناشي من كون احد المفعولين نصب العين في نفسه لا يقتضي التقديم على المجرد المفعول بل على جميع اجزاء الكلام وانما المقتضي له

تعالى آمنا برب هرون وموسى بتقديم هرون مع ان موسى احق
بالتقديم واعترض عليه المص بوجوه الاول ان قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا
بالله منكرا الا باعتبار تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعلها
متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار تعلقه بالله
فلا فرق بين تقديمه وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد
الى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر
اذ لو قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية والجواب
انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير
اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية
بالله اتم وايراده في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا
يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز
عن الاخلال بالمقصود ولرعاية الفاصلة من القسم السكاكي وليس منه
وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور امر عارض اوجب لما تقدم
ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه بالدنيا على
تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا
وصف والدنو يتعدى بمن ولكنه غير معقول من جهة المعنى اذ لا
معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة الدنيا التي دنت
من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة
قوم نوح اي كانت قريبة من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل

قوله وقد يجاب بانه تنبيه اشار بلفظ قد الى ضعفه لانه مبني على ان يكون الكلام في تقديم بعض المعمولات على البعض فقط وليس كذلك وبالجملة
لا يتوقف عرف الاعتراض لانه انما يكون جوابا عن قوله وجه الحسب اثمنى دون سائر الامثلة من تقديم المبتدا على الخبر وذي الحال على الحال ونظائرها
الباب الخامس في القصر قوله يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره قوله وفي الاصطلاح تخصيص شيء
بشيء بطريق معهود اما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به الشريف في شرحه للمفتاح وكلا معنيي القصر حقيقة اصطلاحية قوله اما ان يكون بحسب
الحقيقة ونفس الامر اه الحقيقي ههنا مقابل الاضافي كما صرح به قبيل وكذا الادعائي وقد فسر بوجه آخر حيث قال هذا وكان النظر الى الحقيقي هو الاصل ولو اريد الشمول فيحا
تخصيص الشيء بالشيء اما بنفسه عن جميع ما عداه او عن بعضه وقد يقال قوله بحسب الحقيقة ونفس الامر اعتبر هو كذلك تحقيقا او ادعاء فتبينا ولما
التعريف القصر الحقيقي والادعائي ولا يخفى انه خلاف المتبادر ثم انه اعتبر الحقيقي مقابلا للاضافي دون المجازي مع ان اطلاق التخصيص على الاضافي
مجاز بحسب اللغة كما فصله الفاضل المحشي لان الاضافي قصر حقيقة بحسب الاصطلاح كما اعترف به هذا الفاضل في شرحه للمفتاح وحمل تقسيم ارباب الاصطلاح على
ارباب اللغة غير مقبول مع ان المتعارف اطلاق الاضافي على قسيمه دون المجازي ثم ان ارباب الادب استعملوا الاضافي في المفيد للقصر والحصر والتخصيص في مقابلة

جعل تقديم وجه الحبيب على اتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على
بعض وليس كذلك وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا
بدليل انه اورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر
ثم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم
تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات
على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود
ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل
من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل
من غير تقديمه على الفعل **الباب الخامس في القصر** وهو في
اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له
لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو
حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب
الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي
او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وهو غير
حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل
بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز
القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا
وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص
مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه
الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المص انه اهل ذكر الحقيقي
وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف

بوصفه دون ثان او بوصفه مكان اخر او الى تخصيص الوصف بموصوف
دون ثان او بموصوف مكان اخر وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره
لان المراد بقولنا ثان واخر ما يصدق عليه انه ثان او اخر اعم من ان
يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له اذ لو اريد الواحد لخرج عنه
كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد
انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد زيدا
وبكرا وخالدا شعراء فلينا مل فهذا منشا توهم اختصاص التفسير
بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير
من غير الحقيقي اعتبار الكثرة الوقوع ولحترازا عن وصمة الكذب
وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير
وليس الا ومثل ما ضرب عمرا الا زيد او ما ضرب زيد الا عمرا واذا
تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا حيث قال متى ادخلت النفي
على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه
النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان عاما كقولك في الدنيا شعراء
وفي قبيلة كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران
فيتناول النفي ثبوته لذلك ومتى قلت الا زيدا افاد القصر وكل منهما
اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر
الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول
لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف ليس
غير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان يكون حاصلة لموصوف اخر وفي
الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك

لذلك الموصوف فكيف يصح ان يكون لغيره لكن يجوز ان يكون لذلك
الموصوف صفات اخر والمراد الصفة المعنوية التي هي معنى قايم بالغير
لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول
وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم
وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن
وصدقه بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين
النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى
هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاني رجل عالم وصدقها
بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاني هذا الرجل
ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب
واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج
وغير ذلك مما وقع الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى
انه مقصور على كون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اي قصر
الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف
بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء
اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه
قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر
مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات
فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد
الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا
بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية والثاني اي قصر

الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان
الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلثة
قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما ستشير اليه
وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما
يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان جميع من في الدار ممن عدا زيدا
في حكم المعدوم ويكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي
لفوات المقصود فالقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا
مبالغة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على
عدم الاعتداد بباقي الصفات والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر
الحقيقي مبالغة او ادعاء دقيق فليتامل والاول اي قصر الموصوف على
الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها
اي تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على
الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر او مكانه ولفظ
او للتنويع فلا ينافي التفسير وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن صفة
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما
ويتجاوز عن الاخرى ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال
هذا دون ذاك اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في
الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله
دون اخرى ودون اخر ان اراد به دون صفة واحدة اخرى ودون امر
واحد اخر فقد خرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصاف امر باكثر من صفتين

صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقد
كاتبا وشاعرا او منجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد
وعمرو وبكر في الشاعرية وغير ذلك وان اراد به اعم من الواحد والاثنين
والجمع فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه تخصيص امر بصفة
دون ساير الصفات وتخصيص صفة بامر دون ساير الامور وكذا
الكلام في قوله مكان اخرى ومكان اخر فان قلت تخصيص امر بصفة
دون ساير الصفات يقتضي ان يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات
لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعا او
احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في البواقي قلت هذا الاقتضاء
مختص بالقصر الغير الحقيقي الا ترى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد
قصرا حقيقيا مع انه ليس ردا على من اعتقد ان جميع الناس في الدار
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي
وغير الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل غرضه
من هذا الكلام ان يفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين
وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد اتصاف
امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا
يتردد ايضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما
اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظ او فيه ان كل واحد من قصر
الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص
امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص
امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر والمخاطب بالاول من

قوله ولفظ الايضاح صريح في ذلك حيث قال والمخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران ولولا عبارة الايضاح لامكن توجيه
عبارة التلخيص بان قوله او تساويا معطوف على ما قبله بحسب المعنى كانه قيل المخاطب بالقسمين من اعتقد الامرين كذلك او تساويا عنده قوله ويسمى
قصر تعيين فان قلت اذا اعتقد المخاطب ان زيدا قائم وان له وصفا آخر اما الكتابة او الشعر من غير تعيين احدهما فقلت له ما زيد الا كاتب فقد اجتمع
فيه تعيين احد المتساويين وقطع الشركة ايضا فمن اي اقسام القصر هذا قلت الظاهر انه قصر التعيين اذ لو لوحظ نفي الشركة ينبغي ان يقال
ما زيد الا كاتب او شاعر لان اعتقاد المخاطب هو الشركة بين القيام واحد الوصفين لا بينه وبين وصف منهما معين حسن چلبي

من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من
يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة
على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه
بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو
في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة اي لقطعه الشركة
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر
بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس
اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد
الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر
قلب لقلبه حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد
العكس ولفظ الايضاح صريح في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من
يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه بتلك
الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف غيره
بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم
من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه على التعيين وبقولنا ما شاعر
الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من غير ان يعلمه على التعيين
ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب
فالحاصل ان تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر افراد وتخصيص شيء بشيء
مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب وان تساويا عنده قصر

قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيص امر بصفة دون اخرى لا تخصيص
امر بصفة مكان اخرى لانه لم يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم
صفة تلك مكانها الا يرى انك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد
اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام
متجاوزا القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب
لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه وكذا الكلام
في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
آخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل
تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط فان قلت مراد المصنف بالاخرى
احدى الصفتين وبالآخر احد الامرين فاذا قلت ما زيد الا قائم لمن
اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت زيدا بالقيام مكان
الصفة الاخرى التي هي احدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب
وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى ان يكون الصفة
المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد اتصافه باحدى
الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه
باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على كل واحد من
الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة تصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي
ان يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل

قوله وهذا ظاهر من قوله وقد يعتذر عنه بانه لما كان معنى التساوي المعتبر في قصر التعيين تجويز احد الامرين لا تجويز الامرين معًا كان
المناسب اندراج قصر التعيين فيما يندرج فيه قصر القلب لان فيه قلب حزم المخاطب احد الامرين وهو ما يستعمل فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر
المخاطب باحد الامرين وهو ما يستعمل فيه المكان لا فيما يندرج فيه قصر الافراد الذي يخاطب به من يعتقد الشركة
دون لان المناسب لاعتقاد الشركة تجويز الامرين وهو ههنا مفقود لا يجوز احدهما الذي هو الموجود فليتامل قوله
سبق الى انه يمكن توجيه عبارة التلخيص بما يفيد هذا المعنى توجيها اخر ايضا لكن عبارة الايضاح آب عن كلام
ان بعينه مثل هذا التمحل في عبارة ايضا فتامل وقد يقال ايضا لما كان اعتبار المكان نبه في قصر التعيين خفيا واعتبار
في كتب القوم خص البيان بادخال قصر التعيين في القسم المشتمل على المكانية واضرب عن ذكر الثاني اعتمادا على الوضوح
قوله على الصفة افراد آه هذا الشرط علم ان شرط قصر الصفة على الموصوف افرادا عدم تنافي الاتصاف فيه اذ لو
كان الجلبي لم يثبت اعتقاد المخاطب ثبوته للموصوفين ولذا سنه لم يتعرض له حسن چلبي

يكفي فيه تجويزه نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى
الامران عنده فكما جوز ان يكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان
يكون هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم فقد خصصته
بالقيام مكان الصفة الاخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي
القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين
ولم يجوز انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قايم تخصيصًا
لزيد بالقيام مكان القعود لان القيام في مكانه فلت بعد ارتكاب
جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر
التعيين تخصيص شي بشي مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص
شي بشي دون اخر لان قولك ما زيد الا قايم لمن يردده بين القيام
والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فح
يكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر الافراد والتعيين ولا يلزم
ان يكون المخاطب به من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد الشركة او من
يتساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان في كلامه حذفا
واضمارا وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا عنده
وبالثاني من يعتقد العكس او يتساويا عنده ويسمى القصر الذي
يكون المخاطب به من يتساوى الامران عنده سواكان دون اخرى او مكان
اخرى قصر تعيين ويكفي دليلا على قوة متانة كلام صاحب الكشاف
المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر الى هذه التكلفات ولعله هفوة
صدرت عنه من غير قصد المخالفة وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم
تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون

قوله وقلنا تحقق تنافيهما هذا من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين مع عدم تقدم المجرور والاخفش يجيزه مطلقا قوله وايضا يخرج آه قيل
اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب انما هو اكثري لا كلي وقوله ليكون اثباتها آه معناه ان الاصل ذلك لان الاستقراء الصحيح يشهد بوقوعه
في الوصفين المتنافيين اكثر وقيل انما اشترط التنافي ليمكن الاستدلال باحد جزئي القصر وهو مجرد الاثبات مع قطع النظر عن جزئه
الاخر وهو النفي على انتفاء الصفة الاخرى خصوصا اذا كان القصر بتقديم الطرق نحو قولهم تميمي انا فان النفي فيه خفي والاثبات
صريح فشرط التنافي ليثبت المقصود في جميع المواضع وهو انتفاء الاخرى بطريق اصرح واوكد فان قيل فما فائدة الجزء الاخر القصر مع حصول
من مجرد الاثبات اجيب بان التنبيه على رد خطا المخاطب وكل ذلك تعسف لا يخفى قوله بل باباه لفظ الايضاح حيث قال في الشرط الاولى
ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما وفي الثاني ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها فقد اطلق الشرط في الموضعين وساق الكلام على وتيرة واحدة
فحمل احدهما على شرط الصحة والاخرى على شرط الحسن تعسف ظاهر قوله بان لا يجتمع فيه الوصفان اي في نفس الامر لا بان يعتقد المخاطب عدم جواز
اجتماعهما كما يتبادر من التنافي في الاعتقاد اذ لا وجه لهذا الشرط اصلا وبهذا يظهر صحة قوله لانه قد علم آه وبعد فيه التضعيف باعتقاد العكس لا يستلزم

اعتقاد التنافي حسن چلبي

يكون المنفي في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا لكونه منجما
لامتناع اجتماع الشاعرية والمنجمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير
شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين
ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع
اجتماعهما انفساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها
بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح
بالنفي والاثبات جميعًا نحو زيد قايم لا قاعد وان اراد به ان يكون
اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم
المخاطب فيكون قصر قلب فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير
معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب به ويقول ما زيد الا قاعد
وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة
لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم
اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا شرط حسن قصر القلب
مما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه
لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقده كاتبا لا شاعرا
وكذا ما يقال ان المراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع
فيه الوصفان لان هذا الاشتراط يكون ضايعا لانه قد علم ان قصر
القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما نفاه المتكلم
ونفي ما اثبته وايضا فقد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب

معتقدًا للعكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني
على انه ادخل فيه قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان
فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد
الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح مثالا لقصر التعيين من غير
عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط
ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك زيد مقصور على القيام
ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة ويمكن
ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك ذكرهما
ههنا لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما
سبق بخلاف العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير
المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا وكان في قول المص
منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايماء الى هذا منها
العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد
شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون
الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني بالعكس
وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون ساير حروف
العطف واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه
يصلح طريقا للقصر ولم يذكراه ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث

بحث العطف وقلبا زيد قايم لا قاعد ونفي القعود وان علم من اثبات
القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدًا للعكس
فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن
هذه الدلالة وما زيد قايما بل قاعد وفي قصرها اي قصر الصفة على
الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعر بل زيد ويصح ان يقال
ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقدم
الخبر وقد اجمع النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وذكر
في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم اذا عمل فكذا لم يعمل
اما لان اصله العمل واما ليوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا
يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يمكن في قصر الموصوف مثال الافراد
صالحا لان يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد
وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب مثالا يتنافى فيه
الوصفان بخلاف قصر الصفة فان له مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان
كل مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام
في ساير الطرق ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره افرادا ما
زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قايم وفي قصرها افرادا وقلبا ما شاعر
الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا
انما زيد قايم وفي قصرها افرادا وقلبا انما قايم زيد واعلم ان
كلام الشيخ في دلايل الاعجاز مشعر بان لا وانما يدلان على قصر
القلب دون الافراد لانه قال اللبس المراد بقولهم ان لا ينبغي عن الكتاب

قوله وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم ان قلت ما الكافة حرف فكيف دخل ان عليها على المذهب الصحيح قلت هي زائدة فلم تدخل ان في الحقيقة الا على ما بعدها بخلاف النافية قال الفاضل المحشي وايضا يلزم تجويز اعمالها اذا لم تكف عن العمل فان قيل الفصل مانع من اعمالها قلنا ان صح ذلك فالمانع من اعمال حرف النفي فيجوز انما زيد قائما على لغة غير بني تميم وفي بعض النسخ على لغة بني تميم وهو سهو من القلم فان العمل لغة اهل الحجاز بلا خلاف وقد يقال علة المانع من عملها انه ليس بداخل على المذكور في المعنى ولا يخفى ان هذا بعينه مما ذكره المحشي بقوله ويدفع هذا بان تناقض النفي يغني الخ فتامل حسن جلبي

ما وجب للاول انها ينفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل
الا ترى انه ليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو بل المعنى ان الجائي
هو زيد لا عمرو فهذا الكلام مع غلط من زعم ان الجائي عمرو ولا زيد لا من
اعتقد انهما جائيان وهذا المعنى قائم بعينه في انما فاذا قلت انما جاءني
زيد لم تكن تنفي ان تكون قد جاء مع زيد غيره بل تنفي المجيء الذي يثبته
لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا
وعمرا جائيان فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد
وحده فانه تكلف وان الكلام هو الاول وبه الاعتبار اذا اطلق ولم يقيد
بنحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيدا
للقصر لتضمنه معنى ما والا وفي هذا الكلام اشارة الى ان ما في انما
ليست هي النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدلوا على
افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكون لاثبات
ما بعده ونفيه بل يجب ان يكون لاثبات ما بعده ونفي ما سواه
او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر
وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت
عليه بالاجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا
حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء
وان يكون الشيء الشيء على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا
يصلح انما كما سيجيء ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار
الى الاول بقوله لقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة والدم بالنصب
معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع

قوله وحرم مبنيا للفاعل الظاهر ان مبنيا حال من المعطوف على خبر المبتدا ويجوز تقدير كون مضاف الى حرم ليكون هذا خبرا قوله اذ لو كانت موصولة لبقي ان بلا خبر آه واما المصير الى حذفه كما في ان محلا وحذف ضمير المفعول العائد الى الموصول وجعل انتصاب الميتة بتقدير اعني او على البدلية من اسم ان [illegible] ان الذي حرم الله عليكم الميتة ثابت فمتعسف لا يصار اليه مع وضوح الوجه الصحيح قوله لان ما فيها موصولة آه واما جعله من قبيل تميمي انا بان يجعل جملة حرم خبرا مقدما باعتبار ضمير محذوف عائد الى المبتدا المقدم رتبة ففيه تكلف مستغنى عنه مع وضوح الوجه الصحيح قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق ذكر [illegible] والمقصود هو الاول فان المنطلق زيد والذي انطلق زيد واحد في المآل قوله لكنا نقول نجعلها موصولة آه اتبع في هذا القول ابا علي الفارسي لكن رسم كتابة ما الموصولة ان تفصل ولهذا اختار [illegible] في شرح الكشاف كون ما في الاية كافة وانت خبير بان رسم القران لا يجري على القياس المقرر في الكتابة بل هو سنة يتبع وكم فيه اشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح كما اشار اليه القاضي في تفسير واخر آل عمران ثم ان وجه الموصولية قوي فالحمل عليه اولى قوله ولقول النحاة انما لاثبات اه لا يخفى ان قول النحاة انما يدل على وجه معنى القصر فيها اما لا خصوص من تضمنها معنى ما والا وكذا المناسبة التي [illegible] عن علي بن موسى الربعي انما هو مناسبة افادتها القصر لا تضمنها خصوص ذلك المعنى اللهم الا ان يقال تضمنها معنى القصر انما هو لتضمنها معنى ما والا فايدل [illegible]

على وجوه الاول [illegible] على وجوه الثاني [illegible] حسن جلبي

الرفع اي رفع الميتة وتقريره هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم
مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرئ
برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل وما في انما كافة قطعا اذ لو كانت موصولة
لبقي ان بلا خبر والموصول بلا عايد بل لم يبق للكلام معنى اصلا واذا في
قراءة النصب انما حرم عليكم الا الميتة ثبت انه انما يتضمن لمعنى ما والا وطابقت
هذه القراءة قراءة الرفع لان ما فيها موصولة والعايد محذوف والميتة
خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما مر
في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق
على زيد فان قلت هلا جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب
قلت اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود
ههنا فظاهر انها ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع
الميتة الا على تاويل انما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح
وهو ان يجعل ما موصولة والعايد محذوفا والميتة خبر ان والتقدير
ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التاويل واما على
قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان تكون موصولة
ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان تكون ما كافة وحرم مسندا الى
الميتة لكنا نقول نجعلها موصولة اسم ان والميتة خبرها اولى ليبقى ان عامله
على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما لاثبات ما
يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في قصر الموصوف
نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه
واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه ونفي ما سواه

قوله ولا يجوز ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح آه هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر
عنه ورده الدماميني في شرح مغني اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب
المختلفة فلا يتحقق بتركيب معين لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر سواء كان
للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على ان انا تاكيد فان قلت كيف يجوز حينئذ عطف او مثلي على المستتر في ادافع مع انه لا يصلح ادافع مثلي
قلت كما يجوز عطف زوجك على ضمير المخاطب في قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة مع انه لا يصح اسكن زوجك وخلاصته انه يغتفر في الثواني
ما لا يغتفر في الاوائل وان شئت فاعتبر قولهم ضرب بنتي هند وزيد مع عدم جواز ضربتني زيد على ان تجرد الفعل وتجعل العطف في مثل من قبيل عطف
الجملة بان يقدر او يدافع مثلي ساغا قوله لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض آه يعني انه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما
موصولة كما ذكر كان مخبرا به فلا يستحسن حسن چلبي

من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين
مخصوص لظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان المراد انه لاثبات
الجزء الاخير مما بعده لموصوف ولاثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو
تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه اي مع انما كقولك
انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم
على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه
منفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى
ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت لفصحاء وصرح
باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد
اذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال قال الفرزدق انا الزايد من الزود وهو
الطرد الحامي الذمار وهو العهد وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى
ما لو لم يحمه لئيم وعنف من حماه وحرمه وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره اذ لو
قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن
احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس ذلك معناه
وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال انه
محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم
انا على ان انا تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها
اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الزايد دليل على ان الغرض الاخبار
عن المتكلم بصدور الزود والمدافعة عنه وليس يستحسن ان يقال انا

قوله في العدول عن لفظ من الى لفظ ما قد يوجه ذلك العدول بان المراد الوصف اي ان قوما يدافع انا كما اشار اليه صاحب الكشاف في ما آت سورة الكافرين وغيرها
قوله قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لما كان في الجواب المنفي نوع بعد اهمله في شرح المفتاح وقد يجاب ايضا بان ضمير الفاعل لما كان منفصلا وان الاصل الاتصال اعطى
حكم الاسماء الظاهرة فاسند اليه الفعل الغائب وبان مجموع الا انا في ما يقوم الا انا متضمن معنى لا غيري فيجوز اسناد يدافع اليه كانه قيل ما يدافع غيري ولا يخفى بعدها
ايضا قوله باعمال الصفة الواقعة بعد اذا احتمال اعتماد على شيء سوى النفي قوله عن علي بن عيسى الربعي هو من اكابر نحاة بغداد منسوب الى قبيلة ربيعة
الحنفي في حنيفة قوله وذلك لان قولك زيد جاء لا عمرو آه فان قلت ما ذكر من الاثبات الصريح والضمني انما يظهر في صورة العطف دون قولك ما جاء عمرو
الا زيد وتميمي انا قلت تصحيح المناسبة تكفيه بعض الصور قوله اي تقديم ما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم على حاله كما في زيدا ضربت اولا كما في انا كفيتك
مهمات كذا في شرحه للمفتاح وهذا على قانون السكاكي حيث يعتبر في التخصيص كون انا في الاصل تاكيدا كما يتحقق الا انه غير ظاهر على راي المصنف
فان تقديم المسند اليه يفيد القصر عنده وان كان من قبيل الاتلاف فتقييد التقديم بكون ما حقه التاخير غير مناسب ههنا الا ان يبنى على الاعم الاغلب حسن چلبي

انا الزايد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ
ما هو اظهر في المقصود فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغايب الى
ضمير المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غايب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه
باعتبار المسند اليه فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غايبا
بل متكلم ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو
غايب وقد يستدل على تضمنه معنى ما والا بصحة اعمال الصفة الواقعة
بعده على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قايم ابوك مثل ما قايم الا
ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي
البغدادي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه
ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس
الا تاكيدا للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن
يردد المجي بينهما يفيد اثبات المجي لزيد صريحا في قولك زيد جاء
وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجي لما كان مسلم الثبوت لاحدهما
فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على
اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني
فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان
مسلم الثبوت قبل ذكره ويجب ان يعلم ان هذه المناسبة ذكرت لوضع
انما متضمنا معنى ما والا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد
على تاكيد مفيدا للقصر مثل ان زيدا لقايم ومنها اي من طرق القصر
التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل
كقولك في قصره اي قصر الموصوف تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين

لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا
لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك
افرادا لمن اعتقد انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به
وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا الكلام في ساير معمولات
الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان
المخاطب بها يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت
تريد اثبات صوابه ونفي خطائه اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض
وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه واما في قصر القلب
فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين او كون الوصف لاحد
الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب ايضا
كونه لاحدهما والخطاء تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه
فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم الكلام بمعنى انه اذا تامل
الذوق السليم فيه مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلثة الباقية
بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وانما لمعان تفيد
القصر والاصل اي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول
اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر من الامثلة فان في لا
المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا كراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف
والعروض او زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما اي في هذين
المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم

قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في الثاني فمعناه لا غيره وهو قايم
مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها
بالغايات من جهة الابهام والمسطور في كلام بعض النحاة ان لا هذه
ليست بعاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس او نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما
سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في المفتاح في هذا المقام
بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس طريق العطف بل طريق
النفي والاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه الا النحو و
ليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي في العطف
قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه واليه يكون
العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ اخر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس
الا وحينئذ لا يبقى العطف فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف
النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط دون المنفي
نحو ما زيد الا قايم وانما هو قايم وقايم هو فانه لا نص فيه على المنفي
اعني القعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي
يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قايم
ليس هو بقاعد وانما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم
مختص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء لا يقال
ما زيد الا قايم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع مثل
ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم
لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلايل الاعجاز

قوله لانها موضوعة لان تنفي بهما او صيغة للمتبوع فان قلت هذا الموضع لم لا يثاتي في نحو قولك ازيد قايم ام قاعد لان المثبت هو القيام والمنفي هو القعود فلم يحد مورد الايجاب والسلب على ما يقتضيه وضع لا العاطفة فكان هذا الاستعمال على خلاف الوضع مع شيوعه قلت لم هو وارد على الوضيع والمثبت في المثال المذكور للمتبوع اعني قايم هو الاستثنا دال ردك وهو المنفي عن قاعد قوله فكان الاحسن ان يصرح اه انما قلت ليس في الدار غير زيد ينبادر منه انه ليس فيها ما يجانسه غيره فقول المصنف بغيرها ينبادر منه سائر كلمات النفي لكن الاحسن من التصريح فانه هذا وجه غيرها ذكره شريف قوله فقوله بغيرها اه يعني ان ضمير غيرها ليس راجعا الى العاطفة المطلقة حتى يتوهم انه يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى بل الى العاطفة المخصوصة التي اورد نهيا في كلمات ونفيت بها شيئا ومعلوم انه لا يمكن نفي الشيء بهذه المخصوصة قبل ايرادها قوله على ان يكون الثاني تاكيدا فيه نظر لانه اذا كان تاكيدا لم يكن عطفا والكلام فيه اللهم الا ان يقال انه تاكيد للثاني ويعطف على الاول قوله احسن من الفاصل المحشي وجه الاحسنية وظهر بما ذكر ضعف ما ذكره الشارح في هذا المقام من شرح المفتاح من انه قوله هو ياتيني لا عمرو اذ فيه احتمال التخصيص والتقوي على السواء حسن جلبي

ان لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة
لان تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شيء قد نفيته
وهذا الشرط مفقود في الاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قايم
فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كانك قلت ليس هو
بقاعد ولا نايم ولا مضطجع ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت
عنه بها ما هو منفي قبلها بحرف
النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فايدة قوله بغيرها وكما
يجوز ان يكون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى قلت المراد به
غيرها من كلمات النفي ما صرح به في المفتاح وفايدته الاحتراز عن ان
يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال
الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات
النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن ان يصرح به المص ايضا
بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم فهو مما يندفع بالتامل
في قولنا دابي الرجل الكريم ان لا يوذي غيره فان المفهوم منه انه لا
يوذي غيره سوا كان ذلك الغير كريما او غير كريم لا ان الضمير لذلك
الشخص فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم
انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفي شي بلا العاطفة
قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه
احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة الاخرى نحو زيد قايم لا قاعد
على ان يكون الثاني تاكيدا او نحو جاءني الرجال لا النساء لا هند
ولا زينب ولا غيرها على ان يكون بدلا ويجامع النفي بلا العاطفة

قوله فيقال انما انا تميمي لا قيسي فان قلت عند اجتماع الطريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت الى الاسبق والاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما ولا العاطفة حينئذ موكدة لذلك القصر وفي مثل زيدا ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانا تميمي انا الى التقديم حتى يكون زيدا هو المقصود عليه وتميمي لان التقديم اقوى كذا في شرحه للمفتاح وحكم الشريف بان القصر في انما تميمي انا مستفاد من انما ووافق الشارح في الباقي وان شئت فارجع الى المفتاح قوله غير مصرح به فان قلت كيف جاز قولك ما جاءني زيد ولا عمرو مع تقديم النفي المصرح به قلت الكلام في لا العاطفة والواو فيما ذكر من المثال من حروف الصلة لان الحروف العاطفة لا يدخل بعضها على بعض قوله ويمتنع انما من اله الا الله وما من احد الا وهو يقول ذلك قد وجد في اكثر النسخ حرف الاستثناء في الموضعين اعني الا الله والا وهو وقد خط عليها في النسخة المصححة من نسخة الشارح وهو الوجه المناسب للسياق اذ لا يخفى ان معنى النفي والاثبات مستفاد من انما فالاستثناء مستدرك قطعا الا ان يقال جيء بها على سبيل التوكيد ان كان ... على انه حينئذ فيه منافشة ظاهرة وهي وقوع الا مصرحا بها لم يجعل النفي في حكم المصرح به فيجوز زيادة من وو قوع احد كما جعل النفي المصرح به في قولنا ما جاءني زيد الا القيام لا القعود حتى امتنع كما سيأتي الان قوله ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز اه انما قال الظاهر كلامهم لجواز ان يكون

العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي لا قيسي
وهو ياتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي
فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان
لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن
الاخيران صريحين في النفي فلا بد وان يكون صريحا في الايجاب فيكون
لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل
على ان النفي الضمني ليس في حكم الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله
وما من احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما من احد
الا وهو يقول ذلك لان من لا تزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع
الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجي لا عمرو لانه وان دل على نفي
المجي عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع
المجي له فيكون لا في قولك لا عمرو تنفي عن الثاني ما اوجبته للاول
بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي
وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجي
لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة
ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا
قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجي على نفي مجي عمرو لا ضمنا
ولا صريحا فليتامل ثم كلامهم يقتضي جواز قولنا ما زيد الا القيام
لا القعود وقراءت الا يوم الجمعة لا ساير الايام لان المنفي بلا ليس
منفيا بشيء من كلمات النفي اللهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء
مشعر بان المنفي ايضا في حكم المصرح به اي لم يرد زيدا الا القيام

قوله المراد بالنفي النفي ... تحقيقا او تقديرا ... حسن جلبي

وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي يشترط مجامعته
اي المنفي بلا العاطفة للثالث اي لانما ان لا يكون الوصف في نفسه
مختصا بالموصوف لعدم الفايدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما
يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون
اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف
انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال
عبد القاهر لا يحسن المجامعة المذكورة في الوصف بما لم يختص كما يحسن
في غيره وهذا اقرب الى الصواب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد
زيادة التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا
ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد
القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما جاءني زيد وانما
جاءني عمرو ويتاخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست
عليهم بمسيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والا فلا دليل
على امتناع نحو ما جاءني الا زيد لم يجيء الا عمرو وما زيد الا قايم ليس
هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من في القبور ان انا الا نذير
واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره بخلاف
الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي والاستثناء
ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي يجهلها المخاطب
وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو فيه مما
يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلايل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء الخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره

ذكان مراد الشيخ انه يجيء آه من نظر في دلايل الاعجاز يظهر له ان مراده ما يستفاد من ظاهر كلامهم ومن تطبيق كلامه على ما ذكره الشارح ليكاد يصح
اوقلبا نحو ان انتم الا بشر مثلنا يمكن جعله قصر افراد كما لا يخفى وقصر تعيين بناء على ادعاء ان شان العاقل التردد كذا الفاضل ولا يظهره حسن چلبي

ينكر او لما ينزل هذه المنزلة وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان
المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطا لم يصح القصر بل لا
يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا
يكون موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع المخاطب في
مقام لا يصر على خطايه او يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين
اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين
وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد ما هو الا زيد
اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا
على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب
فيستعمل له اي لذلك المعلوم الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي
حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور على الرسالة لا يتعداها
الى التبري عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم عالمون
بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري عن الهلاك
لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه
منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء والاعتبار
المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء
النبي عليه السلام فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا
عطف على قوله افرادا اي ويستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب نحو ان
انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا
بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل لم يكونوا

قوله ولا منكرين لذلك ينبغي ان يزاد قيد آخر وهو ان المتكلمين كانوا عالمين بعدم جهل المخاطب لان اعتبار التنزيل انما يصح بعد علمهم بذلك قوله واما اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم يعني ليس المراد بالجملة القصرية قصر انفسهم على البشرية وانما اثبتوها متلبسا بطريق القصر وصورته قصدا الى مجرد الموافقة لصورة كلام الخصم هذا ويمكن اجراء القصر على ظاهره بان يقال قصر الكفرة الرسل على البشرية بالنظر الى الملكية وحاصل كلامهم انكم مقصورون على البشرية لا تتعدونها الى الملكية فلستم رسلا لان الملكية لازمة للرسالة وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم والرسل عليهم السلام سلموا كونهم مقصورين على البشرية لا يتعدونها الى الملكية لكنهم منعوا لزوم الملكية للرسالة حيث قالوا ولكن الله يمن على من يشاء من عباده فتامل ه حسن چلبي

جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين
لاعتقاد القايلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين
على دعوى الرسالة اى لان الكفار القايلين بهذا القول اعني ان انتم
الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين
اعني الرسالة فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية
بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم
وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر اى انتم مقصورون على البشرية ليس
لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان
القايلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين
مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين
على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا انتفاء الرسالة
عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم اى قول الرسل المخاطبين ان نحن
الا بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اى التماشي معه وارخاء العنان اليه
والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة
لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد تبكيته اى اسكات الخصم والزامه
لا لتسليم انتفاء الرسالة والرسل عليهم كانهم قالوا ان ما قلتم من انا بشر
مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا
بالرسالة وهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما
اثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين
ويمكن تقرير السوال بوجه اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر

قوله والاولى اوفق بجواب المتن حيث قال انه للتسليم انتفاء الرسالة فان المناسب للتقرير الثاني ان يقال لا لان المخاطبين ينكرون ذلك قوله ان انتم الا بشر مثلنا لفظتان ههنا وفي قوله فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب سهو من قلم الناسخ فان نظم الاية في سورة يس ما انتم لا ان انتم قوله على ان قطعهم الى قوله بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين فيه يقال فلان متردد بين الصدق والكذب عندي اي انا متردد في صدقه وكذبه ولهذا الاستعمال كثير ان يحصي فمعنى كلام الشارح ان غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب عند انفسهم كالتردد بينهما عند السامعين الذي هو ظاهر حال المدعي فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده الفاضل المحشي من لزوم ركاكة المعنى الا ان اخذ هذا المعنى من العبارة المذكورة اعني كما هو ظاهر اه تكلف فليتامل قوله والاولى بناء على ما ذكرنا المراد بما ذكره الاشكال الذي اورده على ظاهر ما يستفاد من ظاهر كلام الشيخ ثم توجيهه اه وانما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقوله يعلم ذلك ويقربه بان يعلمه ويقربه بادنى تنبيه فتامل ه حسن چلبي

بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون ذلك بل يدعونه
والاولى اوفق بجواب المتن فليفهم ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين كذبوا رسل عيسى
بن مريم ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
فقوله ان انتم الا بشر قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون
فالظاهر ايضا انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل يعتقدون انهم
صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين لكن حمله صاحب المفتاح على انه
قصر افراد يعني الذي سماه المص قصر تعيين بناء على نكتة وهي ان الكفار
نزلوا المخاطبين وتنبههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان
يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق
والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب
قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك لصاحبك يعني ان الاصل في
انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك
ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اى ان يجعل من يعلم ذلك رفيقا مشفقا
على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج
لا على مقتضى الظاهر لانه لما لم يشفق على اخيه وكانه اخطاء في زعمه انه ليس
باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة
ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره
فيستعمل له الثالث اى انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن
مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله
المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم

موكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدال على الدوام والثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط
ضمير الفصل الموكد لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال
على ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية مصروفة ثم التاكيد بان ثم
تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون
فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك
الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع الاول والثلثة الاخيرة
في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية
كاشتراك الاخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة وعزية انما على العطف
انه يعقل منها اي من انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما
سواه معا بخلاف العطف فانه يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو
زيد قايم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد قايما بل قاعد وتعقل
الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر منه والامر كما في
العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا
الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهايم فطمع النظر
والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهايم ثم قال الشيخ
اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما يكون واعلق ما ترى
بالقلب اذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن يراد التعريض
بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس الغرض من قوله تعالى انما
يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان يذم
الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهايم ثم القصر كما يقع بين

بين المبتدا والخبر على ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد
وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا
زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا
زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاني زيد الا راكبا وما جاني راكبا
الا زيد وكذا بين الفعل وساير المتعلقات سوى المفعول معه
نحو ما قام زيد الا في الدار وما نام الا في الليل وما ضربته الا
للتاديب وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاني رجل الا فاضل وما جاني احد الا اخوك
وما ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يوخر
المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل
على المفعول وعلى هذا القياس البواقي فيرجع في التحقيق الى قصر
الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة فيكون حقيقيا وغير
حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل
تقديمهما المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصود حال كون المقصور
عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة متقدمة على
المقصود عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرو زيدا في قصر
الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرو وما ضرب الا زيد
عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد
ومنه قول الشاعر لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع
الحاجب وقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك النوايح
وكذا ساير المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه ذلك قصر الصفة

قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند
الى زيد والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق
بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل في الاول والمفعول
في الثاني ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانها في الحقيقة تامة
بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع
ازالتهما عن مكانهما بان يوخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه
كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيد بتقديم
الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفيما
ضرب عمرو الا زيد ما ضرب زيد الا عمرو بتقديم الفاعل والاداة
على المفعول لكن مع تاخير الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال
المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور عليه يجب ان
يلي اداة الاستثناء سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع
او متقدمين عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا ما
منعه بعض النحاة وقالوا الظرف في قوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادي الراي منصوب بضمير اي اتبعوك في بادي الراي وكذا
باب الامير في البيت الاول اي لا اشتهي باب الامير والنوايح في البيت
الثاني مرفوع بضمير اي قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول
يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير لا يخفى عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا
قدم المرفوع واخر المنصوب ومن هذا القبيل ان عمروا في قولنا
ما ضرب الا زيد عمروا منصوب بضمير كانه قيل لما وقع الضرب الا من زيد
ثم قيل من ضرب فقيل عمروا فالكلام فيه نظر لاقتضائه القصر على

على الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان من ضرب لا يبهام استفهام من
جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت زيدا وعمروا وبكرا فقيل
لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون
غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من زيد
فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا
البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قايلين بان الفعل المضمر ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم
اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام
في غير هذا المقام ووجه الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء
القصر فيما بين المبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي
في الاستثناء المفرغ وهو الذي ذكر فيه المستثنى منه ففرغ الفعل
الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما
ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا يلزم التخصيص من غير
مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى
مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم برفع مساكنهم
وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر
اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى
منه فلا ضمير في الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في

الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل
في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر العام والا فكيف يسند الفعل
المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة
وهو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه
كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن فيه
وكذا قوله تعالى لا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرا بالياء
فان فاعله ضمير عايد الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه
يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العايد الى احد لكن
التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه
من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العايد الى ما ليس في اللفظ
وانصراف العامل الى المستثنى مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر
في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا
وفي نحو ما جاء الا راكبا كاينا على حال من الاحوال وفي ما سرت الا يوم
الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة
وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسب في الجنس بان يكون المستثنى
منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر فيما كسوته الا جبة
شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في ساير الامثلة المذكورة بل
المراد اخص من ذلك وفي صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا
او حالا او غير ذلك واذا كان النفي متوجها الى هذا المقدر العام
المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي من ذلك المقدر
شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاع

الانتفاع واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما
خبر مبتدا نحو ما زيد الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
او يقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا
ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس
الشيطان من بني ادم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لان قصد لزوم
تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال
مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله الا على تاويل العزم والتقدير
اي ما ايس الشيطان من بني ادم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم
من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا جعل المعزوم عليه
المجزوم به كالواقع الحاصل وفي انما يوخر المقصور عليه تقول انما
ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصود
عليه على غيره للالتباس فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة
لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا سواء
قدم المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمنا
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد فانه
يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر
وهو ان تقديم المقصور عليه جاير اذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال
ابو الطيب ساميا لم تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها
الا اللذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما اذا كان القصر مستفادا من

اما وهذا ليس كذلك وغيرها الا في افادة القصر بنوعيه اي قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا تقول
في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفي قصرها ما
شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعة لا العاطفة
لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر غير زيد لا عمرو والانتفاء
شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي **الباب**
السادس الانشاء الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته
خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على المتكلم اعني القاء الكلام
الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره
وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها
المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له
كذا وكذا الظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام
الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث
من غير احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه آخر الامر فالانشاء ضربان
طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كالافعال
المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب
وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه
بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير
الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا ادعى صاحب
المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب في الانشاء ان
كان طلبا يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب

هي تعلق النفس بالامر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما سائر الانشائيات مختصر

طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان
المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معناها الحقيقي ويتولد منها
بحسب القراين ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف
خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لانه اما ان يقتضي كون
مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر
في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب حصول امر في الخارج
فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان
باحدى حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب
حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان
التمني لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما
تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود يوما
لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه
الا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع
للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو
هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع له لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة
الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام
الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو
ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه
وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني
فان النصب قرينة تدل على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع
بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء الستة والمناسب

قوله وكما يعوض بلو هذا بيان للمناسبة بين لو وليت حتى يظهر جواز استعمال الاول في موقع الثاني قوله بعد فعل فيه التمني وقد يجي بخلاف ذلك كقول امرء القيس
تجاوزت عليها احراسا ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلي وكثيرا ما يستغني آه اي يستغني بها عن ذكر فعل التمني وان كان مقدرا بل لا غلبة قوله اي اود لو كان
تقلب الداخرة فيه ضعف لان عادة العرب ان يبدلوا الاخف من الاثقل وههنا يلزم ان يكون الامر بالعكس قوله مركبتين معها ولا المزيدتين اعترض عليه بان هلا
للحروف انما اخذ من هل ولو قبل التركيب لا في حالة التركيب اذ لا فرق بينهما عند التركيب فيرجع المعنى على ما يقتضيه قوله مركبتين الى ان هلا ولولا ماخوذة من هلا
ولولا ولا يخفى فساده اجيب بانه قوله مركبتين حال مقدرة لا محققة حتى يرد الاشكال والمعنى انهما ماخوذة من هل ولو حال كونهما مقدرا في التركيب مع ما
ولا المزيدتين قوله لتضمنهما معنى التمني فيلزم المضمن المضمن فيه وهذا المعنى اعني اللزوم هو المعول بالتركيب والا فاصل التمني موجود في هل ولو قبل التركيب
والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين يفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا معهما والزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه التنديم في الماضي
والتخصيص في المستقبل قوله على ما كان يجب ان يفعله المخاطب اي من حيث تركه ولو قال على معنى انه كان يجب ان يكون بيانا للوم لكان اظهر ه حسن چلبي

للمقام ههنا صور التمني وكما يعوض بلو الوافع واقعا كذلك يطلب بليت
وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها لو التي تجي بعد فعل فيه معنى
التمني نحو ودوا لو تدهن وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغني بها
عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود
لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي
كان حروف التنديم والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة
ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانهما ماخوذة من هل ولو اللتين
للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمنهما علة
لقوله مركبتين والتضمين جعل الشي في ضمن الشي تقول ضمنت الكتاب
كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من هذا
التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنين معنى التمني ليتولد علة
لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني
بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين هما اياه في الماضي التنديم
نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا الى
جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقول
ولوما تقول على معنى ليتك تقوم قصدا الى حضه على القيام ومع
هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله
المخاطب قبل ان تطلب منه الفعل فقوله لتضمينهما مصدر مضاف
الى المفعول الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن
مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه لانه قال مركبة مع ما
ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل

قوله ان يكون كل منهما في بعض النسخ كل منهما بتثنية الضمير باعتبار النوعين اعني هل المركبة ولو المركبة قوله وقد يتمنى بلعل انما قال فقد يتمنى نظرا الى انما يتولد بعل لا
فالمقام مقام الترجي على ما يشعر به قوله لبعد المرجو عن الحصول قوله والاشفاق ارتقاب المكروه اذا عدي الاشفاق بمن يكون بمعنى الخوف واذا عدي بعلى يكون
بمعنى العطف قوله وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب اي بدخول الاشفاق في الترجي ووجه الظهور ان العاقل لا يطلب ما يكرهه ه حسن چلبي

هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بانه ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما
ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ايضا محصول كلام صاحب المفتاح
حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمين معنى
التنديم والتحضيض من غير توسط معنى التمني جريا على مقتضى
المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وما مضى يناسب التنديم
وما يستقبل يناسب السوال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام
بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا
للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى له حكم ليت وينصب في
جواب المضارع على احتمال ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد
المرجو عن الحصول فسبب بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات
التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او
ممكن لا طمع في وقوعهما بخلاف الترجي فانه ارتقاب شي لا وثوق
بحصوله فمن ثمة لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق
ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس
بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة
شي في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين
او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى

قوله لم يقبح ازيد قايم كما قبح هل زيد قام قيل بعض شراح الايضاح قبح المثال بما اذا قصد به التخصيص فانه قد يأتي لذلك عند الشيخ عبد القاهر والمص وانما قيد به
دفعا لما تشير اليه الشارح من انه يجوز ان يكون تقديم زيد للاهتمام وهل لطلب التصديق وفيه نظر لان المثال يكون ممتنعا فيجا فيجي تحقيق الكلام فيه قوله
وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في ازيد قايم فلا لانه بحث وهو ان تقديم المرفوع كما يجي للتخصيص والاهتمام كذلك تقديم المنصوب فالقول بان ما ذكر
في تقديم المنصوب ظاهر دون تقديم المرفوع تحكم فان قلت الاختصاص في تقديم المنصوب اظهر غالب دون المرفوع قلت سيمنع الشارح كون غلبة الاختصاص
علة لقبح مثال هل عمرا عرفت اللهم الا ان يقال فوق الدلالة على الاختصاص في تقديم المنصوب بحيث يجعل الاهتمام غير محتمل فيه فالوجه في القبح دون
الامتناع ان يحمل على الاضمار والتفسير كما يجي حسن چلبي

وايا ان فبعضها مختص بطلب التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها
لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلتين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه
المص وكذا فالهمزة لطلب التصديق اي ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها
وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجري مجراهما كقولك اقام زيد وازيد
قايم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب او بالسلب وتطلب تعيينها
او التصور اي ادراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند اليه ادبس
في الاناء ام عسل فانك تعلم ان في الاناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي
طلب تصور المسند افي الخابية دبسك ام في الزق فانك تعلم ان
الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية او الزق والمطلوب هو
التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه اجمالي وتطلب
بالاستفهام تفصيله ولهذا اي لمجي الهمزة لطلب التصور لم يقبح في طلب
تصور الفاعل ازيد قايم كما قبح هل زيد قايم ولم يقبح في طلب تصور
المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا عرفت وذلك لان التقديم يستدعي
حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو
محال بخلاف الهمزة فانها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل او
المفعول وهذا ظاهر في اعمرا عرفت واما في نحو ازيد قام فلا اذ لا
نسلم ان تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل
غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون ازيد
قايم لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدرك
على هذا انه علل قبح هل زيد قايم بان هل بمعنى قد لا بانه مختص لطلب
التصديق كما سيجي والمسؤول عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة

قوله لا يخلو من تعسف وجه التعسف ان معنى كون السؤال عما يلي الهمزة كونه متعلقا به على وجه لا يتعلق بغيره كذلك فان السؤال في انت ضربت زيدا متعلق بالفاعل
على معنى ان الضرب المتعلق بزيد هل صدر عنك ام لا وقولك اضربت زيدا على طلب التصديق ليس كذلك لان السؤال كما يتعلق بالضرب يتعلق بزيد لان المعنى هل
تعلق الضرب بزيد او هل صار زيد متعلقا بالضرب قوله ومما يؤيد ذلك اي كون المسؤول عنه بالهمزة ما يليها قوله وهل لطلب التصديق اي لطلب حصول التصديق
والا فالهمزة ايضا لطلب التصديق في التحقيق كما حققه الفاضل المحشي والحاصل انهم اطلقوا التصور على ما يعم نوعا من التصديق والتصديق على ما بقي فمعنى قولهم ان هل لطلب
التصديق انه لطلب نوع منه غير النوع المخصوص فتامل وتدبر استمع حسن چلبي

بالهمزة هو ما يليها كالفعل في اضربت زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل
اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد واردت بالاستفهام ان
تعلم وجوده فهي على هذا الطلب التصديق بصدور الفعل منه واذا
قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور المسند اضرب هو ام اكرام
والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل ان يكون لطلب التصديق
وان يكون لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القراين ونحو قولك افرغت
من الكتاب الذي كنت تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا
الكتاب ام اشتريته سؤال عن تعيين المسند وبهذا يظهر ان كلام
المص لا يخلو عن تعسف والفاعل في انت ضربت زيدا اذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في ازيدا
ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من
المخاطب وكذا ساير المتعلقات نحو افي الدار صليت وايوم الجمعة سرت
واتاديبا ضربته وارا كبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلايل الاعجاز
ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارايت اليوم انسانا
فيصح ولا يصح ان تقول انت قلت شعرا قط اانت رايت انسانا اذ لا
معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت
الاشارة الى فعل مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه
الدار وما اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل
شعر على الجملة ورؤية انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس
مما يختص بهذا دون ذلك حتى يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق
فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد

قوله امتنع هل زيد قايم ام عمرو فقد سبق منا في اوايل ابحاث الاسناد الخبري ان ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه السلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا على انه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل واشرنا هنالك الى الجواب بجواز كون ام في الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل اتزوجت ثيبا قوله لان التقديم يستدعي آه فيه بحث لانا نمنع الاستدعاء كليا بناء على احتمال الاهتمام في الواقع فان قلت الاهتمام قليل بعيد فكانه غير محتمل قلت لا وجه للتقبيح في الحمل على الاضمار والتفسير سوى البعد والقلة فيلزم قبح وجه الحبيب المتمنى على ما زعمه فيما سياتي ولا قايل به فليفهم قوله وفيه نظر لانه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى آه اي لا وجه على التعليل المذكور فلا يرد جواز كون وجه التقبيح كونها بمعنى قد على ما سيجي والجواب عن النظر ان وجه التقبيح على ما ذكره هذا القايل هو لزوم تحصيل الحاصل بناء على اختصاص هل بطلب التصديق واستدعاء التقديم حصول اصل التصديق بنفس الفعل على ما هو الغالب من ان التقديم للاختصاص المقيد لذلك ولا يلزم من هذا تقبيح وجه الحبيب المتمنى على قصد الاهتمام لعدم حصوله سبب القبح المذكور فيه وهو لزوم تحصيل الحاصل بالنظر الى الغالب ويدل على عدم اتجاه هذا النظر انه اورد هذا الوجه في شرح المفتاح ولم يتعرض لهذا النظر حيث قال وانما لم يمتنع هل زيدا عرفت لاحتمال ان يكون زيدا مفعولا لفعل محذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشغولا بضميره او يكون مفعولا للمذكور قدم لا للتخصيص بل لغرض اخر لكن ذلك قليل بعيد فقبح ولم يمتنع فعلى ما ذكرنا يكون معنى قول المص لان التقديم يستدعي

حصول التصديق بنفس الفعل انه يستدعي ذلك بالنظر الى الاغلب الاكثر فلا يرد عليه احتمال التقديم بمجرد الاهتمام كيف ولعله بعد احتمال كان التخصيص مع غير المتنازع فيها حسن جلبي

واذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو وهذا اي ولاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قايم ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما اذا لم يذكر ام عمرو وقيل هل زيد قايم فانه يقبح ولا يمتنع لما سيجي فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما على التعيين وهو غير تصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما وقبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف وتفسيره الظاهر اي هل ضربت زيدا لكنه يقبح لعدم اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجه الحبيب اتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قايل به دون ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة ان هل اذا راى وجود الفعل

قوله لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف لكنه لبعده مستقبح قوله وههنا نظر آه تلك العلة كونها بمعنى قد في الاصل كما سيجي الان وهذا النظر انما يرد لو لم يكن علة القبح منحصرة عند السكاكي فيما ذكره وظاهر عبارته يفيد الانحصار حيث قال ولاختصاصه بالتصديق قبح هل زيدا عرفت الا ان يقال تقديم قوله لاختصاصه لا للاختصاص بل لغرض اخر قوله اهل عرفت الدار بالغربين الغربان بفتح الغين المعجمة وتشديد الراء المكسورة والباء هما قبرا مالك وعقيل نديمي جذيمة الابرش حسن جلبي

الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز اختيار هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وانما لم يحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا انه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان لا يكون قبحا بعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحها اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغربين وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو

قوله وحنت الى الالف المألوف حنت بالتخفيف بمعنى مالت وعطفت من حنى يحنو حنوا وبالتشديد بمعنى اشتاقت من حن يحن حنينا
قوله اتضرب زيدا وهو اخوك المراد من الاخوة الصداقة والتآخي لا الاخوة الحقيقية والا لكانت الجملة الاسمية حالا مع كونه
لم يجز دخول الواو عليها كما تقرر في النحو قوله قال الحماسي ساغسل البيت القضاء واصله الحتم والايجاب ثم استعمل في كمال الصنع
والفراغ من الشي وقضاء بروى بالرفع والنصب فاذا رفعته يكون فاعلا لجالبا ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير
والمعنى ساغسل العار عن نفسي باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشيء الذي يجلبه واذا نصبته يكون مفعولا
لجالبا وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتوم والقدر المقدور والمعنى جالبا الموت عليها به وبعد البيت المذكور قوله
واذهل عن داري واجعل هدمها ٭ لعرضي من باقي المذمة حاجبا ٭ ويصغر في عيني تلادي اذا انثنت ٭ يميني بادراك الذي كنت طالبا
يريد اني اترك داري واجعل خرابها وقاية لعرضي ويخف على قلبي تركها خوفا من لحوق العار ويقل في عيني اتفاق تلادي اي مالي
القديم عند انصراف يميني جائزة للمطلوب ٭ حسن چلبي

قاعد والا لما الفرق بينه وبين ما اذا كان الجزء فعلا نحو هل زيد
قام قلنا الفرق انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهود ابالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما
بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنها ذاهلة وهي اى هل
تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا
يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك
يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار اثبات الفعل الواقع في الحال
بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل
تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في
الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك ليكون قرينة على ان
المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستقبال عن وقوع
الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان
يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا الامتناع جار فيما
اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي
ان يقع سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية
كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك
او تشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل الموقع وبهذا اظهر
فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان الفعل المستقبل لا يتقيد
بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل
وانتفاؤه وها هنا ممنوع لا يرى الى صحة قولنا سيجيء زيد
راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدى الامير قال الحماسي ساغسل

قوله لما سنذكره في بحث الحال من ان الحال الذي نحن فيه والحال الذي ينافي الاستقبال وان تنافيا حقيقة الا ان فيها استبشعوا علم الاستقبال
في صدر الجملة الحالية للتنافي بحسب الظاهر وفي الجملة ولو بحسب الظاهر اللفظ قوله وهو ينادي على خطائه لانه يدل على وجوب تجريد
الجملة الحالية لا على تجريد الفعل المقيد بالحال قوله كان لها مزيد اختصاص لان للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالفعل كما عرفت قوله ما موصولة
ويجوز ان تكون موصوفة والجملة صفتها قوله اذ المضارع لا يكون الا فعلا فيه بحث لان غاية ما علم ان هل اذا دخلت على المضارع تخصه بالاستقبال
ولا يلزم منه مزيد اختصاصها بالمضارع ولا كون دخولها عليه اكثر من دخولها على الاسماء وغيرها حتى يتم ما ذكره ونظيره هذا ان قد تقرب الماضي من الحال
ولا يلزم منه كون دخولها على الماضي اكثر من دخولها على المضارع وغاية ما يمكن ان يقال مراده ان الوضع وضعها للاستفهام عن غير الحاصل لغرض تخصيص
المضارع بالاستقبال فلها بالنسبة الى هذا الغرض مزيد خصوصية بالفعل والكلام بعد محل تامل قوله والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي
هي مدلولات الافعال لا الى الذوات قد اشار الفاضل المحشي الى تحقيق هذا الكلام بان المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها
وهي النسب الحكمية وبسط فيها بعض البسط الى ان قال الافعال تتضمن نسبا حكمية صلح ان تتوارد عليها النفي والاثبات ولها انتساب الى الازمنة واحتمال

ساغسل عني العار بالسيف جالبا ٭ على قضاء الله ما كان جالبا ٭
وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم
لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة
الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال فهم منه ان الفعل المقيد بالحال
يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم يتفكر
عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض
لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف على
القاصرين ان يقعوا فيها من غير تامل ويأخذوها منهما ولا
اختصاص التصديق بها اى لكون هل مقصورة على طلب التصديق
وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال تخصك بالعبادة بمعنى لا
نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
اختصاص بما كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدا خبره اظهر
وزمانيا خبر الكون اى الشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان
الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث
يدل بعروضه لزوما اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع
بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما
اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق
هو الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان
الى الصفات التي هي مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات
التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما

اختصاص بعض او ضعف كانت النسب ... الاثبات ... بالنسبة الى ... خلاف ما تقيد ... النفي ... نسبة ما ... لكن فيه ... الفاعل ... النسب الى الاختصاص بالفعل ... الى ... حسن چلبي

قوله ادل على طلب الشكر اي طلب حصوله في الخارج لانه المراد دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب قوله وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على
الفعل تقديرا لانه قد سبق في اوايل احوال المسند ان يرون قوله تعالى لو انتم تملكون خزاين رحمة ربي في صورة الجملة الاسمية افاد الاختصاص كما يفيده
الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون يرون فهل انتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن الا ما حقيقة مفيد الابراز ما سيتجدد في معرض الثابت لانا نقول حقيقة
الجملة الاسمية فيما نحن فيه اعني فهل انتم تشكرون لا يفيد الثبوت بل التجدد لكون خبرها فعليه فكذا ما هو في صورتها فظهر الفرق على انه لا شك ان فاهو
بحسب الصورة والحقيقة معا ادل على المطلوب فيما هو بحسب الصورة فقط فثبت ان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل انتم تشكرون وهو المدعى بعني
ههنا بحث اخر وهو ان هل انتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددي اما لبروزه في صورة المبتدا والخبر او لكونهما في الحقيقة على راي والاستمرار التجددي
اسنى بالمقام من الاستمرار الثبوتي لدلالته على طلب استمرار الشكر على التجدد اذ هو شق على النفس المستدعي لزيادة الثواب كما مر بيت اليه الاشارة في قوله تعالى
الله يستهزئ بهم ثنا وجه العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتي ولك ان تقول ما ذكر في النظم ادل على كمال عنايته تعالى بعباده حيث رضي منهم
باهو اهون عليهم والله تعالى اعلم قوله كقولنا هل الحركة موجودة لا يخفى ان الوجود اذا كان محمولا كان النسبة الرابطة وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به

مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اى ولان لها مزيد اختصاص
بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون
وفهل انتم تشكرون مع انه موكد بالتكرير لان انتم فاعل فعل
محذوف لان ابراز ما يتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقايه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على
الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا
لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم
شاكرون ادل على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت
باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى للفعل من الهمزة فتركه معه
اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول ما
سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل
زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات
وابراز ما سيتجدد في معرض الوجود بخلاف غير البليغ فانه لا فرق
بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى به ان يدخله على الفعل
كما هو اصله وهي اى هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها
وجود الشي او لا وجوده كقولنا هل الحركة موجودة او لا موجودة
ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شي لشي او لا وجوده كقولنا
هل الحركة دايمة او لا دايمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة او
لا وجوده وقد اخذ في هذه شيان غير الوجود وفي الاول شي واحد
ولذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي
المركبة رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام مشتركة في انها

قوله طالبا ان يشرح هذا الاسم هكذا وقعت العبارة في النسخ التي رايناها والانسب بقولنا ان يقال طالبين ولعله اراد طالبا كل منا او حمل ضمير الجمع على الواحد المعظم هذا وان
كان شاييا في المتكلم الا انه ينبو عنه المقام قوله اي حقيقته التي هو بها هو اشار الى ان المراد بالماهية ههنا هو الحقيقة اعني ما به الشي هو هو باعتبار تحققه لا بمعنى
المفهوم الذي لم يعلم تحققه بعد بقرينة حكمه بتقدم مطلب هل البسيطة عليه قوله يعني ان مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه ثم يبحث فان المطلوب بما الشارحة للاسم بحسب الاصطلاح تمام ماهية الاسم حتى يقع في جوابه الحد التام ولا شبهة في ان طلب التصديق
بالوجود غير متوقف على تصوره بالوجه المذكور وعلى التقدير ان يراد به الاعم من المعنى الاصطلاحي لم يكن بد من ان يكون المقصود به نوع خصوص لمفهوم الاسم ويجوز
ان يعلم ان هذا اللفظ مفهوما وان يتصور ذلك المفهوم بخصوصه فيسال عن ذلك المفهوم اهو موجود ام لا ثم بعد العلم بوجوده يتصور بخصوصه
وبالجملة لابد من تصور المفهوم قبل طلبه بما الشارحة للاسم على اي معنى حمل فلم لا يكفي هذا التصور في طلب وجوده لا يقال مما ذكره من ان الاقتضاء بناء على
ما هو الاولى لانا نقول قد صرح الفاضل المحشي بان هذا الترتيب قطعي وواجب في نفس الامر لا باعتبار ان الاولى واجب في نظر البلغاء اذ قد جعله مما لابد
منه قوله لا ماهية له ولا حقيقة كان الاحق عطف تفسيري لسابقه قوله والمعدوم لا هوية له اي لا وجود فان الهوية كما تطلق على الحقيقة

انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة ان المطلوب بكل منها
تصور شي اخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقا طالبا
ان يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاى معنى وضع فيجاب
بايراد لفظ اشهر سوا كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى
اى حقيقته التي هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما حقيقة مسمى هذا
اللفظ فيجاب هذا بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل
في الترتيب بينهما اى بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية
يعني مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود
المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم
اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لم يعرف انه موجود
استحال منه طلب حقيقته وماهيته والمعدوم لا ماهية له ولا حقيقة
لان الماهية ما به يكون الشي هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق
بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد
بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على
الشي الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا
يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها
مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة
واما المعدومات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حدود
الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان
الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اوايل التعاليم من حدود الاشيا
التي يبرهن على وجودها في اثنا العلم انما هي حدود بحسب شرح

الاسم ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صار تلك الحدود بعينها
حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا ذكره الشيخ في الشفا فعلم ان
الجواب الواحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس
الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ويميز العارض المشخص
الذي العلم اي يطلب بمن الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه
وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد
تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو
فلان وما اشبه ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه
التشخص بحسب انحصار الاوصاف في الخارج في شخص وان كانت
تلك الاوصاف في الخارج في شخص نظرا الى مفهوماتها كليات
وقال السكاكي يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس
الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن
الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه
لفظ مفرد موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه
الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة
او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
سيروا فقد سبق المفردون قيل وما المفردون يا رسول الله فقال
الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن الجنس من ذوي
العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا
نسلم انه سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك يأتي بالوحي الى الرسل ونحو ذلك مما

مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن
فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر
من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب
بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسأل باي عما يميز احد المشاركين في
امر يعمهما نحو اي الفريقين خير مقاما اي انحن ام اصحاب محمد عم قال الكافرون والمؤمنين
وهم اصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية فسألوا عما يميز احدهما عن الاخر والامر
الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي ويوضحه قوله في المفتاح بقول القائل
عندي ثياب فتقول اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها
في الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه
اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى كل فجوابه كلي مميز لا غير
وعلى الجملة هو طالب للتميز ويسأل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم آتيناهم
من آية بينة اي كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين ام غير ذلك والغرض من ذلك السؤال
التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن آية
مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد
وجب زيادته من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر
بعض المحققين من النحاة ان مميز الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر والاول على جوازه كتاب من كتب النحو وايضا قوله
سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ويسأل بكيف عن الحال وباين
عن المكان وبمتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان
عن الزمان المستقبل قيل يستعمل في مواضع التفخيم مثل يسأل
ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعد

والحق ان كون الاسم غير متمكن يأبى التصرف المذكور قوله مثل يسأل ايان يوم القيمة المضاف نحن وفي اي وقوع يوم القيمة ملابس وقوع ظرف الزمان خبرا عن غير الحدث ٥ حسن چلبي

قوله بعد ان المأتى موضع الحرث وهو القبل دون الدبر وفى الآية رد على اليهود حيث كانوا يزعمون ان من جامع امرأته في قبلها من دبرها كان الولد احول
قوله وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية فان قلت قد صرح ابن هشام بان ام من كلمات الاستفهام وصرح بعض النحاة بان ام المنقطعة لطلب التصديق فقط وكلام الشارح يشعر باختصاصها بطلب التصور فما وجه ذلك قلت مراد الشارح تفصيل الكلمات المذكورة ههنا ولهذا قال فظهر ان كلمات الاستفهام اه اي ظهر مما ذكر من اول الباب الى ههنا وام لم يذكر ههنا لانها مسكوت عنها بحل ان كون ام من كلمات الاستفهام محل نظر اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركة لما قبلها في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف كما في ازيد قائم ام عمرو واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها ولا احد معنييها بل المفيد له الهمزة المقدرة قوله ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة اي لعراقة الهمزة في الاستفهام لم يجز وقوعها بعد ام لاقتضائها كمال التصدير كما صرح به في مغني اللبيب ولهذا اذا وقعت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت ايضا على العاطف كما مر تحقيقه قوله ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن هذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعل لانطواء قلبه على ضده وقد انشده الكسائي في مجلس

فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اى على اى حال ومن اى شق اردتم بعد
ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى
بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا الا انى كل يوم وقوله
يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون
في احدهما حقيقة وفي الآخر مجازا وايضا فقد ذكر بعض النحاة ان انى
بمعنى اين الا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من اين
لنا عشرون لنا من انى او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اى من انى اي
من اين فقال المصنف انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك من
جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص
بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية ~~وبعضها مختص بطلب التصديق كهل~~ وبعضها مشترك بينهما
كالهمزة فانها تجئ لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا
يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى
ام هل يستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله
ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به
وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام
كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يحل ما قيل في قوله تعالى
اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها
ان يليها احد المستويين والآخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان
كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها اذ لا يستفهم
عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام تكذبوا

ه لفظ م في قوله لام مخففة من ما الاستفهامية فانه يجب حذف الفها اذا جرت وابقاء الفتحة دليل عليها فرقا بين الاستفهام والخبر وربما تبعت الفتحة الالف في الحذف ويسكن الميم وذلك مخصوص بالشعر وقد صرح صاحب الكشاف في سورة الاعراف حيث تكلم على قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن لهم ان اثبات الالف اذا دخل عليها حرف الجر شاذ قليل ورد بذلك حمل ما في الآية المذكورة على الاستفهامية كما يقتضيه مساق كلامه وهذا القول الحق اذ لا يجوز حمل القراءة المتواترة على الوجه الشاذ النادر بلا ضرورة لكن جوز في يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ان يكون ما استفهامية وقال الاولى ان يكون قوله بما غفر لي بطريق الالف فاجود وان كان اثباتها جائزا فالتعارض بين كلاميه ظ مكشوف والوجه ما في سورة الاعراف حسن چلبى

ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام
مما يناسب المقام بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز
وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء
نحو كم دعوتكم ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين امنوا
معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونامل
ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه
على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء
الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير وقد يقال
التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال لحمل المخاطب على الاقرار
بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر
الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في
حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت
زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت
في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا انبزيد
مررت واراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير
بالفاعل قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل
على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم
ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل
لكان الجواب فعلت او لم افعل واعترض المصنف عليه بانه يجوز ان يكون
الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين

قد تصدى الفاضل المحشي لذكر ما يتضح به وجه المجاز في الكل لكن فيه بحث لانه لم يزد على اللزوم بين المعنى الحقيقي والمجازي
ولا يخفى على الحاذق بقانون المجاز انه لا يكفي في تعيين العلاقة لان مطلق اللزوم متحقق في جميع انواع العلاقة في
البعض السببية في الاستبطاء مثلا واستعمال ما وضع للمسبب في السبب بوساطة وفي التنبيه على الضلال بالعكس

الظاهران فاء الجواب محذوف مع الجواب وانه جائز في السعة والتقدير واما غيرها فليس كالهمزة لانه لانه وان كان آه وقد سبق في اوائل الكتاب في بيان شيوع مثل هذا التركيب حسن چلبي عفي عنه

بان ابراهيم ع م هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الا
ستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الاية وهو انه ع م قد حلف
بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما رأوا
كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا
سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من
حلفه وذكره الاصنام وقد روي انهم هربوا وتركوه في بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه
وقوله باثلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانها هي
التي يجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي
فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاستفهامية
للتقرير بما يسأل به عنه نحو كم اتيناهم من اية بينة وماذا فعلت
بفلان ومن الذي فعله ونحو ذلك والانكار كذلك اي بايلاء المنكر
الهمزة نحو اغير الله تدعون يعني اذا كان الانكار بالهمزة والانكار كذلك
اي بايلاء المنكر الهمزة نحو اغير الله تدعون يعني اذا كان الانكار بالهمزة
واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو
مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف
تؤذي اباك ومتى تفعل وايش تدري ما العراد من الدين وما اشبه ذلك
واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي
فانه ذكر ما يكون منه من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور
منه الفعل على ما سبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله
تعالى اهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا

فيه ايماء الى الفرق بينه وبين قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا واشارة الى دفع اعتراض متوهم وهو ان المنكر اتخاذ الاصنام لا مطلق الاتخاذ فيجب ان يقال أاصناما تتخذ آلهة على نمط قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا وتوضيح الدفع ان المنكر في الاية الاولى احد المفعولين حتى لو اسقط ذلك المنكر صح ان يقام مقامه ما هو غير المنكر ومن يجب تقديم ذلك المفعول المنكر في الاية الثانية كلا المفعولين حتى لو لم يكن مثل الاسقاط السابق فلا يجب تقديم احدهما على الفعل ولهذا لم يقل أاصناما تتخذ آلهة ولا آلهة تتخذ اصناما تامل حسن چلبي

لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان
المنكر هو نفس اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى
أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلهذا اولي الفعل
الهمزة وكالحال في قولك اراجلا تسير وكذا غير ذلك من المتعلقات
ونحو ازيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل
بحسب تقدير الفعل المفسر وكذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون
للانكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون
لانكار الحكم على ان يكون التقديم بمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح
قوله تع افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم
الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي ع م لم يعتقد اشتراكا في ذلك
ولا انفراده به وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى
انه ع م لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته
على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف
النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون
التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي
لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي و
التخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي
ان كان معرفا وقد اشرنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا
يحمل قوله تعالى آلله اذن لكم ام على الله تفترون على التقديم فليس
المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا
منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على

لم يقل انكار التقوية مع ان الظاهر ههنا هذا لان النفي داخل على كلام يفيد التقوية كما سبق تحقيقه في بحث لو بحيث جوز حمل قوله تع لو يطيعكم في كثير من الامر على الاستمرار الامتناع مع ان الظاهر امتناع الاستمرار حسن چلبي

هـ الهمزة للانكار والمراد بالذكرين الذكر من الضأن والذكر من المعز وبالانثيين الانثيان منهما وكانوا يحرمون ذكور الانعام تارة واناثها اخرى واولادها تارة كيف ما كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وكانوا يقولون قد حرمها الله فانكر ذلك عليهم والمعنى لو وجد التحريم كان المحرم اما هذا واما ذاك ولا شيء في شيء منها فلا حرمة اصلا حسن جلبي رحمه الله

التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المضمر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار أليس الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو ان الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى ءانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير بما يعرفه عيسى من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم قوله ولانكار ذكر ذلك دال على ان الصورة انكار الفعل اي يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى ءالذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما او غير الفاعل نحو افي الليل كان هذا ام في النهار وافي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك ولانكار

ع مصراع البيت لابي العلاء المعري تمامه ام الجوزاء تحت يدي وساده ه الاستفهام للتقرير وام منقطعة قرّر اولا ادعاء وافتخارا ان فراشه فوق البدر ثم اضرب عن ذلك وترقى في الحمل الجوزاء وسادة لان الجوزاء في زعمهم في الفلك الثامن والبدر في الفلك الاول حسن جلبي هـ اي لو لم يكن المراد التوبيخ بل كان الاستفهام على حقيقته لم يصح لانه سؤال عن خصوصية الوبال بقرينة على ولا وبال فيه بل كل مصلحة فيه حسن جلبي عفي عنه

والانكار ينبغي ان يكون اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى مرتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو أفاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر وهل يدخر الضرغام قوتا ليومه اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للذم والتوبيخ والا فكل مصلحة فيه والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عاليا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها

م البيت لابي العلاء من قصيدة مطلعها بروماك والجوزاء دون مرامه عدو يغيب البدر عند تمامه يقول يطلبك العدو بالمصادة والمعاداة والحال ان الجوزاء قبل مرامه لا يصل اليك الا بعد الوصول اليه لانه قد جرته مرتبة ومن المعلوم انه لا يصل اليه فكيف يصل اليك وهذا العدو لعنة اباك لعنته البدر عند تمامه حسن جلبي

اقول الاية فارتقب يوم تاتي السماء بدخان مبين يغشى الناس هذا عذاب اليم ربنا اكشف عنا العذاب انا مؤمنون انى لهم الذكرى الاية روي ان حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال يملأ بين المشرق والمغرب يمكث اربعين يوما اما المؤمنون فتصيبه كهيئة الزكام وان الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه واذنيه ودبره ومعنى الاية والله اعلم كيف يذكرون ويتعظون ويوفون بما وعدوه من الايمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على رسول الله من الايات البينات والكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا واعرضوا عنه حسن

بل قد يتولد اظهار مقابلة المخاطب كقوله ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك واظهار تفخيم الشان كقوله نعم بنساء لوبخ حسن جلبي ٥ اي كف له اعتباران احدهما من حيث ذاته انه فعل في نفسه وبهذا الاعتبار هو مطلوب في قولك كف عن الزنا والثاني من حيث انه كف عن فعل وحال من احواله واله لملاحظة وبهذا الاعتبار هو مصلوب في قولك لا تزده سيد ٨ قيل ينبغي ان يراد في التعريف طلب الفعل بالقول ليخرج طلب الفعل على جهة الاستعلاء بالاشارة فانه ليس امرا عندهم فلو عرف الامر بانه طلب الفعل هو مدلول جوهر الصيغة التي وقع الطلب بها لم يرد شيء حسن جلبي

على حقيقة يتولد منه بمعونة القراين ما يناسب المقام ولا ينحصر
المتولدات فيما ذكره المص ولا ينحط ايضا شيء منها في اداة دون
اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي
ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه
بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من
انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء
واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق
طلب العلو سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس
وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن القتل ثم اختلف الاصوليون
في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط
وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل
مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين
الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن و
الاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم يكن الدليل مفيدا للقطع
بشيء من ذلك لم يجزم المص بشيء واشار الى ما هو اظهر عند العقل
لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو ليضرب زيد
وغيرها نحو اكرم عمروا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة وتختص بما ليس
للفاعل المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب به الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل

٥ حركت الدال لالتقاء الساكنين ونصب نصب المصادر فهو مصغر ما مور به لانه يصغر الترخيم من ارواد او هو مصدر رود ومعنى رويد عمروا اروده عمرا اي امهله وذر رويد قد يكون صفة نحو سار سادا رويدا او قد يكون حالا نحو سار القوم رويدا او قد يكون مصدرا رويد عمرو بالاضافة كقوله عز وجل وضرب الرقاب واذا اتصل به الكاف نحو رويدك عمروا فهو اسم فاعل بمعنى امهله لا غير حسن

٥ وجه الامر بالتامل فمقابلته ان استعمال الامر في مقابلة صيغة الماضي يدل على كون الاضافة من قبيل اضافة العام الى الخاص لاحتمال قولهم صيغة الماضي بيانية حسن حلبي

الفعل وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالها
في حقيقة الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماها النحويون
امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر لي
في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم
يسموه امرا تميزا بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء
اي حال كون الطالب مستعليا سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر
الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل
استعلاء والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب
المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة نحو قم وليقم الى الامر بقولهم
صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة
او لام الاباحة مثلا يمنع كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم ان الامر في قولهم صيغة
الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم حقيقة في
قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع
ومثالهما فليتامل ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن
تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا يمد ذلك
في الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي
لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القراين وذلك
بان لا يكون لطلب الفعل اصلا او يكون لطلبه لكن لا على سبيل
الاستعلاء والى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او

٥ في الصحاح خسأت الكلب خسأ طردته وخساء الكلب بنفسه بعد يتعدي ولا يتعدى حسن حلبي
٨ تباريح الشوق توهجه والجوى الحرقة وشدة الوجد عن عشق وحزن واللواعج جمع لاعج يقال لعجه الضرب اي آلمه واحرقه جلده ويقال هو لاعج بحرقة الفؤاد من الحب حسن حلبي

ابن سرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ
مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا
ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض
ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في
التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة ففيه دلالة على سرعة
تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره و
في الاهانة لا يحصل الفعل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم
وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها
وبين الاباحة لان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز له
الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك
وفي التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل والترك انفع وارجح
بالنسبة اليهم فرفع ذلك وسوي بينهم والتمني نحو قول امرء القيس الا ايها
الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح
الصبح والانجلاء الانكشاف بقول البز انظلام به بضياء الصبح
ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما
اقاسيها ليلا ولان نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي فليس
الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا
عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق ولاستطالة تلك
الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس طماعية فيه وتوقع فلهذا يحمل على
التمني دون الترجي والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على

اي كان التكرار مفوض الى القرينة فان وجدت قرينة دالة على التكرار فهو للتكرار وان وجدت على عدمه فلا يكون له وكذا
هنا ان وجدت قرينة يدل على الفور فالامر للفور والا فيكون للتراخي عفي عنه

لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو رب
اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك
لمن يساويك رتبة افعل بدون الاستعلاء وبدون
التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس في العرف انما يقال للطلب
على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء ثم الامر قال السكاكي
حقه الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام
والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه
الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي
فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع
حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر
بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع
تراخي احدهما وفيه نظر لانه لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن
القرائن بل ليس مفهوم الا الطلب استعلاء والفور والتراخي
مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
شيء منها ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن
الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك
لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيا في اي معنى
استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر في الاستعلاء لانه المتبادر
الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ الحق ان
النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر و
النهي راجعا الى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك

٥ المراد من الاستمرار مواظبة المخاطب على الفعل والترك ما دامت قدرته موجودة واتصال الواقع اعم منه فلا يكون لحوي الكلام انهما اذا افاد استمرارا فالاشبه الاستمرار حتى يكون تكرارا لا حسن جلبي ٦ انما ذهبوا اليه هذا لان عدم الفعل مستمر من الازل فلا يكون مقدورا للمخاطب فكيف يتصور طلبه منه اجاب الفرقة الثانية بان هذا العدم المستمر وان لم يكن مقدورا باعتبار تحصله لكنه مقدور باعتبار ابقائه على ما كان بان لا يشتغل بالفعل وباعتبار ازالته عما كان عليه بان يشتغل استمراره حسن جلبي

لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر انه ليس المراد كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل او الترك نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود

٨ ثم ان حمل الامر في الاية على طلب الثبات انما يحتاج اليه اذا اريد بالصراط المستقيم ملة الاسلام واما اذا اريد بها طريق الحق على وجه الكمال بحيث يفيد كمال النفس بحسب قوتها فالطلب حقيقة حسن جلبي عفي عنه ٩ اي اعلاه بقول اكرمني عفي عنه

٤ فيه بحث لان العلة الغائية ههنا عبارة عن السبب الكامل فلا يلزم ان يكون لوجودها معلولا لان السبب الكامل نوعان احدهما غاية يقصد حصولها نحو ضربت تأديبا وثانيهما ما هو سبب لوجود شيء نحو قعدت عن الحرب جبنا حسن جلبي عفي عنه

وجود ذلك السبب الكامل مستتبع عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية السبب وان كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولهذا قالوا ان العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول وتتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر اخر العمل ولما كان ذلك اعني كون وجود السبب الكامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فالجزم السبب الكامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء مفهوما وقصد السببية بخلاف قولنا اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل للذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء اخر نحو ان توضأت صح صلوتك واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا

قوله واما قوله تعالى قل لعبادي الاية جواب عن سؤال مقدر وهو ان اقامة الصلوة لا تكون مسببة عن القول اذ كثيرا ما تكون متخلفا عنه فالمذكور بعد الامر اعني يقيموا لا يصح جزاء له فكيف الجزم وذهب الفراء في الاية الى ان الجزم باضمار اللام الجازمة والتقدير قل للذين امنوا قولي ليقيموا الصلوة ورد بان اضمار الجازم في الافعال كاضمار الجار في الاسماء وهو ضعيف لا يحمل عليه القرآن حسن

لا تنزل

٥ وقيل غرض عنه النزول كما يدل عليه كلام السكاكي حيث قال اذا قلت لمن تراه لا تنزل فتصيب خيرا امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال النزول لصاحبك لكونه حاصلا وتوجه بمعونة القرينة نحو الا تحب النزول مع محبتك اياه حسن

ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا
اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض
وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه
المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد
من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام
دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف
عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيولد منه
بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذه في التحقيق
همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار النفي اثبات فلهذا
صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر
بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد
المثبت وبالعكس ومثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار بمعنى ان تكفر او
ان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه تعويلا على القرينة
ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا
من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان اتخذوا وليا بحق فالله هو الذي
يجب ان يتولى وحده ويعتقد انه هو المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار
لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان ام انكار وتوبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذوا من
دونه اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما
يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق بالعبودية قلت ليس كل
ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن
قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو

٥ الظان الجنسية تعم المجانسة في النفي والاثبات وفي خصوصية الفعل وان كان خلافا فالكسائي انما هو في وجوب الاول فتقدير صاحب الكشاف في قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على تقدير كون لا تصيبن الظالمين خاصة مخالفة لمذهب القوم بل التقدير على الجوابية ان تتقوها لا لا يصيب الظالم فاحشة واس بمستقيم حسن چلبي

|٤١

قوله فلا يحسن الا بالواو الحالية نقض بعض اصحاب الحواشي بقول ابي تمام احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام اشتهيت تاديبي فدهري مؤدبي وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا اتضرب زيدا فهو اخوك على ان يكون الفاء تعليلا للنفي الضمني والشاهد بذلك هو الذوق السليم كما اشار اليه في شرح المفتاح ولا نقض لذلك بقول ابي تمام لجواز ان يكون الفاء فيه تعليلا للمقدر اي لا حاجة الى ارشادك لان عقلي مرشدي كما ذكروا مثله في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء حيث قالوا التقدير لا جدوى للتحسر وقوله فان الله يضل من يشاء تعليل لهذا المقدر هذا وقد علل الشريف في شرح المفتاح عدم جواز كون الفاء في قوله تعالى ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي تعليلا للنفي الضمني حسن چلبي

فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم
وان جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما
اصلا لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت فانه يصح وقوع
احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض
في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي من انواع الطلب النداء
وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا
فايا وهيا للبعيد وقد ينزل غيره منزلة البعيد لكونه نائما او
ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي تنادي له يعني انه بلغ
من علو الشان الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي
فيه بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل عنه بعيد واي و
الهمزة للقريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في
القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك
تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما يا فقيل حقيقة في القريب
والبعيد لانه لطلب الاقبال مطلقا وقيل بل للبعيد واستعمالها
في القريب اما لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة
المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه وان
المخاطب مع تركه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا
ايها الرسول بلغ ما انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر
بعيد نحو يا موسى اقبل ولا تخف واما للتنبيه على بلادته
وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط
شانه تبعيدا له عن المجلس نحو يا هذا وقد يستعمل صيغة اي

قوله واما يا فقيل الخ القول الاول قول ابن الحاجب والثاني للزمخشري والاول اقرب لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل فان قلت لم يذكر الشارح ما هو موضوع لنداء المتوسط وكذا اكثر النحاة فكانه لم يوضع له حرف من حروف النداء مع انه معنى ظاهر تمس الحاجة الى التعبير عنه قلت بعد تسليم انه ليس المراد بالبعيد خلاف القريب المعنى الظاهر قد يستغنى عن الوضع له خاصة بالمجاز ونحوه كنحو الروائح والطعوم التي اكتفى في التعبير عنها بالاضافة ذكر الحلبي المسكر حسن چلبي عفي عنه رحمه الله تعالى

قوله لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله هذا كلام المكشف فوفيه بحث لان الداعي ربما يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فلا يحسن فيه الا عبارة المذكور فالظاهر هنا قول ابن الحاجب على ما اشرنا اليه حسن جلبي قوله لكن مجموعه في محل النصب اه رد على ابي سعيد السيرافي حيث قال ايها الرجل مبتداء خبره محذوف اي مراد او بالعكس اي المراد الرجل حسن جلبي

اي النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراءه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما ينسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان ايا وما جعل وصفا لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال ولهذا قال المص في تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معاشر الانبياء وربما يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف فليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل امرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير

قوله يكشف الضباب الضباب بالفتح جمع ضبابة وهي سحابة تغشي الارض كالدخان تقول هذه اضبت يومنا
قوله المعرف فليس منقولا الحاجز قال الفاضل الرضي الاولى انه يقال الجميع منقول من الندا حسن جلبي
وانتصاب المنادى بجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكن جوزوا النصب ودخول اللام في نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته مع اللام حسن

قوله ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء الى اخره قد تقرر في كتب النحو ان اللام الجارة الداخلة على المستغاث والمتعجب منه مخصوصا من بين امثالهما بالدعاء والاستغاثة لتعديته اذ عوامل المقدر عند سيبويه لسبب ضعفه بالاضمار او حرف النداء القائمة مقامه عند المبرد وحقها ان تكون مفتوحة فرقا بين المستغاث به والمستغاث له وبين المتعجب منه فالمتعجب له اذ قد يلي حرف النداء المستغاث له على حرف المنادى نحو يا مظلوم بكسر اللام الداخلة على المظهر ليسوا في عملهما وان كان اصل ما هو على حرف واحد البناء على الفتح تخفيفا وانما لم يعكس لان المدعو منادى واقع موقع الضمير فليفهم حسن جلبي

بتقدير اعني واخص قال الامام المرزوقي في انا بني نهشل لا ندعي لاب الفرق بين ان ينصب بني نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشانهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التوله والتحير كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقولك ايا منازل سلمى اين سلماك وقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعالى فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتامل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى ولاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه

قوله وكقوله يا عين اه تمامه جودي باربعة على الجراحي وبعده قد كنت لي جبلا الوذ بظله فتركتني اضحي باجرد ساحي وقوله يا عين بكسر النون وحذف الياء لوقوعها موقع ما يحذف في النداء وهو التنوين ولان الكسرة تدل عليه وباب النداء باب الحذف والايجاز كذا ذكره المرزوقي وقوله بكي اما بمعنى اكثري البكى واما بمعنى كرريه فان تضعيف العين اذا لم يكن للتعدية يجيء لهما وقيد البكاء بوقت الصباح اما لانه يريد جعلي مبدا زمانك كذلك لان هذا الوقت كان وقت البكائية بالاعداء وسن الغارات على المنادين حسن جلبي عفي عنه

قوله اي ينسب اليه الكذب اشارة الى ان يكذب في عبارة المتن على صيغة المجهول من باب المتعدد ويحتمل ان يجعل كناية في البعض كما في المثال الثالث فان حصول النظر الى العبد من المولى في المستقبل لازم لطلبه فعبر باللازم عن الملزوم كما هو طريق الكناية ونحو ذلك من الاعتبارات كان تقصد في قولك وفقك الله للتقوى بدل قولك اللهم وفقه للتقوى الاحتراز عن نسبة المخاطب الى ما يكره من عدم اتصافه بالتقوى بالنظر الى ظاهر اللفظ او ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد مقام ليعطيه الحقير ذلك مما يهتدي اليه بالتامل في الاعتبارات
حسن چلبي

الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب تكذيبك تاتيني غدا مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر في هذه الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتآخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات

تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتامل في الاعتبارات ولطايف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرفا او منكرا الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول وشرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متاخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثلها في الخبر ولا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد والموفق

قوله الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر انه قال في كثير لانه قد لا يكون كالخبر في بعض احواله فان مسند الانشاء مثلا لا يكون الا مفردا بخلاف مسند الخبر اذ قد يكون جملة حسن چلبي عفي عنه

قوله لانه الاصل والوصل طار عليه ولان مدار الفصل على جهتين اعني الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة وهي التوسط ولا يقدح في المدارية التخلف على سبيل الندرة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط حسن چلبي
قوله لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي المراد بالاسناد الاصلي اسناد الخبر الى المبتدا واسناد الشيء الى فاعل بحيث لو اسند الى ضميره لتغير في التكلم والخطاب والغيبة فانه اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالي عن الفمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل له ذلك بحسب العارض فيكون عارضا لا اصليا حسن چلبي عفي عنه

الباب السابع

في الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما في صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طار عليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي في حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتداء او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا وهي واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك فشرط كونه اي كون العطف على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين

قوله الا وهي واقعة موقع المفرد اي واقعة موقعا يكون الاصل وقوع المفرد فيه وان لم تكن هذه الجملة تاويل المفرد فلا يرد النقض بالجمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان ولا بالجمل الحالية الخالية عن الضمير كقولك اتيتك والجيش قادم اذ قد تقرر ان الاصل في كل من الخبر والحال الافراد حسن چلبي قوله مقبولا بالواو ونحوه اي بحو الواو مما يكون مدلوله الجمع المطلق كالواو الفاصلة التي بمعنى الواو والواصلة وثم الداخلة على الجملة كما نقلنا في اول الكتاب عن الامام المرزوقي وغيرهما من حروف العطف المنسلخة عن معناها المستعملة في مجرد التشريك فسقط بهذا ما اورده النحرير بقوله وهذا فاسد حسن چلبي

قوله لما بين الكتابة والشعر من التالف باعتبار ان كلا منهما يشتمل على التأليف كما ذكرنا في اوايل الكتاب حسن چلبي
قوله لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى يشعر بوقوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي في بحث العطف ولا بد في حتى من التدريج كما يتبين عند قوله وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي وسيصرح الان في التفصيل الاتي بان حتى لا تقع عطف الجمل الا ان يحمل على اختلاف القولين لكن المختار على ما قبل ما ذكره في التفصيل من ان شرط العطف بحتى المقرر في كتب النحو لا يتحقق في الجمل حسن چلبي قوله بخلاف الواو الى اخره حاصل الفرق انه لكل من حروف العطف سوى الواو معنى معينا مقصودا في نفسه يستند عمى في ذلك المعنى بينهما من الجمل مخصوصا يشتمل ذلك البحث على فائدة العطف وكونه مقبولا لا لعدم توقف القبول على امر غير محصل معانيها واما الواو فانه يدل على معنى مبهم غير محصل هو مطلق الجمع في معنى من المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة والجمل المثبت ذكره في التحقيق مما لا يكاد يحصى واكثرها غير مناسبة بحيث اذا تعاطفت عدت من قبيل الهزل واو دعت كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة حسن چلبي

الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي و
ذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد
بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب وشاعر بخلاف
زيد كاتب ومعطي قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف
الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص
بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف
مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا
نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان يصدر منه الاعطاء
بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى فلا بد له
من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة
عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان
ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى
سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء
جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة
باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا
قوله لا تخفى لما ادعت الحبيبة عليه من انه رأس هواه يدل عليه البيت
السابق وهو قوله زعمت هواك عفى الغداة كما عفى عنها طلول
باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس
وجواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما زلت عن سنن الوداد
ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم والا اي وان لم يقصد تشريك
الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من

قوله ولهذا عيب على ابي تمام في قوله لا والذي هو عالم ان النوى الخ اه الصبر بكسر الباء هو الدواء المر المعروف ولا يسكن الباء الا في ضرورة الشعر واعتذر عن العيب بان كرم ابي الحسين سبب رفع مرارة النوى فكانه قال والذي هو عالم بمرارة النوى ورافعها بان كرم ابي الحسين حلو والنوى مر فبينهما مقابلة ولا يخفى انه تعسف لا قرب ان يقال الجهة الجامعة بينهما يجوز ان يكون خيالية بان يكون ابو تمام ممن كان في خياله هذان الامران مرارة النوى وكرم ابي الحسين وتوضيحه ان من عادة القدماء من شعراء العرب الاقتضاب وهو الانتقال مما يبتدئ منه الكلام من تشبيه وغيره الى المقصود اعني المدح مما لا يلايمه كما ان عادة متاخريهم التخلص وهو الانتقال مع رعاية الملايمة كما سيجيء في البيان ان شاء الله تعالى فابو تمام لما اراد اختيار هذه الطريقة عطف كرم ابي الحسين على مرارة النوى لتقاربهما في خياله فليفهم حسن چلبي

164

قوله لانه بيان لانا معكم اراد بالبيان المعنى اللغوي وهو الايضاح وهو موجود في انما نحن مستهزؤن سواء حمل على التاكيد او على الاستيناف او البدل كما قصده الفاضل المحشي اما على الاول فظاهر واما على الثالث فلما سبق من احوال المسند في فصل الابدال من قوله ظاهرا ان الثاني ذكر البيان لعمومه فان قلت البيان يجب ان يكون اوضح من المبين وذا انما يكون بعد الابهام ولا ابهام في انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود حسن چلبي
قوله على معنى عاطف سوى الواو واما العطف قلت فيه ايضاح بالنسبة الى الايهام التقديري بناء على احتمال ان يتوهم بالواو في الجمل التي لا محل لها من الاعراب فانما لدفع توهم الاضراب من الجملة الاولى الى الثانية ان معناه انا معكم صحيح واما للقصد الى بيان اجتماع مضموني الجملتين في التحقيق بحسب نفس الامر تقوية للدلالة العقلية بالوضعية اذ بدون العطف يوجد الدلالة على تحقق مضمونها عقلا وان لم يتعين القصد الى بيانه حسن چلبي

التشريك الذي ليس بمقصود نحو واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا
معكم انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على
انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في محل النصب
على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا
لها في كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين
وانما قال على انا معكم دون انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم
فحكمه حكمه وعلى الثاني على تقدير ان لا يكون للاولى محل من الاعراب
ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى
الواو عطفت بها اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من
غير اشتراط شيء اخر نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا
قصد التعقيب والمهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك ان
حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف
الجمل مثلها في عطف المفردات وليستا في مثل قوله تعالى كلمح البصر
او هو اقرب وقوله تعالى الى مائة الف او يزيدون للعطف بل هو
حرف استينا وبل للاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل
في الجمل مثلها في المفردات الا انها قد يكون لا لتدارك الغلط بل
لمجرد الانتقال من كلام الى اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول
وجعله في حكم المسكوت كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية
عقيب الاولى بلا فصل وقد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا

قوله واو واما وام الى اخره لا فرق بين او واما الا بحسب اللفظ ويشترط في اما ان تتقدم قبل ما عطف على اما الاخرى ولا خلاف في ان اما الاولى ليست بعاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول وبين ونين احد معمولي العامل ونقل ابن عصفور الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة ايضا لملازمتها غالبا الواو والعاطفة مع انه لا يدخل عاطف على عاطف والصحيح ان الاجماع بل الاكثر على انها عاطفة وفي ايضاح المفصل ان العاطف في مثل جاءني اما زيد واما عمرو وهو مجموع واما حيث قال لا يبعد ان يكون صورة الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في اخر كما في بابور بعضهم ان اما عطف الاسم على الاسم والواو عطف اما على اما وعطف الحرف على الحرف غريب واما الفرق بين او وام فهو ان وضع ام للعلم باحد الامرين واو ليست كذلك فانت في ازيد عندك ام عمرو عالم بان احدهما مستفهم عن التعيين ولهذا يكون الجواب بالتعيين ولا يستقيم فيه نعم وفي ازيد عندك او عمرو مستفهم عن ان احدهما عندك ام لا ولهذا كان جوابه بنعم او لا مستقيما حسن چلبي

في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون ما
قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها
فبئس مثوى المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري
ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال
ونحو كم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال وثانيها في ان يكون فيها معنى التعقيب
نحو يقوم زيد فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون
الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة فان الاخضرار يبتدأ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة
ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع
التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما يجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية
عن الاولى وعدم مناسبة له نحو ثم انشاناه خلقا آخر ونحو ثم
الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات
والارض وكذا قوله ثم كان من الذين امنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة
لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا
اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله وهذا في التنزيل
اكثر من ان يحصى وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء
من غير اعتبار تعقيب وتراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد
ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين
ثم ما ادراك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحدة

بواحدة من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا
انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يحسن الاشكال فان قلت
الواو ايضا يفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لا انك اذا
قلت ينصر زيد ينفع من غيره واحتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا
عن قولك ينصر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز قلت هذا القدر
مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول
غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تسكب
فيه العبرات والآراء وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى
عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا
خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الا
ختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره
يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان خذلهم
وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا
يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل
لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية
وبعد التسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا
التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو
سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك
الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا

قوله سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط يعني كون اذا للشرط لا يضر بالنظر الى المقصود الاصلي وهو حصول الاختصاص من المانع من العطف واما قولنا فيما سبق لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فبالنظر الى الظاهر الغالب من كونه اذا ظرفية قوله نعم انه ليس بقطعي قد سبق منا في اوايل الكتاب ان الشارح ذكر في شرح الكشاف في قوله تعالى وما على الذين يتقون من حسابهم من شيء الا يدان القاعدة كلية بحكم الاستعمال لا يجوز الاستعمال بخلافه وان البحث ايضا يثبت القول بذلك في دلايل الاعجاز حسن جلبي
قوله فهو على ضربين قيل هنا ضرب ثالث وهو ان يكون الاول موقوفا على الثاني نحو ان عاد الحمى السفر صليت وتوضأت ووقوع مثله في كلام البلغاء ممنوع حسن جلبي قوله فلم لا يجوز ان يكون قوله عطف الله يستهزئ بهم من هذا القبيل فيه بحث لان الظاهر ان المقيد بالمقيد بالشيء مقيد بذلك الشيء فيلزم ان يتقيد الاستهزاء المقيد بالقول المقيد بالخلو بذلك الخلو فالمحذور بحاله حسن جلبي

شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا
اذا خلوت سواء جعل بمفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد
الاختصاص ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر
تقييد المعطوف به كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطيتك
واكسك نعم انه ليس بقطعي لكنه السابق الى الفهم في الخطابات فان قلت
اذا عطف شيء على جواب شرط فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل
بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يكون المعطوف بحيث
يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة كونه سببا
في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله
يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا
قالوا ذلك استهزأ الله بهم وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم
انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم عن انفسهم
بانا مستهزئون بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم
والتسلم عن شرهم لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك
بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة او يكون ذلك ولكن قصد
اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال الانقطاع
بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال
الاتصال او شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل
اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا
شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيقه ذلك ان الواو للجمع والجمع بين

قوله لا على اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزئون بدليل انهم الى آخره فيه بحث لانا لا نسلم ان الجزاء هنا ليس مرتبا على مجرد الاخبار بكونهم معهم الا ان الاخبار المذكور هنا اخبار صادر عن صميم القلب بدليل ما ذكره صاحب الكشاف في وجه التأكيد في قوله تعالى انا معكم حيث قال واما مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالبنات على اليهودية فهم فيه على صدق عزم ووفور نشاط وهو رايج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ولا يخفى ان الاستهزاء يترتب على هذا المذكور فان قلت مراد الشيخ انه لو عطف الله يستهزئ بهم وجعل من القبيل الثاني لتوهم ترتب الجزاء على مجرد القول والاخبار بكونهم معه ففصل لئلا يتوهم خلاف الواقع قلت هذا انما يتوهم ذو نظر قاصر غافل عن فايدة التأكيد في انا معكم ودفع توهم لا يكون مقتضيا للفصل على وجه الوجوب فالوجه ما اشرنا اليه حسن جلبي عفي عنه رحمه الله تعالى تمت هذه الحاشية بعون الله

قوله اما الاول والثالث فلعدم المناسبة اي مع عدم الايهام وانما ترك لدلالة السوق عليه والا فعدم المناسبة ايضا موجود في الخامس مع وجوب الفصل حسن جلبي قوله فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط فيه بحث وهو ان هذا المعنى مما يعم الجملة والمفرد فيلزم ان لا يصح او لا يحسن العطف التفريعي بالواو في المفرد مع انه شايع حسن اللهم الا ان يقال حسنه ممنوع عند البلغاء وشيوعه في عبارات المصنفين لا في كلامهم حسن جلبي عفي عنه
ولا مناسبة في كمال الانقطاع والحال ان الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة وكذا في شبه كمال الانقطاع لان الشيء اذا نزل منزلة الشيء الآخر اخذ حكمه ولا مغايرة في كمال الاتصال بين المعطوف والمعطوف عليه مع ان العطف فيه بمنزلة الشيء على نفسه وكذا في شبه كمال الاتصال عفي عنه

بين شيئين يقتضي بينهما مناسبة وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم
عطف الشيء على نفسه والحاصل من احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من
الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة
الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال
الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع
الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم
الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما
في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ
المصنف في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما
خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى
والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل
حتف امرء يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء
والكلاء وارسوا اي اقيموا من ارسيت السفينة حبستها بالمرساة نزاولها
اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي قال رائد القوم ومقدمهم
اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن
ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للخمر والوجه
ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك
لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل
الامر بالارساء بالمزاولة والامر في الجزم بالعكس اعني يصير الارساء
علة للمزاولة كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها
على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب

قوله فكل حتف امرء يجري بمقدار ادخال الكل على الحتف انما هو باعتبار الاسباب من كونه بالمرض وبالسيف وبالرمح وغيرها والا فالحتف واحد فانما لم يقل فحتف كل امرء مع بقاء الوزن لان ما ذكره هو المناسب لمقام الحرب حيث يأتي فيه اسباب الموت من السيف والرمح ونحوهما من كل جانب ان قلت فقول الشارح فان موت كل نفس يجري بمقدار الله لا يلائم غرض الشاعر وان كان مطابقا للواقع قلت مراد الشارح الاشارة الى وجوب اعتبار العموم في المضاف اليه اعني امرء واعتبره في المضاف ايضا وهو الحتف لان المعنى على دخول الشاعر وغيره من اهل السفينة فيه وقد تقرر فيما سبق ان النكرة في الاثبات قد تعم بواسطة المقام وانما لم يتعرض في بيان حاصل المعنى للعموم المعتبر في المضاف لظهور فقول الشارح يلائم غرض الشاعر جدا حسن جلبي

قوله ان يكون الم جملة مستقلة الاول على تقدير الم اسم للسورة او للقرآن والثاني على ان يقدر بالمولف من هذه الحروف ثم في العبارة مسامحة لان كون الم طائفة من حروف المعجم مستقلة لا تقابل كونه جملة مستقلة اذ على كل من التقديرين للشيوع اعراب لفظي وتقديري اما مبتدأ محذوف الخبر او بالعكس فالتقدير على الاول الم هذه وعلى الثاني هذه الم ثم المعجم اسم مفعول صفة محذوف اي حروف الخط البدي وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر كالاعجام وعليها فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز الشارح في شرح الكشاف ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مقيسا او مسموعا في هذه الكلمة حسن چلبي قوله وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود مثل ان يكون لا ريب فيه خبر الم او ذلك الكتاب او اعتراضا وحالا او غير ذلك مما هو مذكور في الكشاف وتفسير القاضي وغيرهما قوله وانه الذي يستاهل في الصحاح يقال فلان اهل لكذا ولا يقال مستاهل والعامة تقول لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة في الاساس حسن چلبي عفي عنه

التقرير مع الاختلاف في المعنى ومنزلة التاكيد اللفظي في اتحاد
المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة الى ذلك الكتاب وهذا
على تقدير ان يكون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف المعجم
مستقلة وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على
ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه اخر خارجة عن المقصود
فانه لما بولغ في وصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة
القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق الباء في قوله بجعل
المبتدأ ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند اليه
بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة
الى التعظيم وبعد درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الانحصار
حقيقة نحو الله الواجب الوجود او مبالغة نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك
الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص
وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل
في الرجولية كان من سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي
جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة ان يتوهم السامع قبل
التامل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون صادرا
عن روية وبصيرة فاتبعه على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر
عائد الى قوله لا ريب فيه والمنصوب البارز الى قوله ذلك الكتاب
اي ولما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك الكتاب جزافا فاجعل قوله
لا ريب فيه تابعا لقوله نحو ذلك الكتاب لا ريب نفيا لذلك التوهم
فوزانه اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه

قوله فوزانه وزان نفسه الوزن مصدر قولك وازن الشيء بالشيء اي ساواه في الوزن باعتبار كون المصدر بمعنى الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان مساويا بالمرتبة لشيء اخر ... قوله وهو هدى اشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما لم يجعل مبتدأ محذوف الخبر ... حسن چلبي

والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله انا رسول في محل النصب على انه
مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين
اللتين لا محل للاولى منهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الا
تصال او نحوهما اشار الى تحقق هذه المعاني من غير نظر الى كون
بين الجملتين اللتين يكون لاولاهما محل من الاعراب ولا يكون فهذا
مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود
بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه ليس لهما محل
من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصرع
والجملتان فيه مما له اعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن
مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر او معنى اي لاختلافهما
خبرا وانشاء معنى بان يكون معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا
خبريتين او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو
انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما
والضمير للشان لا جامع بينهما كما سياتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل
وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون
الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها واما النعت فلما
لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع
لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم ينزل
الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة
للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه اما ان ينزل
الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير

قوله وهدى للمتقين اشارة الى ان هدى خبر مبتداء محذوف وانما لم يجعله مبتداء محذوفا والخبر على تقدير فيه هدى بفوت المبالغة المطلوبة حسن جلبي قوله ولكن ذكر الشيخ يدل على ان لاريب فيه بمنزلة التاكيد المعنوي اللفظي فيكون مخالفا لما عليه المصنف من كونه بمنزلة التاكيد المعنوي حسن جلبي عن هذا السؤال وارد على قولهم ان تفاوت الكتب بحسب الهداية عفي عنه

والثالث هو هدى اي هو هدى للمتقين فان معناه انه اي الكتاب في الهداية الخ بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الا بهام والتعظيم وكنه الشيء نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية الخ يقال ليكون علامة بحسب للعامل اي على قدره وعدده وتقديم الجادر والمجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقران فانه فاق على ساير الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لاريب فيه فانه وان كان مقررا لكنه مختلفان معنى فلهذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان قوله لاريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الخامس كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بدلا من الاولى لانها اي الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية لا شبهة غير الوافية والمقام يقتضي اعتناء بشانه اي بشان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا

قوله القسم الخامس كمال الاتصال ان يكون اه قال في شرح الفوايد الغياثية وفي كون الفصل في البدل من باب الاتحاد نظر لانه ليس للاتحاد بل لانه في حكم الجملة العارية عن المعطوف عليه اللهم الا ان يقال ذلك الحكم اي كون المبدل منه في حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالتوابع انتهى كلامه حسن جلبي عفي عنه

قوله وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل اه اي التميز بمجموع الامرين المذكورين لا يجري في الجمل لاسيما لا محل لها من الاعراب بانه لا يجري التميز لشيء منهما وقد اشار الفاضل المحقق فلا يرد ما يقال من ان هذا الكلام يدل على عدم من له ذوق سليم على ان عدم التحقق كون الثاني مقصودا بالنسبة يعم جميع الجمل سواء كانت ذوات محل ام لا مع انكر اذا قلت ضربت رجلا ضربه اخوك ضربه زيد صرفا لقصد النسبة اليه ثم معنى بدل الكل بلا مرية هذا وفي شرح الفوايد الغياثية ما يدل على جواز جعل الجملة من الجملة بدل الكل من الكل حيث قال ففي نحو قلنا قنعنا بالاسودين قنعنا بالماء والتمر ان كان المقصود ذكر الجملة الثانية وذكر الاولى توطئة له كانت الجملة الثانية بدلا من الاولى بدل الكل من الكل وان كان المقصود ذكر الاولى وذكر الثانية لبيانها كانت الجملة الثانية عطف بيان للاولى او تاكيدا لها حسن جلبي عفي عنه

وهذا انما يكون فيما يعتني بشانه لنكتة ككونه اي كون المراد بها النكتة مثل كون المراد مطلوبا في نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فينزل الثانية من الاولى منزلة بدل البعض والاشتمال من متبوعه فلا يعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب فالاول وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبا في نفسه او ذريعة الى غيره والثاني اعني قوله امدكم بانعام اه اوفى بتادية اي تادية المراد لدلالته اي دلالة الثاني عليها اي على نعم الله بالتفصيل من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في اعجبني زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثاني وهو ان ينزل منزلة بدل الاشتمال نحو قوله ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما ان لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر فان المراد به اي بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اي اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اي تادية المراد لدلالته عليه اي دلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهي واما اظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضاته فدلالته عليه

قوله فدلالته عليه بالالتزام دون المطابقة قال الفاضل المحشي يمكن ان يجاب عنه لانه مبني على مذهب من لا يفرق بين الطلب والارادة فنقول طلب الفعل من الغير ارادة منه فيكون مدلول الامر هو الارادة ومدلول النهي هو الكراهة وفيه بحث لان مقتضى عدم الفرق بين الطلب والارادة كون مدلول النهي هو من اقسام الطلب بلا خلاف فاما ارادة الكف وارادة عدم الفعل واياما كان فالكراهة لازمة لمدلول النهي لا نفسه اللهم الا ان يقال مراده ان ذلك مبني على من لا يفرق بين طلب الفعل من الغير وارادته منه لا بين الطلب والارادة مطلقا فحاصل كلامه ان من يقول طلب الفعل من الغير ارادته يقول طلب الكف من الغير كراهة الفعل منه فتامل حسن جلبي

قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فيه بحث لان هذا الشرح لا يطابق المتن وعن اذا المفهوم من هذا الكلام ان يكون التاكيد بالنون سببا لاصل الدلالة اعنى ان يكون استفادة الكمال في لا تقيمن من النون والمفهوم من قول المطـ لا تقيمن اوفى بتادية المراد لدلالته عليه بالمطابقة مع التاكيد ان يكون التاكيد سببا لوصف الدلالة اذ الظاهر ان التاكيد كالمطابقة وجه كونه اوفى لا وجه اصل الدلالة اللهم الا ان يقال مراد الشارح من الكمال في قوله والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى الكمال البالغ عبر عن كونه وجه اوفى بتادية اصل الكمال فيتحد مودى الكلامين تدبر حسن چلبى عفى عنه

تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل فان دلالته على كمال اظهار كراهة الاقامة ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله لا تكن في السر والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة سره لعلنه وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن الاقامة اظهار الكراهة فظهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقم عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف و وزانه اى وزان لا تقيمن عندنا وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون لا تقيمن تاكيدا لقوله ارحل و بدل كل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة الاولى اعنى ارحل منصوبة المحل لكونه مفعولا لقول كما مر في

قوله وقريب من هذا ما يقال اه قد بين الفاضل المحشي وجه القرب بان اللفظ اذا فهم منه قصدا وصريحا غير الموضوع فاما لكونه حقيقة فيه او مجازا مشهورا وان لم يصل الى حد الحقيقة لكن فيه نظر لان القصد يحصل باستعمال اللفظ في المعنى فاذا استعمل اللفظ في غير ما وضع له وكانت القرينة في غاية الوضوح حصلت الصراحة ايضا وان لم يكن اللفظ حقيقة ولا مجازا مشهورا والاولى ان لا يقتصر على الامرين المذكورين او لكون القرينة في غاية الوضوح حسن چلبى عفى عنه رحمه الله

قوله فوسوس اليه الشيطان الاية عدى الوسوسة بالى لتضمنه معنى الانهاء والالقاء واضاف الشجرة الى الخلد بادعاء ان الاكل منها سبب لخلود الاكل ومعنى وملك لا يبلى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن الزوال حسن چلبى

قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته على ما ذكره في الفائق العلامة ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد وانى على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفي بعض الروايات ما ان بها من نقب ولا دبر

في ارسوا نزاولها وقوله في المثالين اعنى الاية والبيت الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور وبيانها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون الجملة الثانية بيانا للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اي وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا ادم بيانا وتوضيحا لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بيانا وتوضيحا لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعنى الشيطان لم يكن قال بيانا وتوضيحا لوسوس فليتامل وقد يعطف الجملة التي تصلح بيانا للاولى عليها تنبيها على استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعل بيانا ليسومونكم وتفسيرا للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس اخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا وتفسيرا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم

قوله فحيث طرح الواو وهذا ظاهر لكن بقي الكلام في وجه تخصيص الاية الاولى بترك الواو والثانية بايرادها ويمكن ان يقال وجه التخصيص انه تقدم في سورة ابراهيم قوله تع وذكرهم بايام الله اى بنعمائه وبلائه كما قيل فناسب العطف على سوء العذاب ليدل على انه نوع اخر ويكون فيه تعدادا لانواع النعم والمحن التي اشير اليها بقوله تعالى وذكرهم بايام الله ولا كذلك السياق في سورة البقرة كما لا يخفى ولك ان تقول ان اية البقرة من كلامه تعالى لهم فلم يعددالمحن واية ابراهيم من كلام موسى تعددها ويحتمل انه لما تقدم ههنا ذكر النعم جعل يذبحون بيانا ليسومونكم وفي ابراهيم عطفه ليحصل نوع من تعديد النعم ليناسب قوله تعالى اذكروا نعمة الله عليكم فتامل حسن چلبى

قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه وقيل معنى السؤال المقدر هل تعلم لماذا احسنت اليه ومعنى الجواب اعلم انه مستحق للصداقة القديمة لم يكن بعيدا بمرحلة فضلا عن مراحل لتبادر السؤال اذا كان هل هو حقيق بالاحسان استحسن التاكيد في الجواب لكونه جملة ملقاة الى السائل المتردد وذكر موجب الاستحقاق المغني عن التاكيد انما هو في القسم الثاني والاول خال عنه فيكون المثال الاول حينئذ مستقيما هذا هو الذي حمل الشارح على تقدير السؤال عن السبب فقوله السؤال المقدر لماذا احسن او هل هو حقيق بالاحسان لف ونشر مرتب تامل حسن چلبي قوله وشبه هذا بكمال الانقطاع انه يشتمل على مانع من العطف ينبغي ان يزاد ويقال مع المغايرة الكلية والا فالمانع من العطف موجود في كمال الاتصال قوله ويسمى الفصل لذلك قطعا لكونه قاطعا للوهم او لان كل فصل قطع فيكون من تسمية المقيد باسم المطلق قوله اراها في الضلال تهيم قال الفاضل الكاشي اراها فعل مجهول من اراد يرى لكنه يستعمل بمعنى الفعل المعلوم وحقيقة ذلك ان اري بمعنى اظن متعد الى مفعولين فاذا ادي...

الكبير بان مرجعكم الحق هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراد من عذابكم ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال واما كونها اي كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اي عن الاولى فلكون عطفها عليها اي عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع لكن هذا دونه لان المانع في هذا خارجي ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله قول الشاعر وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال تهيم بين الجملتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوب وفي الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه على جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه ايضا للاحتياط كما في هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور

قوله لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية اقول يمكن ان يقال لا حاجة به الى ذلك البيان لان الجملة عنده هي الجزاء والشرط قيد من قيوده كالظرف والحال وغيرهما وقد بين امتناع عطفه على الجزاء لانه لم يتحقق بين الشرط والجزاء حكم ليوجد هناك جملة اخرى من المجموع المركب منهما حتى يحتاج الى بيان امتناع العطف عليها وقد صرح بما هو ان الشارح ذلك على طريقة اهل العربية قوله فان بين الجملتين مناسبة ظاهرة فيه بحث لان هذا يناقض ما ذكره سابقا عقيب ذكر الاقسام السبعة بقوله اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة فان ذلك تصريح بان الجملتين في شبه كمال الانقطاع ليس بينهما مناسبة وما ذكره هنا صريح في خلافه نعم لو قال هناك اما في الاول فلعدم المناسبة واما في الثالث فلاشتمال الاول في اشتماله على المانع مع المغايرة التامة لم يرد هذا لا يقال المراد هناك بعدم المناسبة عدم الوجه للعطف لتحقق المانع سواء كان المانع خارجيا ام لا قلت المانع موجود في الثاني والرابع ايضا فلا وجه لجعلها قسيما للاول والثالث حسن چلبي رحمه الله تعالى

قوله قوله كالمورد اه قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب كونه منشاء للسؤال كانه يورده والتقييد بالفحوى زيادة توضيح ولك ان تقرأ على صيغة اسم المفعول والمعنى ان الكلام بواسطة دلالة فحواه على السؤال كالكلام الذي اتى للدلالة على السؤال حسن چلبي قوله وغير ذلك اه قال الفاضل المحشي مثل تنبيه المتكلم على كمال فطنته واراد به ان الكلام السابق مقتض للسؤال ان وقع بلادة السامع وعدم تنبيهه له لكن لا يبعد ايراد الجواب وفيه بحث لان التنبيه لكون الكلام السابق مقتضيا للسؤال اذا كان لكمال الفطانة كما يدل عليه كلامه لا يكون عدم التنبه له عادة فلا يصح الاعتبار الثاني اللهم الا ان يجعل الاضافة في كمال فطنته بيانية او يراد بالبلادة عدم كمال الفطانة حسن

ظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في الكلام مثل قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المسندين اعني استهزاء الله تعالى بهم وتقاولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالآخر بدليل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا وجملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليتهم واما كونها اي كون الثانية كالمتصلة بها اي بالاولى فلكونها اي الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اي منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اي عن الاولى كما يفصل الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال و قال السكاكي النوع الثامن الحالة المقتضية للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك منزلة الواقع و يطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع عن ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اي مثل ان لا يسمع من السامع شيء تحقيرا له وكراهة لسماع كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان

قوله فلكونها جوابا لسؤال اه صرح الشيخ في دلائل الاعجاز بوجوب القطع في هذه الصورة وهو المفهوم من شرح المفتاح وانما الخلاف في سبب القطع فمنهم من يقول السبب هو كمال الانقطاع لانقطاعهما طلبا وخبرا ومنهم من يجعله كمال الاتصال وهو ارتباط اللاحق بالسابق ارتباطا ذاتيا ومنهم من يعلله بان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين هاهنا وربما يقال لو جيء بالواو يفهم انه من جملة السؤال وعلى كل وجه فهو منقوض بوصل قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الآية فان صدر الآية وهو قوله تعالى ما كان للنبي والذين امنوا معه ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولي قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم مقتض لسؤال فوقع قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم جوابا له وهذا ظاهر اللهم الا ان يقال الواو استئنافية لا عاطفة فلا اشكال وقد يجاب بان المعتبر في صورة الاستيناف التردد في حال المسؤول عنه بانه كذا ام لا والغرض من السؤال المعتبر في الآية الكريمة ونظائرها النقض فليس من صور الاستيناف والفرق واضح فان المطلوب في الاول اثبات احد الطرفين وفي الثاني دفع ما اورد فكان كل واحد مما يؤدي اليه الغرض من السؤال والجواب في طرف وكان المقام مقام كمال الاتصال الموجب للفصل وصل يقتضي المناسبة من وجه والمغايرة من وجه اخر وفيه ان كمية القطع وهي الوجوه الثلاثة التي ذكرها فيما سبق جارية في هذه الصورة فالوجه

قوله وانه مبنى على تقدير السؤال لما خص المتقون بان الكتاب هدى لهم خاصة اتجه السؤال بان يقال ما بال المتقين خصوا بذلك فوقع الذين يؤمنون جوابا لهذا السؤال وفى قوله على تقدير سؤال اشارة الى ان الجواب متصل هو منشاء السؤال من غير حاجة الى تقدير تشبيه بالسؤال وتنزيله منزلة لان جعل الادراج فى حكم المتقين مرتبا ومبنيا على تقدير سؤال ناش عما قبله حسن جلبى عفى عنه رحمه الله

الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما فى كلام المص فكان المص نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكون كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشاء السؤال كاف فى كون الثانية التى هى الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعنى قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين فى الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين فاما اذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر فى صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفى نعيم قلت قد مر لى ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبنى على تقدير سؤال فذلك ادراج له فى حكم المتقين وتابع له فى المعنى وان كان مبتدأ فى اللفظ فهو فى الحقيقة كالجارى عليه ويسمى الفصل لذلك اى لكون الثانية جوابا للسؤال اقتضته الاولى استينافا وكذلك الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اى الاستيناف ثلثة اضرب لان السؤال الذى تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لى كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اى ما بالك عليلا

علا لانه من باب التقابل فان المحكوم عليه فى احدهما مقابل للمحكوم عليه فى الاخر وكذا المحكوم به بخلاف جملة الذين كفروا والذين يؤمنون لان المحكوم عليه بالحقيقة فيها الكتاب وهو ليس فى مقابلة الكفار وكذا المحكوم به حسن جلبى عفى عنه رحمه الله عليه
هذا السؤال المقدر لدلالة عليه قوله قلت عليل والثانية التى هى الجواب عنه قوله سهر فلهذا فصل لان ذكر الشئ مع العلم يقتضى ان يكون المراد من السؤال سببه فهذا السؤال عن سبب المرض على الاطلاق لا عن سبب خاص كالصفراء والسوداء

قوله وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك هذا اذا اجرى الكلام على مقتضى الظاهر واما اذا حمل على خلافه ممكن ان يكون السؤال عن سبب خاص وترك التاكيد بناء على ادعاء ان يكون سبب علة العاشق سهرا وحزنا امر متعين لا ينبغى ان ينكره العاقل او يشك فيه حسن جلبى

عليلا وما سبب علتك وذلك لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسال عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضى تاكيد الحكم كما مر فى احوال الاسناد من ان المخاطب ان كان مترددا طالبا له حسن تقويته بمؤكد فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب السؤال عن السبب الخاص اى هل العبادة حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفى تقديرى للاستيناف وجواب للسؤال عن مطلق السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما عن غيرهما اى عن السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اى نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت

قوله قالوا سلاما قال سلام يحتمل ان يكون تقاولهم بلغة تعتبر فيها مثل ما يعتبر فى اللغة العربية اما كان من اسماعيل عليه السلام ويحتمل ان يكون بها لانهم كانوا على ما قيل عالمين باللغة العربية ثم شيوع هذه اللغة انما كان من اسماعيل عليه السلام حسن جلبى

اى سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى
جماعة عاذلة لا امراءة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة
ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف كما في شان اكثر الغمرات والشدايد
بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا
جوابا للسئوال عن غير السبب فكانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا
فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السئوال عن غير السبب اما ان يكون
على اطلاقه كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال
الثاني فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وانما السئوال عن
تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه هذا تتميم
للاستيناف وهو ان منه ما ياتي باعادة اسم ما استونف عنه اى اوقع
عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث
نحو احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته
اى على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استينافا لحديث عنه اعني صفة
تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتي
باعادة صفته اى اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو
احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك والسئوال المقدر فيهما
لماذا احسن اليه وهل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف المبني
على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب
كقدم الصداقة في المثال المذكور لما سبق الى الفهم من ترتب الحكم على
الوصف ان الوصف علة له واما اذا عقبت المستانف عنه في الكلام السابق

السابق بصفات ثم ذكرته في الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك
قد احسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل
الثاني وعليه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان
كان السئوال في الاستيناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة
سواء كان باعادة اسم ما استونف عنه او مبنيا على صفته وان كان
عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب كما في قوله تع قالوا سلاما قال
سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم
او الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم
قدر سئوال عن سببه واريد ان يجاب بان ذلك انه مستحق لهذا الحكم
واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب
استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الا
ستيناف فليتامل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما
نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل
رجال وعليه نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد على قول اي على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتداء محذوف اى هو زيد ويجعل الجملة استينافا جوابا للسئوال
عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام
شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني اسد زعمتم ان اخوتكم قريش لهم
الف اى ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء
الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اى مؤالفة
في الرحلتين المعروفتين وبغيره اولئك اومنوا جوعا وخوفا وقد

قوله فحذف هذا الاستيناف اه قيل يجوز ان يكون الاستيناف في هذا الاستيناف البيت مذكورا لا محذوفا ووجهه انه لما قال زعمهم حرك السامعون ان يسألوا ويقولوا لم تنكر ذلك فاجاب بقوله لهم الف والدليل على انكار المتكلم ذلك لفظ زعمهم في الكذب اكثر حسن چلبي قوله مؤكدا للجواب وبيانا له لان المراد بكذبهم انهم مخالفون لهم في مقتضى الاخوة لحاصل معنى قوله لهم الف وليس لكم الا الف عين معنى قوله كذبتم حسن چلبي عفي عنه رحمه الله تعالى عنه

جاءت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا
فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم
الا الف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان تكون قوله لهم الف وليس لكم الا الف
جوابا للسؤال الذي اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا
لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الا الف فيكون في البيت استينافان كذا
في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قوله لهم
الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا
له وبيانا للسبب فاقيم مقام المسبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان
فكانه جعله في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدونه
ذكرا اي بدون قيام شيء مقامه نحو فنعم الماهدون اي نحن على قول
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف اي هم نحن فحذف
المبتداء والخبر جميعا من غير ان يقوم شيء مقامهما ولما فرغ من الاحوال
الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال
واما الوصل لدفع الايهام لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كما
قيل هل الامر كذلك فقيل لا اي ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك
الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء ففيهما كمال الانقطاع لكن ترك
العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه
دعاء على المخاطب بعدم التأييد فلدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة
للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما
ترك العطف في صورة القطع نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام و
اما للتوسط اي اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع و

قوله ولدفع هذا الوهم جيء بالواو العاطفة يحكى عن الصاحب بن عباد انه قال هذه الواو احسن من واوات اصداغ على خدود المرد الملاح حسن حلبي خلع هارون على كاتبه اذ ساله عن شيء فقال لا وايدك امير المؤمنين ...انه لم يسمع ما عليه الاغنية مما بينهم من لا ايدك بترك الواو متقاح وقيل لما سمع صاحب بن العباد لا وايدك الله قال هذه الواو احسن من واوات الاصداغ في خدود المرد الملاح اي في خدود الصبي الملاح عفي عنه

قوله وقد توهم بعضهم اه توهم الزوزني ووجه كونه خبطا انه يحتاج كما اعترف به نفسه الى ان يقدر اصل الكلام هكذا واما الوصل فاما لدفع الايهام واما للتوسط فعنده تقدير محذوف وليس لحذفه نظير بلا ضرورة داعية اليه عفي عنه

وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم و
انما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما
لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فيقول اما
الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اي الجملتان
خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اي مع وجود جامع بينهما
لما سبق فيهما من انه اذا لم يكن بينهما جامع ففيهما كمال الانقطاع والاتفاق
المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين
كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان تكونا انشائيتين
لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس او كان
كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى
خبرية لفظا والثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام
فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو خادعهم وقوله
ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المتخالفتين اسمية
وفعلية او المتماثلتين وقوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين
والاتفاق معنى فقط لم يذكر له امثلة لا واحدا لكنه اشار الى انه يمكن
تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيهما وتنبيها على
مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل
لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى
والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون
لانهما وان اختلفتا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون
اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وكما تقول تذهب الى فلان تقول

قوله لان لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي والمعنى على تقدير القول اي قائلين لا تعبدوا وقيل اخذ الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة الى تقدير القول وقيل لا تعبدون مقدر بان المصدرية بدل اخذ الميثاق فلما حذف ان عاد الفعل الى الرفع فعلى هذا يكون قولوا اصلية ولا يكون الآية مما نحن فيه بل يكون من عطف المفرد على المفرد لان الامر حينئذ مؤول بالمصدر معطوف على خبرها ول به حسن چلبي عفي عنه

قوله لانه بمعنى امنوا لان تؤمنون ارشاد الى التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي دون الخبر حسن جلبي
قوله الا عند التصرح فيه بالنداء بحث لان هذا التصرح في مثله انما يلزم اذا لم توجد قرينة واضحة على تغاير المخاطبين اذ لو وجدت يحسن العطف بلا تصريح بحرف النداء كما في قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفري لذنبك ولا يخفى ان افراد احد الفعلين وجمع الاخر في الاية قرينة على اختلاف المخاطب فلا بس حسن جلبي

كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كان سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه
وقوله وبالوالدين احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر صريح في معنى
الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة اي وتحسنون بمعنى واحسنوا وهو عطف
على لا تعبدون فيكون مثالا للقسم الاخير وهو ان تكونا انشائيتين معنى
فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح
معنى الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه
قوله تعالى في سورة الصف وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في
قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون
بالله ورسوله لانه بمعنى آمنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطبين بالاول
هم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله وبالثاني هو النبي عليه السلام
وهما وان كانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على
الامر لمخاطب اخر الا عند التصرح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى
ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف فكانهم قالوا كيف نعمل
فقيل تؤمنون اي آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على
قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر يا محمد او على مقدر
اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فابشر اي سر ومما اتفق الجملتان في الخبرية
معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد
الله واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى
الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا
ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف
عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على

قوله فلا يصح عطف بشر عليه اجاب صاحب كشف الكشاف بانه لا مانع للعطف على جواب السؤال مما لا يكون جوابا اذ اناسبه فيكون جوابا وزيادة وكانهم قالوا دلنا يا رب فقيل لهم امنوا يكن لكم كذا وكذا وبشرهم يا محمد بثبوته لهم وقد يجاب ايضا بان خطاب يا ايها الذين امنوا عام للنبي عليه السلام والمؤمنين والتجارة المذكورة عامة ايضا لكنها في شانه عليه السلام نوع التبشير وفي شانهم عدم نوع الايمان المذكور فيجوز ان يقع تؤمنون مع بشر بيانا للكلام نوعيا فتدبر حسن جلبي عفي عنه

على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون
الاخر حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد
بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول
زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمروا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق
حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من الامثال
ولهذا قال المص ان قوله وبشر الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما
قبله فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل
مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكانه امر النبي
عم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله تعالى وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل
لزيد ما تستحي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع
بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا
اي باعتبار المسند اليه في الاولى والمسند اليه في الثانية وكذا باعتبار المسند
في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة الظاهرة بين الشعر
والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهم ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء و
المنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما
ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل
وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة
كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما
بسبب الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اي

اما المفهوم اما كلي او جزئي والجزئي اما صوري هي المحسوسة باحدى الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنتزعة من الصور المحسوسة ولكل واحد من الاقسام الثلثة مدرك وحافظ فمدرك الكلي وما في حكمها من الجزئيات المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبداء الفياض ومدرك الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني الجزئية هو الوهم وحافظها الذاكرة ولا بد من قوة اخرى متصرفة تسمى مفكرة ومتخيلة وبهذه الامور السبعة تنتظم احوال الادراكات كلها والمقصود الاشارة الى الضبط وان كان خارجا عن الفن سيد قدس

بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين
بل وان كانا متحدين ايضا ولذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق
وخاتمي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد
وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر
وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث
عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك ينبغي ان يكون
الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير والنقيض للخبر عن الاول فلو
قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان خلفا من القول السكاكي الجامع
بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله متخيلا ظنا
منه انه اصلاح ونحن نشرح اولا هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي
ثم نشير الى ما في نقل المص من الاختلال فنقول من القوى المدركة العقل وهي
القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي القوة المدركة للمعاني
الجزئية الموجودة في المحسوسات للكليات من غير ان تتادى اليها من طرق
الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة
معنى في الذيب ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها
بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي تتادى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة فيدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم
بان هذا الاصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي التي لها قوة التفصيل
والتركيب بين الصور الماخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم
بعضها في بعض وهي دايما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس من شانها ان يكون

قوله هي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم بان هذا الامر هو الحلو فيه بحث لان النسبة التي بين الطرفين في المثال المذكور معنى جزئي يدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد ان يدرك الطرفين والنسبة حتى يتمكن من الحكم ولهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز ان يكون الحكم في المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يمتنع ارتسام صور المحسوسات فيه فوجب ان يكون هنا له قوة ترتسم فيها صورها كلها فالحس المشترك في المثال المذكور آلة للنفس في الحكم باعتبار الطرفين والوهم آلة لها باعتبار النسبة فجاز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجازا باعتبار كونها آلة للحكم قلت فالحضور عند الحاكم لا يجب ان يكون بالاجتماع في قوة واحدة بل ربما يكفي الارتسام في آلات متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على ان الاقرب ان الحكم في المثال المذكور للوهم لا للحس المشترك لان القوى الباطنة عندهم كالمرايا المتقابلة تنعكس الى كل منها ما ارتسم في الاخرى والوهمية هو سلطان تلك القوى فلا تقتصر على مدركاتها بل لها تسلط على مدركات العاقلة فينازعها فيها وتحكم عليها بخلاف احكامها حسن چلبي عفي عنه رحمه الله تعالى

قوله فان استعملها بواسطة القوى الوهمية فهي المتخيلة اي ان استعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية سميت متخيلة كما صرح به فان قلت كيف تستعملها النفس في المحسوسات مطلقا بواسطة القوة الوهمية والصور المحسوسة ليست مدركة للوهم قلت لما نبهت عليه آنفا من ان القوى الباطنة كالمرايا المتقابلة فلا تغفل حسن چلبي قوله فان استعملها بواسطة القوة العاقلة اشارة الى مغايرة العقل للنفس الناطقة فان النفس الناطقة جوهر موجود في المجنون والعقل عرض مفقود فيه وبعضهم يزعم الاتحاد بينهما كما بين في موضعه حسن

ان يكون عملها منتظما بل النفس يستعملها على اي نظام تريد فان استعملتها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة الوهمية فهي المفكرة واذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي
انه يجب ان يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل
او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين اما عقلي بان يكون
بينهما اتحاد في التصور المراد بالجامع العقلي امر بسببه يقتضي العقل
اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في
تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما مثل الوصف او
الحال او الظرف او نحو ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور واذ كثيرا
ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية
او تماثل هناك اي في تصور من تصوراتهما ثم اشار الى سبب كون التماثل
مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فان العقل بتجريده المثلين
عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لان العقل مجرد لا يدرك بذاته
الجزئي من حيث هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج و
ينتزع منه المعنى الكلي فيدركه فالمتماثلان اذا جردا عن المشخصات صارا
متحدين فيكون حضور احدهما في المفكرة حضور الآخر وانما قال عن التشخص
في الخارج لان كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي ضرورة
انه متميز عن سائر المعلومات وانما قلنا انه لا يدرك الجزئي بذاته
لانه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية لانه يحكم بالكليات
على الجزئيات كقولنا زيد انسان والحاكم يجب ان يدركهما معا لكن ادراكه
للكلي بالذات وللجزئي بالآلات وكذا حكم بان هذا اللون غير هذا

قوله وفيه نظر لان التضايف بمكن ان يقال المراد الشارح العلامة ان الاقلية والاكثرية قد يكونان محسوسين وذلك كون عند معروضهما محسوسين لا على معنى انهما من المحسوسات بالذات بل بمعنى انهما من المحسوسات بالعرض كالحركات وامثالها بناء على ان العقل يحكم بمجرد الاحساس بثلاثة من الامور المحسوسة مثلا انها اكثر من اثنين في ضمنها وهذا بخلاف كون الشيء من الامور المحسوسة علة فاعلية للشيء لا يدرك بمجرد الاحساس حسن

الطعم ونحو ذلك فان قلت تجريدها عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددها لجواز ان يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل ان تعلم من زيد انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها وفيه نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه وتضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما الا بالقياس الى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصدر عنه امر آخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه فهو علة والامر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل الآخر او الاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد آخر فهو اقل من الآخر والآخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة رحه ان المثال الاول مثال للتضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي الاقل والاكثر لا بين الذاتين الاترى انا نتعقل ذات الواجب بالقياس الى تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا نتعقل خمسة من الرجال

اقول فيه بحث لان ما ذكره السالك من ان القول بتجريد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد عن البين انما يناسب التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم الا ان يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عداه بمنزلة الوصف المتشخص لها

قوله او وهمي بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان العقل يميز بين الاشياء الملتبسة ويتنبه الى الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان التوهم مما يشتبه عليه الامر بما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال خزانة لتقارن صور المحسوسات التي منها تنتزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الكلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور اولا فالاول هو الخيالي والثاني اما ان يكون بواسطة ادراك سبب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي والا فهو الوهمي حسن چلبي رحمه الله عليه

من الرجال الست بالقياس الى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان العلية والمعلولية معقولان لكونهما نسبيين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة اعني الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه اذا خلى ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني البياض والصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة والسواد ولذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها على ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي عم في جميع ما علم به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء ولا جحود

قوله وتضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف فخرج بقوله وجوديين تقابل السلب والايجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد التضاد بين الجواهر اعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر الموضوع بدل المحل بما ذكرنا ظهر ان المراد التعاقب على المحل باعتبار الحلول لا باعتبار الصدق وقوله بينهما غاية الخلاف لتخصيص التعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا يكون التقابل بين السواد والحمرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل المسمى بالتعاند وقد لم يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحمرة ويسمى تضادا مشهورا وينحصر التقابل في الاربعة بقي ههنا بحث وهو ان تعريفه للتضاد الحقيقي الدال عليه غاية الخلاف لا يناسب المقام لان السكاكي اورد الحلاوة والحموضة من جملة امثلة التضاد وليس بينهما غاية الخلاف فانما غاية الخلاف بين الحلاوة والمرارة اذ لا يخفى على منصف ان تعاند الحلاوة والحموضة ليس اشد من تعاند الحلاوة والمرارة وقد صرحوا بان ضد الواحد اذا كان حقيقيا لا يكون الا واحدا نعم يشعر بان مراد السكاكي هو التضاد الحقيقي انه لم يجعل البياض والصفرة متضادين بل عدهما قبيل شبه التماثل ولعل هذا هو الباعث للشارح

قوله لكنهما لا يتواردان على المحل انما هو في الاعراض لكونهما من الاجسام دون الاعراض ظاهر هذا الكلام يدل على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت ان المحل اعم من الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فتامل حسن چلبي رحمه الله تعالى عليه

على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه ان يكون مؤمنا اللهم الا ان يقال الكفر انكار شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما يتصف بها اي المذكورات كالابيض والاسود والمؤمن والكافر فانه قد يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين وهما السواد و البياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا يكونان متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فانه شبيها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين ولا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء من مفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئيين من مفهومهما لكنهما ليسا بمتضادين لانه ليس بينهما غاية الخلاف فلان العاشر ابعد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهومهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة

قوله ولذلك اختلفت الصور اه اي لاختلاف اسباب التقارن قوله ترتبا اي اجتماعا على هيئة مخصوصة تمتيز من نسبة اختلاف الى فاعل قوله فكم من صور لا انفكاك اشارة الى اختلاف الصور في الترتيب قوله وكم من صور لا تغيب اشارة الى اختلافها في الوضوح واختلاف الصور ترتبا وان كان يتضمن اختلافها وضوحا لكنه قصد التنبيه عليه اصلا حسن چلبي رحمه الله تعالى عليه وعفى عنه امين يا رب العالمين

منزلة التضايف في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين بهما والا ويحضره الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضداده فانه فلما يخطر بالبال السواد الا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض حتى ان ذلك مبني على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خيالي عطف على وهمي ويعني بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك واسبابه اي اسباب التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صور لا انفكاك بينها اصلا في خيال وهي في اخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا تقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وتباين الاسباب مما يفوته الحصر ولهذا امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض اولا بان السواد والبياض مثلا محسوسان فكيف يصح ان يجعلا من

قال الشارح رحمه الله في انه لا يحضره احد المتضادين او الشبيهين الا ويحضره الاخر هذا وفيه نظر لانه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه جامعا عقليا من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياهما منزلة المتضايفين آطوك رحمه الله تعالى عليه وعفى عنه

قوله وظاهر انه لا يمكن جعل صور مرتسمة في الخيال قيل هذا انما يتم اذا لم يجعل تقارن الصور بمعنى الصور المتقارنة ولا يخفى انه تعسف لا تساعده عبارة السكاكي فان عبارته هكذا والخيالي هو ان يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال حسن جلبي رحمه الله تعالى عنه
قوله للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند الى اخره رد عليه الشريف ههنا في شرح المفتاح بقوله قلت لا نسلم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة يوم الجمعة جاز العطف لان المقصود الاصلي هو هذا القيد فاذا قصد بيانها اوقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة قيدا تابعا لم يصح العطف لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما صرح به في خفي ضيق قلت نعم هذا يكون حالة ثالثة مقتضية لكمال الانقطاع فههنا لا تلتفت الى وجود الجامع ولم يتعرض له السكاكي وغيره اللهم الا ان يقال مراده بعدم الجامع المذكور في الحالة المقتضية لكمال الانقطاع عدم الجامع الملتفت اليه سواء كان هذا العدم بانتفاء اصل الجامع او بانتفاء الالتفات فافهم حسن جلبي رحمه الله تعالى عنه

من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون كل منهما مضادا للاخر وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات كانت كليات وكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام صاحب المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتها مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى وذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور مثل الاتحاد

قوله ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة هذا نقل بالمعنى وعبارة السكاكي هكذا الشمس ومرارة الارنب وسورة الاخلاص والرجل اليسرى من الضفدع ودين المجوسية والف باذنجانة كلها محدثة فلفظ كلها دليل قطعي على ان المثال من قبيل عطف المفرد واما المثال على الوجه المذكور الذي اورده الشارح والمحشي فليس يتعين كونه من عطف المفرد لاحتمال كونه من عطف الجمل بحذف الخبر في الاولين فظهران جزم المحشي بكون المثال من قبيل عطف المفرد بالنظر الى عبارة السكاكي قوله فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده قد بين الفاضل المحشي ما قبل الكلام وما بعده ثم اورد بحثا في كل منهما لكن في البحث الاول بحث لان التاخر الذي لا يمنع التقدم بحسب الاعتبار وهو كاف فانك اذا اردت تعداد الامور الحادثة فالحكم عليها بالحدوث فالظاهر انه يكفي في صحة العطف ان يجمعها صفة الحدوث فالاولى ان يجاب ههنا ايضا بان الجامع غير ملتفت اليه حسن جلبي عفي عنه اشارة الى ما صرح به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب محدثة وما صرح فيما بعد من امتناعه في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق حسن جلبي عفي عنه ورحمة الله عليه

قوله فظهر الفساد في قوله الوهمي يريد ان المصنف لما ذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله الوهمي يريد ان المصنف لما ذكر اتحاد في تصور مثل الاتحاد فظهر انه اراد بالتصور الذي اعتبر فيه الاتحاد المعنى المتعارف وهو العلم فظهر الفساد في القولين المذكورين و الفساد انما لزم من تغييره ولا يرد على نفس عبارة السكاكي لانه مثل الاتحاد في تصوريهما الاتحاد في المخبر عنه وفي الخبر في قيد من قيودهما فعلم ان مراده بتصوريهما في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما متصوراهما على قياس ما سبق حسن جلبي رحمه الله عفي عنه
قوله فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام فيه بحث لان المصنف بعد ما حمل في الايضاح كلام السكاكي على السهو وفرغ منه قال ثم الجامع بين الشيئين عقلي ووهمي وخيالي اما العقلي فهو ان يكون بينهما اتحاد في التصور الى اخر ما ذكره فلا يتعين ان قصده بهذا الكلام اصلاح كلام السكاكي بل يحتمل انه يريد نقل كلامه بعبارة احصر منه فلا يبعد انه يريد بالشيئين الجملتين وبالتصور المعلوم التصوري ويقصد بذكره معرفا الجنس المعلوم التصوري المبتدا والمحمل متصوريهما سواء كان مخبرا عنه او خبرا او قيدا من قيودهما كيف ولو لم يحمل على هذا لم يصح قوله قال السكاكي الجامع بين الشيئين الى اخره ولهذا قال ... الدين في شرحه المراد بالشيئين الجملتان لانه بصدد بيان الجامع بين الجملتين بعطف احدهما على الاخرى ولانه قد صرح السكاكي بلفظ الجملتين فوجب حمل كلام المؤلف عليه والا لم يصح النقل عنه حسن

في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله الوهمي ان يكون بين تصوريهما شبه تماثل وتضاد او شبهه وفي قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فيجب ان يتصور بهما مفهوميهما حتى يكون له وجه صحة واما ما يقال انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظ ويأباه قوله في التصور معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فليتامل في هذا المقام فان التحقيق على ما ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احديهما والثبوت في الاخرى لزم ان تقول قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصل بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد خبرهما وان تكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما يعني يجب ان يقدر اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احديهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر مثله

قوله ولعمري انه كلام في غاية السقوط اما اذا حمل على مذهب البصريين فلامتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا باتفاقهم واما اذا حمل على مذهب الكوفيين فلان توجيه عبارة صدرت عن السكاكي بمذهب ضعيف لا يقول به مع الغناء عنه بوجه حسن في غاية السقوط عند ارباب هذا الفن لان ما يستقبحونه في حيز الامتناع هذا غاية توجيه وانت خبير بان احتمال التركيب للوجهين ولو عند البعض يكفي في الفصل حسن

قوله ولا يحصل المناسبة بان يأتي بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو والانسب بسياق الكلام ان تقول اسمية صرفة نحو زيد قام وعمرو قاعد و... هو ظاهر حسن قوله وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه اه الظاهر ان الامر الابتناء بالعكس اعني ما ذكره السيرافي مبني على هذا المذكور

عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى ان الاولى اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا للمحافظة على المناسبة ولا يحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية التي هي خبر المبتداء والضمير محذوف اي اكرمت عمرا عنده او في داره وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول الا لمانع مثل ان يراد في احديهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام وعمرو قاعد او يراد في احديهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا نزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر تذنيب شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث

قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين اراد به ابن الحاجب حيث قال في ايضاح المفصل واما الموضع الذي لا يستوي فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون الرفع على انها والاسمية والنصب على انها وبل الفعلية وفي هذه العبارة تكلف احدهما في معنى الاشتمال على جملة اسمية لان المشتمل غير المشتمل عليه والثاني في معنى التأويل بالاسمية فان الاسمية صريحة لا حاجة فيها الى التأويل اللهم الا ان يقال مبنى على المشاكلة حسن چلبي عفي عنه

قوله فان قيل الفرق بين الترتيب والتنبيه مع اشتراكهما في ان كلا منهما يتعلق بالمباحث المتقدمة ان ما ذكره في حيز التنبيه بحث لو تأمل المتأمل في المباحث المتقدمة لفهم منها بخلاف التذنيب قوله وهو جعل الشيء ذنابة في الصحاح الذناب بالكسر عقب كل شيء وذنابة الوادي ايضا الموضع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الذنابة بالضم والذانب التابع قوله عن تكلف معلق آخر بالكسر اي شيء آخر مفيد للتعليق ان قلت فاي حاجة الى الضمير قلت مجيء الضمير ليس للربط بل لضرورة كون الحال مفردا مشتقا حسن چلبي رحمه

بالبحث عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء ذنابة للشيء فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها للتقرير مضمون الجملة الاسمية على راي ومضمون الجملة مطلقا على راي والحق ان الحال التي ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما آخر غير المؤكدة والمنتقلة وتسمى دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث هنها الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تعلق معلق آخر كالواو واستدل المصنف على ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتداء من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتداء فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته على سبيل التبع للمجيء والخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء وقصدا او وصف له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك تقصد

قوله تثبت بالحال المعنى لذي الحال واما الجملة في قولك اتيك والجيش قادم فهي حال وبيان للازم الفاعل وهو زمان الاتيان فكانها بيان للفاعل حسن چلبي

قوله لا حالا لان المقصود من الحال المنتقلة بيان ان الفعل صدر من الفاعل او وقع على المفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقيد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل واقعا او صادرا على الهيئات والصفات اللازمة امر معلوم حسن چلبي
قوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان عامة ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا والبيت لسهل بن سيبان من قصيدة صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا صفحنا عنه اي عفونا عن جرمه وصرح الشر اي ظهر وانكشف دناهم اي جازيناهم قوله تشبيها بالحال ووجه الشبه كونها حكما لصاحبها حسن چلبي رحمه تعالى وعفى عنه عفى عنه عفى عنه عفى عنه

في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل او غير مباشر ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف والدلالة على اتصافه بها امر مستقر كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت امثال ذلك مما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب حال من قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير واو ولكن خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة لان مضمون الحال قيد لعاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة بل متوقفة

قوله تكون نكرة مخصوصة يريد ان ذا الحال الذي لم يتقدم عليه الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وذو الحال ههنا اعني قرية بسبب وقوعه في سياق النفي يخصص لانه في حكم الموصوف والمعنى على قرية من القرى ولذا لم يجب تقديم الحال عليه كذا في شرح المفتاح وورد هذا التوجيه بانه لا ينتاتي في قوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم اذ ليس سبعة في حكم الموصوفية حتى يصح الحمل على الحال فالحق ان قوله تعالى وثامنهم كلبهم صفة سبعة كما يشهد به اخواه اعني ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام ولا شك ان معنى الجميع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل الواو عليه تاكيدا للصوق المذكور فيكون هذه الواو ايضا فرعا العاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية وههنا بحث وهو ان المذكور في كتب النحاة وجوب تقدم الحال على صاحبها عند محض تنكيره بناء على انها لو تاخرت لالتبست بالصفة في حالة النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدم في حال الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب وهذا الالتباس جار فيما اذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة على الصفة فيلزم ان يجب تقدمها عليه ايضا والا فما الفرق نعم لو ارتفع الالتباس بالحال بالوصف ولهذا لم يتقدم على ذيها في الاية الا ان الكلام في ان الحكم بعدم التقدم على كون ذي الحال في حكم الموصوف ولك ان تفرق بان الالتباس فيما اذا كان ذو الحال نكرة محضة اشد لان الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة الى بيان الذات احوج منها الى بيان الهيئة فالحمل على الوصف راجح واما اذا وصفت فقد حصل بيان الذات وناسب ان يبين الهيئة بعده فالحمل على الحال راجح

متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها منفصلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى زيادة ارتباط والا فالواو اشد للربط لانها الضمير بدليل الا قتصار الموضوعة له فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احوج الى الربط فتصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته للمنعوت وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو لتكون مرتبطة به غير ضمير صاحبها منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما تبين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك

قوله ولا نكرة محضة ينبغي ان يقيد بعدم تقدم الحال اذ يجوز وقوع النكرة المحضة ذا حال اذا قدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الا ان يقال ان الجملة الحالية عن الضمير الحالية بالواو لا يجوز تقديمها على ذيها رعاية لاصل الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبع على جوازه عند الجمهور وان منعه المغاربة نقله الدماميني تامل حسن چلبي عفي عنه عفي عنه

بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتداء او خبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان ~~مبتدا~~ خبر المبتداء هو قوله يصح ان يقع تلك الجملة حالا عنه اي مما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت تلك الجملة مع الواو لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه لا مجازا وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال مثنا ولا للمصدرة بالمضارع الحالية عن الضمير المذكور فيقع استثناءها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتي من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة اه شامل للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كانت مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون حصول الحال فيجب ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية قلت المراد كل جملة تصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبر الاسم هو ما يريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء

فان قيل ما الفائدة في ادخال المصدرة بالمضارع المثبت في الموضوع ثم اخراجها عن الحكم ولم لم يورد الكلام على وجه لا يتناولها اصلا قلنا لعل الفائدة التصريح بانه لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا بدون الضمير هذا وكذا يقال وانما لم يقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه لم يكن في الحكم بانها يصح ان يقع حالا عنه بالواو كثير فائدة فافهم ابو القاسم عفي عنه

قوله اولى باللزوم لذلك الكلام السابق قوله لذلك الكلام ظرف مستقر ومعنى الكلام اولى باللزوم الثابت لذلك لا لغو متعلق باللزوم حتى يرد ما ذكره الفاضل المحشي من ان الفصيح ان يقال بالاستلزام وهذا الوجه وان كان لا يخلو عن نوع خدشة بناء على ان لا مفهوم مع كون الشرط المذكور اولى باللزوم كونه اولى بالاتصاف واللزوم الثابت للكلام السابق لا يتصف به غيره لكنه يخرج الكلام عن خصيص الفساد وههنا وجه اخر في التوجيه احدها ان اللزوم مصدر من الفعل المبني للمفعول ومعناه كونه ملزوما ونظيره تفسير التعقيد بما سبق بكون الكلام معقدا وثانيها ان قوله الكلام السابق مرفوع بقوله اولى لانه افعل التفضيل وذلك اشارة الى الضد وثالثها انه مرفوع باللزوم لانه مصدر واعمال المصدر المعرف كثير قوله فانت طالق والطلاق اليه اخره بهاء المراد بنحوس شباك الطوامث الابية اليمين فالشباك الحبايل والطوامث الحيض من طمثت المراة اي حاضت وفي وقوع هذه الجملة متوسطة بين اجزاء كلام واحد كما هو الظاهر من كلامه نوع خفاء اذا الظاهر ان قوله المراد اه كلام مستقل وقبله المصراع المذكور ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم لكن الرواية في هذا البيت عزيمة مكان الية ولعل فيه رواية اخرى لم اطلع عليها حسن چلبي رحمه الله تعالى عفي عنه عفي عنه عفي عنه

بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتداء لعدم استغنائه عن الخبر يجر في الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذلك النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى باللزوم لذلك الكلام السابق الذي كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق الية وقوله ترى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه السلام انا سيد اولاد آدم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت

قوله اي لا تعطا حال كونك بعد ما يعطيه كثرا هذا على احد الوجهين في قراءة الرفع تستكثر والوجه الآخر فيه ان يحذف ان ويبطل عملها واما اذا قرأ بالجزم على انه بدل من تمنن من المن اي لا تمنن ولا تستكثر فليس مما نحن فيه وفي الآية وجوه اخر مذكورة في التفاسير قوله فيمتنع دخول الواو كما يمتنع في المفردة انما عدل عن عبارة الايضاح حيث قال فوجب ان يكون بالضمير وحده كالحال المفردة لانه يرد عليه يجب لفظ انه لم يذكر دليلا على كون الوصف المذكور في الحال المفردة وجوب الاقتصار فيها على الضمير لتتم وجه عدم الواو وعلى ما ذكرهنا ان ليس الملحوظ اصالة الحال في المضارع المثبت بالحال المفردة في وجوب الاكتفاء بالضمير بل الحاق في امتناع دخول الواو وقد دل سياق كلامه على امتناع دخول الواو في المفردة حيث استدل اولا على ان اصل الحال المطلق ان لا تكون مع الواو بقياسه على الخبر والنعت ثم بين وجه مخالفة الاصل في الجملة فقيس بعد المفردة على الاصل واما ما اورد عليه بعضهم من ان هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين فجوابه ان ما ذكره النحاة من قبيل اهل النظر على النظر لا قياس فهو مقبول اذ قد قيل في ايضاح المفصل وغيره ان التعليلات المذكورة في امثال هذه المباحث بناء مناسب والافاضل الاذكياء هم الاستقراء حسن جلبي

امتنع دخولها اي دخول الواو ويجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال هي الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا فالمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مران حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فلا دخل فيها للمضارع في المقارنة والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع ولما كان هذا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى جوابه بقوله

قوله اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال انما لم يذكر المذهب الثالث وهو ان يكون حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال لانه بعيد عن افادة مطلوبه وهو دلالة المضارع على المقارنة تمسك الفريق الاول بان المضارع يطلق عليهما كما يطلق الاسماء المشتركة على معانيها وبانه وضع للاخبار عن حدث حاضر وعن حدث ماض لفظ الماضي فلو لم يكن هو مشتركا بين الحال والاستقبال لزم ان يكون ما هو من مهمات المقاصد لم يوضع له لفظ فلزم القول بالاشتراك وتمسك الفريق الثاني بان المتبادر منه الحال وفهم الاستقبال يحتاج الى قرينة وبان من المناسب ان يكون للحال حقيقة كما للماضي نحو ضرب وللمستقبل نحو اضرب وتمسك الثالث بان وجود الحال خفي ذهب كثير من الحكماء الى انه غير موجود والفضل للمتقدم كما لا يخفى حسن جلبي عفي عنه عفي عنه عفي عنه

قوله واصك وجهه الصك الضرب قال الله تعالى فصكت وجهها اي ضربت قوله فلما خشيت اظافرهم البيت الاظافر جمع اظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوكة والقوة وقيل المراد بالاظافر الاسلحة وما لك اسم رجل قال التغلب الرواة كلهم على ارهنتهم ما خلا الاصمعي فانه رواه وارهنهم على انه مضارع وحاصل معنى البيت لما خشيت منهم هربت وخلصت وجعلت مالكا مرهونا عندهم ومقيما لديهم قوله ومثله قوله تعالى لم تؤذونني الآية في شرح اللب للسيد عبد الله ان وجوب الاقتصار على الضمير في المضارع المثبت اذا لم يكن مصدرا بقد واما اذا كان مصدرا بها فتدخله الواو كقوله لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم وما ذكره الشارح اظهر حسن جلبي

بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت اظافيرهم اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني يعني مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا فان كان الفعل مضارعا منفيا فالامران جائزان يعني دخول الواو وتركه من غير ترجيح واما مجيئه بالواو فهو كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا حينئذ للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف على الامر قبله والنون للتاكيد واما مجيئه بغير الواو فيما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن بالله وحقيقته ما سبب عدم ايماننا وانما جاز في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون الحصول لكونه منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول وانما جاز ان يدل بالالتزام على

قوله ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي انما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانه يحضره للمخاطب ويصوره ليتعجب منه كما يقول رايت الاسد فاخذ السيف فاقتله ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي وقع الكلام فيه لا ان مطلق حكاية الحال الماضية هكذا اذ قد يكون التعبير عن الماضي بلفظ اسم الفاعل من قبيل الحكاية كما صرحوا به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ولذا عمل باسط في المفعول مع انه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال او الاستقبال وبالجملة ليس معنى حكاية الحال الماضية ان اللفظ الذي يدل على الزمان يحكى الان على ما يلفظ به كما في قولهم دعني من تمرتان على ما زعمه الفاضل المحشي في حواشي شرح المفتاح بل المقصود حكاية المعنى هذا وذكر الاندلسي ان معنى حكاية الحال الماضية ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان لكن ما ذكره الشارح ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وقد استحسنه الفاضل الرضي حسن قوله والمعنى ما تصنع حال كوننا اه اشارة الى ان العامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل حسن جلبي عفي عنه

قوله خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن قد يوجه كلام القوم في هذا المقام بان عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجرد هنا كرعي [illegible] طرد الباب فلا حاجة الى توجيه المستشنع الذي ذكرات رح حسن چلبي قوله لتنافي الحال والاستقبال في الجملة فيه بحث [illegible] ثابت بين الحال والاستقبال على ما زعمه كذلك ثابت بين الماضي والحال فلم لم يستشنعوا تصدير الجملة الحالية بعلم المضي [illegible] الفرق فان قلت منافات المضارع المصدر بعلم الاستقبال من جهتين صيغة الاستقبال وعلامته ومنافات المضارع [illegible] قلت هذا انما يتم اذا كانت صيغة المضارع حقيقة في الاستقبال مجازا في الحال وقد ذكر الشارح انه مشترك بينهما او حقيقة [illegible] كيف وقد ثبت التنافي بين نفس صيغة المضارع والحال لالتزموا في المضارع الواقع حالا الا ما تقربه الى الحال كما التزموا [illegible] قد بل الحسن ما سيتم عليك في وجه دلالة الماضي على المقارنة من ان لما لاستغراق الازمنة وغيرها لانتفاء [illegible] ذلك الانتفاء فيحصل المقارنة للحال ولا منافات بهذا الاعتبار فافهم حسن چلبي رحمه الله رحمه الله تعالى

حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفي
ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف استقبال ويشترط في الجملة الواقعة حالا
خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال
التي تقابل الاستقبال وان تباينتا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء زيد
غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان
التكلم لكنهم استشنعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والا
ستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي لفظا ما يجب ان يكون بدون
الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل
بظاهره على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ
وَمَا يُنَهْنِهُنِي الوَعِيدُ ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد وغير مبالٍ به ولا معنى لجعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير
ان كان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا انّى يكون
لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون
الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم
او لما فان كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك
بقوله تعالى انى يكون لي غلام ولم يمسسني بشر وقوله تعالى فانقلبوا بنعمة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله تعالى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة
ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن الواو
لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين

قوله ولا معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه الا لضرورة ولا ضرورة في البيت [illegible] قوله انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر فان قلت الكلام في الحال المنتقلة على ما سبق والكبر [illegible] قلت الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما ينبغي يتحقق قوله ولم يمسسني بشر فان قلت لم ينتقل عدم مساس [illegible] الاحوال المنتقلة حسن چلبي

قوله شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة [illegible] كلام مشعر بانه عام لكن مذهب البصريين ان قد انما يجب في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم توجد الواو فيه [illegible] قد في الماضي المثبت الواقع حالا اذا لم يكن بعد الا او الا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون قد والواو اكثر [illegible] لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم ولفظ قد لا يدخل عليه وقد سبق في اواخر الباب الخامس من الشارح [illegible] او مقدرة كما في قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وضاقت وفيه خلاف سيبويه فانه لم يجوز [illegible] ان حصرت لم يقع ههنا حالا بل هو صفة من موصوف محذوف اي جاؤكم قوما حصرت صدورهم ورد بان الموصوف [illegible] موطئة وصفة الموطئة ايضا اذا كان ماضيا يجب تصديرها بقد لا سيما اذا حذف الموصوف فانه يكون في صورة [illegible] الحال القائمة مقامه حسن چلبي

الامرين في الماضي مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على
الحصول يعني حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا ومثبتا دون المقارنة
لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم دلالته على
المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان
قد الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب في
الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا لزمان التكلم
واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكون متقارنين كما
اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال المقابل
للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم
مقارنته لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية
وقد ركب فرسه وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي
وان كان بالنظر الى عامله ولفظة قد انما يقربه من حال التكلم فقط
والحالان متباينان لكنهم استشنعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي
الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد
في السنة الماضية وقد ركب كما في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الا
ستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان
لفظي وكثيرا ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع بمدة
طويلة لكن تصديره بلفظة قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء
اُصَدِّقُهُ في مِرْيَةٍ وقد امْتَرَتْ صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة يجب
ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال
التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة ولهذا ظهر بطلان ما قال

قوله قول ابي العلاء اصدقه في مرية البيت من قصيدة يودع فيها بغداد مطلعها نبي من الغربان ليس بذي شرع يخبرنا ان الشعوب الى الصدع [illegible] والغربان جمع غراب والشرع الصراط المستقيم والتخبير الاخبار والشعوب جمع شعب بفتح الشين وهو الجمع [illegible] على عادة العرب من التطير بالغراب [illegible] ان الكلام على اصدقه في مرية [illegible] صحابة موسى [illegible] الآيات التسع [illegible] حسن چلبي [illegible]

قوله فيحصل به الدلالة عليها فيه نظر اذ قد سبق ان المعتبر الدلالة المطابقة ولهذا قيل المنفي من المضارع لا يدل على الحصول وتحققها فيما نحن فيه ممنوع حسن

السخاوي يعني انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون
حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا ان كان شرع
في الكتابة وقد مضى من اجزاء الاانه متلبس بها مستديم لها فلا نقضا
جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ
الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران
مع انتفاء المقارنة والحصول لظاهر لكونه ماضيا منفيا احتاج
في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اما جواز
الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما
الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد
النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم
اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لما مثل ما ولم
لانتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار
ذلك الانتفاء وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم
يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم فيحصل به اي بالمنفي وبان الاصل
فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند
عدم التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب
زيد امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على
افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب
مثلا كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت
ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع اجزاء الزمان الماضي وذلك
لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد

قوله اذ استمرار الفعل اصعب بيان لترك انتفاء العكس اعني قصد الاستغراق في الاثبات والاكتفاء في المنفي بالانتفاء في الجملة قوله وكان نفي النفي اثباتا مثل ما زال وما انفك يدل بحسب الوضع على التجدد واصل التحقق كالافعال الدالة على الاثبات مثل وجد وتحقق ولهذا كان ما زال ونحوه اثباتا دائما لا اثباتا في الجملة والمتبادر من كلام الفاضل المحشي ان يكون زال بمنزلة الاثبات بعد ورود النفي عليه على انه قد يعترض على الجواب الذي ذكره ذلك الفاضل بانه لا اثبات في على عمومه واطلاقه لانه اذا قلت في جواب ما زال زيد نفيا لا ورد اعلم من بين عمود وام النفي لا يكون النفي المورد عليه بمنزلة الاثبات وان امكن ان يدفع بان ما ذكره في الحقيقة من قبيل ورود النفي على الاثبات فتامل حسن ونحو ذلك لا خفاء ان الافعال الدالة على النفي مثل ذاك وانفك صحيح

واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء
لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل اصعب
واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر
وكان نفي النفي اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك وما دام ونحو
ذلك وتحقيقا اي وتحقيق هذا الكلام وان الاصل في النفي الاستمرار
بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار
الوجود يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب
موجود لانه وجود اثر الوجود الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف
استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء
سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم
لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة
الوجود وهذا مراد من قال اي العدم لا يعلل وانه اولى بالممكن من
الموجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من اطلاقه
الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته
على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان كانت
الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس ما مر في الماضي
المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول صفة
غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى في ورجع
عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما
ابتداءه على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان دخولها اي دخول الواو فالمشهور

قوله وقد عرفت ما فيه من ان المطلوب في كل مقارنة مضمون الحصول بمضمون الجملة مضمون العامل ولعكان في الاشتمات البعد للتكلم واللازم من المقارنة بمعنى حصول زمان التكلم فابين صدر منه ذالك حسن جلبي

قوله فيمن رفع عوده وفوه على الابتداء الرفع رواية سيبويه وقد نص عليه الشيخ عبد القاهر ايضا فاعترض الفاضل الترمذي على السكاكي بان رواية ليست بثبت وانه مخالف لنص الفحول بمعزل عن القبول وفي شرح المفتاح وقد يروى عوده على بدئه بنصب اسم الذي هو صدر الجملة الحالية تنبيها من اول الامر على انه حال وهو في التحقيق من نصب المبتدأ للقطع بان الحال هي جملة ويجوز ان يكون نصب عوده على الظرفية اي رجع في عوده على بدئه اي ذهب في طريقه الذي جاء منه وان يكون على المفعولية فان رجع قد يجيء متعديا كما في قوله تعالى فان رجعك الله الى طائفة منهم وذكر ابن الانباري في الاسرار ان عوده من المصادر التي اقيمت مقام الحال نحو ارسلها العراك وفعلته جهدك وطاقتك حسن جلبي رحمه الله تعالى عليه عفي عنه عفي عنه

قوله لعدم دلالتها على الثبوت اه واذا انتفى الدلالة كانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستيناف
عله في الانضمام ظهور الاستيناف في الاسمية باستقلالها بالفائدة وههنا بحث وهو ان الاستدلال بما ولوية دخول
الواو على الجملة الاسمية من تركها اما لكل واحد من عدم دلالتها على عدم الثبوت وظهور الاستيناف او لمجموعهما الاسبيل الى الاول
اذ كل منهما التعليل باطل جدا اما الاول فلانه احد شطري الدليل الذي ذكر على جواز الامرين في مقابلة الشق الاخر وهو دلالتها
على المقارنة فكيف يستدل به على اولوية دخول الواو ومع وجود معارضة واما الثاني فلان ظهور الاستيناف في الاسمية كظهوره
في الفعلية لاشتراك الدليل وهو الاستقلال بالفائدة الا ان يقال انه في الاسمية اظهر منه في الفعلية ولا سبيل الى الثاني
ايضا والا لكان مجيء المضارع المنفي وكذا الماضي مثبتا او منفيا بالواو اولى لظهور تحقق الاستيناف مع وجود حيثية مخالفتها
للحال المفردة كلام حسن جلبي فكان دخول الواو اولى قوله مع ظهور الاستيناف ص م

ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على
عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو فلا
تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة او
انتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب كثير من النحاة
الى ان تجرد الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر ان كان المبتدأ
في الجملة ضمير ذي الحال وجبت الواو وسواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد
وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة لا يترك
فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات وتقدر تقدير
المفرد في ان لا يستانف لها الاثبات وهذا مما يمتنع في نحو جاءني زيد وهو
يسرع او وهو مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل
المرفوع كان بمنزلة اعادة اسمه صريحا في انك لا تجد سبيلا الى ان
تدخل يسرع في صلة المجيء وتضمه اليه في الاثبات لان اعادة ذكره
لا تكون حتى يقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت تركت المبتدأ
بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى ان تقول جاءني زيد وعمرو
يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستانف كلاما ولم تبتدئ للسرعة اثباتا
وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا يجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما
جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من
التاويل ونوع من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى
عوده على بدايته ذاهبا في طريقه الذي جاء منه واما قوله اذا اتيت ابا
مروان تسأله وجدته حاضره الجود والكرم فلانه بسبب تقديم الخبر
قريب في المعنى من قولك وجدته حاضره الجود والكرم اي حاضرا عنده

قوله قريب في المعنى من قولك وجدته حاضره اه يريد ان مجموع الجملة كما في البيت لا نظيرتها وبالمفرد لعدم استيناف الذهن كما يشهد به الذوق
السليم لكن بسبب تقديم الخبر على المبتداء الذي فاعل في المعنى صار كانه مسند الى الظاهر وتفرد في التقديم هنا ثم التوجيه الذي ذكره الشيخ
انما يظهر اذا جعل الوجدان بمعنى الاصابة والنيل متعديا الى مفعول واحد كما يساعده جزالة المعنى اما اذا جعل من افعال القلوب
والمعنى وجدته متصفا بمضمون الجملة فلا وقد يجوز ان يكون الجود والكرم فاعلا والحاضر ولحوق الالف لبيان حال الفاعل وقد عمل في الظاهر
لاعتماده على ذي الحال فلا حاجة الى تكلف وهذا وجه وجيه اذا جعل لحوق الالف في مثله مسا او مسموعا فيه حسن جلبي رحمه الله

قوله والذي يلوح منه آه كانه اعتراض على المصنف كما اشار اليه الفاضل الشريف المحشي هنا والذي نقله الشارح عن الشيخ ثانيا بقوله وقال في موضع اخر
انك اذا قلت آه يلوح منه ان الاولى اولوية بالعكس والذي يلوح من مجموع كلامي الشيخ ان يحمل قوله بمنزلة في الموضعين على التناسب
والتشابه قوله حذفت الواو اي واو الحال كما يدل عليه سياق الكلام للكشاف في الاية المذكورة وكلام الشارح ايضا فانه اورد كلام الكشاف
دليلا على ان تجرد الاسمية من واو الحال ضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد قوله والذي يبين ذلك اي كون جاءني زيد هو فارس خبيثا
حسن جلبي

عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم ولجواز
ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا
كلامه في دلائل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني
زيد وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى
منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك
اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج التاج عليه كان كلاما
نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد
سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء
اثبات وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر
منه ان الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل
والتشبيه بالمفرد وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله
تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية اذا عطفت على حال قبلها
حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال هي واو
العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس
كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى
اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع الحال متعادين يعاديهما
ابليس ويعاديانه فاوله وتنزله منزلة المفرد وهذا اجلا فجاءني زيد
هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه
خبيث والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك
اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا في انك تثبت به مجيئا
فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالاخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك

قوله اذا انكرتني بلدة آه على حذف المضاف اي اهل البلدة او على الاسناد المجازي وانكر ونكر بكسر العين واستنكر كلها بمعنى واحد تقال نكرت الرجل
نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون الباء طائر معروف وجمعه بزاة والباز لغة في البازي وجمعه ابواز وبيزان قوله وان امرؤ اسرى اليك
ودونه آه موضع الاستشهاد قوله ودونه والاسراء السير في الليل لا في بعضه كما ظن يقال اسرى بنفسه واسراه غيره يتعدى ولا يتعدى
واسرى بهم كما يقال اخذت الخطام والموماة واحدة الموامي وهي المفازة قال ابن السراج الموماة اصلها موموه على وزن فعللة وهو مضاعف
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط ان تسمية المفازة بالموماة بناء على انه لما فيها من المخاوف والمهالك
يومي بعض مسالكها الى البعض ولا يقدر على رفع صوته حذرا من خوف الهلاك بهم والتسمية المفازة من باد يبيد اي هلك وتسميتها بالمفازة
من باب تسمية العطشان ناهلا واللديغ سليما والسملق القاع الصفصف وهي المستوي من الارض لا نبات فيها وجمعه السمالق والسلق بمعناه وجمعه
السلقان كخلق وخلقان حسن چلبي

قلت جائني بهذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او غلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء
ثم استأنفت خبرا واسو انفت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج
الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها في نحو زيد
منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو حال لا يخرجها عن كونها مجتلبة
بضم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة في انها
جاءت لربط جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في جائني زيد
يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء لان من شانه ان ترتبط بنفسه والجملة
في نحو جائني زيد وهو مسرع او غلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه
بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ
وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثير فيها اي في تلك الحال تركها
اي ترك الواو ونحو بشار اذا انكرتني بلدة او انكرتها خرجت مع البازي
على سواد اي اذا لم يعرف على قدري اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم
مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا على شيء من ظلمة
الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اي بقية من الليل حال ترك
فيها الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف
لاعتماده على ذي الحال لا الابتداء وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف
في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان تقدر فعلا ماضيا مع
قد وقال المص لعله انما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي
لمجيئها بالواو قليلا كقوله وان امرؤ اسرى اليك ودونه من الارض

قوله فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون الخبر والنعت كما يدل عليه قول الشيخ ان يقدر ههنا او فيه بحث لان هذا انما
يرد اذا جعل خصوصا احترازا عن الخبر والنعت اما اذا جعل احترازا عن الظرف الواقع صلة للموصول كما هو المشهور فلا تامل قوله والحق ان نحو على كتفه سيف
لا يخفى عليك ان هذا ليس توجيه لكلام الشيخ فانه لم يبين من هذا وجه اختيار الافراد في الحال على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه آخر لا يخفى قوله فقلت
عسى ان تبصريني كانه يخاطب امرأة عذلته على اعتنائه لابنائه بنيه يقال قعد واحواله وحوله وحواليه ولا يقال حواليه بكسر اللام كذا في الصحاح حسن چلبي

الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه
لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو وهذا كلام وفيه
نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت فالواجب ان
يذكر مناسبة تقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص دون
الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المقدر بعد وجود الواو هو الماضي الا يرى
انه اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد
اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف
يحتمل ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة
اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد واقائم زيد ويحتمل ان
يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة
بتقدير اسم الفاعل والاول مما يجوز فيه ترك الواو والاخران
مما يمتنع فيه الواو ومن اجل هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن
صاحب الحال نكرة متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس
الحال بالصفة نحو جائني رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله
ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف
على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي قول الفرزدق
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من جرد
اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني
ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي

قوله بردالك تعظيم وتبجيل اي مشتملا عليك التعظيم والتبجيل اشتمال البرد على صاحبه قوله وقال بعضهم هو الاندلسي نقل عنه الفاضل الرضي قوله نصف النهار
الماء غامره تامه ورفيقه بالبيت لابن بري البيت لمسيب بن علس يصف غواصا طالت مكثه في الماء وقد انشده ابن السكيت في كتابه المسمى باصلاح المنطق والنهار
يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء اي بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عايد الى الغايص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على
حذف واو الحال والجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وقد يروى بالرفع من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية
حينئذ خالية عن الضمير فيحتاج الى تقدير الواو او الى تقدير ضمير يعود الى النهار اي غامره فيه فليس فيه شاهد على جواز حذف الواو الحالية على هذا التقدير
ايضا كما يشعر به كلام الفاضل المحشي في شرح المفتاح نعم الارجح تقدير الواو لتكون واردة على الاصل قوله الباب الثامن في الايجاز والاطناب والمساواة
قدم الايجاز تنبيها على انه يناسبه التقديم في الكلام واردفه بالاطناب لكونه مقابلا له قوله اما الايجاز والاطناب لم يتعرض للمساواة مع انها نسبية ايضا لانه لا
فضيلة للكلام الاوساط لما يصدر عن البليغ مساويا بالسوية لا يكون فيه نكتة يعتد بها كما في شرح الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتداد انما يكون اذا كان
قصد البليغ التجريد عن النكت وليس بمتعين لجواز ان يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها غير البليغ واما البليغ فمن حقه ان يراعيها ويشير

اي في اكنا في وجوابي حال من بني لما في حرف التنبيه من معنى الفعل
ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد
حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك لنا سالما بردالك تبجيل
وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما يحسن فيها ترك
الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة
وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك
ههنا ويجوز ان يكونا من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب
الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان
يجعل قوله بردالك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم
اذا كان المبتدا ضمير ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا نحو فوه الى في واهبطوا
بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا
يحكم بضعفه مجردا عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذا
ان البيان من هذا القبيل والا فهو ضعيف قليل كقوله نصف النهار
الماء غامره **الباب الثامن** الايجاز والاطناب والمساوات
قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من
الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء اخر فان
الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب
انما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما
الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين و
التحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك المقدار

قوله ولا عي وفهاهة كلاهما بمعنى واحد في الصحاح العي خلاف البيان وقد عي في منطقه وعيي ايضا فهو عيي وعي على فعل وفي المثل اعيى من باقل والفهاهة
العي ورجل فه وامراة فهة قوله عن حكم النعيق صوت الراعي في غنمه وقد نعق الراعي بغنمه بالكسر نعيقا ونعاقا ونعقانا اي صاح بها وزجرها وحكى
ابن كيسان نعق الغراب ايضا بعين غير معجمة قوله من عبارة المتعارف اي من عبارة الكلام المتعارف وكلماته او الاوضاع في بيانه قوله والاطناب اداؤه باكثر منها
الاطناب على اصطلاح السكاكي يعم المساواة لما سيجي وهذا التعبير لا يلايمه الا ان يقال هذا اصطلاح اخر قوله اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه نقل
الى كونه اقل من عبارة المتعارف مع انه المذكور فيما سبق لان هذا صريح معنى الاختصار فلا وجه لقوله يرجع الاختصار اليه واحد من المسبق فيه بين
لا دم هذا المعنى ايضا فقد سبق ضمنا وهذا الكلام في قوله واخرى الى كون الكلام خليقا بابسط مما ذكرنا فهم قوله وليس المراد رد على المحشي ووجه الرد
انه لا معنى لان يقال مرجع كون هذا الكلام موجزا ان المقام خليق بابسط من متعارف الاوساط الا ان يلاحظ ان هذا الكلام على متعارفهم ثم يرد بعد
هذا التكلف الى ما ذكره الشارح اما ما ذكره في وجه الرد من لزوم التكرار بلا فائدة لان هذا هو المعنى الاول بعينه فلا وجه له اذ انما لا يشتمل ما
كان مساويا لمتعارف الاوساط لكن يكون الكلام خليقا بابسط من هذا المتعارف قوله لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام فان قلت اذا كان

المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه
مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على
التحقيق والتحديد ان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر
عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط
الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي ولا فهاهة اي كلامهم في
مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات
وهو اي هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم
رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية
اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف
يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف
والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع
فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع
تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اي من الكلام الذي
ذكره المتكلم وليس المراد بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق الى
بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة
المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللايقة بالمقام
بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل
الراس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا
يا رب شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام
بيان وانقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه
الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فعلم ان للايجاز

قوله بحذف حرف النداء وياء الاضافة ظاهر كلامه يشعر بان حذف كل منهما يفيد كونه اقل من عبارة المتعارف وقد سبق منه الاشارة الى ان الياء محذوفة
من عبارة المتعارف فاما ان يكون للاوسط عبارتان او برادان وجه الاقلية حذف مجموع الامرين لا كل منهما بالاستقلال قوله اذ قالت الخميس نعم مددة
لا يبعد الله التلبب في الغارات التلبب التشمير والتهيؤ والخميس الجيش الذي له خمسة اركان قدام وخلف ويمين ويسار وقلب والمعنى لا يبعد الله
التشمر للنهب والاغارة قالت اهل الجيش بعضهم لبعض هذا نعم فاغيروها قوله والنسبة بين الاطناب بين ايضا عموم من وجه قال الفاضل المحشي
مادة الاجتماع ومادتي الافتراق الوان اعتبار المناسبة الخفية في الصورتين اللتين ذكرهما ليس بضروري في اداء المقصود وانما اعتبرها ليبين
الفرق في صورة بلاغة الكلام قوله وجوابه ان المراد بعدم تيسر تحقيقه آه نوقش فيه بان قول السكاكي فلكونهما نسبيين لا يتيسر الكلام
فيهما يدل على انه يتنزل على مدعاه بمطلق النسبية واشك ان مطلق النسبة لا يقتضي ذلك كما ذكره ه حسن چلبي

معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه
اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما
فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعًا كما اذا
قيل رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول
بدون الثاني كما في قوله اذا قالت الخميس نعم بحذف المبتدا فانه
اقل من عبارة المتعارف وهو هذا نعم وليس اقل من مقتضى
المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق
الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن
اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لا سيما والذهن
اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطناب بين ايضا عموم من وجه
وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد
توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار هو ان
الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة
الى مقتضى المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار
على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو قيل الايجاز اخص باصطلاح
لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب
وفيه نظر لان كون الشي نسبيًا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان
كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها وتعرف
بتعريفات يليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد
بعدم تيسر تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر
من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد

المراد انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير
لهما ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال ايجاز الكلام
قد يكون لكونه اقل من المتعارف وقد يكون لكون المقام خليقًا
بكلام ابسط من الكلام المذكور ردًا الى الجهالة لانه لا يعرف كمية متعارف
الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي
مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه
او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب المعاني والقدرة على تادية
المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في ذلك
بحسب مناسبة المقامات انما هي من داب البلغاء واما المتوسطون
بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المقاصد معلوم من الكلام
يجري فيما بينهم من الحوادث اليومية بدل بحسب الوضع على المعاني
المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما
هو بالنسبة الى البلغاء فقط وهم يعرفون ان اي مقام يقتضي
البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر تبذ
من ذلك في الابواب السابقة فلا ردًا الى الجهالة والاقرب الى
الصواب والى الفهم ان يقال للتعبير عن المقصود اما ان يكون
بلفظ مساو له اولا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا والناقص
اما ان يكون وافيا به اولا والزائد اما ان يكون لفائدة اولا
فهذه خمسة طرق ثلثة منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبول
من طرق التعبير عن المراد فهو تادية اصله بلفظ مساو له اي لاصل

قوله اي الحارث بن حلزة اليشكري بكسر الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرها والزاء المعجمة المفتوحة قوله وفيه نظر لانه قد اشتهر آه قيل هذا النظر لا يدفع الاختلال المذكور لان غاية ما فهم منه ان يكون العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء فيكون معناه العيش الناعم خير من العيش الشاق وليس هذا مقصود الشاعر بل مقصوده ان العيش الناعم وان كان مع رذيلة الجهل والحماقة خير عندي من العيش الشاق ولو كان مع فضيلة العلم والعقل ولا خفاء ان عبارته قاصرة عن اداء هذا المعنى انتهى قوله وينبه على ذلك لفظ الظلال لانه لا يشعر بحسب العرف بان النوك شيء خطير يلتجى الى ظلاله ويطيب حال الملتجي اليه وهذا ظاهر قوله نحو قول عدي بن الابرش الابرش في الاصل من تكون صغار في شعر الفرس يخالف سائر لونه والابرش اسم رجل كان به برص فكنوا به عنه قوله يذكر غدر الزباء بجذيمة الابرش الزباء اسم ملكة وجذيمة اسم ملك كان قتل اباها وتبرز وجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تتزوجني فتضم ملكي الى ملكك فسر بذلك وشاور اهل الراي من ثقاته وهو في مسند سعة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان يسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال قصير

المراد بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ
ناقصًا عنه وافيًا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدًا عليه
لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري
والعيش خير في ظلال النوك اي الحمق والجهالة اي من عيش من
عاش كدًا اي مكدودًا متعوبًا اي الناعم وفي ظلال العقل يعني
ان اصل مراده ان العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش
الشاق في ظلال العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلًّا
وفيه نظر قد اشتهر في العرف ان العيش المعتد به اعني العيش
الناعم انما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتاملين في
عواقب الامور فيحمل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن
العيش الناعم والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحرين
في امورهم واشار بالعطف وجه الى ان العيش في ظلال الجهل
والحماقة لا يكون الا ناعما وان العيش الشاق لا يكون الا عيش
العاقل حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالتكرار
وينبه على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل
وهو ان يكون اللفظ زايدًا على اصل المراد لفائدة ولا يكون
اللفظ الزايد متعينا نحو قول عدي بن الابرش يذكر غدر الزباء
بجذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه والفى اي وجد
قولها كذبا ومينًا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع

قوله اسم للمنية من الشعب وهي الفرقة سميت المنية شعوب لانها تفرق وهي معرفة لا يدخلها الالف واللام تامل حسن چلبي

الجمع بينهما التقدير التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين
والظمير في راهشيه وفي الفى لجذيمة وفي قددت وقولها للزباء
وعن الحشو المفسد اي واحترز بفائدة عن الحشو ايضا وهي الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزايد متعينا وهو قسمان لان ذلك الزايد
اما يكون مفسدا للمعنى او لا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله
اي كلفظ الندى في بيت ابي الطيب ولا فضل فيها اي في الدنيا
للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي اسم
للمنية غير منصرف للعلمية والتانيث وانما صرفها للضرورة فالمعنى
انها لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدايد
على تقدير عدم الموت وهذا انما يصح في الشجاعة والصبر
دون العطاء فان الشجاع اذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام
في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك
فضل وكذا الصابر اذا تيقن بزوال الحوادث والشدايد وبقاء
العمر هان عليه صبره على المكروه لوثوقه بالخلاص عنه بل
بمجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا
يقال هب ان لي صبر ايوب لمن ابن لي عمر نوح بخلاف الباذل
ماله فانه اذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه اليه
دائمًا فيكون بذله حينئذ افضل واما اذا تيقن بالموت فقد هان
عليه بذله ولهذا قيل كل ان اكلت واطعم اخاك فلا الزاد يبقى
ولا الاكل وما يقال ان المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء
لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولانه على تقدير عدم الموت

قوله من شانها الاهلاك فان قلت الاهلاك لا يتصور على تقدير عدم الموت فما معنى قوله من شانها الاهلاك قلت لا يلزم من انتفاء الاهلاك عن الشي بالفعل ان لا يكون من شانه الاهلاك قوله وهذا بعينه معنى الشجاعه لا يخفى ان بذل النفس اعم من الشجاعه لان من يختار هلاكه في مرض مثلا لا يعد شجاعا لعدم من ثبت حسنه بالدلايل القاطعه وبحثنا ههنا كحسناد وهما ولو سلم الاتحاد فهذا انما يرد اذا كان غرض القايل تصحيح كلام ابي الطيب بالكليه واما اذا كان مقصوده اخراجه عن رتبة الحشو المفسد فلا اذ غاية ما لزم من كلام الشارح كونه من التطويل قوله فاعلم علم اليوم والامس البيت من قصيدة مطلعها امن ام اوفى دمنة لم تكلم بحومانة الدراج فالمتثلم ودار لها بالرقمتين كانها مراجع وشم في نواشر معصم وذكر في شرح المطلع في شرح الديباجة والرقمة جانب الوادي قال الاصمعي الرقمتان احدهما قرب المدينة والاخرى قرب البصرة ومعناه بينهما والمراجع جمع مرجع من رجعه رجعا بمعنى ارجع وكرر يقال فلان يرجع صوته اي يكرره والوشم من وشم اليد اذا غرزها بابرة فتسود عليه النوار وهو النيلج والمعصم موضع السوار من اليد والنواشر المعصم عروقه الواحدة ناشرة شبه الاثار التي في الديار بمراجع الوشم ويروى ودار لها بالرقمتين وقوله علم اليوم اما ان يجعل نصبا على المصدر بيري اي اعلم علما متعلقا بهذين اليومين او يجعل مفعولا به بان يقال اعلم بمعنى احفظ وقوله على صفة مشبهة

لا معنى لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك

وهذا بعينه معنى الشجاعه والاقرب ماذكره الامام ابن جني وصوان

في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء مما يسكن

النفوس ويسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وعن المفسد

كقوله اي عن الحشو الغير مفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير

بن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد

عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي

ولا يجعل مثل ذلك من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما

كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام مفتقر الى التاكيد

كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا القد كتبته بيمينك هذه

واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده

برهان فما هو الا لفظ يفوهون به لا معنى له كالالفاظ المهملة

التي هي اجراس ونغم لا معنى لها وذلك لان القول الدال على معنى

لفظه مقول بالفم ومعناه موثر في القلب وما لا معنى له مقول

بالفم لا غير وهذا كقوله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم

والمساواه قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر

السيئ الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس فانك

كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم الموضع

من انتأى عنه اي بعد عنك واسع اي ذو سعة وبعد شبهه بالليل

لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى انه لا يفوت الممدوح وان

ابعد في الهرب فصار الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولانه

قوله اعتبار ذلك امر لفظي فان قلت لو سلم ذلك في الاية فلا نسلم في البيت اذ الشرط يفتقر الى الجزاء البته فان كان مذكورا والا فمحذوف يجب تقديره اذ لولاه لاختل اصل المعنى فتقديره ليس لامر عوي لفظي بل لتادية اصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول فلا احتياج الى تقديره بحسب تادية اصل المراد قوله ناقصا عن اصل المراد ثم هذا المنع مبني على جعل السوال المذكور معارضة كما هو الظاهر من تقدير الشارح واما اذا جعل منعا وسندا فلا وجه له قوله حتى لو ذكر لكان تطويلا الاحسن ان يقول حشو لان الزايد متعين قوله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة الاحسن ان يقول اي رجحان في القصاص حيوة كما لا يخفى حسن چلبي

لم في جميع الافاق مطيعا الا وامره يرد الهارب اليه فان قيل كلا

المثالين غير صحيح لان في الايه حذف المستثنى منه وفي البيت حرف

جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي

رعاية للقواعد النحويه من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد

حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجمله كون

لفظ الايه والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من

النحاه بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزا

والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص

حيوة يا اولي الالباب فان معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به

ان الانسان اذا علم متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى ان لا يقدم

على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس

بعضهم بعضا وكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت

اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد الظرف

مسده ووجب تركه لعدم احتياج تادية اصل المراد اليه حتى لو ذكر

لكان تطويلا صح ان ليس فيه حذف شي مما يودي به اصل المراد وتقدير

الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق

بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان

عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة

حروف ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل

منه اي من قوله ولكم في القصاص حيوة وما يناظره منه هو في القصاص

حيوة لان قوله تعالى ولكم لا مدخل له في المناظره لكونه زايدا على معنى

قوله والمعتبر الحروف الملفوظة ولهذا لم يعتبر الالف في القصاص والياء في مع انهما موجودان في الكتابة قوله والنص على المطلوب يعارضه كون سلوك طريق البرهان من البلاغة قوله او النوعية حيثية النوعية غير حيثية التعظيم وان كانت الحيوة العظيمة نوعا ولذا ذكرهما قوله فان قيل في هذا التكرار رد العجز على الصدر اجيب عنه بان المعتبر في مطلق رد العجز على الصدر او فيما هو من المحسنات منه ما يكون في الكلام الذي يكون ما في الوسط اكثر من العجز والصدر كما يشهد به التتبع وههنا ليس في البين الا كلمة واحدة قوله قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر فيه بحث لان المرجوحية بسبب التكرار اذا كانت معارضة بالحسن بسببه رد العجز على الصدر لم يثبت المدعى هذا واعترض عليه ايضا بان الضمير في حسنه راجع الى رد العجز على الصدر فيكون حاصل المعنى رد العجز على الصدر من جهة رد العجز على الصدر ولا يخفى ركاكته واجيب بان المراد بالاول المعنى الاصطلاحي وبالثاني اللغوي حسن چلبي

قولهم القتل انفى للقتل لحروف في القصاص حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حيوة عظيمة والنوعية عطف على التعظيم اي لكم في القصاص نوع من الحيوة وهي الحيوة الحاصلة للمقتول اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع وسلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده اي يكون قوله ولكم في القصاص حيوة مطردا الا ان الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذي هو انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي الخلو قوله ولكم في القصاص حيوة عن التكرار بخلاف قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان الخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار ردا للعجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر وهو لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز

قوله ورجح ايضا بما فيه من الغرابة معارض بان قولهم ايضا مشتمل على نوع غرابة حيث جعل الشيء نافيا لنفسه بحسب الظاهر كما سيشير الشارح اليه قوله وبسلامته من توالي الاسباب الخفيفة هي ان تجتمع حرفان ثانيهما ساكن نحو قم وقل قوله في موضع واحد وهو لام القتل الاول والف انفى قوله وفيه نظر لان تقديم الخبر قد يستوي مع في او اخر احوال المسند جواب هذا النظر بان تنوين حيوة على التنويع او جب نوع تخصيص صح به ان يقع مبتدا ففيه تقديم ما حقه التاخير المفيد للتخصيص بخلاف قولك في الدار رجل حتى انه لو حمل تنوينه ايضا على التنويع افاد الاختصاص فتذكر قوله وقيل ان الصفة اذا كانت جملة قال الفاضل الرضي والحذف في غيرها ذكر كقولك ما لك عندي غير سهم وغير حجر كبدا شديد الوتر ترمي بكفي كان من ارمى البشر اي بكفي رجل والكبداء قوس يملأ مقبضها الكف وقوله ترمي صفة كبداء حسن چلبي

العجز على الصدر ان لا يؤدي الى التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى اخر واستغنائه اي باستغنائه قوله ولكم في القصاص حيوة عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اي القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي وباشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحيوة ورجح ايضا بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت للحيوة وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالي الاسباب الخفيفة الذي ينقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدا للاختصاص مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتدا المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مضافا كان او جملة مضاف بدل عن جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره او جلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك

قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد نبئت من المتنبية تتعدى الى ثلاثة مفاعيل مفعوله الاول ضمير المتكلم اقيم مقام فاعله واخوالي مفعوله
الثاني وبني يزيد بدل من اخوالي او عطف بيان له او صفة ويزيد محكي بالضم عن يزيد في قوله المالك بن يزيد لا انه يزيد الملك لانه تغير حاله في المواقع
الثلاثة ولهم فديد اي صياح في موضع المفرد اي ذا دين مفعوله ثالث كمنبئين ... ظلما مفعول له والعامل فيه معنى قوله لهم فديد اي يصيحون
لاجل الظلم وعلينا متعلقا بظلما او بفديد على تضمينه معنى الجود ويجوز ان يكون مفعوله ثالثا لنبئت بمعنى ظالمين وما بعده كالتفسير له قوله
في اخر باب الانشاء اراد به قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها ويجوز في غيرها بقرينة حسن جلبي

ما في العوم دون هذا وفي غيره نادر لاسيما اذا لزم منه اضافة غير
الظرف الى الجملة فلفظ جلاها هاهنا علم وحذف التنوين لانه
محكي كزيد في قوله • نبئت اخوالي بني يزيد • ظلما علينا لهم فديد
لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة
لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة
الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى العلمية اذا اعتبر معه
ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الانصراف
وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا
اي كل سفينة صحيحة او نحوها كسالمة او غير معيبة وما يؤدي الى
هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه
يدل على ان الملك كان انما ياخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط
كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا
قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا
بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا
كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني
يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا
يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور
مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف
ما اذا ذكر فانه يتقين وربما سهل امره عنده الا يرى ان المولى
اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من
الظنون المعترضة للتوعيد ما لا يتزاحم لو نص على مؤاخذته على ذنب

قوله وكذا اذا قال المسبح المسبح بالحائين المهملتين الذي في صوته بحة وهي حالة مشعرة بكسر السين وعدم القوة وقيل هو بتقديم الجيم على الحاء المهملة
بمعنى المنزحج يقال بحج الكسني بالكسر وبحج بالفتح وهو لغة ضعيفة وبحجته بحجا فتبحج اي فرحته فتفرح وعلى كلا الوجهين لا ينبغي ان يجعل
اذ المعنى الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين قوله ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فصلها عما قبلها لان بعض النحاة
جوز كون فتحت ابوابها جزاء الشرط والواو زائدة لتاكيد الموصوف كما حق نظيره قوله نحو جاءني زيد ليس الا التقدير في المثال الاول ليس الجائي
الا زيد وفي الثالث والرابع يا ربي ويا غلامي وفي الخامس ليعذبن بدليل قوله تعالى الم تر الى قوله فصب عليهم ربك سوط عذاب وفي السادس كان ما كان
ومعنى تله للجبين صرعه على شقه فوقع احد جنبيه على الارض والجبين ما عن يمين الجبهة وشمالها والتقدير في المثال الثاني وهو نحو بيت الفرزدق
صدره يا من راى عارضا اسر به يختلف فيه فذهب المبرد ومن تبعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه الاول فالتقدير بين ذراعي الاسد حذف
اكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة عليه وذهب سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الاخر هو ما اضيف اليه ذراعي اخر ليكون كالعوض
من المضاف اليه للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن الثاني مضافا اليه ولما يتوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على

كثرة الارتكاب ... مع عدم الاحتياج ... والعارض ... والاخر ... المتعد ... والذراعان ... وحصص ... ايضا والنادي ... وهي النادي ... الكلام ... ولصلم ... حسن جلبي ... شامل

ضرب من العذاب وكذلك اذا قال المتبجح اذا قال رايتني شابا وسكت
حالت لا افكار له بما لم يحل به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف
للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع
كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند
ربهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك
عطف على قوله جواب الشرط اي والمحذوف غير ذلك المذكور كالمسند
اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال
نحو البر الكر بستين اي منه والمستثنى نحو زيد جاءني ليس الا
والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد ونحو يا رب ويا غلام
وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما
وتله للجبين وكالمعطوف في حرف العطف نحو لا يستوي منكم من
انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما
بعده وهو قوله اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا
واما جملة عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو
ليحق الحق ويبطل الباطل اي فعل ما فعل ومنه قول ابي الطيب
اتى الزمان بنوه في شبيبته • فسرهم واتيناه على الهرم • اي فساءنا
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
منه ان قدر فضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة
هي سبب لمذكور وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله اي فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين

الناس فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت
فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى فالله هو الولي اي ان
ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله فانفجرت يسمى
فاء فصيحة وظاهر كلام صاحب الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي
على التقدير الثاني وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام
المفتاح على العكس وقيل انها فصيحة على التقديرين والمشهور
في تمثيلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد
جئنا خراسانا او غيرهما اي غير السبب والمسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر في بحث الاستيناف من انه على حذف المبتدا والخبر في قوله
من يجعل المخصوص خبر مبتداء محذوف واما الكثر اي والمحذوف
اما اكثر من جملة نحو انا انبئكم بتاويله فارسلون يوسف
اي فارسلون الى يوسف لاستعبره الرويا ففعلوا فاتاه وقال
له يا يوسف ومنه بيت السقط طربن لضوء البارق المتعالي
ببغداد وهنا ما لهن وما لي اي طربن فاضرت ان اسكنها وهي لا تسكن
ثم اعاودها وتزاد فعي الى ان قضيت العجب من كثرت معاودتي
وشدة مرافعتها والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شيء مقام
المحذوف كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اي فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم على
تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر
فاقيم مقام المسبب ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها
ان لا يدل العقل عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين

تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على ان
الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد هنا من
محذوف والمقصود الاظهر دل على ان المحذوف تناول الميتة لان الغرض
الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول اولى من تقدير الاكل
يشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان
ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل
عليهما اي على الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه
فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ويدل على تعيين المحذوف
بان الامر والعذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر او
تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على
التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في
قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص
بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
في حبه لقوله تعالى قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة دلت
على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة
لقهره اياه اي يقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر
في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له ويتعين ان يقدر في مراودته
نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف والشروع
في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل
الذي يشرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار

قوله كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يجتنزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهي عنه قوله او مقارنة المخاطب بالاعراس وتنبيه
يدل على ذلك هكذا في بعض النسخ وهو المناسب للسياق ولم يوجد في اكثرها فكان تركها اكتفاء بعوض ... او المخاطب بالفعل قوله يقال رفات الثوب
ارفاه اذا اصلحت ما وهي منه وقد اشرنا في مفتتح الباب الثالث الى ان القطب رد في شرح الكشاف امثاله هذا التركيب بان المناسب ان يقول
تقول رفات الثوب بدل يقال او يقال اي اصلحت بدل اذا اصلحت وبيننا هنالك الى ما ذكره انما يرد اذا قرئ الفعل بعد يقال على صيغة
الحكاية واما اذا قرئ على صيغة الخطاب فلا يكون هذا الجواب ... فيما نحن فيه الا بتعسف لان المناسب لرفات على صيغة الخطاب ... لا ارفاه
وهذا ظاهر فلا بد ان يعتبر ههنا وفي امثاله كون القايل هو المخاطب ومع ذلك هي عبارة قلقة كما صرح به الشارح في حواشي الكشاف قوله وما يواخي ذلك
ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله وجه المواخاة ان في كل منهما حصول شي عقيب ما ينافيه وهو اقوى تاثيرا في النفس فان اللذة عقيب الالم
اكمل واقوى فكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فكذا اتيان العذاب من مظنة الرحمة فان فيه المين الم العذاب والم الياس من الرحمة والظلل
جمع ظلة كقلة وقلل وهي ما اظلك قال القاضي في تفسير هل ينظرون استفهام في معنى النفي فلذلك جاء بعده الا ان ياتيهم الله ان ياتيهم امره

والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شهد به القوانين
النحويه ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما
جعلت التسمية مبدأ له اي يقدر عند الشروع في القراءه بسم
الله اقرأ وعند الشروع في القيام والقعود بسم الله اقوم واقعد
وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين
المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين
اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس المخاطب دل على
ان المحذوف اعرست والباء للملابسة والرفاء والالتيام والاتفاق
تقول رفات الثوب ارفاه اذا اصلحت ما وهي منه والاطناب
اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين احديهما
مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس
فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشي اذا ذكر مبهما ثم
بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى
وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه
ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور ما فلا الم في الجهل به واذا
حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوفت النفس الى العلم به
وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل
الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم
اكمل واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن
الالم وما يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم
الله في ظلل من الغمام فان حصول العذاب باتيهم من الغمام الذي

قوله لان الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اشر وفي بعض النسخ كان اعم من الغم والاولى ادنى لقوله في جانب الجزاء سلامتين اللفظين من التجنيس الخطي
قوله يحتمل ان يكون الاغراض الثلاثة يعني ان هذا التركيب من شانه ان يفيد الاغراض الثلاثة وان امتنع اعتبارها في بعض المواضع كما في الاية فان المخاطب
هو الله فلا يتصور فيه الغرضان الاخران وتحقيقه ان القران نزل على اسلوب العرب فلا بد ان يكون شي في نفسه بحيث يفيد ما لو خوطب به لبينما افاده
مع قطع النظر عن خصوص المخاطب وقد مر مثله غير مرة قوله كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين والكشاف عدي
قضينا بالى لانه ضمن معنى اوحينا كانه قيل واوحينا اليه مقتضيا مبتوتا وفسر ذلك الامر بقوله ان دابر هؤلاء مقطوع وفي ابهامه وتفسيره تفخيم للامر وتعظيم
له ... ودابر القوم اخرهم مصبحين اي حال دخول لهم الصبح والمراد انقطاع نسلهم بهلاكهم بالمرة قوله اي من الايضاح بعد الابهام لم يقل اي من الاطناب الايضاح
بعد الابهام مع انه الانسب للسياق اختصارا اه حسن چلبي

الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء من حيث
لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر
فكيف اذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة
من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ومن ثم بدا لهم
من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان
اشرح لي يفيد طلب شرح لشي ما له اي للطالب وصدري يفيد
تفسيره اي تفسير ذلك الشي وايضاحه وهذا الايضاح بعد
الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون
ذلك لتفخيم الشي المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك
الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله تعالى واذ يرفع
ابرهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة
ومنه اي ومن الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين
اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد
الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد
كان اطنابا ابهم فيه الفاعل اولا وفسر ثانيا وقوله اذ لو اريد
الاختصار مشعر بان للاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه
حسنه اي حسن باب نعم سوى ما ذكر في الايضاح بعد الابهام
ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب من وجه
حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدا
الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز

قوله وقيل الاجمال والتفصيل اشار بلفظ قيل الى انه لا يخلو عن ضعف لان الاجمال والتفصيل عين الابهام والايضاح فهذا التفسير لا يلايم قول الملتمس سوى ما ذكر ولك ان تقول المراد بقوله سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور الثلاثة المذكورة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من الغرائب المستطرفة غيره باعتبار الامور الثلاثة المذكورة فلا محذور قوله نحو يشيب ابن ادم لم يقل نحو قوله عليه السلام لان متن الحديث على ما ذكر في جامع الاصول وغيره يهرم ابن ادم ويشب منه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وفي رواية يكبر ابن ادم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر فكان في كسر في الايضاح كما جاء في الحديث يشيب ابن ادم آه بنا على انه نقل المعنى قوله يشب بالكسر من شب الغلام قوله بمنزلة لف القطن بعد الندف فان قلت التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى بمنزلة اللف وتفسيره باسمين متعاطفين بمنزلة الندف فكان الاظهر ان يقول بمنزلة ندف القطن بعد اللف قلت لا شك ان اللف المقصود في القطن متاخر عن ندفه ثم ان المثنى بمفهومه بحسب مفهومه وشيوعه بمنزلة المندوف وتعيين المراد منه باسمين المتعاطفين بمنزلة اللف فيكون التوشيع من قبيل اللف بعد الندف ولا احتياج الى اعتبار القلب في غيره فتامل حسن چلبي

والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام الجمع لان تحقيق جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شي واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يوتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن ادم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق وتسمى هذا توشيعا لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف والابدال فلو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن ساير افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة جعل كانه شي اخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم

قوله وهي صلاة العصر على قول الاكثرين اختلف السلف فيها وذهب الى كل صلاة طائفة منهم ولم ينقل عن احد من السلف انها صلاة العشاء وذكره بعض المتاخرين لانها بين صلاتين لا تقصران وقال بعضهم هي احدى الصلوات الخمس لا بعينها ابهمها الله تحريضا للعباد على المحافظة على اداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة قوله لان المصابرة باب من الصبر المصابرة الصبر في مقابلة العدو قوله والايقاظ عن سنة الغفلة مجرور معطوف على التنبيه او مرفوع معطوف على زيادة التنبيه قال صاحب الكشاف في تكرير النداء زيادة التنبيه لهم وايقاظ عن سنة الغفلة وفيه انهم قومه وعشيرته وهم فيما يوبقهم وهو يعلم وجه خلاصهم ونصيحتهم عليه واجب فهو يتحزن لهم ويتلطف بهم ويستدعي بذلك ان لا يتهموه فان سرورهم سروره وغمهم غمه وينزلوا على نصيحته لهم كما كرر ابراهيم عليه السلام في نصيحة ابيه يا ابت وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون البيت لسحبان بن زفر بن اياس بن عبد شمس وهو الذي يضرب به المثل في الفصاحة دخل على معاوية وعنده خطباء الوفود فلما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بتقصيرهم عنه فقال لقد علم الحي اليمانون آه فقال معاوية اخطب فقال انظروا الى عصا تقيم من اودي فقالوا وما تصنع بها وانت بحضرة امير المؤمنين قال ما صنع بها موسى وهو يخاطب ربه فاخذها وتكلم من الظهر الى ان قرب وقت العصر فما تنحنح ولا توقف ولا ابتدا في معنى فخرج منه

قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطأ فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجي لمجرد التدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة الغفلة ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة التوجع والتحسر كما في قوله ه فيا قبر

معن ابنا ولحفرة ۝ من الارض خطت للسماحة مضجعا ۝ ويا قبر معن
كيف واريت جوده ۝ وقد كان منه البر والبحر مترعا ۝ ومنها تذكيرها قد
بعد بسبب طول في الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا عن رابطة
كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا
وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر
لقد علم الحي اليمانون انني ۝ اذا قلت اما بعد اني خطيبها ۝ وقد
يكون مع رابطة كما قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعد عن
المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا ابعد فيها
واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى
بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها
صخرا وان صخرا لتأتم ان يقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع
في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو
معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة
للمبالغة وتحقيق اي وكتحقيق التشبيه في قوله اي قول امرئ القيس
كان عيون الوحش حول خبائنا ۝ وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه
سواد وبياض فشبه به عيون الوحش لكن اتى بقوله لم يثقب ايغالا
وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما

قوله وبه يتبين بطلان ما قيل آه وجه التبيين ان عيون الظباء وحال حيوتها سود فلا تشبه بالجزع اليماني الذي فيه سواد وبياض فهل المراد الحالة الشامتة
فانها تغير لون الثغر وحينئذ يكون قوله لم يهتم بتقبيله خال من باب التذييل لا الايغال لدفع توهم خلاف المقصود في نظم السقط الحال هو المختال
وعلى هذا الملك المتكبر وحقيقته ان الخال بمعنى الكبر يقال رجل ذو خال اي ذو كبر فاطلق على المتكبر مبالغة كقولهم رجل عدل شبه فاها في الطعم
والاستدارة بالكاس اذ ان الكاس يكون ابدا منفرج الفم غير ضيقة فتدارك ذلك بان شبه فاها من ثانيته الخاتم لكن الخاتم انما يكون شيئا يستهان به
فتدارك ذلك بان جعل الخاتم من الدر ثم الكاس في الغالب يكون مبتذلة بحيث يكرع فيها من اهل المجلس كل احد حتى كان يقبلها فتدارك ذلك بوصف
الحزبانه لم يقبل ملك عظيم الشان فكيف غيره قوله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يقبله ملك كبير آه فان قلت اذا كان المقصود دفع توهم غير المقصود كان
من قبيل التكميل فلا معنى لايراده في الايغال قلت ان بين الايغال والتكميل عموما من وجه فان الايغال اعم باعتبار الغاية لجواز ان يكون الغاية فيه غير
دفع توهم خلاف المقصود واخص باعتبار الموقع لوجوب كونه في اخر الكلام وليس هذه الاقسام اقساما متباينة فان الشارح صرح ان بين التذييل والايغال عموما
من وجه فلا بعد ورد في ايراد ما هو من قبيل التكميل في الايغال حسن چلبي

فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا بدا بياضها وانما تشبه ههنا بالجزع
وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما
اكلنا كثرة العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه يتبين
بطلان ما قيل ان المراد انه قد طالت سايرتهم في المفاوز حتى
الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود في بيت
السقط ۝ فسقيا بكاس ثغر مثل خاتم ۝ من الدر لم يهمم بتقبيله خال
فانه لما جعل الثغر كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا
مما تكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك
بان وصفه بانه لم يقبله ملك متكبر فكيف غيره فعلى الاول هذا يختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد
نكتة يتم المعنى بدونها ومثل ذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين
اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون فان قوله وهم مهتدون
مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث
على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل
وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى الجملة الاولى
للتوكيد على التعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون
في ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة الايغال قد يكون بغير الجملة
وبغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل

قوله وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص المراد بالجزاء المخصوص ارسال سبيل العرم عليهم وفي ذكر الكفور دون الكافر ايذان بان ذكر الجزاء المخصوص لمن بالغ في العناد والكفر قوله واحترز به عن الوجه الاخر وفي الاية وجه ثالث وهو ان يقال المراد بالكفور في قوله وهل يجازى الا الكفور العامل لكنه عبر عنه بالكفور تنبيها كل قوله بما كفروا لفظا وعلى هذا الوجه يكون الاية من الضرب الثاني قوله وكل منهما تذييل على ما قبله المتبادر من هذا الكلام ان قوله كل نفس ذائقة الموت تاكيد لتاكيد وتذييل لتذييل ويحتمل ان يقدر كلاهما تذييلا لقوله وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد قوله ولولا قوله ايضا لتوهم آه قيل القول بان ايضا تنبيه على ان التقسيم لمطلق التذييل يحكم له دليل عليه ولا يذهب اليه الذوق السليم اذ لو رجع ضميرهو الى الضرب الثاني لكان المعنى الضرب الثاني ينقسم الى قسمين كما ان مطلق التذييل ينقسم الى قسمين وهذا معنى صحيح بل لا يبعد ان يقال لفظ ايضا بعد ذكر الضمير يدل على ان التقسيم للضرب الثاني والا لوجب ان يقدم على الضمير كما لا يخفى على الذوق السليم قوله ولست بمستبق آه عن عمر بن الخطاب رض انه قال للجماعة اي شعرائكم القايل ولست بمستبق اخا البيت فالوا هو النابغة قال هو اشعر الشعراء او عن ضمير المخاطب في لست لا وجه لتخصيص الضمير في لست بكونه ذا حال لجواز ان يكون لا تلمه حالا عن الضمير في مستبق الفهم الا ان يبنى الكلام على الاتحاد الزاتي بين الضميرين • حسن چلبي

يجازى ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به

عن الوجه الاخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة

في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى

المعاقبة في قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل

يجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب

الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون

الجملة الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال

وفشو الاستعمال نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان

زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى وما جعلنا لبشر من قبلك

الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان

مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة

الموت من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا

اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على ان هذا التقسيم

للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين

وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولولا قوله ايضا

لتوهم ان هذا تقسيم الضرب الثاني كما توهمه نظرا الى الامثلة بعض

من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون لتاكيد الجملة

السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الاية فان زهوق الباطل

منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول

النابغة الذبياني • ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا

لعمومه بوقوعه في سياق النفي او عن ضمير المخاطب في لست وهذا

قوله يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ يشير الى ان قوله اخا على حذف المضاف واعطاء المضاف اليه اعرابه كما في قوله تعالى واسئل القرية والتقدير وانك لست بمستبق مودة اخ قوله لان نزول المطر قد يكون سببا آه فيه بحث اذ لا يكفي في ايهام خلاف المقصود مجرد الاحتمال بحسب نفس الامر كما يشهد به الانصاف والا لزم ان يكون اكثر صور التتميم داخلا في التكميل بل لا بد من نوع سبق الى الذهن ولا يسبق من السقي الا الاصلاح لشيوع الاستعمال فيه وكثرة وقوعه على وجه الاصلاح ولذا ترى البلغاء يكتفون في مقام الدعاء بذكر السقي فيكون البيت من قبيل التكميل محل تامل فان قلت يتبادر كونه سببا لخراب الديار ههنا ليس بمجرد ذكر السقي بل باعتبار دوام المطر المستفاد من الديمة فان الدوام معتبر في مفهوم الديمة قال في الصحاح الديمة المطر الدائم الذي ليس فيه رعد ولا برق قلت تقدم قوله غير مفسدها على قوله وديمة يمنع هذا التوجيه كما لا يخفى ولذا عدى الذل بعلى والا فهو يعدى باللام يقال ذل له قوله ويجوز ان يكون التعدية الفرق بين الثاني وبين الاول ان الاول باعتبار التضمين والثاني باعتبار ان التذلل لكونه من العالي الى السافل يدل على حصول معنى العلو في التذلل ولا حاجة الى التضمين كذا في شرح الايضاح • حسن چلبي

فهذا احسن من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني لا تقدر على

استبقاء مودة اخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق

وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي الخصال

فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك

وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما

بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز

عن الشيء وفيه توق عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يوتى

في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يوتى بشيء يدفع ذلك

الايهام وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط

الكلام وقد يكون في اخره فالاول كقوله اي قول طرفة فسقى

ديارك غير مفسدها اي غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى

اعني قوله صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة

تهمي اي تسيل لان نزول المطر قد يكون سببا لخراب الديار

وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو

قوله تعالى فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المومنين

اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المومنين

لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على

الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمومنين

ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين

عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون التعدية بعلى

للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المومنين

قوله وفيه نظر لانا لا نسلم الخ قال بعض الفضلاء والانصاف ان هذا المنع غير وارد لانه اذا وصف احد من الملوك بانه ليس بحليم يتبادر منه المهابة التامة وفيه نظر لان مهابة الملك انما تتبادر عند وصفه بعدم الحلم بالنسبة الى الرعايا واما بالنسبة الى اعدائه وهم الملوك فان اعداء الملوك ملوك فغير مسلم كما يشهد به الذوق السليم وبهذا يندفع ما قيل نصرة للمصنف ان ما قاله الشارح باعتبار برهان العقل والظن يكفي في مقام المخاطبة والاقناع فتامل قوله فنفى ذلك التوهم بقوله مع الحلم قد يناقش فيه بان حال البشاشة والتواضع يذهب مهابة الشخص ولو كان جبارا متعسفا مع ان مع لانك مطلقا على ان الحلم يجد حال المهابة اذ يحتمل ان يكون معناه مهيب في عين العدو وحين حليم في وقت مصادقته اياهم مع ان لا حلما وتواضعا مع الاحيا وجوابه ظاهر فان ما ذكره الشارح امر خطابي ادعائي واذهاب البشاشة مهابة الشخص باعتبار الغالب والاقرب ذي سلطان ينبسط مع من يخاطبه ويتلطف به ومع هذا لا يرفع اليه المخاطب راسه من مهابته وهذا مما لا يخفى على المصنف وعدم دلالته مع نظر بق القطع على ما ذكره لا يضر اذا جواز حمله عليه كاف في مثل هذا المقام نعم اعتبار البشاشة وطلاقة الوجه بالنسبة الى الاعداء كما يقتضيه كلام الشارح لا يخلو عن ركاكة قوله بفضلة لنكتة اراد بالفضلة اعني المفعول او الحال ونحوهما مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن

حافظون لهم اجنحتهم ومن هذا القبيل قول كعب بن سعد الغنوي
حليم اذا ما الحلم زين اهله ٥ مع الحلم في عين العدو مهيب ٥ فانه لو
اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم
بان حلمه انما هو في وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المص انه تاكيد
للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين
لا يكون الحلم زينا لاهله فانه لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم
يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا للتاكيد
المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم انه من
لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لجواز ان
يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبا به والذي يخطر بالبال ان معنى
البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثاني
تكميل وذلك لان كونه حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك
الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم
ايثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو
مهيب يعني انه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه
العدو لتمكن مهابته في ضميره فكيف في غير تلك الحالة واما بالتتميم
وهو ان يوتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة
كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون
الضمير في حبه للطعام اي يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا
جعل الضمير لله اي يطعمونه على حب الله تعالى فلا يكون مما نحن فيه لانه

قوله وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الاثير هنا ماخوذ من كلام الكشاف حيث اعترض عليه بان البعضية المستفادة من التنكير هو البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان الاسراء كان في بعض من اجزاء الليل اجاب صاحب الكشاف بان ما ذكره ماخوذ من قولهم سريت ليلا وسريت الليل فالثاني يقتضي الاستيعاب والاول يجيء على التقدير وذلك لانه حينئذ يصير بمنزلة محدودا بدخول حرف الترهيب عليه والليل وان كان موضوعا لمجموع الزمان المعلوم الا ان منكره يقع على البعض والكل فحمل على المتعارف ان الاسراء في الغالب لا يكون الا في بعضه وقد يجاب عنه ايضا بما ذكره الامام المرزوقي من انه يجوز ان يراد بذكر ليل منكر توسط الليل والدخول في معظمه يقال جاء فلان ليلا او بليل اي في معظم ظلمته فيستفاد البعضية لهذا الوجه فلا اشكال والاوضح ان يقال انا حمل التنوين على التقليل يكون معنى الكلام في قوة اسرى بعبده ليلا قليلا وحينئذ يستفاد منه القلة بحسب الاجزاء على ما يشهد به موارد الاستعمال على ههنا بحث وهو انه تبين ما ذكر ان المقصود بيان وقوع الاسراء المذكور في بعض الليل فانه لولا ... تعالى ولو اكتفى بذكر الاسراء لتوهم خلاف المقصود فلا يكون من قبيل التتميم المهم الا ان يقال لا بل في الايهام من التبادر الى الذهن في الجملة كما ذكرنا فيما سبق والاسراء المطلق لا يتبادر منه وقوعه في جميع الليل فتامل قوله ان الثمانين وبلغتها قد

لانه للتادية اصل المراد وكتقليل المدة في قوله تعالى سبحان الذي اسرى
بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرا لا يكون الا بالليل للدلالة على
تقليل المدة وانه اسرى في بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى
في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند
اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع
والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا
له او بدلا منه كالتنزيه في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه
ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل
وقعت في اثناء الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله
لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله وتقديسه عما ينسبون اليه
والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني
يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى
ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها
جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست
عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر صاحب الكشاف
في قوله واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب
نحو الاهل انا ها والحوادث جمة ٥ فايدتها تاكيد وجوب اتباع
ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثله
ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه
اعتراض بين قوله اني وضعتها انثى وقوله اني سميتها مريم ومثل

قوله والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف قال ابن مالك في شرح التسهيل ومن الاعتراضية من الحالية امتناع قيام المفرد مقامها وجواز اقترانها بالفاء وبلن والسين ولن وحرف تنفيس وجواز كونها طلبية والحالية تخالف الاعتراضية في جميع ذلك ومن جملة الفارقات اللفظية وان لم يذكرها ابن مالك جواز اقتران الاعتراضية بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت وقد سبق انه يمتنع في الحالية هذه هي الفروق اللفظية واما الفرق المعنوي فهو ما اشار اليه صاحب الكشاف من ان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة قوله وضمير الشان محذوف هذا على مذهب الجمهور ويجوز ان يكون المحذوف ضمير مخاطب المأمور بالعلم اي انك سوف يأتيك كلما قدر كما جوزه سيبويه وجماعة في قوله تعالى ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا قوله فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة اه اعترض عليه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر من جملة واحدة ان لا يكون احدى الجملتين معمولة لما في الاخرى والآية في حكم جملة واحدة وقوله يحب التوابين خبران وقوله يحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون مع ما قبلها جملتين معترضتين ولك ان تقول عطف الثانية على خبران ليس بمتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل فان المثال لا يحتاج الى دليل حسن جلبي

هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب
الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون
ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم ظالمون واضعون
العبادة في غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه
في قوله اي وكالتنبيه في قول الشاعر • واعلم فعلم المرء ينفعه ان
سوف يأتي كلما قدرا • ان هي المخففة من المثقلة وضمير الشان
محذوف يعني ان المقدرات آتية وان وقع فيه تأخر وفي هذا
تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين
اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء
اي من الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما
ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تعالى فأتوهن من حيث امركم
الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين
كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم
حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي
امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب
النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يأتي منه الغرض
والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما
نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة
التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته
امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك

قوله وخفوق قلب البيت الخفوق والخفقان اضطراب القلب وهو مرفوع معطوف على فاعل فعل في البيت السابق واللهيب ما التهب من النار والمراد تلهب ما في قلبه من حرارة الوجد وشدة الاشتياق قوله ومامات منا سيد البيت لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسموأل بن عاديا اليهودي ومطلع القصيدة • اذا المرء لم يدنس من اللوم عرضه • فكل رداء يرتديه جميل • وبعده • اذا المرء لم يحمل على النفس ضيمها • فليس الى حسن الثناء سبيل • تعيرنا انا قليل عديدنا • فقلت لها ان الكرام قليل • وما ضرنا انا قليل وجارنا • عزيز وجار الاكثرين ذليل • لنا جبل يحتله من نجيره • منيع يرد الطرف وهو كليل • رسا اصله تحت الثرى وسما به الى النجم فرع لا ينال طويل • قال ابو زيد يقال طل دمه واطل دمه وطله الله واطله الله اهدره ولا يقال طل دمه بالفتح وابو عبيدة في الكسائي يقولانه وحاصل معنى البيت لم يمت منا رئيس الا في الحرب ولا طل دم قتيل منا في موضع كان وعليه من اتفق والغرض التفاخر بالشجاعة ومعنى يحتله يحله وينزل فيه غيرنا اي من دخل في جوارنا وحفظنا منيع اي ممتنع على طالبه لا يستطيعه احد يرد الطرف اي هو مشرف عال بحيث يكل طرف الناظر اليه وسوق الابيات يدل على ان المراد من الجبل جبل العز والسمو كما ذكره المرزوقي في شرح الحماسة لا الجبل الحقيقي كما ذكره شارح المفتاح فليتأمل حسن جلبي

دلو الدليل فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله جملة اعتراض
بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم
مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب • وخفوق
قلب لو رأيت لهيبه • يا جنتي لرأيت فيه جهنما • فقوله يا جنتي اعتراض
للمطابقة مع الجهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة
كما في قول الشاعر • فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة • ولا وصله
يصفو لنا فنكارمه • فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب
فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد يكون النكتة
فيه اي في الاعتراض غير ما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان
يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه
يعني بعض القايلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام
ايضا اخر فوافرقتين تجوز فرقة منهم وقوع الاعتراض اخر جملة
لا تليها جملة متصلة بها بان لا تليها جملة اصلا فيكون الاعتراض
في اخر الكلام او تليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في
مواضع من الكشاف فالاعتراض عندهم لكن ان يوتى في اثناء
الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في
جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان يليها جملة متصلة
بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض
بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون
بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي • وما مات منا سيد في

قوله فيشمل بعض صور التتميم والتكميل وكذلك بعض صور التذييل لكن لما كان اصل التفسير شاملا للجميع وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض لم
يتعرض له قوله وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر حيث اقتصر على قوله وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام وبين كلامين متصلين معنى ولم يزد قوله ولا محل له
من الاعراب جملة كانت او اكثر كما زاد المص فورد عليه الاشكال ، حسن چلبي

فراشه ، ولا طل مناحيث كان قبل ، فان المصراع الثاني تكميل
لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم
فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا
دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب
وهذا مما يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة ذات محل من الاعراب
تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها
او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيد الاولى اللهم الا ان يقال
انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير
يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب
وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد تكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير
جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما فيشمل الاعتراض بهذا
التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون
واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير
كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال
وفرقة تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيجب
يشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموقعين اي في اثناء الكلام
او بين كلامين متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد
الموقعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر

قوله فهو لان ما هو اقل من الجملة آه وقد يتكلف ويقال قوله جملة كانت او اقل او اكثر ترديد لما كان واقعا في احد الموقعين بعد اشتراطهما وقوله كان جملة
مما لا محل له من الاعراب وليس ترديدا لما لا محل له من الاعراب فالمعنى فيما يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين سواء كان الواقع جملة او اقل او اكثر والحاصل
ان قوله جملة حال من ضميره وخبر كان محذوف ان جوز حذفه وان لم يجوز يجعل هذا خبر كان ويقدر جملة اخرى حال اذ ذكر والتقدير ولا محل
له من الاعراب حال كونه جملة كان الواقع آه ولا يخفى ما فيه من التعسف قوله لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم وايضا تسبيحهم وحمدهم المستفادان
من قوله تعالى يسبحون بحمد ربهم يدل على ايمانهم به تعالى قوله وحسن ذكره اظهار شرف الايمان باعتبار ان الله تعالى لما ذكر هذا الوصف
في شأنهم مدحا لهم تبين ان هذا وصف عظيم شريف بحيث يمدح به حملة العرش ومن حوله فهذا المبلغ ترغيبا هنا ويحتمل ان يكون قوله تعالى ويؤمنون
ابطالا على مذهب من لم يشترط فيه البيت كما مر قوله وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم اه اجيب بان مراد المصنف ان هذا الكلام قد يقال في امر
لعظم شأنه فقد عظم المنظور تيقال رأيته بعيني وعيني عظم القول يقال قوله بفمه وهذا لا يمنع من ان يكون للتأكيد بحسب اقتضاء المقام
وفيه ما فيه ، حسن چلبي

او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هولاء
ان لا يكون له محل من الاعراب ولم يشمل شيء من التتميم اصلا لانه
انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من الاعراب وان لم يشترط
فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان
واقعا في احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب او لا يكون
اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء
ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة
او اكثر فهو لان ما هو اقل من الجملة لا بد من ان يكون له اعراب
ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب
يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم
ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم
لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما و
حسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه
مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان و
كون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها وفي
الامثلة التي اوردها المص في هذا المقام قوله رأيته بعيني
وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا
داخل في التتميم اذ قد اوتي فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة
على ان هذا قول يجري على اللسان من غير ان يكون مترجما عن علم
في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله تعالى فصيام

قوله ولست بنظار الى جانب الغنى آه وما بعده وانى لصبار على ما ينوبنى وحسبك ان الله اثنى على الصبر فتامل حسن جلبي

ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم الاباحة فان الواو
يجي للاباحة في نحو جالس الحسن وابن سيرين الا يرى انه لو جالسهما
جميعًا او واحد منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل
اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله
والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب المنافقين في دعوى
الاخلاص في الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون في نفس
الامر وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل او من الاعتراض عند من
يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز
والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي اصل المراد او زائدا
عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام
في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام يصد اي يعرض عن الدنيا اذا
عن اي ظهر سودد اي سيادة وعمامة ولو برزت في زي عذراء
ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المرأة التي نهد
ثديها اي ارتفع وقوله اي وكقول الشاعر الاخر ولست بنظار
الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر اراد بالغنى سببه
اعني الراحة وبالفقر المحنة يعني ان السيادة مع التعب والمشقة
احب اليه من الراحة والدعة وهذا يصفه بالميل الى المعالى
مصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في

قوله وقول الحماسي وننكر ان شئنا آه هذا البيت من ابيات قصيدة اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه وقبله ونحن كماء المزن ما في نصابنا
كهام ولا فينا يعد بخيل وبعده اذا سيد منا خلا قام سيد قئول بما قال الكرام فعول الجمام السحاب اوما فيه قوله الفن الثاني في علم البيان
قدم المعاني على البيان في الفن الاول الى ان المراد من الفن المعاني او الالفاظ والمعاني فيحرر ومن الدول اوائل فليتذكر قوله وهو علم يعرف به ايراد اه اورد على
هذا التعريف انه يقتضي ان يمكن كل من عرف علم البيان من ايراد اي معنى كان في طرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه مع انه ممتنع فان ليس له لازم بين المعنى الخص
او له لازم واحد فقط والجواب ان منشأ هذا الايراد ان يراد باللازم ما يمتنع انفكاكه تصورا على ما هو اصطلاح المعقول وسيتضح ان المراد اعم من
ذلك ويوجد ما ليس له لوازم بالمعنى الاعم مسلم قوله فليس التقدير علم بالقواعد اي ليس المراد بالعلم الادراك لاحتياجه الى تقدير المتعلق بل هو ورود اعية
الى التقدير وليس لك ان ترجح هذا التقدير بناء على ان الادراك هو المعنى الاصلي للعلم لانه في المعاني الاخر اما حقيقة عرفية او اصطلاحية لو كان
مشهورا وكل منها ان لم يرجح عند اهل الفن على الحقيقة اللغوية فلا اقل من ان لا يرجح عليه ثم ان خروج علم ارباب السليقة على تقدير حمل العلم على الاصول
والقواعد او الادراك المتعلق بها ظاهر لانهم لا يعلمون القواعد مفصلة وان كانوا يعتبرون مقتضياتها في الموارد وسليقتهم واما على تقدير حمله

في اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل
هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون
مساواتا وان يكون اطنابا وكذا امثل هذا الاطناب ويقرب
منه اي من هذا القبيل قوله تعالى لا يسئل عما يفعل وهم يسألون
وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون
القول حين نقول اي نغير ما نريد ما تغييره من قول غيرنا
واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادا لهم والنا واقتداء الجماعة
بصفر رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم
فالاية ايجاز بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية
يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول وان كان يلزم منه عموم
الافعال ايضا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه
ونحمده على جزيل نواله ونصلي على النبي عليه السلام محمد واله
ونسأله التوفيق في اتمام القسمين الاخرين بمنه وجوده

الفن الثاني علم البيان

قدمه على البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة
ومحتاجا اليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه
من التوابع وهو علم يعرف به ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على
ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققنا
في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او
الاعتقاد بها على ما توهم او اراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم

مبحث الفن الثاني

قوله على ايراد كل معنى يدخل في قصد المتكلم تبل الظاهر ان يقول على معرفة ايراد لان الايراد انما وقع في التعريف فاعل يوضوانت خبير بان ما ذكره الشارح تفسير باللازم لان معرفة الايراد يستلزم الاقتدار عليه فان قلت المعاني التي يقصد اليها غير متناهية عرفا وان تناهت عقلا وكان الاحاطة بما لا يتناهى عقلا محال كذلك الاحاطة بما لا يتناهى عرفا فكيف يقتدر بعلم البيان على احاطتها قلت لا استحالة في الاحاطة بالا يتناهى اجمالا كما في سائر العلوم قوله ايراد معنى قولنا زيد جواد اي او وجدت مع كل ما يلاحظ و يقصد اليه لئلا يخرج باستغراق المعنى فتامل قوله لم يكن عالما بعلم البيان مثلا يسا في كلامه يدل على ان من كان له هذه الملكة لو عرف الايراد المذكور كان عالما بالبيان مع انه ليس كذلك اذ ليس الايراد المذكور علم البيان حتى يكون العارف عالما بعلم البيان واجيب بان الباء في علم البيان سببية لا صلة والمعنى ليس عالما بالايراد بواسطة علم البيان وذلك ان علمها على الصلة اي باعتبار ان ذلك الايراد علم البيان بل باعتبار ان معرفة الايراد المذكور بواسطة العلم بعلم البيان فتامل قوله لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه فان قلت من قدر على ايراد المعنى الواحد بطريق في نهاية الوضوح بطرق اخر في نهاية الخفاء عالم بالبيان مع عدم صدق التعريف عليه اذلا وضوح في نهاية مراتب الخفاء ولا اخفاء في نهاية مراتب الوضوح قلت التعريف على ذلك بدون القدرة على الايراد بطرق متوسط بين النهايتين غير مسلم فلا اشكال ولو سلم فلا نسلم ان لا اوضح

ما يدل عليه الكلام المذكور وعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه
اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب و
بالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة واصول
يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته
بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف احد ليس له
هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما
بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني
متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الاخر على معناه
لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح
الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ
والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل اذ يورد بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح
الدلالة وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه
ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح
فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد تخرج ملكة
الاقتصار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد
والليث الحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في
الدلالة الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكره
ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة
اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة
تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو

قوله ودلالة الاثر على المؤثر اقتصاره في تمثيل الدلالة الغير اللفظية على نوعين من امثلة اشارة الى انحصارها في الوضعية والعقلية كما دل عليه كلام الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع والمختار على ما صرح به الاستاذ المحقق في شرح المطالع وغيره من المحققين وجود الدلالة الطبيعية غير اللفظية ايضا فان اخذ المستمع للنغمات الطيبة في الرقص على وزانها يدل على تاثير تلك النغمات في نفس ذلك المرتقص وعلى ان طبعه يقتضي ان تحرك تلك الحركات اذا تاثر من طيب الاحوال وملائمة الاصوات وقس على ذلك عروض بعض الاوضاع لوجه المتالم وحاجبيه عند منازعة الم قوله اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا قد تجتمع الدلالة الوضعية والعقلية في لفظ واحد بالنسبة الى مدلول واحد لكن باعتبارين مثل قول القائل من وراء الجدار انا حي قوله حسب مقتضى الطبع اللافظ او طبع اللفظ او طبع السامع كما حققه الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع قوله كدلالة اح على الوجع مثل هو بفتح الهمزة وضمها وسكون الخاء المعجمة المشددة يدل على الحسن ولما الذي يدل على الوجع فهو القم لا غير قوله ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع قال الفاضل المحشي في حاشية شرح المطالع مستظهرا بما نقله شارحه من عبارة الشفاء طريق العلم باللفظ هو السمع ومحل ارتسامه الخيال وطريق العلم بالمعنى متعدد ومحل ارتسامه هو النفس وقد بحث اما اولا فلان

ما سوا المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم
بشيء اخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة
لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات
ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون
للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة
اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا فالاولى هي التي سماها
القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة
اح على الوجع فان طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض
الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية الصرفة كدلالة اللفظ
المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا
هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية
لاختلافهما باختلاف الطباع والافهام والمص ترك التقييد لوضوحه
وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا الدلالة
اللفظية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم
بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم
توقفهما على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ في
الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام واعترض
بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني
للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول

قوله وجوابه انا لا نسلم آه قد رد الفاضل المحشي هنا الجواب بتفصيل خلاصته ان فهم السامع من اللفظ ليس صفة له لكن صرح في مباحث التقابل في حواشي شرح التجريد بان عدم اللازم عن المحل صفة للمحل قائمة به فبين كلاميه في كتابيه تناف وظاهر الآن يقال ما ذكره في حواشي شرح التجريد نقل لكلام القوم الا انه مختاره قوله لان دلالته عليه انما هي من جهة آه اي من جهة هي منشأ لكون العقل حاكما فصح التعليل وسقط ما قيل ان التعليل غير واضح اذ لولا ملاحظة العقل قطعا لا الجزء ولا الكل ولا اللازم والملزوم فضلا عن الحكم بالاستلزام لكان امر الدلالة بحاله فالصواب ان يقال في التعليل لان دلالته عليها من جهة الاقتضاء والاستلزام العقليين حسن چلبي

اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالاولى ان يقال ان الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس صفة للفظ فان معنى فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد ويصح ان تشتق منه صيغة تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ يفهم منه المعنى الا يرى الى صحة قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول الدلالة اللفظية التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاولى يعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلثة وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ونقيد الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة

قوله واريد به الكل واعتبر دلالته آه انما اعتبر الارادة مع انه مستدرك في بيان الانتقاض بل يكفي ان يقال اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل ودل على الجزء بالتضمن يصدق عليها آه لتتضح الكلية والجزئية وما يتفرع عليها زيادة اتضاح ولمثله الحق لفظ الاعتبار في قوله واعتبر دلالته آه فافهم قوله وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض اي ينتقض تعريف بعض الدلالات ببعض الدلالات لا الحدود بعضها كما يتبادر من ظاهر العبارة وانما تعرض لانتقاض حد كل واحد من التضمن والالتزام بالتخصيص لعدم الاطلاع على مثال يصح انه يكون نصا فيما اذا كان اللفظ موضوعا للكل فاحد من اللازم والملزوم ومجموعهما معا كما فصله في شرح الرسالة قوله فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات ولو سلم انه قصد التعريف لم يكن ايضا باس في ترك قيد الحيثية لشهرته وانسياق الذهن اليه كما ذكر في تعريف الحقيقة والمجاز فلا انتقاض اصلا حسن چلبي

والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوعه يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وحينئذ ينتقض الدلالة بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض القيود اعتمادا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزؤه والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية كان متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد

بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد
فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءا فتضمن
والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة
للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ اولا ولا نعني بالدلالة سوى
هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن
والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء في ضمن
الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا
او التزاما وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات
لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من
التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه مما لا يفيد
في المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد منه
الجزء لا يظهر انها مطابقة او تضمن وايهما اخذت يصدق عليه تعريف
الآخر وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر ان التقييد بالحيثية
لا بد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له
والخارج عنه اي كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع
له في الذهن حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القراين والا
لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له كنسبة ساير الخارجيات اليه فدلالة
اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لاعتقاد المخاطب بعرف
او غيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت باعتقاد المخاطب

...كما صرح به فيما سبق حيث قال لا تضمنا ولا التزاما لاستلزامهما الدلالة المطابقة على الكل او الملزوم وقد انتفى ... الشارح لا يظهر انها مطابقة ام تضمن مبنيا على تسليم جميع ما ذكره من توقف الدلالات على الارادات واما يلزم من امتناع ... مبني على التنزل فلا وجه للاعتراض حسن جلبي رح

المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف وغيره كالشرع
واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص
وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني
ووجهه العلامة في شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة
الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سوى كان الفهم
بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين الاحوال والاظهر ان
مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل
المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل
هذا اللزوم يخرج كثير من معان المجازات والكنايات عن ان يكون
مدلولا التزاميا بل لم تكن دلالة الالتزام ايضا مما يتاتى فيه الوضوح
والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
لا يتاتى بالوضعية اي بالدلالة المطابقة لان السامع ان كان عالما
بوضع الالفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض
والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد من الالفاظ
دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذا قلنا خده يشبه الورد
فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع
ان يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح
من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام كل
كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المعاني
كان فهمه ايّاها من المرادفات كفهمه ايّاها من تلك الكلمات من غير
تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لم يفهم من المرادفات ذلك

...تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس لنا ما يرادف كل كلمة فتامل حسن جلبي رحمه الله

قوله ويحتمل ان يكون بعض منها دالا الى فان قلت قوله ويحتمل معطوف على قوله لايكون وهو مقيد بقيد متقدم عليه اعني قوله وعلى التقديرين فيفيد احتمال كون البعض دالا على كل من التقديرين مع انه لا دلالة لشئ منها على احد التقديرين وهو ان لايكون عالما بوضع شئ منها قلت قوله ويحتمل معطوف على مجموع المقيد والمقيد والحاصل انه لوحظ التقييد اولا ثم العطف فيكون التقدير جزءا من اجزاء المعطوف عليه لا حكما من احكامه حتى يلزم اشتراك المعطوف فيه وانما يلزم لو كان المعطوف عليه مقيدا بقيد سابق والفرق ظاهر فافهم قوله وفي بيانه ما يقال آه الفرق بين الحوابين ان المعتبر في الاول التغاير بحسب الاطلاق والتقييد وفي الثاني التغاير بحسب الزمان قوله وقلة تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فان قلت الكلام في ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة وانتفاء الاختلاف بالوضوح والخفا بالنسبة الى معنى واحد وضعي فلا مدخل لقلة تكرر المعنى على العقل ولا وجه لذكره قلت نعم المدعى ذلك لكن الدليل السابق كان عاما فانه كما يدل على انتفاء الاختلاف بالوضوح بالنسبة الى مدلول واحد وضعي كذلك يدل على انتفائه بالنسبة الى مدلولين وضعيين اعني ان يكون دلالة لفظ على معناه الوضعي اوضح من دلالة لفظ اخر على مدلول اخر وضعي له هذا والسؤال على الدليل على انه يمكن ان يراد بقلة تكرر المعنى

على العقل تكرر معنى ... قلت ... من حيث اللفظ ... فلو كان الكلام معنى له ... على معنى ... واحد ... حسن جلبي

المعنى اصلا وانما قال والا لم يكن كل واحد منهما والا دون ان يقول
لم يكن واحد منها دالا لان المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع
الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار اليه بقوله
والا ان لايكون عالما بوضع كل واحد منها وهو اعم من ان لايكون
عالما بوضع شئ فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما ببعض
منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين
لايكون كل واحد منها دالا او يحتمل ان يكون بعض منها دالا فلينال
وايا ما كان لايجري فيها الوضوح فان قلت لو توقف فهم المعنى
على العلم بالوضع لزم الدور لان العلم بالوضع موقوف على فهم
المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف
على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم
المعنى من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة
لا على فهمه من اللفظ وقريب منه ما يقال ان فهم المعنى في الحال
يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على فهم المعنى
في الحال بل في ذلك الزمان السابق فان قيل لا نسلم انه اذا كان
عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون
بعض الالفاظ المخزونة في الخيال بحيث تحضر معانيها في العقل
او في الالتفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها
يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا ما نفتقر
في استنباط المعاني المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا
بوضعها الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرر

قوله فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام دلالة الالفاظ الموضوعة للملزوم على اللازم ولا دلالة للازم من حيث هو لازم على الملزوم فتادية الملزوم بالفاظ موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منها الملزومية المعتبرة في دلالة الالتزام عند اهل هذا الفن فتامل حسن جلبي

تكرر اللفظ على الحس والمعاني على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف
في الوضوح والخفاء ان يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة
الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما في اللوازم البعيدة
المفتقرة الى الوسائط بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابقي
واجب قطعا عند العلم بالوضع وممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع
وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطوءه انما هو
من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطوءه ولهذا يختلف باختلاف
الاشخاص والاوقات ويتاتى بالعقلية اي والايراد المذكور
يتاتى بالدلالات العقلية لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضوح
اي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم
في الالتزام اما في الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشئ واحد
لوازم متعددة بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسائط
فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ
الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحا وخفاء
وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومية لبعضها اوضح منه
للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدالة
عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو ان
يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا وسط او بوسط او بوسائط متعددة وسواء
كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا

معنى قولنا زيد جواد تلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل كونه
كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا
المعنى بتلك العبارات التي بعضها اوضح دلالة من بعض واما في التضمن
فبيانه انه يجوز ان يكون المعنى جزءاً من شيء وجزء الجزء من شيء اخر فدلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزءاً منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على
الجسم اوضح منه دلالة الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب
اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم
ثم الحيوان ثم الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان
التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه الذهن
من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء ملاحظاً
بعد فهم الكل وكثيراً ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر
الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس قد يخطر بالبال وحال معنى
النوع بالبال ولم يراع النسبة بينهما في هذه الحال امكن ان يغيب
عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس
هذا كلامه فان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يدل به
الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبياً وما
ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني
الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ
ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو

وهو من معظم مباحث البيان وكثيراً من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في التقييد نقول ان كون الكلام
اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء
ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي فاذا
عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق
مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام
وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ
له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن
او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي
ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يقم قرينة على عدم ارادة
ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان
الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم
وان كان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على
الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه
ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجاز ان يذكر الملزوم
ويراد به اللازم وهذا لا يصح ظاهراً الا في قليل من اقسامه
على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء
معناها لان المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم
ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم

قوله وانت خبير بما فيه من الاضطراب قد بين الفاضل المحشي وجه الاضطراب الآن في كلامه نكتة فينبغي ان يتنبه لها وهي ان قوله ولها مراتب في الوضوح والخفاء مع ان دلالته مطابقة اه توجيه للكلام بناء على ما اختاره الشارح في شرح المفتاح من ان دلالة التشبيهات وضعية لا انه مختاره كيف وقد رده في شرحه للمفتاح حيث قال وما يقال من ان المقصود في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد ان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي وقد اشار اليه ههنا بما نقلنا من كلام كمال الدين هيثم البحراني وعنونه بالفائدة فلا ينبغي ان يتوهم المخالفة بين كلاميه في كتابيه ولا يعترض عليه بان الفائدة التي نقلها عن بعض الافاضل تفيد فساد ما ذكره اولا كما زعم فيه البعض بقي شيء وهو ان الضبط الذي ذكره بحث وهو ان المعنى المراد في التشبيه على ما ذكره اعني كون الوجه في غاية الحسن ليس مشابها للمعنى الموضوع له انما المشابهة بين الوجه والبدر فكيف يجعل كون العلاقة مشابهة مصححا للتشبيه والاستعارة وجوابه ما ذكره بنفسه في حواشي شرح المفتاح من ان ارادة هذا المعنى متفرعة على تلك المشابهة ومن ثمة صح ان العلاقة هي المشابهة حسن چلبي

والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل
في الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق
الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو
الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد المشبه
فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز
الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود
من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا
كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم
جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت
لانه لكثرة مباحثه وجموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة
لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في
شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي والتحقيق ما فيه
من الاضطراب والاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه
والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات
الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث
التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه
بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق
التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة
او غير ذلك ولهذا اعاد اسم المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور
المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما

قوله وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا اه قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي لشموله للامثلة المذكورة كما يدل عليه كلام الفاضل المحشي فانه يستفاد منه ان دخولها في تعريف التشبيه اللغوي ليس بمحذور بل ملتزم وانما اراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله وينبغي ان يزاد اه نعم ورود الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي متوقف على ان هذه الامثلة ليست منه وان قصد بها المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على انهم عدوا قوله تعالى اتخذ الهه هواه من قبيل التشبيه وكذا قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال وسموا امثالها تشبيها ضمنيا فالظاهر منه ان مثل قاتل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني قوله وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لا يخفى ان هذه الزيادة تغني عن قيد لا على وجه الاستعارة اه لتأمل حسن چلبي

وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهو عين الاول فليس على
اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة هو مصدر قولك
دللت فلانا على كذا اذا هديته لم يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر
اخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو
وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد
عمروا وجاني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن
اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة
امر لامر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت
اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية
اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه
اسد على ما سيجي في علم البديع فان في هذه الثلثة دلالة على مشاركة
امر لامر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان
اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه بمعنى التشبيه في الاصطلاح
عند المص هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى لا على وجه الاستعارة
التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه
قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد
عمرا وجاني زيد وعمرو وانما قال لا الاستعارة التحقيقية ولا الاستعارة
بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهو اثبات الاظفار للمنية
في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لامر عند المص رحمه
الله لان المراد بالاظفار عنده معناها الحقيقي على ما سيحقق

قوله لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية مراده بذكر المستعار له هنا ذكره على وجه ينبئ عن التشبيه لا مطلقا كما مر اليه الاشارة في اخر احوال الاسناد الخبري قوله صالحا لان يراد المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام اراد بدلالة الحال القرينة الحالية وبفحوى الكلام القرينة المقالية ثم الكلام مبني على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كانه مما اريد به يصلح له اللفظ كما يصلح لافراده الحقيقية واشتراط نفي القرينة انما هو لصحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد ان كون اللفظ صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازي على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب ايضا بان عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم احتمال الارادة وصلاحيتها اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتمل المجاز وان كان احتمالا مرجوحا غير ناش عن دليل وهذا لا ينافي افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما تقرر في الاصول وقال الفاضل المحشي في حواشي الكشاف الظاهر ان الخلو شرط ارادة المنقول اليه وعدم الدلالة شرط ارادة المنقول عنه ولو قدم المنقول اليه في الذكر لاصاب كل مشروط بشرطه انتهى قوله واطلاق لفظ الاركان على الاربعة آه يعني مع خروجها عن التشبيه المصطلح الذي هو نفس الدلالة فان قلت في التعريف امور ماخوذة غير الاربعة قلت الكلام في المقصود بالبحث اذ في كل ما اخذ في التعريف حسن چلبي

ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها
بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما
حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم
الخبر سواء كان مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد
والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين
على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق
حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا
لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام
وسيجي لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في اخر باب التشبيه ان شاء الله
تعالى والنظر ههنا في اركانه اي البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان
التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به
ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه واطلاق الاركان
على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه هو
الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار
ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة
المذكورة نحو قولنا زيد كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان
قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه التشبيه معنى قايم بالطرفين
والاداة الة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين واجب البتة
بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما
منسوبان الى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف

قوله لكنه قد استمر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر آه فيه بحث اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشموم عرفا بل برائحته ولا يكفي التشبث بالعرف في دفع التسامح بالكلية عن هذا المثال يقال شممت بالكسر اشم بالفتح وشممت بالفتح اشم بالضم قوله اي عدم الحيوة عما من شانه انما يقال عدم الحيوة عمن اتصف بها مع ان الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا يتناقض بقوله تعالى وكنتم امواتا فاحياكم والاصل الحقيقة واما انتقاض التفسير بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فجوابه المصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة قوله واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا والاصل فرعا وهو غير جائز قد يقال ليس كل محسوس اصلا لكل معقول فيجوز ان يكون بعض المعقول اوضح واقوى عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس محض فتشبيه محسوس اخر ليس باصل له ولا بواضح مثل وضوحه بذلك المعقول وجوابه ان وضوح المعقول اي معقول كان لا يبلغ درجة وضوح المحسوس اي محسوس كان فضلا عن ان يكون اقوى منه فلا يصح تشبيه المحسوس بالمعقول الا بطريق الادعاء والتنزيل وهذا ظاهر عند المصنف حسن چلبي

الضعيف والهمس في المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الصوت
الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو الصوت الذي اخفى
حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا
كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك
لان المدرك بالبصر مثلا انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر
وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما
لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما لكنه قد استمر في العرف ان يقال
ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير او عقليان عطف
على قوله اما حسيان كالعلم والحيوة وجه الشبه بينهما كونهما جهتي
ادراك على ما سيجي تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا
والمشبه به حسيا او على العكس فالاول كالمنية والسبع فان
المنية اعني الموت عقلي لانه عدم الحيوة عما من شانه ان يكون حيوة
والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فان العطر وهو
الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها
الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جايز
لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك
قيل من فقد حسا فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا
كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع اصلا
والاصل فرعا وهو غير جايز فلذلك لو حاول محاول المبالغة في
وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور

قوله لم يدخل فيه الخيالي يمكن ان يقال انما جعلوا الخياليات من قبيل الحسيات لانها تركبت في ادراك الصور فان الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها
قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتادى اليه
جميع المدركات الحسية ‌، حسن چلبي

والمسك لخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء
في الاشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول
محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة فيصح
التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس
الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات
اراد ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر
في الطلاب لانه كلما قل الاعتبار قلت الاقسام وان قلت الاقسام كان
اسهل ضبطا فاشار الى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي
المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع
والشم والذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته
دخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا من امور كل
واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكان محمر الشقيق
هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسط
سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثيرا فيها ذلك اذا تصوب
اي مال الى السفل من صاب المطر اذا انزل او تصعد اي مال الى العلو
اعلام جمع علم وهي الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان
الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه
الحس لان الحس انما يدرك ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك
على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي تركب هو منها
كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وفي بالعقلي
ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى

قوله ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها اعترض عليه مولانا حميد بان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان مطلق الادراك فالملازمة مسلم لان المحسوس
قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد الادراك بالحواس الخمس الظاهرة لا تبقى الشرطية والجزاء وجوابه ان المراد منه الادراك موجودا والادراك بنفسه لا بصورته
فلا اعتبار حسن چلبي

باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل فيه الوهمي الذي لا يكون للحس مدخل
فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع منه ولهذا
قال اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو
ادرك لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي
كالمشبه به في قول امرء القيس ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة
زرق كانياب اغوال تقول ايقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في
حب سلمى والحال ان مضاجعي وملازمي سيف منسوب الى مشارف
اليمن وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده ووصف
النصال بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب
الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك
الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات
الصور المرتسمة في الخيال المتادية اليه من طرق الحواس ولا بالوهميات
المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل
والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تادت الى الخيال
من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال
ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما
لا يمكن ان تدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست
ايضا مما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام
ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شانه تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها
كانسان له جناحان او راسان او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما

قوله بحذف اللذة والالم العقليين يحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية ان الحسية ما تكون المدرك بين الحواس والمدرك لها يتعلق بالحواس واما العقلية فهي ما يكون المدرك فيه العقل والمدرك من المعقولات كالادراكات وقس على هذا الفرق بين الالمين قوله وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك تحقيق هذا التعريف ذكرته في حواشي المواقف فليطلب ثمه واعلم ان المصنف لما اقتفى اثر السكاكي في التقسيم واراد الامثلة على اصل النقل سعة عرف الشارح الامثلة على ما عرفها فالعهدة في ايراد امثال هذه التحقيقات عليها لا على الشارح قوله فكادراك القوة الغضبية او الشهوية القوة الغضبية هي مبدأ الاقدام على الاهوال والشوق الى التسلط والترفع والقوة الشهوية هي مبدأ جذب المنافع وطلب الملاذ من المآكل والمشارب وغير ذلك من المشتهيات قوله كتكيف الذائقة اه مثال لما هو خير وكمال عند القوة الشهوية لا ادراكية كما يتوهم من ظاهره قوله وهو ادراكاتها المجردات اليقينية المجردات مفعول الادراك واليقينية بالرفع صفة ادراكاتها حسن چلبي

ولا يقتضيه وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمع انسان ان الغول شي يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك بالقوى الباطنة وتسمى وجدانيات كاللذة والالم والحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك والالم ادراك ونيل هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي اما الحسي فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهم بصورة شي يرجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا وهو ادراكاتها المجردات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المذكورة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا

قوله فالمراد المعنى آه الذي نقل عن الشارح ان هذا اذا كان وجه الشبه امرا خارجيا اما اذا كان داخلا وتمام ماهية الشي فلا ينبغي ان يشترط هذا القيد اعني زيادة الاختصاص قوله والضمير لليالي او النجوم اراد بالليالي الليالي المستفادة من رب الليالي الدال على التكثير والتعدد المذكور في البيت السابق والاظهر في وجه حملها على عكس ارجاع الضمير الى النجوم لما في التلبس وعدم كون النجوم بينها هكذا ورايت في نسخة مصححة من نسخة مقروءة على الشارح بعد قوله او النجوم هكذا او الى الصحو وجاه والضمير لليل في قوله رب ليل قطعته بصدود او فراق ما كان فيه وداع موحش كالشقيقة تعرفه بالعين وتاني حديثه لا اسماع الصدود الاعراض والملاقيه للملابسة وضمير فيه لليل وللفراق وتم وجود الوداع فيه مع ان سياق الكلام يدل على ارادة وصف ذلك الليل بزيادة الاحزان بناء على ان وجد الوداع يستدعي سابقة التلاقي فيه فتعذبه المقتضي لعدم ذلك التلاقي عن اصله مورث لزيادة الملال وموحش المجلاي مورث وحشة صفة ليل كالشقيقة اي كالرجل الاشتيل تعرفه بالعين اي تكون ذات وشيخ مجرد رؤيته وتاني اي تمتنع ولا تقبل الاسماع حديثه الصادر عنه حسن چلبي

كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك الحسي مما يدركه الحواس الظاهرة دخلا بالضرورة فيما عدا المدرك باحدى الحواس الظاهرة وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه والمعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخيلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من اوصاف الشي في نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او في كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما في قوله اي مثل وجه التشبيه في قول القاضي التنوخي وكان النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة للتالي او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت في هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شي مظلم اسود فهي اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها

قوله ولزم بطريق العكس هذا اولى من اعتبار كل من التشبيهين اصلا على حدة كما فعله السكاكي لما فيه من تقابل الاصول ومن جعل تشبيه السنة بالنور اصلا وتفريع
تشبيه البدعة بالظلمة عليه لما صرح به الشارح في بحث الاستعارة من ان الظلمة اصل والنور طار عليه قوله بين الدجى صفة للنجوم لا ظرف للاشتراك وانما
ظرفه قوله في كونه قوله وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب لا يتعين القلب فهنا المصراع لاحتمال ان يكون في المصراع الاول والمعنى ف
كان النجوم بينها دجاها وكانه لم يذكره لان النكتة انما تظهر في القلب الثاني كما بينه قوله حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها لا يخفى ما في اسناد اللمعان
الى البدعة التي هي كالظلمة من الركاكة وقيل لم ينظر في الطرفين الى معنى الاشراق بل الى مجرد الظهور والمراد لم يجعل ابتداع مبتدا وخبره بينهن والجملة
صفة للسنن لان الظاهر حينئذ راحت . حسن چلبي

صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يامن ان ينال
مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة فقوله
شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو
علم بالنور لان السنة والعلم يقابلان البدعة والجهل كما ان النور
يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل كالظلمة
والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو
علم مما له بياض واشراق نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على
خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد
واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي
بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول مما له سواد صار
تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها اي مثل
تشبيه النجوم ببياض المشيب في سواد الشباب اي بابيضه في اسود
فيما سواده متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلفة بالفاء اي
لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار
فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون
كل منهما شيئا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التاويل وهو
تخيل ما ليس بمتلون متلونا وعلم ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع
من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين الابتداع فكان للطيفه
فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلمع من بينها
فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام

قوله ونحو ذلك مما يفسد الكلام مثل ان يكون في الكلام وجوه من الاعراب بعضها مؤد الى المعنى المراد وبعضها غير مؤدية اليه فان حمل على الوجه المؤدي كان
تقليل النحو مصلحا وان حمل على المجموع كان تكثيره مفسدا قوله في كونهما كرباسا او ثوبا او قطنا فيه نشر على ترتيب اللف وقد يعترض على كون القطن فصلا بانه
ليس مساويا للكرباس اذ يصدق على الانسيج بعد اجيب بعد التسليم بان الفصل يجوز ان يكون اعم من النوع اذا كان فصلا بعيدا . حسن چلبي

الكلام كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا
المعنى مما لا يشترك فيه المشبه اعني النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة
لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار
منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو
وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر لوقوعه في عماية وهجوم الوهم
عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة
بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل او اكثر فالحق ان وجه
التشبيه فيه هو كون استعمالها مصلحا واهمالهما مفسدا او المعنى ان
الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا براعات احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجري
الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح
بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا
فكانه اراد بكثرة النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة
ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن
حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى ومميزا لها عن غيرها كما
في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص
مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة
الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة
اما حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية

حصول الجسم في مكان الصواب ان يقال حصول العين في حيز بعد حصوله في آخر لان الجوهر الفرد متحرك عندهم وليس بمتمكن والحيز عموم
فالحق التعميم المذكور اللهم الا ان يريد تعريف حركة الجسم لا تعريف مطلقها   نظر لان المقدار آه ان قلت فيعطف على الكيفيات حتى لا يلزم
كونها منها قلت سوق الكلام على تفصيل الكيفيات الى ما يدرك بالحواس نوعا نوعا حيث قيل بالبصر او بالسمع آه يأبى خروج شيء من المذكورات في
خلال التفصيل عن تلك الانواع   وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل الاستقامة والانحناء يعمان
غير الخط بحسب العرف يقال فلان مستقيم القامة ومنحنيها واما التحدب والتقعر فيعمانه بحسب الحقيقة ايضا فان المكن المجوفة سطحها
مقعر ومحدب مع انه لا حظ فيهما بالفعل لعدم تناهي سطح وضعا   حسن جلبي

اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام
مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فيفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل
هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة او نهايتين كشكل نصف
الدائرة او ثلث نهايات كالمثلث واربع كالمربع او غير ذلك والمقادير
والمقدار كم متصل قار لذاته ونعني بالكم عرضا يقبل التجزي لذاته
وبالاتصال ان يكون لاجزائه حد مشترك يتلاقى عنده وبه احترز
عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه المفروضة ثابتة وبه
احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول
والعرض والعمق وسطح ان قبلها في الطول والعرض وخط ان قبلها
في الطول فقط والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم في مكان
بعد حصوله في مكان آخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا
مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على
سبيل التدريج وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان
المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة لذاته والحركة من
الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكأنه
اراد بالمقادير اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات
نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما وما يتصل بها اي بالمذكورات
كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة
عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار
الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة

قوله كما في اوتار الاغاني الممتدة الاغاني في الاصل جمع الاغنية بمعنى التغني وهي بحسب متعارف اهل الآلة ذوات الاوتار كالعود والقانون ونحوهما
والمزامير ذوات النفخ كالبوق ونحوه قوله واصولها تسعة الحرافة والمرارة الطعم لابد له من فاعل هو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل
وهو الكثيف او اللطيف او المتوسط بينهما واذا ضرب اقسام الفاعل في اقسام القابل حصل اقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت
في اللطيف حدثت الحرافة وفي الكثيف حدثت المرارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الحموضة وفي الكثيف
حدثت العفوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية المتوسطة بين الحرارة والبرودة والحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي
الكثيف حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكر والحق ان مباحث الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والخل بنوعه
مر بارد والعسل حلو حار والزيت دسم حار ولوجوه اخر لا يحتمل المقام ذكرها قوله والعفوصة والقبض الفرق بينهما ان القابض يقبض
ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما بالشدة والضعف ولهذا اعترض عليه بان الاختلاف فيهما ان اقتضى الاختلاف
النوعي فالانواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلا معنى لعدهما نوعين قوله والتفاهة قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقية وقد يقال

[illegible]

تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة
رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين تدرك بها الاصوات
من الاصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين ومن الاصوات الحادة
والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من التموج المعلوم للقرع
الذي هو امساس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها
يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة المقروع او ملاسته
كما في اوتار الاغاني الممتدة او في ضيق المنفذ او ضيقه او شكل المواضع
كما في المزامير المثقوبة يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهي قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها
تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض
والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهي قوة مرتبة في
زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي من الروائح ولا
حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة
كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة
المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهي قوة
سارية في البدن كله بها تدرك الملموسات العنصرية من الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هي اوائل الملموسات
التي بها تتفاعل الاجسام العنصرية وتنفعل بعضها عن بعض فتتولد
منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شأنها
تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها

قوله وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب الحكماء واما عند غيرهم فالملاسة استواء وضع الاجزاء والخشونة عدم فليسا الا من الاعراض النسبية والصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال فهي من الكيفيات الاستعدادية واللين عدم الصلابة عما من شانه ذلك قوله كالبلة والجفاف قال الفاضل المحشي البلة هي الرطوبة الجارية على سطوح الاجسام والجفاف يقابلها وفيه نظر لانه صرح في حواشي التجريد بان البلة بمعنى الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبتل جوهر فلا يصح عدها من الكيفيات والجواب ان البلة وكذا الرطوبة قد يطلق على الكيفية المقتضية لسهولة الالتصاق ايضا ولهذا هو المراد بما ذكره المحشي ههنا والمذكور في تلك الحواشي معنى اخر يرده نص [illegible] في حواشي الطوالع بان الوصف بالجريان يمنع من الحمل على الكيفية قوله واللطافة والكثافة المشهور ان اللطافة التي تعد من الملموسات بمعنى رقة القوام والكثافة التي تعد بضدها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى عين الرطوبة وكذا الكثافة عين اليبوسة حسن جلبي

تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة
كيفية تقتضي التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة واليبوسة كيفية
تقتضي ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض
وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الاجزاء
واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز الى الباطن ويكون للشيء بها قوام
غير سيال ينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبول الغمز
الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل
اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة
وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عائق
وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة
كما يجد الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة
هابطة ولا حركة فيه وكما يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده
تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل
بها اي المذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة
واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية
عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات
النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد
وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء والغضب وهو ان تكون سرعة
انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق
اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقال
على الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقا

قوله على استعمال موضوعات مما اراد بالموضوعات الآلات يتصرف فيها سواء كانت خارجية كما في الخياط او ذهنية كما في الاستدلال قوله وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا الظاهر لا يلائم قوله في تفسير الحلم لا يحركها الغضب فانه يدل على ان الغضب محرك للنفس لا نفس حركتها فاما ان يبني تفسير الغضب على التسامح والمراد انه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام او يراد بقوله لا يحركها الغضب لا يحركها اسباب الغضب وقيل يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد ان الحلم اطمئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا يحركها محركه حركة اخرى قوله كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب المفهوم من كلامه انه حمل الاعتباري الواقع في المفتاح على الاعتباري المحض والنسبي على الاعتباري النسبي فيكون تقدير قوله بين اعتباري ونسبي وبين اعتباري محض واعتباري نسبي وقال الفاضل المحشي في شرح المفتاح لما كان الوصف الاعتباري به نسبية لان النسبة والاضافات باسرها لا وجود لها في الخارج عندهم عطف النسبي على الاعتباري عطفا وجاز العطف التفسيري قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا في ذات المطلوب بل هو وصف عند العقل بالنسبة الى الطلب القائم بالنفس قوله او كاتصافه بشيء تصوري وهي محض مثال الاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على ان العقلي في وجه الشبه اول

الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب
وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض
صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب
وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس
مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه
وساير الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدر عنها
صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال
بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار مدخلا في الخلق دون الغريزة
وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما
اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقة
كما تطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل
يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس
فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب
كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه
لا بحسب اعتبار العقل كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب
للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال ان الوصف العقلي
منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس
او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان امثال هذه التقسيمات
التي لا تتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان
هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام

قوله وهذا يشعر لفظ المفتاح اي بعموم ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة من امور مختلفة والهيئة المنتزعة من عدة امور يشعر لفظ المفتاح حيث قال وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا آه قوله وفيه نظر ستعرفه اي في هذا التقسيم المستفاد من المفتاح ووجه النظر ما ذكر في بيان قوله والمركب الحسي آه وحاصله الحقيقة المشتركة بين الانسانية مثلا من قبيل الواحد دون المنزل منزلته وجوابه ان المراد الحقيقة الملتئمة حقيقة من الطرفين ملتئمين من كثرة اعتبارا بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها مع بعض وقصد الى مجموعها حتى يصير تلك الكثرة بالاخرة كشيء واحد وقد صرح بهذا المعنى في الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى هيئة واحدة قوله والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف الذي يقتضيه النظر الصائب انه لا مجال للتركيب الحقيقي في الحسي والعقلي نعم قد يبنى الامر على المسامحة ويعد الانسان في العرف مركبا من نفس مجرده وبدن مادي فالاختلاف المذكور انما هو في المركب الاعتباري دون العقلي بالمعنى الذي توهم الشارح قوله والحسي طرفاه حسيان لا غير وهذا الحكم اعني وجوب حسية الطرفين جار في وجه الشبه المركب من الحسي والعقلي وان لم يندرج في قوله الحسي

عبد القاهر واحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه
لم يرد في هذا المقام على النكتة من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق
لطايفها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه
مركبا من متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة
ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها
العقل من عدة امور وبهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر كما ستعرفه
وكل منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره
وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة
امور ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها وهذا بخلاف
المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك
الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وكذلك المتعدد
وكذلك اي مثل ما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي
والمتعدد الذي تركب عنه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي
او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه سوى المجموع المركب دون كل واحد
من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا او مختلفا لا يكون المشبه
والمشبه به فيه الا حسيين ولا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما
عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء يعني ان وجه الشبه
او ماخوذ من الطرفين موجود فيهما وكل ما يوجد من العقلي ويوجد
فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الا

قوله فبالعلم يوصل الى الحق آه انه فيه لهذا ما قيل لظاهر ان العلم ليس بضروري الايصال فالمناسب ان يفسر الهداية فيما شرح بالدلالة على ما يوصل لكن فسر بالدلالة الموصلة مبالغة في مدح شان العلم ووجه الاول فانه ان العلم ليس بضروري الايصال الى العلم مثلا لكنه ضروري الايصال الى الحق والفرق بينه وبين الباطل والا لم يكن علما فتامل قوله وفي وجه بعض الامثلة تسامح آه جوابه انه لم يقصد في شيء من تلك الامثلة الى هيئة منتزعة من عدة معان حسية فيما في الوحدة بالمعنى المراد ههنا بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه فيه معنى آخر جعل تابعا وتتمة له وكم بين التقييد والتركيب فتامل قوله وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة قد تقدم منا في اول الفن الاول انه يجوز ان يراد بالعلم المشبه بالحيوة الاصول والقواعد ولا يجوز ان يراد الادراك فليتذكر قوله ويقرب من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ان العقل آلة الادراك كما ان الملكة كذلك حسن چلبي

لكنا نظرنا الى الظاهر فقولهم موجودا كالمعدوم وشيء كلا شيء ووجوده
شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل على الظاهر فلا مضايقة فيه
والرجل الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه
عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل الى الحق ويفرق بينه وبين
الباطل كما ان بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام
لف ونشر وظاهر وفي وجه بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة
التركيب كالمراد عن الغائرة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح
والايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة
في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي
تقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين الى الادراك ويقرب
من هذا ما يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه
بين العلم والحيوة الانتفاع بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل
والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه
الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من
ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم باعتبار
آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب
فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم
بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد
بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة

قوله بمعنى ان لا يكون آه قيل عليه عدم كون التشبيه منتزعا من عدة اشيا وهي مادة له واجزاؤه لا ينافي انتزاعه من عدة اشياء هي طرفاه وهو مدفوع بما سيحققه الفاضل المحشي في
بحث الاستعارة التمثيلية ويستدل عليه من ان الانتزاع من عدة اشياء مطلقا يستلزم تركيب المنتزع وان الشارح صرح بذلك قوله محل نظر هنا هو النظر الذي اشار
اليه في شرح المفتاح تقسيم وجه الشبه الى الواحد وغيره بقوله وفيه نظر سيعرف وقد اشرنا الى جوابه هناك والحاصل ان تقسيم الهيئة المركبة قسمان قسم ينتزع من الاشياء المختلفة وقسم
ينتزع من الاوصاف المختلفة لشيء واحد كما ذكره الشارح فاشار صاحب المفتاح الى الاول بقوله اما حقيقة ملتئمة والى الثاني بقوله واما اوصافا آه فلا فساد فيه فليفهم قوله احيحة بن الجلاح
لفظ احيحة بحائين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء ساكنة والجلاح بجيم مضمومة ولام مشددة وحاء مهملة قوله وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى الكاف في محل قوله
كما ترى ليس للتشبيه بل لمجرد التقييد والمراد ان انضمام الثريا مشابه بالعنقود امر جلي لا خفاء فيه ولو كان قوله كما ترى منتزعا عن قوله كعنقود ملاحية لكان اظهر في
افادة هذا المعنى وفي اعرابه كما ترى وجوه منها انه خبر مبتدأ اي هذا التشبيه ظاهر ظهور المحسوس المشاهد لا خفاء فيه ومنها انه حال من الثريا بجعله في حكم المنكر ومنها انه صفة
ويجعل الصفة في حكم المعرف اي الثريا كالثريا التي ترى نحوه على ذلك الوصف وانها انه في موضع المصدر اي ظهر ظهورا مثل ما تراه قوله وجاء بتشديد اللام كما في هذا البيت
قال ابن قتيبة في ادب الكاتب لا اعلم اهو لغة ام ضرورة وقال [illegible] وليس بفصيح قوله اي تفتح نوره النور بفتح النون الزهر حسن چلبي

ضروره ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في
وجه الشبه ضروره ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية
واحد لا متعدد بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء
مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها
مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح
يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه
الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء
لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان
تركب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين وتنتزع
منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما
انما يكون اذا كان وجه التشبيه مركبا فليتأمل وبهذا يظهر ان
ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون اما امرا واحدا او غير
واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة
ملتئمة واما اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون
في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي
طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن
الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود
ملاحية الملاحي بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد
اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة وانارت ايضا اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما

قوله فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا من طوله وعرضه ومجموع مقدار العنقود من طوله وعرضه لا مجموع مقدار الثريا ومقدار العنقود قوله وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا آه دفع لما يتوهم من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حين كذا مركب لا مفرد قوله كان منار النقع آه المنار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى النقع من اضافة الصفة الى
الموصوف اي النقع المثار قوله فقد اخل بكثير من اللطايف المراد من اللطايف ما سنذكره من المعاني المختلفة وسبب الاخلال الاتيان بها ان تلك المعاني انما تفهم اذا جعل المشبه به الليل
المقارن للتهاوي حال كونه مقارنا له وهذه المقارنة انما تستفاد من صيغة المضارع الدالة على الحال واما اذا جعل ماضيا فالمتبادر حينئذ من التشبيه بليل تهاوى كواكبه في الزمان الماضي
بالنسبة الى الحال اعتبار التشبيه ولهذا اظهر ان تفسير الفاضل المحشي في شرح المفتاح تهاوى كواكبه بقوله اي تساقطت ليس كما ينبغي فانه يشير الى جعل تهاوى ماضيا لا يخفى
قوله بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء واما بضم الهاء فهو بمعنى الصعود حسن چلبي

لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير
في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي تقارنها حال كونها
على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية
انها لا يكون مجتمعة اجتماع النظام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة
مما تجده في مرأى العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير
الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار مخصوص اي مقدار
في القرب والبعد وجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص
مجموع مقدار الثريا والعنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات
وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة
فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة
منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا
والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون
مقيدا وان لا يقتضي التركيب وفيما اي والمركب الحسي في التشبيه
الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار كان منار النقع يقال اثار
الغبار اي هيجه فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي
يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى بحذف احدى التائين
ومن جعله ماضيا لم يؤنث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل
بكثير من اللطايف التي قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه في اثناء
شرحه وقوله من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة في هوى بفتح

قوله من جانب قيل قوله من جانب متعلق بكل واحد من النقع والليل ولو قال تشبيه النقع الذي هو من جانب بالليل الذي هو من جانب لكان اظهر وانت خبير بان قوله من جانب متعلق بقوله تشبيه اي ليس مقصود الشاعر اعتبار هذا التشبيه من جانب واعتبار ذلك التشبيه من جانب وليس المراد جانب المشبه والمشبه به فتامل قوله في حكم الصلة للمصدر اي لفظ الحكم ولم يقل صلة للمصدر اشارة الى ان صريح الصلة لاسم المفعول ولكنها صلة للفعل الحقيقي الذي هو في ضمنها اعني المصدر حكما قوله فهو لم يقتصر على المجاجة النقع وسل السيف اي اخرج والاغماد جمع غمد وهو غلاف السيف ... في الحرب اي نشبت والاول اظهر واحتدام الحرب اشتدادها يقال احتدم ... الاختصاص وفي بعض النسخ ... حسن چلبي

الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شي مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر لئلا يقع في التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل كان السيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما يجب على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشانها لقال ليل وكواكب منه ولم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجي وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق

قوله ما يجي في الهيئات ظاهر هذه العبارة ... حكم الضرب ... قوله بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة اي يتعلق المقارنة والمصاحبة ... فلا بد ان يبين ... الحيوان يجي في الانسان اي يتحقق فيه ... قوله احدها ان يقترن بالحركة غيرها ... الى الحركة ... بلا احتياج الى تقدير ... تقدير الرابط ... وان يقدر مضاف في عبارة المصنف ... منها هو قسم من الهيئة نفسها واما اذا قلنا معناه ...

الدقائق بجملة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها من تهاويها تداخل وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمروا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المثار بمعنى المصدر على ما سبق الى الفهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفين احدهما مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة مخروطة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجي في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجي لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجي في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجي في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المص عبارة الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجي في الهيئات التي يقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة

حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابن المعتز
او ابي النجم والشمس كالمراه في كف الاشل من الهيئة الحاصله من الاستداره
مع الاشراق والحركة السريعة المتصله مع تموج الاشراق واضطرابه
بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض
من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض حتى
راى غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض حتى
كانه يرجع من الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان
النظر اليها ليتبين جرمها وجدها موديه لهذه الهيئة وكذلك
المراه اذا كانت في يد الاشل والوجه الثاني ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فههنا ايضا يعني كما لابد من الاول من ان يقترن
بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات
كثيرة للجسم الى جهات مختلفة كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب
والا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم
لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن
المعتز وكان البرق مصحف قار بحذف الهمزة اي قارئ فانطباقا
مرة وانفتاحا اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى
فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالين اعني حالتي الانطباق
والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة
من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه
ان يعز وجوده وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك اليها

البعض الجسم اشد كان التركيب في هيئة المتحرك اكثر ومن لطيف
ذلك قول الشاعر في صفة الرياض ٥ حفت بسرو كالقيان تلحفت ٥
حضر الحرير على قوام معتدل ٥ فكانها والريح جاء يميلها ٥ تبغي التعانق
ثم يمنعها الخجل ٥ وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله اي كوجه
الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس ذلك
الكلب على اليتيه جلوس البدوي المصطلي باربع مجدولة لم تجدل اي
بقوائم محكمة الخلق من جدل الله لا من جدل الانسان والمجدول المفتول
من الهيئة الحاصله من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه
فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة
مولفه من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء
بالنار موقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة
المطلوب ٥ كانه عاشق قد مد صفحته ٥ يوم الوداع الى توديع
مرتحل ٥ او قائم من نعاس فيه لوثته ٥ مواصل لتمطيه من الكسل ٥
شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض بسببه وهو اللوثة والكسل
فنظر الى الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب والتفصيل بخلاف
تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمطلوب
ابتداء لكونه امرا جمليا والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع
بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا
التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين
وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار
فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار

قوله وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه اي ان جهل الحمار عدم انتفاعه لان الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر الملزوم واريد اللازم وهو المعنى في جانب المشبه ايضا ولهذا [illegible] ان الذين حملوا التورية [illegible] عالمون بما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا في جانب المشبه وقد يجاب ايضا بان المراد بقوله وكذا في جانب المشبه انه اعتبر فيه [illegible] من هذه الامور لا انها عينها واجيب ايضا بانه لا يلزم وجود وجه الشبه في الطرفين تحقيقا بل يجوز التنزيل والتخييل فالجهل ههنا بالنسبة الى الذين حملوا التورية [illegible] فلا اشكال قوله يقال ابرق القوم ذكر جمال الدين في شرح الايضاح انه يقال البرق الغيم [illegible] اي ظهر لهم برقا [illegible] طريقة الحذف والايصال [illegible] قوله [illegible] قشعت الريح السحاب فانقشعت اي صارت ذا قشع كما يقال كبه فاكب فالهمزة ههنا للصيرورة او للمطاوعة [illegible] كما صرح به الزمخشري في تفسير سورة الملك قوله زيادة ترح الترح ضد الفرح قوله فالباء [illegible] الباء التي تدخل في المشبه به اي ليست الباء صلة للتشبيه بل له آلة كما في كتبت بالقلم قوله فان قيل هذا يقتضي حاصل السؤال [illegible] في البيت ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة التي من قبيل المتعدد تشبيها مركبا وليس كذلك وحاصل الجواب منع اللزوم [illegible]

التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم برق وابرق لرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين وحكي ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم بحذف الجار واوصل الفعل فلما راوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة خطأ لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني اعتبار ان يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مويس لان البيت مثل يضرب في ان يظهر للمضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها بل هي مثل الباء في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فليتامل فان قيل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان

قوله وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين واما ان احدهما لا يدوم على ما ذكر في السؤال فانما يستفاد من تنافي الوصفين لا من نفس الكلام ولهذا التفت يريد دفع اعتراض جمال الدين في شرح الايضاح بانه لما اعتبر في قولنا يصفو ويكدر عدم دوام احدى الصفتين ومعناه ان نسبة انتقال احدهما الى الاخرى كان ذلك زايدا على الجمع بينهما لان الانتقال من احدهما الى الاخرى من وراء ثبوتها قوله ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح قال جمال الدين في شرح الايضاح [illegible] الى بعض المواد قوله فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف [illegible] قوله اي يدل الذكر على الانثى [illegible]

لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع بين الصفتين وان احدهما لا يدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مويس وكون الشيء ابتداء لاخر امر زايد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احديهما بالاخرى لانك لو قلت هو يصفو ولم يتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في افادة ما كان يفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر وبالسيف جاز ولو اسقط واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرايحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير

بالغراب والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي الحسن
الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان اي شرفه واشتهاره ومجده
الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه الضمير للشان
قد ينتزع الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه
وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق المراد ههنا ما به
التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين
فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحه وظرافه
يقال ملح الشاعر اذا اتى بشئ مليح او تهكم اي تحزيه واستهزاء
فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد للبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان
يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
الغرض مجرد الملاحه والظرافه من غير قصد الى استهزاء وسخريه
فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو ان يشار
في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم
مثال للتمليح لا للتهكم فلو غلط لان ذلك انما هو التمليح بتقديم
اللام على الميم كما سيجي في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم
اشاره الى شئ من قصة حاتم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد ۝ فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه
الابيات قد قصد بها الهزء والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك
الضدين فيه توهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءه وكذا بين وكذا بين البخيل

البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان كالشجاع في
التضاد اي في ان كلا منهما متضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحه والتهكم
في شئ وح لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا
قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم
واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان نقول في التضاد
او في مناسبة الضديه بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءه وحاتم
في الجود ومعلوم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجراءه والجود
وهو الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءه والجود بواسطه
التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضديه كما يحصل في الاكاذيب المضحكه
فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجراءه لكن باعتبار
التمليح والتهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وادانه اي اداة
التشبيه الكاف وكان قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر
جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم
لان الخبر في المعنى هو المشبه والشئ لا يشبه بنفسه وقيل انه
للتشبيه مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف كانك شخص قايم
لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه
صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت
وكانك قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد
الى التشبيه سوا كان الخبر جامدا او مشتقا نحو كان زيدا اخوك
وكانه فعل كذا وهذا كثير في كلام المولدين ومثل وما في معناها
كساير ما يشتق من المماثله والمشابهه والمضاهاه وما يؤدي

معناها والاصل في نحو الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد
كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه
به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او لو كد الاسد وكقوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله
وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء
فيه ظلمات ورعد وبرق يجعلون الاية فان التقدير او كمثل ذوي
صيب فحذفت ذوي لدلالة قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من
الصواعق حذر الموت عليه لان هذه الضماير لا بد لها من مرجع
وحذفت مثل لقيام القرينه اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد
نارا فالمشبه به قد ولي الكاف تقديرا لان المقدر في حكم الملفوظ
وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف
والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا
كماء انزلناه من السماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا
بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا
فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في
الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال
عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله من قبيل ما يلي المشبه
به الكاف لان التقدير كون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى
من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم
اتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين
انصارا مقدر بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه

قوله بان الاية حينئذ لا يكون نظيرا اذ المشبه به حينئذ يكون مذكورا لا مقدرا قوله ويستلزمه قولهم نحن انصار الله المراد بالاستلزام الدلالة قال هو ذلك القول الى ذلك الكون لا الاستلزام العقلي حسن جلبي

مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المومنين انصارا
بقول عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله قال صاحب المفتاح
وقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله وانما المراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين
انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله وقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد
ان الاول مشبه والثاني مشبه به فحكم بان الصواب المومنين بدل
الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المومنين
والشارح العلامه قد رد قول هذا البعض بان الاية ح لا يكون نظيرا
لقوله او كصيب وبان تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له وهذا غلط
منه لان مراد هذا القائل انه وقع في الظاهر التشبيه بين كون المومنين
انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المومنين
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح
في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه كما في قوله او كصيب
من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في
رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه اي تشبيه كون المومنين
انصار الله على ان اللام للعهد بين اي دائرا بين كون الحواريين انصارا
على ما يفهم ضمنا ويستلزمه قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما
هو صريح يعني ان المشبه كون المومنين انصار الله والمشبه به يحتمل
ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون
قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه
كونهم بقول عيسى بن مريم وقيل المراد بالحواريين في قوله وقع التشبيه

قوله اذ حواري الرجل صفيه وخلصانه الحواري من الحور وهو البياض الخالص وقيل كان اصحاب عيسى قصارين يحورون الثياب اي يبيضونها او يقال هو خلصاني
وهم خلصاني اي خالصين يستوي فيه الواحد والجمع والخلص كالخذ مثل الخلصان قوله واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا الآية اي بين لهم وصف ما تشبه به الحيوة الدنيا
في زهرتها وسرعة زوالها او صفتها الغريبة قوله فلا ينبغي ان يعرج عليه يقال عرج فلان على المنزل تعريجا اذا حبس مطيته عليه والتعريج على الشي الاقامة عليه
قوله قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير مرجعا فيه بحث وهو ان الصورة المنتزعة عن الصيب وما بعده لا يصح تشبيهها بها بل المشبه الصورة المنتزعة عن ذوي الصيب معه فتقدير ذوي ضروري ويمكن دفعه فتدبر قوله ومما هو بين في هذا قول لبيد اي في ان ما يلي الكاف ليس بمشبه به وانما كان بيانا في
هذا المعنى لان تشبيه الناس بالديار مما لا يصح اصلا بخلاف تشبيه الحيوة بالماء وايضا ربما يقدر هناك مضاف اي كمثل ماء بخلاف ما ذكر في المشبه به والواو
في قوله واهلها حالية مبتدا وبها خبرها ويوم حلوها ظرف لهذا الخبر وبلاقع خبر مبتدا محذوف اي وهي بلاقع جمع بلقع او بلقعة وهي الارض القفر التي لا شي بها
وفي الحديث اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع وغدوا ظرف لبلاقع لما فيها من معنى الفعل ولا يجوز ان يكون خبرا له لامتناع الخبر بالظرف عن عين الحدث وهذه
الجملة الثانية ايضا حال من الديار والعامل فيهما معنى التشبيه اي يشبهون الديار حال كونها كذا وبيت المذكور قوله وما المال والاهلون الا ودايع ولابد

[illegible]

بين كون الحواريين مع المومنون لانهم حواريو محمد عليه السلام اذ حواري
الرجل صفيه وخلصانه والله اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير
المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وانما قلنا ذلك احترازا عن قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم
يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد
يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح
هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر
يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يعقبها من
الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد
الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر هاهنا ايضا
مضاف محذوف اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف كتقدير الكاف في
قوله تعالى او كصيب قلت هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يعرج
عليه بخلاف قوله او كصيب فان الضماير في قوله يجعلون اصابعهم في
اذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضماير
مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لا يقال اي الكيفية
المنتزعة سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتاتى به التشبيه ام لا الا ترى
الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض
تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا
قول لبيد ° وما الناس الا كالديار واهلها ° بها يوم حلوها وغدوا
بلاقع ° لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة

قوله وفي كون الفعل منبئا عن التشبيه نظر اه يمكن ان يقال لما استفيد الحكم من الفعل انما ذلك الفعل عن التشبيه البته لان كون زيد واسد متصورين لا يوجب الحكم كما في علمت
زيدا اسدا فتامل قوله ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب فان قلت فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اي ينبئ عن حال قلت لا يتم القرب
حينئذ بل يكون المناسب حينئذ ان يذكر هذا الكلام في بحث احوال التشبيه قوله والغرض منه في الاغلب يعود الى المشبه لما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتناء
شي على آخر كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولذا كان عوده اليه اكثر واغلب وايضا المشبه محكوم عليه وسوق الكلام في كل حكم لبيان امر المحكوم
عليه ° حسن چلبي

وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها
وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا
الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لا يقال لان المشبه
به ليس ذوات ذوي الصيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم
تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوي ان يكون المشبه به ذوات
ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله انما مثل الحيوة
الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير
مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لانه ادل على المقصود
واشد ملايمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا
فليتامل وقد ظهر مما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله كماء انزلناه
كمثل ماء على حذف المضاف اليه فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفا
فقد سهى سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبئ عنه اي عن التشبيه كما في
علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعي انه مشابه للاسد مشابهة
قوية لما في علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت
او خلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة
على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس بحيث يتيقن
انه هو هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن التشبيه
نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه
علمنا بان اسدا لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير
اداة التشبيه ٢ من القرب والبعد لكان اصوب والغرض منه اي من
التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العايد الى المشبه

٢ ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه [illegible]

بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب
يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب
فان تفق الانام وانت منهم ٭ فان المسك بعض دم الغزال ٭ فانه اراد ان
يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم تبق بينه وبينهم مشابهة
بل صار اصلا براسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد
ان يتناهى بعض احاد النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير
كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها بان شبه حاله
بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف
الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق
الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم
الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيه بحال المسك وتسمى
مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه
اي بيان حال المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه
ثوب باخر في السواد اذا علم كون المشبه به دون المشبه والا لم يكن
الحال لانها مبينة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه في القوة
والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب
الاسود بالغراب في شدته اي في شدة السواد وتقريرها مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في نفس السامع
وتقوية شانه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم
على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه

شانه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم
الحسيات وفرط الف النفس بها الا يرى انك اذا اردت وصف يوم بالطول
فقلت يوما كاطول ما يتوهم او كانه لا اخر له فلا يجد السامع من الانس ما
يجده في قوله ٭ ويوم كظل الرمح قصر طوله ٭ دم الزق عنا واصطكاك
المزاهر ٭ وكذا اذا قلت في وصفه بالقصر ٭ يوم كاقصر ما يتصور وكلمح
البصر وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم ٭ ايام كاباهيم القطا
وقول الشاعر ٭ ظللنا عند باب ابي نعيم ٭ بيوم مثل سالفة الذباب
وكذا اذا قلت فلان اذا هم بشيء لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره
على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه بشيء فالسامع لا يصادف
فيه من الاريحية ما يصادفه من انشاء قوله اذا هم القى بين عينيه
عزمه ٭ ونكب عن ذكر العواقب جانبا ٭ وهذه الاغراض الاربعة تقتضي
ان يكون وجه التشبيه في المشبه به اتم وهو به اشهر اي ان
يكون المشبه به بوجه المشبه اشهر واعرف فظاهر هذه العبارة
ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان الامكان
انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه
عليه وجعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه
به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه
اشهر كما اذا كان ثوبان متساويين في السواد لان الغرض مجرد
الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم
بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه الشبه
لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو عليه ولهذا قالوا كلما

قوله نقلا لامتناع وقوع المشبه به قوله نقلا مفعول له للتشبيه نحو اولا برازه وقوله لامتناع مفعول به لنقلا واللام دعامة وليست بحرف تعليل النقل الامتناع
قوله عند حضور المشبه فيه بحث لان الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في تشبيه البنفسج لا دخل فيه لصورة النادر الى آخره الوقوع
اصلا لانه لا يحصل الا عند الاجتماع فلا وجه لذكر قوله اي يستطرف استطراف النوادر [illegible] الفاضل المحشي في شرح المفتاح بانه ليس بحسب اللفظ
المفتاح في قوله ليستطرف تعقيد لكونه لنقل الامتناع بل هو متعلق لفظا فالتعبير عن استطراف النادر بانه مثل لما ذكره الاستطراف لا يخلو عن بشاعة [illegible]
نظر لان العلة منه يحتمل ان يعتبر لفظ المثل نحو او يجعل الاشارة الى نفس يستطرف واما التفصيل الذي ذكره فما لا [illegible] حسن جلبي

كان وجه التشبيه ادخل في السلامه عن الزيادة والنقصان كان
التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان
النفس الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقو
اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعه بذلك قلت لان التزيين
والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتميه ولا الاشهريه لصحة
تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين
مع ان السواد فيها ليس باتم منه في وجه ولا هي اشهر منه بالسواد
ولان الهيئه المشتركه بين الوجه المجدور والسلحه الجامده
المنقوره ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف
بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بناديه هذه
الاغراض اوفى وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه
قال الحق المشبه به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه و
اخص بها واقوى حالا والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لابرازه في معرض
التزيين او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير
الشيء بما يساويه التقرير الابلغ او في معرض الاستطراف كما في تشبيه
فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوع
المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف
المشبه لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اي
نقلا لندره حضور المشبه به في الذهن اما مطلقا او عند
حضور المشبه لمثل ما ذكر اي ليستطرف استطراف النوادر كذا

قوله وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول فيه حذف مضاف اي من امتناع تعريف المجهول بالمجهول ولفظ المثل في هذا التوجيه مقحم للاشعرية كما صرح
به الشريف في شرح المفتاح ورد هذا التوجيه لاستلزامه ان يكون المشبه في التشبيه الاستطرافي اما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف لا يلزم
منها ان المشبه به كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى وبالجملة معلوم ان الفحم المذكور ليس باعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم
فيه جمر موقد وانت خبير بان اللزوم المذكور لا يختلف باختلاف تفسير قوله لما ذكر لان قوله اوفي معرض الاستطراف داخل في خبر قوله لم يجمع الواقع جزاء الاستفهام
كون المشبه به اعرف واخص واقوى كما ذكر الفاضل المحشي في شرح المفتاح قوله وحينئذ لا يبعد ان يكون يعني لما لم يكن قول السكاكي ان حق المشبه
به ان يكون اعرف بجهة التشبيه واقوى حالا كليا لانه لا يكون الا فيما يكون التشبيه لزيادة التقرير لا يبعد ان يكون مراد السكاكي [illegible] ههنا [illegible] وهو ان
المفهوم من قوله نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح مع قوله وحينئذ لا يبعد ان
يكون المراد بجهة التشبيه وهي الغرض منه هو الاستحسان مثلا مع ان الغرض منه نفس التزيين [illegible] والطرف ظاهر فتامل حسن جلبي

كذا ذكره الشارح العلامه وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه
به الذي لا يكون اعرف واخص واقوى في صورة الاستطراف خاليا
عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر في تعريف المجهول بالمجهول وهذا
انسب بسياق كلامه وبالجمله فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل
على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما
يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين والتشويه او
الاستطراف ان يكون المشبه به اتم في الاستحسان او الاستقباح
او الغرابه والندره ليحصل الغرض واما في وجه التشبيه الذي
هو الهيئة المشتركه فلا وحينئذ لا يبعد ان يكون مراد السكاكي
بجهة التشبيه المقصد الذي توجه اليه التشبيه اعني الامر
الذي لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون
المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه
بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان
يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه في وجه
التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في وجه الشبه
اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يصدق من وجه التشبيه اذا
كان الغرض بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون
نادر الحضور في الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع
معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه في عين السامع
كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه

قوله وجه مجدور وبسلحة جامدة المجدور وربما عليه اثار الجدري والسلحة البراز نقرتها اي ثقبتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفي لفظ اشعار
بان اثر النقر باق في السلحة بعد [illegible] بالزمان وانما اشعر بقربه لانه للتقريب قوله ولان ورديه الواو بمعنى مع ولان ورد بالزاء المعجمة الخالصة لون التي اشربت
[illegible] كلام العرب قوله يجوز ان يريد بها آه ويحتمل ان تبقى اليواقيت على حقيقتها وحينئذ تكون الغضا قرينة لا بمعنى اللام كانه
[illegible] تلك القامات من حملها واخذت بسبب ثقلها فالضمير للان ورديه قوله لمشاهدتها عناقا العناق بكسر العين المهملة المعانقة
[illegible] وورق بالقاف من رق لونه اي رق وتلالأ قال الشاعر ربك هل ضمت اليك رئبا فتيل الصبح او قبلت فاها وهل رفت عليك قرون
[illegible] ميل النفوس قيل هو من وضع الظاهر موضع المضمر اذ الظاهر ان يؤتى بضمير راجع الى الطبايع

وجه مجدور وبسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه
طريفا حديثا كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد بحر من المسك موجه
الذهب لابرازه اي انما استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه
في صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز في صورة
الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن اما
مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك واما عند
حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهيه يصف البنفسج
ولازوردية تزهو ٥ قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو اي تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها
بين الرياض على حمر اليواقيت ٥ يجوز ان يريد بها الازهار الحمر الشبيهة
باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها ٥ اوايل النار في اطراف
كبريت ٥ فان صورة اتصال النار باطراف الكبريت لايندر حضورها
في الذهن ندرة حضور بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين
متباعدتين غاية التباعد وجه اخر انه اراك شبها لنبات غض
يرف واوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى
الطبايع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان
ميل النفوس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض
من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من
المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل
الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زايد

قوله التشبيه الجايع حكي ان قاضي سجستان دخل على الصاحب ابن عباد فوجد الصاحب متعنتا فاخذ يمدحه حتى قال وعالم يعرف بالسجزي واشار الى ندمائه
[illegible] كل منهم حتى اتى النوبة الى شيخ في البين فقال اشهى الى النفس من الخبز فامر الصاحب بان تقدم له مائدة قوله وهذا الكلام محل
نظر [illegible] ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة ولو سلم [illegible] اذ لا يميل الناقص في وجه الشبه فقط نعم يرد ان يقال بيان الاهتمام غرض عائد
الى المشبه به والحاجة فيه الى دعا الكمال قطعا ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر قوله فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فان قلت قوله فمن مثل يدل على التشبيه
وقوله تشابه [illegible] فيتنافيان قلت لم يقصد بقوله فمن مثل التشبيه القابل للتشابه كما لا يخفى على المتامل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشيئين
في امر [illegible] الكلام اسلوب والثاني اسلوب اخر فلا محذور حسن چلبي

زايد كقوله اي كقول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته هي بياض
في جبهة الفرس يوفي الدرهم ثم يقال غرة الشيء لاغره واكرمه وغرة
الصبح لبياضه وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه
الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء
اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة
عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به
كتشبيه الجايع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف
ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار
المطلوب هذا الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر
مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبيه حقيقة
كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في
التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزايد في وجه
الشبه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه
الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزايد على ما قررنا فيما سبق
فان اريد الجمع بين الشيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون
احدهما ناقصا في ذلك الامر والاخر زايدا سواء وجدت الزيادة
والنقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه
ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من
ترجيح احد المتساويين في وجه الشبه كقوله اي قول ابي اسحق
الصابي ٥ تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي ٥ فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب

نواس ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني يقال اسبل الدمع والمطر اذا هطل
واسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعديه والبيت بزابيه على ما توهم
امر من عبري كنت اشرب لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر ولم
يقصد ان احدهما زايد في الحمره والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه
وترك التشبيه ويجوز عند ارادة الجمع بين شيين في امر التشبيه
ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه اي تشبيه الصبح بغرة الفرس
متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اي من ذلك المنير من غير قصد
الى المبالغه في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط
التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شي من ذلك لوجب جعل الغره
مشبها والصبح مشبها به لانه زيد في ذلك فان قلت امتناع
ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز
التشبيه اصلا قلت التساوي ههنا انما هو في وجه الشبه فيجوز
ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر مشبها به لغرض من الاغراض
ولسبب من الاسباب من غير قصد الى الزياده والنقصان لكن لما
استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه
المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زايدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر
في اقسامه فهو ان له تقسيما باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه
الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعه
على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي التشبيه باعتبار
الطرفين اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه

قوله فان المشبه وهو الشمس غير مقيد فان قلت المشبه هو الشمس باعتبار حال حركتها فيكون مقيدا قلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا يعتبر قيدا للمشبه به فتدبر
قوله من تلفه متغرقه في اديم السماء المؤتلق المتلالئ لئلا وادم السماء وجهها وزرقتها الصافيه نصب على الظرفيه حسن چلبي

تشبيه مفرد بمفرد وهما المفردان غير مقيدين كتشبيه الورد بالخد
وكتشبيه كل من الرجل والمراه باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس
لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق
كاللباس ولان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشه
كاللباس الساتر للعوره فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه
به قلت لا اذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال او الصيانه
عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طايل هو كالراقم
على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل من سعيه على شي
والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه
فيه هو التسويه بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين
القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافه
وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك
او مختلفان اي احدهما غير مقيد كقوله والشمس كالمراه في كف الاشل
فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراه مقيد بكونها
في كف الاشل وعكسه اي تشبيه المراه في كف الاشل بالشمس فيما
المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في
بيت بشار وهو قوله كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجب
في تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة
من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف
حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض لم تشبهها
بنظايرها وتشبه كيفيه حاصله من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت

قوله موتلفة متفرقة في اديم السماء المؤتلفة المتلألئة واديم السماء وجهها وزرقتها الصافية نصب على الظرفية قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل معنى كان وفي شامخ الرفعة اي محل عالي الرفعة من قبيل جد جده حال من المستتر في قدامه الراجع الى المشتري او خبر بعد خبر والمراد رفعته في النظر بان يكون مثلا في النصف الشرقي ويكون المريخ اقرب الى المشرق والا فالمريخ في الفلك السادس والمشتري في الخامس وقد اسرجت صفة لشمعة قال الفراء تسكين الميم في شمعة وشمع من كلام المولدين والاصل الفتح قوله فانه لو قيل المريخ كالمنصرف يعني ان تشبيه المشتري بالشمعة الحسن جدا وان صح باعتبار الهيئة الثابتة من حصول شيء احمر اللون خلف شيء ابيض لكون ... بينهما مسافة قريبة لان تشبيه المريخ المنصرف عن دعوة لا يصح قوله وهو القول الفحل والمذهب الجزل اراد بالفحل القوي وبالجزل القويم لانه في اللغة بمعنى غير الركيك حسن چلبي

حتى عادت شيأ واحدا باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون
بحيث يحسن كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله
وكان اجرام النجوم لوامعا ٥ درر نثرن على بساط ازرق ٥ فان
تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن
لكن اين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب
سرورا وعجبا من طلوع النجوم موتلفة متفرقة في اديم السماء
وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله
وكانما المريخ والمشتري ٥ قدامه في شامخ الرفعة ٥ منصرف بالليل
عن دعوة ٥ قد اسرجت قدامه شمعة ٥ فانه لو قيل المريخ كمنصرف
من الدعوة لم يكن شيا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعين لكل جزء من اجزاء
الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله
تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية فان الصحيح ان هذين
التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء
يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان تجعلهما من
المفرده فلابد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد
نارا واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء
النار وفي الثاني شبه دين الاسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه
الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق
وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام
بالصواعق واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام
ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق

قوله وكذا تشبيه الشاة الجبلي لم يقل الجبلية لان التاء في الشاة للوحدة لا للتأنيث والتأنيث وكذا التذكير انما يستفاد من الصفة قوله زهر الربى الربى جمع ربوة وهي ما ارتفع من الارض والظاهر من قوله فنقضت باخضرارها انه حمل الزهر على النبات اما مجازا مرسلا او استعارة حسن چلبي

الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة الجبلي
بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا غضا والفرق
بين المركب والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قولنا
هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي
تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور
المتعدده بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه
الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك
وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس في المراة في كف
الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله ٥ والشمس من مشرقها قد بدت
مشرقة ليس لها حاجب ٥ كانها بوتقة احميت ٥ يجول فيها ذهب
ذائب ٥ وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما
المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه
به هيئة حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه
وكان ما ذكره المص اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه
الشاة الجبلي بانه قصد في الاول الى ما يدخل فيه الامور المتعدده
المختلفة بخلاف التضعيف واما تشبيه مركب بمفرد فكقوله اي
كقول ابي تمام ٥ يا صاحبي تقصيا نظريكما ٥ اي ابلغا اقصى نظريكما
واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس
تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف التاء يقال صوره
الله صورة حسنة فتصور ٥ تريا نهارا مشمسا اذا شمسه بسترة
غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى فحضها لانها انضر واشد خضرة

لكانما هو اي ذلك النهار المشمس ممتزج اي ليل ذو قمر شبه النهار
المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء
الشمس حتى صار يضرب الى الظلمة السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب
والمشبه به مفرد ولا يخلو اهذا عن تسامح وايضا تقسيم اخر للتشبيه
باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى
على طريق العطف وغيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي
قول امرء القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب
الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها الذي وكرها العناب والحشف
وهو ادرء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب و
اليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة
يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في اسرار البلاغة
انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب
فيه لا لان للجمع فايدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى
بمشبه ومشبه به ثم اخر واخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف
نساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف
الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر احمر لين وان تعدد طرفه الاول
يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب
وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد
طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي
قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان
الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد

منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له
نور شبه ثغره بثلثة اشياء وفي قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب
وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون هذين
البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه اعني الثغر غير مذكور لفظا
ولا تقديرا الا ان لفظ كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا
استعارة وستسمع هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول
الصاحب ابن عباد في وصف ابيات ابي اهديت اليه اتتني بالامس ابياته
تعلل روحي بروح الجنان كبرد الشباب وبرد الشراب وظل
الاماني ونيل الاماني وعهد الصبى ونسيم الصبا وصفو الدنان
ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين
اي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير
تمثيل والثاني مجمل ومنفصل والثالث قريب وبعيد اشار الى الاول
بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف منتزع
من متعدد امرين او امور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت
بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلب
بالبدري المصطلي والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية
الاية والتشبيه في قوله كما ابرقت قوما عطاشا البيت الى ذلك
وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه غير حقيقي حيث قال
التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من
عدة امور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار
فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بابلغ نافع مع الكد والتعب في

استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عايد الى التوهم
وكذا قوله تعم مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وما اشبه ذلك
فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل
التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه
يتضمن التشبيه ولا يقال ان فيه تمثيل وضرب مثل وان كان عقليا
جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا لكن لا يقال
ضرب النور مثلا للقران والحيوة للعلم واما غير تمثيل وهو بخلاف
اي بخلاف التمثيل وهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا
من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا
حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس
بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم اخر للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه اي فمن المجمل ما هو ظاهر
وجهه او فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل احد نحو
زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف
يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة
المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا
وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدايرة بخلاف
ما لم يكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله
وسطا ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين

حين سئلت عن بنيها الكملة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس
الحفاظ وانس الفوارس اولاد زياد العبسي وذلك لانها سئلت
عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت
ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ
عبد القاهر انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما سأله عنهم
وايهم منه اي من المجمل وقوله منه دون ان يقول وايضا اما كذا
واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات مطلق
التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل
ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه
ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا زيدا الفاضل اسد يكون
مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة
هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي من المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه
به وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولنا هم كالحلقة
المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة
غير معلومة الطرفين مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول
النابغة الذبياني فانك شمس والملوك كواكب اذا طلعت لم
يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اي وصف المشبه
والمشبه به كليهما كقوله اي ابي تمام في الحسن بن سهل ستصبح
العيس بي والليل عند فتى كثير ذكر الرضى في ساعة الغضب
صدفت عنه اي اعرضت ولم تصدف مواهبه عني وعاوده ظني فلم
يخب كالغيث ان جئته وافاك اي اتاك ريقه يقال فعله في

قوله كقولك فلان كثير اياديه لدي مساق كلامه يشعر بان قوله كثير اياديه صفة لفلان وفيه نظر لان فلانا معرفة لكونه علم جنس كما صرح به في شرح اللب للسيد ... فكيف يقع الجملة صفة له ... الذي كثير اياديه ... على ما جوزه الاخفش والكوفيون ... اعلام الاجناس اعلام تقديرية ... معاملة النكرات في الموصوفية بالجمل ... المعرف بلام العهد الذهني ... قوله ... الشارح العلامة هو الحلاوة مثلا ... وجه الشبه ... في الحسية ...
قوله قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون ... في اختصاص التسامح بذلك ... يستتبعه حسن چلبي

رونق ثيابه ورونقه اي اوله واصابه ريق المطر وريق كل شيء افضله
وان نزحلت عنه لج في الطلب وصف الممدوح بان عطاياه فايضة
عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او نزحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه التشبيه اعني الافاضة
في حالتي الطلب وعدمه وحالتي الاقبال عليه والاعراض عنه
ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثير اياديه
لدي ووصل مواهبه الي طلبت عنه اولم اطلب كالغيث فكانه تركه
لعدم الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل
وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على
قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان
يكون امرا لازما له واشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يتبعه
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه اي يكون وجه
الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان
الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة
وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي
من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث
يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع ولذا لزم الحكم بانه لا يكون الا ~~حيث~~
~~يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل~~ ويشعر ان يكون نزاعهم
التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق
لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح
ناش عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا

قوله فجعلوا وجه الشبه ههنا الحلاوة مثلا وهو امر حسي فيه بحث لجواز ان يريد والحلاوة الكلية لا الجزئية قوله والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ... انهم لا يتنبهوا للتحقيق الذي ذكره ... بين الحمرة والسواد مثلا ... بلا تفرقة بين ما هو جزئي محسوس ... وهو ان السكاكي حكم بان التسامح المذكور لا يكون الا حيث يكون وجه الشبه اعتباريا والحمرة الكلية ليست باعتبارية ... فكيف يكون التسامح ... موجودا في الخارج والحمرة الكلية ... ان فائدة معتد بها لان كل وجه شبه حينئذ اعتباري ... قوله ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به يعني اذا لوحظ المشبه ... ينتقل اليه ... حسن چلبي

تسامحوا وجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي
قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما
الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه هنا هو الحلاوة التي هي
من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده
بين لان حملهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على
حمل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة
التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك
التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي
ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميتهم بعضه حسيا
انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه
وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة
الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه
في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما اي التشبيه الذي ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي
اي في ظاهر الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزا من بدا فمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه في بادي
الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه لان الجملة اسبق
الى النفس من التفصيل الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء
او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه جسم حساس متحرك
بالارادة ناطق لان المفصل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان العام

قوله ولذلك قيل النظر في الاولى حمقا اذ ربما يستحسن بها القبيح ويستقبح بها الحسن قوله فلان لم يمعن النظر ولم ينعمه يقال امعن الفرس اذا تباعد في العدو فالامعان مجاز في النظر الدقيق والوجه غير خفي واما انعم فله معان كثيرة والمناسب هنا ما ذكره الجوهري انه يقال انعم كذا اي زاد قوله مع غلبة حضور المشبه به اعترض عليه بانه جعل اولا ظهور وجه الشبه علة لسهولة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيكون في المعنى علة لغلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه وجعل ثانيا غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه لظهور وجه فبين كلاميه تدافع واجيب بان المراد من ذكره اولا انه ينتقل من المشبه الى المشبه به من حيث انه مشبه به الى التصديق بان ذلك الشيء مشبه بهذا الشيء فيكون ظهور وجه الشبه علة لهذا التصديق وغلبة نفس حضور المشبه به على الوجه المذكور علة لظهور وجه الشبه فلا تدافع وفيه بحث لان الظهور المذكور كما انه علة للتصديق المذكور علة لغلبة نفس حضور المشبه به اذ لا يمكن للتصديق بدونه والاقرب بان يقال الغلبة المذكورة علة لحصول الظهور ابتداء والظهور علة للغلبة الحضور بقاء كما في العقل المستفاد مع العقل بالملكة والكلام على تامل حسن چلبي

اعرف من الخاص وجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك
الحواس فان الرؤية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا وكذلك
قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعمه وكذا يدرك
من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح وغير ذلك من المرة الثانية
ما لا يدرك في المرة الاولى وقليل عطفا على امر اجمالي اي او لكون
وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن
اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به
اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه
كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فان في وجه
الشبه تفصيلا ما حيث اعتبر المقدار والشكل لكن الكوز غالب الحضور
عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر
المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير
منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا
كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة
فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل اي وانما كان قلة التفصيل
في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة
والتكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل
من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على
الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب والتكرر

قوله ربما يقضي الرجل دهره اي يمضيه يقال قضيت الامر اي نفذته قوله لانه نزع الطرفين ومنهما ينتقل اليه فان قلت فالمراد بطلق اعدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه كما علم بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين وظهور وجه الشبه وعدمه انما يسند اليه لا الى المشبه حسن چلبي

والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه
الشبه كانه امر جملي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في
القسم الاول واما بعيد غريب عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه
اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر
وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي وعدم الظهور
يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل
فان وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما
فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الراي للمرآة الدائمة الاضطراب
الا بعد ان يستانف تاملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي ولندور
حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه
البنفسج بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه مطلقا
يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال او مركبا خياليا كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا
كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة المذكورة او لقلة تكرره اي تكرر
المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان
المرآة في كف الاشل ليست مما يتكرر على الحس لانه ربما يقضي الرجل
دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور
المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه نزع الطرفين ومنهما
ينتقل اليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلا بد وان يحضر الطرفان
اولا ثم يطلب ما بينهما ثم كان فيه بالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه

قوله حملت روينا البيت قال الجوهري الاردن بالضم والتشديد نهر وكورة باعلى الشام والقناة الردينية والرمح الرديني وزعموا انه منسوب الى امرأة السمهري وتسمى ردينة وكانا يقومان القنا فخط بحرد الظاهر ان قوله والقناة الردينية والرمح الرديني ابتداء الكلام اي ويقال القناة الردينية وقوله وزعموا انه منسوب اه بيان معنى الرديني فمن فهم منه ان معنى الرديني رمح منسوب الى الاردن فقد وهم من ... على هاذ ... قوله وزعموا انه اه كما لا يخفى على من له ذوق سليم فتأمل قوله او تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا فان قلت جميع اوصاف الشيء ظاهرها وباطنها لا يطلع عليه احد حتى يتاتى ان يعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شيء بل المراد ان يعتبر جميع الاوصاف الملحوظة في وجه التشبيه من حيث الوجود والاثبات وهنا لتحقق فيما اذا اعتبر ثلاثة اوصاف من حيث الوجود وزيادة هنا غير خفي على من له ادنى مسكة سيما اذا لوحظ المقابلة بقوله ان تاخذ بعضا وتدع بعضا حسن چلبي

والسا قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر
من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان تعتبر في الاوصاف وجودها
او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد
او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال او يقع اي التفصيل على وجوه
كثيرة اعرفها ان تاخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر
وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا
كان سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من
تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل
عبارة جامعة معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها
واحدا فواحدا وتفصل بالتامل بعضها من بعض وان لك في الجملة
حاجة الى ان تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد
الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضها
وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن
السناء وجرده والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها
كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود
الا نجم انفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة
مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك
والثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا
تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما لبس في كل حمرة ثم قال واعلم ان
هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فوقايعه
لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان

قوله واعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة اه قوله التفصيل بالنصب على انه بدل من قولنا بدل الكل من الكل او عطف بيان ويجوز رفعه على انه خبر ان ولا يجوز ان يكون التفصيل رفعا على الابتداء وعبارة خبر له والجملة على البيان لقولنا لان قولنا معناه ان معك وصفين اه لا يلائمه وهذا ظاهر فان قلت القول هو المركب والتفصيل مفرد فكيف يكون بدلا منه بدل الكل من الكل او عطف بيان ولا اتحاد في الذات قلت القول بحسب اللغة يتناول المفردات بل قيل انه يتناولها ولا المهملات ايضا الا انه بحسب العرف العام اختص بالمعنى واما التخصيص بالمركب فبحسب الاصطلاح المنطقي كما صرح به الفاضل المحشي في بحث حدود الجزء من حواشي شرح المفتاح قوله ولا منسوجة عليه العناكب قد ذكرنا في شرح الديباجة انه على حذف المضاف اي بيوت العناكب لان العناكب ناسجة لا منسوجة قوله ونعني بعدم الظهور اه هذا مرتبط بقوله واما بعيد غريب وهو بخلافه لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الراي ودفع لتوهم ان هذا يورث التعقيد المخل بالفصاحة المعتبرة في البلاغة فكيف يجعل التشبيه البليغ من هذا الضرب قوله ويخرجه عن الابتذال الظاهر ان اقتصاره على اخراجه عن الابتذال ايماء الى عدم اخراجه عن القرب ويؤيده قوله فيما بعد قريب مبتذل لكن حديث الخفاء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة فمثله قريب غريب لا بعيد غريب لان اسباب البعد المذكورة فيما سبق لا يوجد ههنا كما لا يخفى على المتامل قوله الا بوجه ليس فيه حياء استثناء مفرغ من الحال بتقدير لم يلق هذا الوجه

كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله نعم انما مثل الحيوة
الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض الاية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه
البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل
لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة
عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة
ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى
ولهذا اضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونعني
بعدم الظهور في بادي الراي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته
وترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما تنفك
عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتامل وهل
احلى من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب
ويظفر بالمقصود والخفاء المردود والمعدود في التعقيد هو الخفاء
الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى
المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل
بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق
هذا الوجه شمس نهارنا ۞ الا بوجه ليس فيه حياء ۞ فان تشبيه
الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن
الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان
من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان
من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبي عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه
وفي الثاني اثبات الحياء ففي الاول سلب الحياء وفي الثاني اثبات الحياء بمعنى قابلته

قوله ان السحاب لتستحيي اه الندى العطاء ومعنى البيت ان السحاب اذا نظرت الى عطايا الممدوح فقاست تلك العطايا بما بها في العظمات تعلم انها اكثر من قطراتها فتستحيي لذلك وانا فضل هذا البيت على قوله ومثله قول الاخوان التعرف في قوله الى الطيب امر عدمي وههنا امر وجودي قوله وهي تمر مر السحاب اي الجبال يوم القيامة قوله ليالينا باسحاره فيه هواجر الهواجر جمع هاجرة وهي ما بين الزوال الى العصر واصال جمع اصيل فاعل حصلت بمعنى بلت وحصل اللقا النضارة وقوله والشمس تنفس جملة حالية وتنفس الشمس تغيرها عند قربها من الغروب كانها تضعف بكثرة السير والمراد ان هواجر الربيع تشبه الاصال في الطيب واللطافة قوله هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين لان ما ذكره معنى لطيف ومشتمل على صنعة مراعاة النظير اعني الجمع بين الذهب والفضة واما التوجيهان الاخران فلا يخفى برودتهما اما الاول الذي للخلخالي فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بمطلق الورق المتساقط من الشجر الذي له اصل وهو ظاهر مع فقدان تلك الصنعة واما الثاني الذي للمد ورني فلانه لا اختصاص للورق المصفر ببرد الخريف بالشجر الذي له اصل وعرق فلا وجه لاضافة الذهب الى الاصيل حينئذ ولا يخفى لطف ايراد النقد في قوله ان ينقد الذهب واللجين لان النقد تمييز الجياد من الزيوف ا حسن چلبي

في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخوان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما فيها وقوله اي وكقول الوطواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامع لو لم يكن للثاقبات افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه والمشبه به او كلاهما بشرط وجودي وعدمي يدل عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الادوات بقوله وباعتبار اي والتشبيه باعتبار اداته اما موكد وهو ما حذف اداته مثل قوله تعالى وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي من الموكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اي على ماء كاللجين اي الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب فذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي ليالينا باسحار وفيه هواجر كما حصلت والشمس تنفس اصال هكذا يجب ان ينقد الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاترة للبصائر الناقدة من ان اللجين

قوله فان المشبه به مذكور قطعا اعترض عليه بجواز زيد في جواب قول القايل بم يشبه الاسد فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيد فقد حذف المشبه وقد تخصص المراتب في الثانية اجاب الشريف في شرح المفتاح بانه ليس بتشبيه اذ لم يقصد بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان ان الفاعل جوابا للسائل ولو سلم فالكلام في التشبيهات للبلغاء ولم يرد مثله فيها قوله او كسرحان في الشجاعة فقد سبق ان الراجح ان الشجاعة عند الحكماء مختصة بذوات الانفس ويحسن صدورها عن رؤية فالاصوب ان تبدل الشجاعة بالجراءة قوله وكان زيدا الاسد فيه مبالغة لثبوت الكاف لايهام كان ظن الاتحاد بين زيد والاسد او الشك حينئذ لا الفعل بل في لفظ كان افادة الشك المزهد لامر التشبيه وهم حسن چلبي

اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذي له عرق واصل وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف وسقط منه على وجه الماء فكل من هذين الوجهين ابرد من الاخر او مرسل عطف على اما موكد وهو بخلافه اي ما ذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شي بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شي فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع **خاتمة** في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من اقسامه بهذا الاعتبار ثمانية فان المشبه به مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كسرحان في الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب

فان قلنا انما يحصل الكمال لو كان يكون المشبه مسلم الحكم [illegible]

قوله قوله باعتبار متعلق بالاختلاف آه لا شك ان قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى واعلى المراتب كائنة بهذا الاعتبار فلا حاجة الى ما يشعر به كلام الشارح من اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سياق الكلام ولعل مراده بيان تحصيل المعنى او التقدير في النظم فتامل قوله ثم اى الاعلى بعد هذه المراتب الاربع كما سيتضح من تقديره قوله واما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر لا بحسب الحقيقة لانه بحسبها لا يكون عما مضى ورق ان التشبيه لا يكون الا في اخص اوصاف المشبه به واشهرها احسن چلبي

وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فمتوسطه وهذا هو المقصود
في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار
ذكر اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق باختلاف الدال عليه
سوق الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب
مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف
المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته
فقط اي بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع حذف المشبه
نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم اى الاعلى بعد هذه المرتبة
على ان ثم للتراخي في الرتبة حذف احدهما اي وجهه او اداته
كذلك اى فقط او مع حذف المشبه نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد
في مقام الاخبار عن زيد ونحو زيد اسد في الشجاعة نحو اسد
في الشجاعة في الاخبار عن زيد ولا قوة لغيره اى لغير المذكورهما
الاثنان الباقيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في
الشجاعة عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويان
في القوة والاخريان متساويتان في عدم القوة والاربعة الباقيه
متوسط بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث
الظاهر او باجراء المشبه به بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل
عليهما كالاوليين فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا
قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف
ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطه بان حذف الاداة اقوى
من حذف وجه الشبه لجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر

الظاهر بقي هٰهنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني اسد يرمي
ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد واسد في الاخبار
عن زيد حيث يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه
اذا اجرى في الكلام لفظة ذات قرينه دالة على تشبيه شيء بمعناه
فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا
استعاره لا تشبيه والثاني ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا
وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب
كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه
يسمى تشبيها لا استعارة اسم المشبه به اذا وقع في هذه المواقع
كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجرى عليه او نفيه عنه فاذا
قلت زيد اسد فموضوع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد وهو
ممتنع على الحقيقة فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون
الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان يسمى تشبيها
لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه نحو لقيت اسدا فان الاتيان
بالمشبه به ليس لاثبات معناه لشيء بل موضوع الكلام لاثبات الفعل
واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه
مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى
احديهما تشبيها والاخرى استعارة وهذا خلاصة كلام الشيخ في اسرار
البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب الى ان الثاني

ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه

والخلاف لفظي راجع الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا

اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم الخبر فان لم يكن

كذلك نحو رايت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق

لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى استعارته له لا باستعماله فيه كما

في لقيت اسدا ولا باثبات معناه له كما في زيد اسد على اختلاف المذهبين

ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس لاثبات

التشبيه اذا لم تقصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون

في الضمير لا يظهر الا بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمى مثل ذلك

تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ في اسرار البلاغة فان

ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد

فان حسن دخول اداة التشبيه عليه فلا يحسن اطلاقه عليه وذلك

بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد وهو شمس النهار فانه

يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات

الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض

تقدير اداة التشبيه فيه وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة

لا تلائم المشبه به نحو فلان بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب كقوله

شمس تالق والفراق غروبها ۰ عنا وبدر والصدود كسوفه ۰ فانه لا

يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورته

نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى

هذا القياس وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا

هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب من اطلاق اسم

الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله ۰ اسد دم الاسد الهزبر

خضابه ۰ موت فريص الموت منه ترعد ۰ فانه لا سبيل الى ان يقال

المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس

السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو

اقوى الجنس خضابه دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول

البحتري ۰ وبدر اضاء الارض شرقا ومغربا ۰ وموضع رحلي منه اسود مظلم ۰

فانه ان رجع فيه الى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم

ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه انما اراد

ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر الحقيقي

فهو مبني على تخييل انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس

الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة فهو

كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات

كونه متصفا بما ذكرت فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا

لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر

قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع

دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسب لاقتضائهما ان

يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا كونه متعلقا بالاسم

والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد وخلاف الظاهر

كقولك كان زيدا اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان

وحسبت عليها كالقياس على المجهول ولخص هذا الفن اذا تاملت وحققت

سره وجدت لحصوله انك تدعي حدوث شي هو من الجنس المذكور الا انه
اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها فلم يكن لتقرير التشبيه فيه معنى
مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد
المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا
معنى لتقرير التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح
انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعاره
ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعاره ان شاء الله تعالى
الحقيقه والمجاز وهو المقصد الثاني في مقاصد علم البيان والمقصود
الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العاده بالبحث عن الحقيقه
ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكه حيث اشتمل الحقيقه على
استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له
ولهذا قدم تعريف الحقيقه لان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون
له حقيقه كما هو مذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال
على ما وضع له في الجمله فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين
ليتميزا عن الحقيقه والمجاز العقليين الذين هما في الاسناد والاكثر
ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي والعرفي فالمقيد
بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سوا كان لغويا
او شرعيا او عرفيا الحقيقه في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشي
اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققت الشي اي اثبته نقل الى الكلمه
الثابته او المثبته في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفيه
وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول

الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويونث سوا اجرى على موصوفه
اولا نحو رجل ظريف وامراة ظريفه واما على الثاني فلانه يقدر لفظ
الحقيقه قبل النقل الى الاسميه صفة لمونث غير مجراة على موصوفها
وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمونث اذا اجرى على موصوفه
نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب
دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى
ما في هذا من التكليف المستغني عنه بما تقدم والحقيقه في الاصطلاح
الكلمة المستعمله فيما اي معنى وضعت تلك الكلمه له في الاصطلاح به
التخاطب اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق
بقوله وضعت لا بالمستعمله اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعمله
عن الكلمه قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقه كما لا تسمى مجازا و
بقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له
غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ
الفرس هاهنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقه كما انه ليس
بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في الاصطلاح التخاطب
ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعاره وان كانت موضوعة
بالتاويل لكن الوضع عند الاطلاق لا يفهم منه الا الوضع بالتحقيق
دون التاويل واحترز بقوله في الاصطلاح التخاطب عن المجاز الذي
استعمل فيما وضع له في الاصطلاح اخر غير اصطلاح به التخاطب كالصلوة
اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فانها يكون مجازا لكون
الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع

انما وضعت للاركان والاذكار المخصوصه مع انها موضوعة للدعاء

في اصطلاح اهل اعني اللغه فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ

المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقه على المجموع

المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقه غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض

الا لما هو الاصل اعني الحقيقه في المفرد والوضع اي وضع اللفظ تعيين

اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنظم اليه

فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبه الى معناه المجازي لان دلالته

انما يكون بقرينته فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن ان يكون

موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم

الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه الافرادي

ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت

بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاه ان الحرف ما دل على معنى

ثابت في لفظ غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على

الاستفهام التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام زيد

يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد سلمنا ذلك

لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم

دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين

او اكثر وضعا متعددا وذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين

بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك

لا ينافي ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا

مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله

مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهوم ما دام منتسبا الى

الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دليل الحقيقه

اما اذا خصصته باحد الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى

الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر بالتعيين والقرينه لدفع مزاحمة

الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر

وكذا للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا للدلالة بنفسه على معنى

الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان

يكون الدلالة بواسطة وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا

وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما

وكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة

بنفسه على ذلك وقال اذا اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما

هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المص بانا لا نم

ان معناه الحقيقي ان لا يتجاوز الطهر والحيض واما الدليل على انه

عند الاطلاق يدل عليه وبان قولنا القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض

دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر

وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية فقد

تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية

وهو سهو من الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى

الذي هو مسماها موضوعة فالمجاز ايضا كذلك لان الاسد في قولك

رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان

اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكنايه

فساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطه
قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة الموضوع
له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع
من تعريف الوضع والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي
حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة فان قيل
معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها
ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد
والكناية يشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح
وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم
ومجرد جواز ارادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه
وسيجي لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله تعالى والقول
بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد من العجايب في هذا المقام ما
وقع لبعض مشاهير الايمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى لفظ الايضاح
فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف
حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي
اراد بالدلالة بنفسها ما قيل ان دلالة اللفظ ذاتية فلا يجمل
لاحد ان يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله برى عنه هذا كلامه
واقول كيف حل لك ابطال كلام المص بحمله على معنى هو بري عنه
والعجب انه لم يتنبه ان المص ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة

للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله
ثم تاوله بما يليق بهذا الحال قوله من قال حفظت شيئا وغابت عنك
اشياء اتقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون
معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى الجميع المعاني فذهب
المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص وضعه لهذا دون
ذاك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى على ما
ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ
ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق الاصوات والحروف في
جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم
ضروري في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات
الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص
دلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول
فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ
لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل احد
معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان كل احد
يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول
بالغير ولامتنع نقله من معنى الى معنى اخر بحيث لا يفهم منه عند
الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات
الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين
كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود

والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا صونا هل وجون
اتصافه بالمتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم
الواحد لايناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد
تاوله اي القول بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره
وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علم الاشتقاق والتصريف من ان
للحروف في نفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة
والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان
يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل
التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف
رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو شديد
لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات تراكيب الحروف ايضا خواص كالفعلان
والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما في مسماهما من الحركة
وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية
اللازمة وقس على هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان
يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية مكانها
الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي
كذا ذكره الشيخ في اسرار البلاغة وزعم المصنف ان الظاهر انه من
قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها على ان معنى جاز المكان
سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية
شيء باسم بغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء كتسمية انسان له حمرة
باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره

غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى به لذلك من غيره وفي الوصف
لصحة اطلاقه ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية
فعنده زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة ويصح تسميته بذلك
فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل
لاولويته بذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح
في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى
فالمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الاخر فلا يمكن
جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة
ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل
الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت
له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وبقوله في اصطلاح
التخاطب وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه المجاز المستعمل
فيما وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع
له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به
وقع المخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف
اللغة في الاركان المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة المعتبر نوعها
لان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة ليخرج الغلط
من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان
هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية

قوله وقد يكون مرتجلا المرتجل ايضا من اقسام الحقيقة لان الاستعمال الصحيح في الغير بلا علاقة دليل وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة كما صرح به سابقا حيث قال ونقوله في غيرها وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا او غيرهما والما جعله هيهنا من اقسام المستعمل في غير ما وضع له نظرا الى الوضع الاول ولسقانه اولى بالاعتبار قوله والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي اي معنى مجازي غير فرد للموضوع له الاول بقرينة المقابلة والا فالفرد من حيث خصوصه معنى مجازي للكلي واطلاق الكلي عليه من حيث خصوصه بطريق المجاز كما سيتضح ذلك ان شاء الله تعالى قوله وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس المنقول فيه صفة للاصطلاح اي الاصطلاح الذي وقع النقل في ذلك الاصطلاح قوله اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء في شرح المفتاح للفاضل المحشي ان الدابة بحسب العرف تطلق على البغل ايضا قوله بخلاف الحقيقة والمجاز اراد الحقيقة المطلقة المغايرة عن النقل والمجاز المطلق المستعمل في غير الموضوع له لعلاقة ولذا جعلهما مقابلين للمنقول فانه حقيقة من وجه مجاز من اخر ه حسن چلبي

ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكنايه مستعملة في غير
ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد
يكون مجازا وقد يكون كنايه وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا
وقد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع
له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغه حقيقة في المعنى الاول لمجاز
في الثاني وفي الاصطلاح المنقول منه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول
من الدعاء الى الاركان المخصوصه المشتمله على الدعاء فانه في اللغه
حقيقه في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصه وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابه اذا
اطلقت على الفرس باعتبار مجرد الدبيب على الارض يكون حقيقه
وباعتبار خصوصية الفرسيه والدبيب جميعا يكون مجازا هذا
من حيث اللغه اما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى
الدبيب انما هي لمجرد المناسبه في التسميه بخلاف الحقيقه فان رعاية
المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابه على كل ما يوجد
فيه الدبيب وبخلاف المجاز فان اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما
هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى
حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعه ولا يصح اطلاق
الدابه في العرف على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة
في الشرع على كل دعاء وكل منهما اي من الحقيقه والمجاز لغويه
شرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي
والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقه

قوله اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة انما قيد بهذا مع ان لفظ الاسد ليس مما يتفاوت بحسب عرف وعرف حتى لو استعمله النحوي او المتشرع يكون الامر على حاله الامر عند استعمال اللغوي بناء على ان اطلاق الحقيقة اللغوية عليه انما هو بهذه الحيثية اي باعتبار ان الخطاب بعرف اللغة وايضا يمكن ان يكون احترازا عن انعقاد اصطلاح طار فيه وكون الخطاب باعتباره وان لم يتحقق بعد فتامل قوله وفعل اللفظ والحدث اعترض عليه بان الذي يجيء للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر اسم كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وقد صرح به الجوهري ايضا قلت هذا انما يرد عليه لو كان المراد بالحدث مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر قوله مما ذكر بلفظ النكرة اه المراد بلفظ النكرة صورة النكرة والمراد بالنكرة في قوله وما ذكر بعد كل نكرة النكرة صورة لا والا فكل لفظ اتي به في صورة النكرة معرفة حقيقة اذ المراد من اسد وصلاة ونعل ودابة الفاظها وهي اعلام حقيقة عند الشارح لكونها موضوعة لالفاظ معينة فتامل قوله والمجاز مرسل اه انما سمي مرسلا لان الارسال في اللغة الاطلاق والاستعارة مقيدة بادعاء ان المشبه من جنس المشبه به والمرسل مطلق عن هذا التقييد قوله والا فاستعارة الاصوليون يطلقون الاستعارة على كل مجاز فلا تغفل عن اختلاف الاصطلاحين كيلا تقع في الغلط اذا رايت مجازا مرسلا اطلق عليه الاستعارة ه حسن چلبي

الحقيقه فلان واضعها ان كان واضع اللغه فهي لغويه وان كان الشارع
فشرعيه والا فعرفيه عامه او خاصة وبالجمله تنسب الى الواضع واما المجاز
فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملا في غير
ما وضع له في ذلك الاصطلاح ان كان هو اصطلاح اللغه فالمجاز لغوي
وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع
والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد اذا استعمله المخاطب بعرف اللغه
في السبع المخصوص يكون حقيقه لغويه وفي الرجل الشجاع يكون
مجازا لغويا وصلوة للعباده والدعاء يعني اذا استعمل المخاطب
بعرف الشرع لفظ الصلوة في العباده المخصوصه يكون حقيقه وفي
الدعاء مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمله المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحديث يكون مجازا
ودابه لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقه في
الاول مجاز في الثاني مما ذكر بلفظ النكره مثال للحقيقه والمجاز وما
ذكر بعد كل نكره من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي
والمجاز مرسل ان كانت العلاقه والمصححه غير المشابهه بين المعنى
المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعاره فالاستعاره على هذا هو
اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رايت اسدا
يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعاره على فعل المتكلم اعني على استعمال
اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق
ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه
به مستعارا منه والمعنى المشبه مستعارا له والى هذا اشار بقوله

قوله ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها الضمير منها راجع الى اليد وفي بها الى النعمة صرح به الشارح في شرح المفتاح لي الذي قصد بالنعمة وهو المنعم عليه فالقائم مقام فاعل المقصود هو الضمير المستتر فيه الراجع الى اسم الموصول الداخل عليه قوله ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم ليدخل باشتغال الذهن من الملك وم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي المخل بالفصاحة هنا وقد ذكرنا في اوائل شرح الديباجة تفصيلا متعلقا بالمنعم المسد وان الايادي حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه ان لا احتياج الى ذكر النعم فليتذكر قوله واما اليد في قوله عليه الصلاة والسلام تفصيل المجمل في ذهن السامع ومعنى تتكافأ دماؤهم تتماثل في القصاص من التكافؤ وهو المثل لا فضل لشريف على وضيع والزمته العهد ومعنى يسعى بذمتهم ادناهم اي احقرهم وقيل الادنى العبد والمرأة انا اعطي امانا ليس للبا[قين] نقضه ووجه كون الحديث من باب التشبيه او المجاز المرسل ظاهر لان العلاقة هي المشابهة وانتفاء عدم كونه استعارة فلذكر الطرفين. حسن چلبي

فيها اي المشبه به المشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ
المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس طلب عارية من المشبه
به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في
النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر
منها وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة
الفاعلية لها وايضا بها يظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها
ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي
وجلت يده لدي ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة
اي وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد
وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع
والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافأ دماؤهم
ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اي هم
مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور
ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف
كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد
جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة
فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول
اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول
وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في
المزادة ان المزود الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر
والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون

قوله يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا ويمكن ان يوجد ايضا بحذف المضاف اي من وجوه المجاز المرسل وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح قوله نفي العبارة تسامح فان قلت المجاز مصدر ميمي صفة للمجاوز وكان التسمية كذلك فلا تسامح قلت الموصوف بالمرسل هو المجاز بالمعنى المصطلح وتوصيفه بالمعنى المصدري به تعسف بل نفس الحمل على المعنى المصدري بطريق الاستخدام تعسف يربو على ارتكاب التسامح كما لا يخفى على المنصف قوله وهي الشخص الرقيب والجلالة المبالغة وفي الصحاح ربأت القوم ربأ وارتبأتهم اي رقبتهم والربيئة الطليعة والجمع الربايا قوله والانملة جزء من الاصابع الانملة بالفتح واحدة الانامل وهي رؤوس الاصابع. حسن چلبي

كونها للبعير حاملا لها لما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع
العلاقة على وجه كلي ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما
اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة
الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع
العلاقة ولم يتوقفوا على ان تسمع احادها وجزئياتها مثلا يجب ان
يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق
الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا
بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكروه الى
خمسة وعشرين والمص قد اورد هنا تسمية غير ما سبق اولا في اطلاق
اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية واطلاق الراوية
على المزادة بعلاقة المجاورة فيقال ومنه ومن المجاز المرسل تسمية الشيء
باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء الا ان نفس التسمية مجاز ففي العبارة
تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص الرقيب
والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل
ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها
الشخص كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص
بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة
وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء
باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم
من الصواعق والانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل

قوله قولهم فلان اكل الدم ومنه قول الشاعر مخاطبا امرأته اكلت دما ان لم ارعك بضرة بعيدة مهوى القرط طيبة النشر دعا على نفسه باكل الدم وهو الدية ان لم يتزوج عليها واخذ الدية عند العرب عار عظيم والمراد ببعيدة مهوى القرط طويلة القد او طويلة العنق قوله وظاهر انه سهو لانه من تسمية اه قد يجاب بان مراده ان الاكل مجاز عن الاخذ وهو مسبب الكل فهو من تسمية السبب باسم المسبب واما قوله اي الدية المسببة عن الدم فاشارة الى وجود مجاز باعتبار اخر ولا يخفى على الذوق السليم بعده وقد يقال ان الدم وان كان سببا لاخذ الدية يكفي لاكل الدية سبب لاكل الدم والتمثيل بهذا الاعتبار افتأمل قوله لانه لا يتم بعد البلوغ لان اليتيم هو الطفل الذي لا اب له يقال يتم الصبي بالكسر ييتم يتما ويتما بالفتح والضم مع التسكين فيهما واعلم ان اليتم في بني ادم من قبل الاب وفي البهائم من قبل الام قوله او محله نحو فليدع نادية ويحتمل ان يكون الاية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه كما قيل في قوله تعالى واسأل القرية لكنه لا يضر بالتمثيل قوله قلت يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما خلاصته ان ليس المراد باللزوم امتناع الانفكاك في الذهن او الخارج بل الاتصال في الجملة ينتقل بسببه من احدهما الى الاخر وهذا متحقق في جميع انواع المجاز حسن جلبي

جميع الاصابع في الاذن لئلا يسمع شيأ من الصاعقة وتسميته اي ومنه
تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث
او تسمية الشيء باسم مسببه نحو امطرت السماء نباتا اي غيثا لكون
النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية السبب باسم
المسبب قولهم فلان اكل الدم وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب
باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره اي الدية
المسببة او ما كان عليه اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو
عليه في الزمان الماضي نحو واتوا اليتامى اموالهم اي الذين كانوا يتامى
قبل ذلك لانه لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول ذلك
الشيء اليه في الزمان المستقبل نحو اني اراني اعصر خمرا اي عصيرا
او تسمية الشيء باسم محله نحو فليدع نادية اي اهل نادية الحال
فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم ما يحل في ذلك
الشيء نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله اي في الجنة
التي تحل فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم الته نحو واجعل لي لسان صدق
في الاخرين اي ذكرا حسنا واللسان اسم لالة الذكر ولما كان في الاخير
نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن
ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر في جميعها
اللزوم بوجه ما اما في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو
اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لا محالة
فالاسد مثلا انما يستعار للرجل الشجاع لا لزيد او عمرو او على الخصوص

قوله واما في غيره فيظهر آه الضمير في غيره راجع الى الاستعارة باعتبار انها عبارة في اللفظ قوله فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف الفعل بالمعنى الموضوع له آه فيه نظر لان الاتصاف بالفعل ليس بلازم في المجاز باعتبار ما يؤول بل يكفي توهم الاتصاف كما في عصرت خمرا فاريقت في الحال فانه مجاز باعتبار ما يؤول مع عدم الحصول حقيقة للمسمى بالفعل اصلا قوله في زمان سابق او لاحق آه اي زمان سابق على حال اعتبار الحكم وهو زمان وقوع النسبة ولاحق بالنسبة اليها ولو يلزم فيه اعني في المجاز باعتبار الكون والاول السبق بالنسبة الى زمان الحكم واللحوق بالنسبة اليه للقطع بان الاسم في مثل قتلت قتيلا وعصرت خمرا مجاز وان صار المسمى في زمان الاخبار قتيلا وخمرا حقيقة كذلك فان الانسان قلت قولان قتلت هذا الحي ليس مجاز باعتبار ما كان مع ان حصول الحي للمشار اليه ليس بسابق على زمان اعتبار الحكم اعني زمان القتل بل هي حاصلة له فيه قلت الحكم الذي يعتبر هاهنا سبق حصول الحي بالنسبة الى زمان هو الحكم المدلول عليه باسم الاشارة وهو اشير اليه كذا الحي كان المجاز في هذا الحكم اذ لو قلت مشيرا الى قتيل قتلت هذا امس لم يكن مجازا فتأمل قوله فان الانسان لا يوجد بدونهما فان قلت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه فلا تقريب قلت المراد بالاستلزام المذكور الاستتباع فيتم التقريب لان عدم وجود الانسان بدونهما يدل على ان كلا منهما ملزوم واصل يعتقد اليه الانسان ويتبعه في الوجود هذا خلاصة ما ذكره الفاضل المحشي وقد ذكره الشارح في التلويح ايضا وفيه نظر

الخصوص ولا شك في انتقال الذهن من الاسد الى الشجاع واما غيره
فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتاخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير
ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع
له في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول
او بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير
مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي اليه
في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يكون باللفظ معنى
لازما لمعناه الحقيقي ذهنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه
في الجملة ولا يشترط ان يلزم في تصوره تصوره اللزوم اما ذهني
محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجي بحسب العادة
او بحسب الواقع وذلك اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كالقران للبعض
والرقبة للعبد او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما
في الاخر كالحال والمحل او سببية احدهما للاخر ومجاورتهما او بكون
احدهما شرطا للاخر ~~كالحال والمحل او سببية احدهما~~ فجميع ذلك يشتمل
على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل
كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه
لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس
من حيث انه انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين
فافهم وبالجملة اذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن
من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي

[illegible] ... فالذهن ينتقل ... على الاطلاق ... الانسان ... [illegible] حسن جلبي

عليه من حيث صدور بعض الافعال منه جاز ان يوضع بناء على هذا الادعاء ... اطلاق الربيئة على العين ... يجوز ... الزمخشري في هذا ... النفس حسن جلبي

لسبب تشبهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان
فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعاره فان اريد
اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى
التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون استعاره وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد
بالحقيقيه وبهذا التقييد تتميز عن التخييليه والمكني عنها واما تسمى
تحقيقيه لتحقق معناها اي ما عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا
بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة
حسيه او عقليه فيقال ان اللفظ في التسميه نقل عن مسماه الاصلي
فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعاره للمبالغه في تشبيهه بالمعنى
الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي
السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب
والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقايع وقيل قذف باللحم
ورمي به فسار له جسامه وبسالته تمامه * له لبد اظفاره لم تقلم
لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو
القطع فالاسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله
اي والعقلي كقوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو
ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في
قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا
الحمل على التخييل وان كان يحتمل عندي ان يحمل على التحقيق وهو ان
يستعار لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره

وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر
بانه استعاره تحقيقيه يحتمل ان يكون عقليه وان يكون حسيه لانه
قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله
على اللابس والحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضرر الحاصل
من الجوع فيكون عقليه وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسيه
كما ذكره السكاكي وبالجمله ليس المشبه هو الجوع بل الاثر الحادث عنده
فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال الحكم فالاستعاره ما تضمن
تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ
فيه فعلى هذا لا يتناول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ
المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شي به نحو زيد اسد ورايت
زيدا اسدا ورايت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع
له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشي بنفسه
على ان ما في قولنا ما تضمن عباره عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم
المجاز الى الاستعاره وغيرها واسد في الامثلة المذكوره ليس بمجاز
لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا لا نسلم ان اسدا في قولنا زيد
اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجازا
واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم
على ان اداة التشبيه ههنا محذوفة وان التقدير زيد كاسد فان
قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك بانك اذا قلت زيد اسد
اوقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فوجب المصير
الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغه قلت لا نسلم وجوب المصير الى

ذلك وانما يجب اذا كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان
مجازا عن الرجل الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهر وتحقيق ذلك انا
اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه
استعارة من زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني
انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا زيد اسد اصله
زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به
في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في
مثل هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله اسد
علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ على صائل وكقوله والطير
اغربة عليه اي باكية وكقوله صم بكم على من سواهم وانه كثيرا ما
يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلناه عن عبد
القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد واما
اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه الشبه نحو رايت اسدا في
الشجاعة ونحو قوله ٭ ولاحت من بروج البدر بعدا ٭ بدور مهما
تبرجها الكتان ٭ ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا
واجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر
وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في
الشجاعة ولاحت من قصور من بروج البدر في البعد فيهما
نزاع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد يكون المشبه مقدرا المعنى من ان يكون
محذوفا جزء الكلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي

ما يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعة بدليل انهم جعلوا
الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط
الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان
الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل واقرب من ذلك ما يشعر
به صاحب الكشاف ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون
ورجلا سلما لرجل وقوله وما يستوي البحران هذا عذب فرات
سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه
في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا
في غير ما وضع له وعلامته ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا
يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا ان يقال
رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح
ان يراد بالبحرين الموصوفين المومن والكافر لان قوله تعالى ومن كل
تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد
التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر
بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في
طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما
يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الايتين
من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة
ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة
مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما

قوله وهذا الكلام صريح اه حيث استدل على كون الاستعارة مجازا لغويا بان اللفظ ليس موضوعا للمشبه ولا للاعم فانه يدل على انه لو كان موضوعا للاعم لم يكن مجازا لغويا
قوله وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى التحقيقة حيث قال هناك وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن واطلق على الفرد الموجود منها باعتبار
ان الحقيقة موجودة فيه في التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع قوله بمعنى ان التصرف في امر عقلي اشار بهذا البيان الى ان المراد بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد
فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد او الكلام حسن چلبي

اختلفوا في ان الاستعاره مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز
لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة
والدليل على ذلك ان الاستعاره كاسد مثلا في قولنا رايت اسدا
يرمي موضوعه للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل
الشجاع ولا لامر اعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون
اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم
قطعا بالنقل من ائمة اللغة فح يكون استعماله في المشبه استعمالا
في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه
به فيكون مجازا لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ
العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس
من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا
فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه وقع في الخارج
على زيد وكذا اذا قيل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت
نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتامل فان هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعرضون
ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشاؤه
عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين
ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام
اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر
عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله

قوله لكان الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولو فرق بان لا وضع في الاستعارة ثم وقد اعتبر كون العلاقة تشبيها يكون مجرد اصطلاح لا رعاية لمعنى
الاستعارة ههنا يتلو وفيه بحث لان الوضع جعل اللفظ للموضوع له اصالة فلا يصح معنى الاستعارة نعم يلزم ان يكون معاني المجازات كلها استعارة والعرف بالعلاقة
حينئذ يكون مجرد اصطلاح قوله ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا بحرف في زمان ما سمع انه لم يوجد فيه الادعاء المذكور
ضرورة انه لتشبيه وليس فيه استعارة وجوابه ان الادعاء المذكور متحقق ايضا في زيد اسد اذ ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه كما سبق تحقيقه بل جعله
فردا من افراد الاسد ادعاء فان قلت ذلك الادعاء لا يتحقق في العرف اعني زيد الاسد بل المعنى على تقدير اداة التشبيه مع انه يقال لمن قال ايضا جعل زيدا اسدا
قلت ان ثبت قولهم بذلك في الصورة المذكورة يكون المراد به انه جعله تشبيها بالاسد ولا يجري هذا في الاستعارة فتامل حسن چلبي

دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال الاستعاره في المشبه
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما
قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن
كذلك لما كانت استعاره لان مجرد نقل الاسم لو كانت استعاره لكان
الاعلام المنقوله كيزيد ويشكر استعاره ولما كان الاستعاره ابلغ من
الحقيقه اذ لا مبالغه في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح
ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يقال لمن
سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين
كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشيء حتى لا تقول جعلته اميرا
الا اذا اثبت له صفة الاماره واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه
تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء
ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا
لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس
الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي وهذا اي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس
المشبه به صح التعجب في قوله اي في قول ابي الفضل ابن العميد في غلام
قام على راسه يظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس
نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فاقول
يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني
من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على

قوله قد زرّ ازراره على القمر قد سبق في بحث المجاز العقلي ان ذكر المشبه لا ينافي الاستعارة اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه وان هذا البيت من الاستعارة لا التشبيه فليتذكر قوله ولهذا يندفع اه اي بان ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف يندفع اه وجه الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع الا عن ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة قوله واما التعجب والنهي عنه فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة فيه بحث لان محصل الرد السابق تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاستعمال فيما وضع له وصحة التعجب وكذا النهي عنه انما تفرعت على عين الادعاء كما يشير اليه كلام القائل فلا حاجة الى الاعتذار بانهما مبنيان على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة • حسن جلبي

الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته ومي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلا بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة دلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن

قوله والاستعارة تفارق الكذب اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق كلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق قوله وزعم صاحب المفتاح اه اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور حينئذ من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة عن اجراء الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه لا يصح ايضا ان ينصب تلك القرينة كما ان ذكر المدعي او نصبها الا ان الكاذب المذكور يلبس على ذلك المدعي في الزعم عن قصد التاويل لان قصده ترويج ما ادعاه على ظاهر كلامه ولا معرج في مقصوده هذا قصد التاويل بل نص القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى على ذكر التبري عن التاويل لانه اذا تبرا عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبريا وظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري ونصب القرينة كذا في شرح المفتاح للشريف وليس مراده تفسير مطلق الكذب بحيث يقال انها في ذكره مستند الى مذهب الجاحظ وغيره ولا عن مذهب الجمهور كما توهم بل التعبير مراد السكاكي من لفظ الكذب وحاصله انه اراد بالكذب ههنا احد قسميه اعني ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد بقرينة انه سمى قسميه الاخر وهو ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد المطابقة الدعوى الباطلة قوله ولا تكون الاستعارة علما لاقتضاء ان المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم قوله وكذا ما ورد في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة قد سبق شرح الفصاحة سحبان وخطيبه عند

عن المشبه به اصلا ان كل ما يترتب عن المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التاويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تاويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تاويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا تنصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بخلاف الكذب بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التاويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسيره الكذب على خلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا تكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية

قوله لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون فان قلت لم لا يجوز ان يريد بالنيران حقيقتها بان يقصد تخويفهم بالاحراق قلت القائل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها احراق كافر قوله نافٯ تعافوا من عوف يعوف كعلم يعلم واصله تعافون سقط النون بالجازم بقال عاف الطعام وشرابه اي كرهه قوله من نصله اي نصل سيف الممدوح ويحتمل ان يرجع الضمير الى الممدوح والاضافة لادنى التلبس قوله السيوف وغلبة الاستعمال فلتعاهد العرف على الرماح العدل والايمان واما عدم حمل النيران حسن چلبي

لانه يقتضي التشخص وهو ينافي الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الا
اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم
فانه يتضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة
وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول
في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواكان ذلك الرجل المعهود من
طي او اخر غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواكان متعارفا
او غيره فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير
المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو رأيت
اليوم حاتما وقرينتها اى قرينة الاستعارة لانها مجاز لا بد لها من
قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رأيت
اسدا يرمي او اكثر اى امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله
وان تعافوا اى تكرهوا العدل والايمانا ٠ فان في ايماننا نيرانا ٠ اي
سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل من العدل
والايمان قرينة على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان
جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاون الى الطاعة بالسيوف
لدلالته على او معان ملتئمة مربوط بعضها ببعض يكون الجميع
قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله
اى قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع على
انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره
قوله تنكفي من انكفا اى انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى

قوله على رؤس الاقران خمس سحائب الاقران جمع قرن وهو الكفو في الحرب وخمس سحائب فاعل تنكفي وبعد البيت المذكور يكاد الندى منها يفيض على العدى مع السيف في بني قنا وقواضب التي واحد اثنادا كثيري اى بصاعقة والقنا جمع قناة وهي الرمح والقواضب القواطع اي انامل الخمس يحتمل ان يريد بالانامل وشي دوكر الاصابع نفسها اذ مابع مجاز احتمال على انه جمع قلة لما فيه من الاشارة الى قلة الكتائب في الحرب وقلة امثاله فيها ولا يخفى ما فيها من اللطف قوله وهذا اولى من قول المصنف آه يعني توسعه في الاصطلاح ووجه الاولوية ان المستفاد منه هو الاحياء الحقيقي وانما قال اولى ولم يحكم بكون كلام المصنف خطأ لاحتمال ان يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتقدمة فالمراد من الهداية في كلام ما هو مصدر المبني للمفعول وهو الاهتداء حسن چلبي

والمعنى رب صاعقة من حد سيفه نقلبها على رؤس الاقران خمس
سحائب اى انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب
اى نصبها على اكفائه في الحرب فيهلكهم بها والمراد برؤس الاقران
جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغة جمع الكثرة والقلة يستعمل
للاخر لما استعار السحائب لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة
وبين انها من نصل سيفه ثم قال على رؤس الاقران ثم قال خمس سحائب
فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر في جميع ذلك انه اراد بالسحائب
الانامل وهي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع
وباعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار اخر غير ذلك فهي
باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له قسمان لان
اجتماعهما اى اجتماع الطرفين في شئ اما ممكن نحو احييناه في اومن
كان ميتا فاحييناه اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه
الحقيقي وهو جعل الشئ حيا للهداية التي هي الدلالة على طريق
يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شئ
وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما
واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن
اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في اومن كان ميتا
فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شئ
وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف على قوله
اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه من بالفتح
النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك

ان اجتماع الوجود والعدم في شي ممتنع وكذلك استعارة الموجود
لمن عدم وفقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس
اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم
فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شي قال المصنف الضدان
ان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف
اولى فكل من كان اقل علما او اضعف قوة كان اولى بان يستعار له
اسم الميت لكن الاقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك
اقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان لان افعاله المختصة به اعني
المحركات الارادية مسبوقة بالادراك واذا كان الادراك اقدم
واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة
وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او
اشرف كان اولى بان يقال انه حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال
لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة
والعجز ولم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم
الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان
ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة
غير وافية بذلك وتسمى هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها
في شي عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي من العنادية الاستعارة
التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضد اي الاستعارة التي
استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد
او التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق

سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم
استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرور المخبر به للانذار
الذي هو ضده بادخاله في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت
اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة والاستهزاء وللاستعارة
باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في
التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم
الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عم خير الناس رجل
ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في
غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها
واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس
رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل
الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها
في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو
والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو والطيران قطع
المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران
الا انه في الطيران اقوى منه في العدو قال الشيخ في اسرار البلاغة
والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد
في جنسين مختلفين كالاسد والانسان بخلاف الطيران والعدو
فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس
ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف

قوله مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو اما في المرسن لكونه انف مرسون واما في الطيران فقطع المسافة بسرعة في الهواء قوله فانهم عدوها في الاستعارات الضمير في عدوها راجع الى وضع المرسن في موضع الانف ونحو ذلك اي الى الجماعة ولهذا انث او يكون تانيث الضمير باعتبار كون وضع المرسن موضع الانف استعارة على الاطلاق المذكور قوله الى المجانس كالمرسن والانف فان كلا منهما عضو مخصوص هو طريق الشم وانما الاختلاف في الاختصاص بالانسان وعدمه وحاصل ما ذكره ان اطلاق الاستعارة على هذا القسم من المجاز المرسل على سبيل الاستعارة لان نقل الاسم من المجانس الى المجانس مشابه لنقل الاسم من المشابه الى المشابه بناء على ان المجانسة والمشابهة من واد واحد قوله وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر اه قال اجيب الطيران عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع تحريك الجناحين الاختياري في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع التخطي على الارض ولا يخفى ان الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن ايمة اللغة فتامل حسن چلبي

الانسان مع ان في كل واحد من المرسن والطيران خصوص وصف ليس في
الانف والعدو ان خصوص الوصف الكاين في طار مرعي في استعارته
للعدو وبخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور بخلافه ثم ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر
عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا اطلق اسم الاستعارة
على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف
فانهم عدوها في الاستعارات واخلطوها بها فاعتددت بكلامهم
في الجملة ونبهت على ذلك بان سميتها استعارة غير مفيدة ووجه الشبه
بينه وبين الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن
والانف والمجانسة والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو
اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما فلا تطلق الاستعارة عليه فان
قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون اقوى واشد ليكون
الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية لا
يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين
قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا يرى ان السواد جزء
من المجموع المركب من السواد والمحل مع اختلافه في الشدة والضعف
ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية
للطرفين والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا
من امور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في
المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة
الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة

قوله وهو ضم حلق الدرع الحلق بفتح الحاء جمع حلقة بالتسكين على غير القياس وقال الاصمعي الجمع حلق بكسر الحاء كبدرة وبدر وحكى يونس عن ابي عمرو بن العلاء حلقة في الواحد بالتحريك والجمع حلق وحلقات قال ثعلب كلهم يجيز على ضعفه قوله على ان الاسد موضوع للشجاعة اي الشجاع لا الرجل وحده لما عرفت انه لا بد من تغايرهما و لا دلالة عليه قوله لا المجموع المركب منهما اعترض عليه بان العكس اولى لان المستعار له هو المقيد لا المجموع توضيحا لقانون المجاز اذ قد تقرر ان اللزوم في المجاز انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المعنى المجازي الذي استعمل اللفظ فيه لا نفسه وههنا اللزوم انما هو بين المعنى الحقيقي وقيد المجازي لذلك بينه وبين المقيد لانه ينتقل من المعنى الحقيقي الى الشجاعة ومنه الى الرجل الشجاع كما حققه الفاضل المحشي فيما سبق وهذا القدر كاف في اللزوم والله اعلم حسن چلبي

المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي اللازمة له في الاكثر
كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة التقطيع الموضوع
لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزمة بعضها ببعض لتفريق الجماعة
وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع
ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة
الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع
والجامع الضم الداخل في مفهومهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف
على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس
للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة
على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة
لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع
لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس
غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد
موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار
له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين
المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح
ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في
مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة
باعتبار الجامع وسواهما اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع
فيها نحو رايت اسدا يرمي وخاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها
الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة

قوله واذا احتبى قربوسه الخ القربوس بفتح الراء ولا يخفف الا في الشعر لان فعلول نادر لم يأت غير صعفوق وهو اسم اعجمي غير منصرف للعلمية والعجمة واما خرنوب بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به فضعيف والفصيح الضم وكذا سحنون وهو اول الرج قوله قلت الاحسن ما ذكرناه اولا وربما يقال شبه الاحتباء الى القربوس بما يؤيد الوجه الاخر لانه جعل القربوس كالشخص بحيث يكون الراس منه مستعانة واجزائه ولا شك ان الاصل من المحتبي جانب الظهر ثم المحتبي قد يضع الثوب في اسفل الركبتين فيمتد الى جانبه مستعليا فليتامل قوله ولم ينظر الغادي الذي هو رائح المنتظر اذا استعمل بلا صلة فهو بمعنى الانتظار والغادي هو السائر من الصباح الى الظهر والرائح هو السائر من الظهر الى المغرب فهو سيرا حثيثا حسن چلبي

قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله
اي يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه
اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود
اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس
للسرج بعنانه علك الشكيم الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة
هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل
ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه
هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي
فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا الى
جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه
بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة
غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه هيئة
وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر
بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه بالقربوس
والثوب في الركبتين مائل الى العلو ثم يمتد متصلا الى الظهر كما
ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي يلي فم
الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا
من منى كل حاجة ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم
المهارى رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح اخذنا باطراف

قوله سيرا حثيثا اي مسرعا يقال ولى حثيثا اي مسرعا حريصا قوله والمشبه فيها ظاهر عامي وجه الشبه قطع المسافة بسرعة ولين وسلاسة قوله ويتبين امرها في الهوادي جمع هادية هي العنق يقال اقبلت هوادي الخيل اذا بدت اعناقها قوله كما في قول امرء القيس او مطلع القصيدة قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقبل البيت المذكور لهو النسج وليل كموج البحر ارخى سدوله على بانواع الهموم ليبتلي قوله فقلت له لما تمطى قوله بعد البيت المذكور الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل السدول جمع سدل او سدل بل وهو ما اسبل على الهوادج والتمطي التمدد والباء في بصلبه للتعدية والارداف الاتباع والاعجاز جمع عجز بفتح العين وضم الجيم وهو مؤخر الشيء يذكر ويؤنث وهو للرجل والمرأة جميعا والعجيزة للمرأة خاصة ثم المفهوم من تقدير الشارح ان ناء كلمة اصلية ونه فعل يقال ناء ينوء نوءا اي نهض بجهد ومشقة ويحتمل ان يكون مقلوبا من نأى بمعنى بعد فوزنه فلع كما صرح به في شرح في ابياته والكلكل هو الكلكال الصدر وربما جاء في الشعر مشددا قوله والظاهر ان هنا من قبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الليل بالانسان التمطي في الطول واثبت لوازم المشبه به للمشبه وهي الصلب والتمطي والكلكل والاعجاز وانما قال والظاهر اشارة الى ما في شرح التبيان من ان المجموع استعارة تمثيلية وقوله كاليد للشمال اشارة الى ما سيأتي من قول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة قد اصبحت بيد الشمال زمامها حسن چلبي

باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء
وهي السوداء والمهارى جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بنت
حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء فيه رقاق
الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند
طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون
في الغدوات السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت
المطايا في سرعة المضي استعار سيلان السيول الواقعة في الاباطح
لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة
والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة
اذ اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها
حتى افاد انه امتلأت الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس
شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران
غالبا في الاعناق ويتبين امرها في الهوادي وسائر الاجزاء تستند
اليها في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين
عدة استعارات لالحاق الشكل بالشكل كما في قول امرء القيس فقلت
له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل
بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء
في طوله عند تمطيه شيئا ما وبالغ في ذلك بان جعل له اعجازا يردف بعضها بعضا
ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة لقاساته فاستعار
له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كاليد للشمال وللاستعارة باعتبار الثلثة اي المستعار منه

قوله من حلي القبط الحلي بضم الحاء المهملة وكسر اللام مع الياء المشددة جمع حلي بفتح الحاء وسكون اللام كثدي وقد يكسر حاء الجمع لمكان الياء مثل عصي والقبط اهل مصر قوله فان كلامه في المصرحة لانه ذكر الاقسام التي هي اقسام الاستعارة التي هي قسم من المجاز كما دل عليه سوق كلامه من اول الباب والاستعارة التي هي من اقسام المجاز الاستعارة المصرحة بها فان الاستعارة بالكناية ليس من اقسام المجاز عنده لان المذكور فيها هو المشبه المستعمل في معناه الوضعي قوله بشواظ النار اللهب الخالص الذي لا دخان فيه قوله والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار فيه بحث لان هذا الكلام من المصنف لا يستقيم على قانون نفسه لكون قوله اشتعل استعارة تخييلية وهي عنده حقيقة ولا يتحقق فيها التشبيه فكانه اعتبر الاستعارة على مذهب الزمخشري وغيره ولفظ الزعم لا يخلو عن الاشارة الى البحث المذكور حسن چلبي

والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له
اما حسيان او عقليان والمستعار منه حسي والمستعار له عقلي
او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلثة الاخيرة لا يكون الا
عقليا لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام
لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان
كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا فان المستعار
منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي
القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي
اخذها من موطئ فرس جبرئيل عم والجامع الشكل فان ذلك الحيوان
كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار
انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع
حسي يدرك بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل
الراس شيبا فالمستعار منه ضوء النار والمستعار له ضوء الشيب
والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والجميع حسي والقرينة
هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به لان كلامه فيما هو اعم من الاستعارة
المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم المصنف
ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض
والانارة وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب
في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه

فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها عقلي واما عقلي عطف على اما
حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي نحو وآية
لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وموضع القاء ظله وهما
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب آخر
دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة
على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان
الظلمة هي الاصل والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس
فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل كما يكشف عن الشيء الشيء
الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر
وصاحب المفتاح ان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض
بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم مظلمون
اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل
انما هو الابصار لا الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور
ظلمة الليل من النهار وبان المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة
الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال كما في قول الحماسي ٭ وذلك
عار يا ابن ريطة ظاهر ٭ قال الامام المرزوقي في ذلك عار ظاهر اي زايل
قال ابو ذؤيب ٭ وعيرها الواشون اني احبها ٭ وتلك شكاة ظاهر
عنك عارها ٭ فالمعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة
الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيرها وذكر الشارح

قوله فقد بطول الزمان والعادة في مثل اذ قيل لا يخفى انه تكلف بل تحقيق ما اختاره من التأويل والحقيق بلطايف بلاغة التنزيل ان يقال المراد بالنهار مجموع ما بين الطلوع الى الغروب كما هو المفهوم من الشرح والموافق لكتب اللغة فيكون الفاء للتعقيب الحقيقي نظرا الى انتهاء النهار ويستقيم معنى المفاجاة نظرا الى ابتداء ظهور ما انهار ولا يخفى على المصنف ما في اعتبار المفاجاة بالنظر الى ابتداء ظهور النهار من التكلف فان المفهوم من الاية على توجيهه مفاجاة الاظلام لظهور النهار الذي هو مجموع ما بين الطلوع والغروب ولعل ان الاية مجرد اخراج النور من الظلمة واما خصوصية النور واعتبار كونه مجموع ما بين الطلوع والغروب فلا نسلم ان لها دخلا في المقصود فتامل قوله ثم لا يخفى ان المفاجاة انما تصح آه قيل يمكن ان يقصد بالجملة الاسمية الدوام بمعونة المقام فتندفع لابة المفاجاة عن المصنف والتشنيع على الشيخ في الحال اصل الاظلام لا دوامه واستمراره وفيه نظر لان لابة المفاجاة باعتبار ان المفاجاة انما تتصور فيما لا يكون مترقبا بل يخطر وقوعه بلا ترقب كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح حمل الجملة الاسمية على الدوام لا يدفعها كما لا يخفى على المتامل فتامل قوله واقول تقوية لذلك فيه نظر لان الاية على ما بينا دون نظم الاية تسلخ النهار بحيث دفعا جميعه الظلام ولا شك ان سلخه مع انبساط الظلام بحيث لا يبقى منه اثر بل ينعدم في الحال ويترتب عليه الظلام دفعة اية لكمال القدرة والتقوية التي ذكرها الشارح انما تظهر لو كان الاية نفس مفاجاة الظلام فتامل (حسن چلبي)

العلامه ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة
وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من الاهاب والشاة مسلوخ
فذهب عبد القاهر والسكاكي الى السكاكي وغيرهما الى الاول فاستعمال
الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر على قول غيرهما واما قولهما
فانما صح من جهة انها موضوعة لما يعد في العادة مرتبا غير متراخ
وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد بطول الزمان و
العاده في مثله تقتضي عدم اعتبار المهله وقد يكون بالعكس
كما في هذه الايه فان زمان النهار وان توسط بين اخراج النهار من
الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار
وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان
قريبا وجعل الليل كانه يفاجيهم عقيب اخراج النهار من الليل بلا
مهله ثم لا يخفى ان اذا المفاجاه انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم
بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء
الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام
فيكون نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار
الى الكسر فلهذا جعلنا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه
واقول تقويه لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع
استغراب واستعجاب بحيث يفتقر الى نوع اقتدار وذلك انما هو مفاجاة
الظلام عقيب ظهور النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتامل

قوله وههنا بحث آه قد يقال لما كان الرقاد كثير الوقوع في الحس ومتكررا لمشاهدة عندهم جعل عدم ظهور الفعل الذي هو لازم اشهر واقوى مما هو في الموت وانت خبير بان افادة كثرة الوقوع للقوة محل نظر وان كان افادتها الاشهريه مما لا شك فيه (حسن چلبي)

فليتامل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا
وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعه وهو حسي وفي نباهة الشان
وهي عقليه وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندره وقوعه
ولانه في الحقيقه استعارتان الجامع في احديهما حسي وفي الاخرى
عقلي فتدخل فيما تقدم فلا يكون نوعا اخر فقال ولان الاستعاره
مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه
قد ذكر في باب التشبيه الاقسام السته والاعطف على قوله ان كانا حسيين
اي وان لم يكن طرفاه حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من
بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعاره تبعيه قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ
المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعاره تبعيه والتشبيه في
المصدر سواء كان المشتق صفه كاسم الفاعل والمفعول وغير صفة
كاسم الزمان والمكان والاله ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت
والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد
بمعنى المصدر فيكون قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا
له ويكون الاستعاره اصليه وههنا بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون
في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت
الذي هو المستعار له اقوى فهو لا يصلح جامعا فقيل الجامع البعث
الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه لاحد وقرينه
الاستعاره كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد الرحمن

قوله وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت يمكن ان يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيمة واحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح لكونه قرينة الاستعارة على انه لا يبعد ان يدعي كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت قوله والمعنى ابن الام ابانة لا تنمحي اي لا فرق بين الحق والباطل بحيث لا يمانت احدهما بالاخرى كما لا يلتئم الزجاجة المكسورة قوله والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان فان قلت كان ضرب القبة على الشخص محسوس كذلك احاطة القبة به محسوس فلم عد عقليا قلت المعدود من الجامع العقلي هو الاحاطة المعنوية في الذلة بالنسبة اليهم كما انها محققة في القبة بالنسبة الى الشخص تحقق الاحاطة الحسية فيها ولا يخفى انها عقلية قوله وهو ما دل على نفس الذات آه مرادهم بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية وفي تفسير اسم الجنس اشارة الى انه لم يرد به منها ما اصطلح عليه النحاة لان ذلك شامل للصفات المشتقة واسماء الزمان والمكان والالة وما ذكره هنا استيناو لها قوله من غير اعتبار وصف من الاوصاف اي من غير اعتبار وصف متعلق بهذا الذات فلا يتوهم ورود الاشكال بان الفعل وصف وهو ملحوظ كيف وسياق الكلام يدل على تغاير الذات والوصف. حسن چلبي

وصدق المرسلون وممن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة
هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال
بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا انشرهم والقرينة يجب
ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على اما
عقليان اي احد الطرفين حسي والاخر عقلي والحسي هو المستعار
منه نحو فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو
حسي والمستعار له التبليغ والجامع التاثير وهما عقليان والمعنى
ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى
ضربت عليهم الذلة والمسكنة اي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب
الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملتصقة بهم حتى لزمتهم
ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه
ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار
له تثبيت الذلة واتصافها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان
والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه الذلة بالقبة او الطين
ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها فيكون استعارة
بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار
له نحو انا لما طغى الماء حملناكم بالجارية فان المستعار له كثرة الماء
وهي حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما
عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي
اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات
الصالح لان يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف

الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع
وقيل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى
وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم نحو رايت اليوم حاتما والا فتبعية
اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل
وما يشتق منه من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الزمان والمكان والالة والحرف وانما كانت تبعية
لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه
موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه
وانما يصلح للموصوفية الحقايق اي الامور المتقررة الثابتة كقولهم
جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها
او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو
شجاع باسل وجواد فياض عالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل
كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته
غير متناول لاسماء الزمان والمكان والالة لانها تصلح للموصوفية
نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك لا يقع
اوصافا البتة وهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات
المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق وهذا صرحوا بان تعريف
الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه
باسم الزمان والمكان والالة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار
وقوع القتل فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية

وان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا
بلغنا مقتل فلان اى الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان
المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان
اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال
ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان والمكان والالة
هو المعنى القايم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان
المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما
هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
على نفس الذات فالتشبيه في الاولين اى الفعل وما يشتق منه
لمعنى المصدر وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اى لما تعلق به
معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء
الغاية وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست
معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت
هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول
المص في تمثيل متعلق معنى الحروف كالمجرور في زيد في نعمة غير صحيح
كما سنشير اليه فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة
بكذا للدلالة بالنطق اى يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق
في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس
النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق من

منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي
الفعل والصفة تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة
للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار
ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة
فقلت ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا
مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك
المعنى المجازي والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة
والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه استعارة
باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال
المقيد اعني مشفر البعير من مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل على احد
الاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اى يقدر تشبيه
العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل في
العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور
وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال
معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيتهم الى
الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كانت نتيجة التقاطهم شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله

قوله انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا الجامع هو الحصول بعد طلب النفع ولا يخفى انه انتهى في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فما ذكر التشبيه قوله وهذا ارق بينهما في الاولين انما قال في الاولين لما يجي من ان قرينة التبعية في الحرف غير مضبوطة حسن چلبي

ومو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بشيء من اركان التشبيه ودل عليه بذكر ما يخص بالمشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما مر في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت الحال قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في الاولين اي في الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقي

قوله جمع الحق لنا في امام البيت ... [illegible]

الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيا السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قومهم شرا لاخوتهم منا عشية يجري بالدم الوادي نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد باللهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزراد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا يقود الحرون الشموسا فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل والمفعول والمجرور نحو تقري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فغير صحيح لان المجرور اعني الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة واما قال ومدار قرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير

اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما ان لم تقرن
بشيء يلايم المستعار له او المستعار منه او قرنت بما يلايم المستعا
له او قرنت بما يلايم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم يقرن
بصفة ولا تفريع كلام مما يلايم المستعار له والمستعار منه
نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت النحوي على
ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرنت بما يلايم المستعا
له كقوله اي قول كثير غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء
للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه
ثم وصفه بالغمر الذي يلايم العطاء دون الرداء تجريدًا للاستعا
والقرينة سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعًا
في الضحك آخذا فيه ❊ غلقت لضحكته رقاب المال ❊ يقال غلق الرهن
في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب
امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى فاذاقها الله لباس
الجوع والخوف حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان ابلغ
لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس
فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة وانما لم
يقل طعم الجوع وانه وان لايم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده
لفظ اللباس من بيان ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن
عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من
الضر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب
ذلك فكيف يكون تجريدًا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها بذلك الالم

الحادث الذي استعير له اللباس فكانه قيل فاصابها بلباس
من الجوع والخوف والاذاقة عندهم جرت مجرى الحقيقة لشيوعها
في البلايا والشدائد كما يقال ذاق فلان البوس والضر واذاقه العذاب
والذي يلوح من كلام القوم في هذه الاية ان في لباس الجوع استعارتين
احديهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف
من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس
والاخرى مكنية وهو انه شبه ما يدرك من اثر الضر والالم مما يدرك
من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا في الكشاف فعلى
هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحًا
والثالث مرشحة وهي ما قرن بما يلايم المستعار منه نحو اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار
الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلايم الاشتراء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم
بحرًا زاخرًا متلاطم الامواج وقد يجتمعان اي التجريد والترشيح
كقوله ❊ لدى اسد شاكي السلاح ❊ هذا تجريد لانه وصف يلايم المستعار
له اعني الرجل الشجاع ❊ مقذف له لبد اظفاره لم تقلم ❊ هذا ترشيح
لان هذا الوصف مما يلايم المستعار منه يعني الاسد الحقيقي والترشيح
ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله على
تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
فترشيحها وتزيينها بما يلايم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية
ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له

قوله حتى يظن الجهول اللام في ليظن لام الابتداء دخلت على الماضي بتقدير قد ويروى فظن وخص هذا الظن بالجهول مبالغة وايماء الى ان الجهول هو الذي يخفى عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله اغناه عما سواه وجعله متصفا بجميع الكمالات فلا يبقى الى الحاجة اصلا • حسن چلبي

عين المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه بني على علو القدر الذي
يستعار له علو المكان ما بني على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام
من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر اباه وهذا البيت
في مدح ابيه وذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
اي استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى
عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء فلولا ان قصده
ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا في السماء من حيث
المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء
على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من
التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس والنهي
عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم يقصد تناسي
التشبيه وانكاره لما كان للتعجب او النهي عنه وجه كما سبق الا ان
مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات
وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهي عنه اثبات خاصة
من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا
الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف
بالاصل اي المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه
به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من
جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنهي
ومنهم من استبعد تسمية المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان
المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط لانه

قوله وما ذكرنا صريح في الايضاح حيث قال واذا جاز البناء على المشبه به مع الاعتراف بالمشبه ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام واذا كان مع التشبيه والاعتراف بالمشبه الى آخره قوله ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله اذ لو كان المراد بالاصل التشبيه لكان تقدير الكلام [illegible] كان مع ذلك فلا يخفى ركاكته قوله كقوله هي الشمس مسكنها في السماء فان قلت لا نسلم ان ما ذكر بالبيت لا يصح لجواز ان يحمل الضمير المنفصل اعني هي على [illegible] قلت قوله فعز الفؤاد عزاء جميلا يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وايضا شرط ضمير القصة ان يكون ما بعده من الانسب المشكوكة في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء جلي لكل احد قوله اي اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى قال الشارح في شرح المفتاح ينبغي ان يكون المراد بالرجل [illegible] المتردد الذي يقدم رجلا لا يؤخر اخرى بل تلك الرجل الاولى ثم يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف وفيه بحث اما اولا فلان المراد [illegible] الشخص فيكون الخلف الواقع في مقابلة متعلقة ايضا ومن البين ان هذا ليس هيئة المتردد واما ثانيا فلان اعتبارهم التقدم في الخطوة لا يخلو عن تكلف [illegible] الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة منه تقدم تارة وتؤخر اخرى واما ثالثا فلان المتبادر من المثل اتحاد متعلق التقديم و[illegible] كما لا يخفى على ذي انصاف على ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على شيء واحد فالوجه ان يقال اخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجله تارة وتؤخر تارة اخرى فيتحد متعلق التقديم [illegible] حسن چلبي

لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما ذكرنا
صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه
والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله اي قول
العباس بن الاحنف • هي الشمس مسكنها في السماء • فعز اي من عزاه حمله
على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اي انت اليها
اي الى الشمس الصعودا • ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث
تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فيجيء اي
هذا جواب الشرط اعني قوله واذا جاز اي فالبناء على الفرع مع جحد
الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوي فيها ذكر الاصل
اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به
فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز
المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي
اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل
وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة
بالمفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة
في المفرد والمركب وحاصل ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين
من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس
الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ
الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في
امر اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى كما كتب وليد بن يزيد لما
بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني

قوله لحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب الحصر المستفاد من تعريف المسند باللام في قوله واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل وقد
يعتذر بانهم انما لم يتعرضوا للقسم الاخر من المجاز المركب اعني ما ليس باستعارة تمثيلية لقلته وقلة لطائفه حسن چلبي

اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما
شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب
في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى
فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك ووجه التشبيه
وهو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع من عدة امور كما ترى
وهذا اي المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد
على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك
ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا
من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه
بان يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان
المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق
ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب التشخص كذلك
وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب
في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك
المركب في غير ما وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين
فاذا كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة
كقوله هواي مع الركب اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار
والغرض منه اظهار التحزن والتحسر لحصر المجاز المركب في الاستعارة
وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب ومتى فشا استعماله اي استعمال
المجاز المركب او التمثيل كذلك اي على سبيل الاستعارة لا على سبيل
التشبيه ولا في معناه الاصلي سمي مثلا ولهذا اي ولكون المثل

قوله لان الاستعارة يجب ان تكون لفظ المشبه به هنا اولى من تعليل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال التابع لا تكون الا اقوالا وفيها غرابة من بعض
الوجوه تحفظ على تلك الغرابة وحميت الالفاظ عن التغيير وذلك لان فتح التاء في قولك الصيف ضيعت اللبن لا يخفى غرابته كانت عند الكسر قوله الصيف
ضيعت اللبن التاء في بالصيف يعني في كما في قولك جلست بالمسجد وقالت الماتني ويروى في الصيف فكان الصيف [illegible] رواية
قوله لان المثل قد ورد في امراة وهي دختنوس بنت لقيط بن زرارة وكان شابا فقيرا فلما استغنى ارسلت الى الشيخ تستسقيه لبنا فقال لها الشيخ المثل فرجع
الرسول واخبرها بما قال فضربت يدها على منكب زوجها وقالت هذا ومذقه خير يعني ان هذا الشاب الجميل مع اللبن القليل الممذوق اي الممزوج بالماء
خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص الصيف لان سؤالها الطلاق كان في الصيف حسن چلبي

المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا يغير الامثال لان
الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو
تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون استعارة
فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون اللفظ
الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير
لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا
لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا
بل انما ينظر الى مورد المثل مثلا اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل
ذلك تقول له بالصيف ضيعت اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل
قد ورد في امراة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن بالصيف
على لفظ المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون
المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال او الصفة او القصة اذا كان
لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا
اي حالهم العجيب الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اي الصفة
العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد المتقون اي فيما قصصنا
عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الاراء على ان في مثل
قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة
تخييلية لكن قد اضطربت في تشخيص المعنيين الذين يطلق عليهما
هذان اللفظان ومحصل ذلك يرجع الى مقالات ثلثة اقوال احدها
ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه السكاكي وسيجي

قوله واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة قد يقال انما سمي استعارة بناء على انه شبه الاستعارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به قوله واذا المنية انشبت اظفارها انشبت اظفارها اذا شرطيه وانشبت مفسر لفعل مضمر دخل عليه اذا بتقدير اذا المنية جزاء الشرط والمنية في الاصل من منى الشيء اي قدر وسمي الموت بها لانه مقدر قوله بجعل معاذه المعاذه والتعويذ والعوذة كلها بمعنى وهي شيء يعلق على عنق الصبيان صونا لهم عن العين او الجن على زعمهم حسن جلبي

بيانها والثالث ما اورده المص ولما كانتا عنده امرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعاره تتميما لاقسامها وتكميلا للمعاني التي تطلق هي عليها فقال وقد يضمر التشبيه في النفس اي في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعاره بالكنايه ويدل عليه اي على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه اي المضمر في النفس استعارة بالكنايه او مكنيا عنها اما الكنايه فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعاره فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييليه لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله وقوامه في وجه الشبه ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها ٭ الفيت كل تميمة لا تنفع التميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا علق الموت مخلبه في شي

قوله تجلدي للشامتين التجلد اظهار الجلادة والقوة والشماتة الفرح ببلية العدو وريب الدهر حوادثه والتضعضع الحركة والاضطراب قوله ولا تعيا علي ذي فضيله ولا تبقيا اسم من ابقيت على فلان اذا رحمته حسن جلبي

شي ليذهب به بطلت عنده الحيل ٭ روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمس بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله ٭ اودى بني واعقبوني حسرة ٭ عند الرقاد وعبرة لا تقلع ٭ حكي ان الحسن بن علي رضي الله عنهما دخل على معاويه يعوده فلما راه معاويه قام وتجلد وانشد ٭ وتجلدي للشامتين اريهم ٭ اني لريب الدهر لا اتضعضع ٭ فاجابه الحسن رضي الله عنه على الفور وقال واذا المنية انشبت البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبه من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا تبقيا على ذي فضيله فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغه في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكنايه واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييليه واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ٭ ولئن نطقت بشكر برك مفصحا ٭ فلسان حالي بالشكاية انطق ٭ شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكنايه فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييليه فعلى ما ذكره المص كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شي لشي ليس هو له وهذا عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكنايه والاستعارة التخييليه امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ومتلازمان في الكلام لا يتحقق

قوله ان قلت آه يعني ان فيه استعارة تخييلية بدون الاستعارة بالكناية فلا يصح الحكم بانهما يتلازمان قوله بعد تسليم صحة هذا الكلام يعني انا لا نسلم صحة هذا المثال لانه مثال مخترع لم يصدر عن البلغاء وهذا المنع المشار اليه لخروجه احالة السكاكي في بحث الاستعارة بالكناية بعد ايراد قوله انياب المنية الشبيهة بالسبع وجود التخييلية بدون المكنية الى اخر الفصل حيث ذكر هناك وجودها بدون المكنية في قوله الى تمام لا تستقيم مثاله الملائم فانتهى صب قد استعبرت ما به بكاني وذلك لان المثال السابق لما كان من مخترعات السكاكي نفسه لم يعتد به بخلاف ما ذكره في آخر الفصل من قوله الى تمام وانه في ايراد الفاضل المحشي هناك حيث قال يجد شيء هذا الوجدان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم ما سبق نحو انياب المنية المشبهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تشبيههم العهد بالحبل ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة يا رسول الله ان بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها فنخشى ان الله اعزك واظهرك ان ترجع الى قومك قوله ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار فيكتفوا بدله من هذا اي سكوتهم عن الشيء المستعار من اسرار البلاغة حسن چلبي

احدهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المص في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما سيجيء اطولكن في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيحا للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو يبتني على مناسبة لغوية فكانه لا استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل يذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطايفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو

قوله وغداة ريح قد كشفت وقرة اذا و يعني رب المستعار الكثرة ومفعول كشفت محذوف اي ازلت ودفعت برودتها عن الناس بالاطعام والكسوة وايقاد النيران والقرة بكسر القاف ومثله بالراء بمعنى البرد معطوف على غداة او ريح وقد يروى بفتح القاف يقال يوم قر وليلة قرة اي باردة واذ ظرف لكشفت واصبحت تامة فاعلها زمامها والتانيث باعتبار المضاف اليه والضمير المستتر فيها العايد الى القرة او الغداة والجملة اعني بيد الشمال زمامها خبرها والشمال ريح يقابل الجنوب مشهورة بشدة البرد حسن چلبي

وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية واما ما دل على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك لانه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر متحقق يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يوخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه ويقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد ° وغداة ريح قد كشفت وقرة اذا اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا ومن غير ان يشير الى معنى معين يجري عليه اسم اليد وهذا لا يصح ان يقال انه اثبت لشيء مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد وانما يتاتى لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول انا اصبحت الشمال ولها في قوة تاثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فنجد التشبيه المنتزع لا يتعلق من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شيء وغرضك ان يثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء يدا وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع

قوله اي سلا من السلو وهو زوال العشق والحزن قوله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله فيه بحث لان المذكور في الصحاح وغيره من كتب
اللغة ان اقصر شرط يكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح اقصرت عنه اي كففت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت بلا الف و
الباطل ليس ذا قدرة واختيار فلهذا القيد يكفي الحمل على القلب اللهم الا ان يريد انه لا حاجة اليه بطريق الوجوب لجواز ان يراد بالاقصار معناه المجازي
وهو مطلق الامتناع وكذا الضمير في معاودته اي هو ايضا راجع الى ما كان يرتكبه قوله كذا في الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صح الله فهو صحيح وصحاح
الفتح والجاري على السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم يتكلم بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند لذلك الا ان يقال انه ثبت رواية عن مصنفه انه سماه
الصحاح بالفتح والبعض لا دليل في استماعه هذا الكتاب مخاطبا لبعض الرؤساء مولاي ان وافيت بالبر طالبا منك الصحاح فليس ذكر بمنكر الحركات وهل يوم في سعي
للبحر في بلغني صحاح الجوهر حسن جلبي

انه لم ينقل عن شي الى شي اذ ليس المعنى على انه شبه شيا باليد وانما
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اى سلا
مجاز من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر
عن الشي اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي
اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه
وتركه بحاله وعري افراس الصبى ورواحله هذا مثال لثالث الاستعا
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل
ان يكون تحقيقية وهى التى سماها السكاكى الاستعارة المحتملة
للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلة وقال اراد زهير
ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض
عن معاودته فبطلت الاته اى الآن ما كان يرتكبه وكذا الضمير
في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات المسير
كالحج والتجارة قضى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه
الشبه الاشتغال التام وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال
بمهلكة ولا محترز عن معركة والتشبيه المضمر في النفس استعارة
بالكناية فاثبت له اي بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة اثبت
له بعض ما يختص تلك الجهة اعني الافراس والرواحل التى بها قوام
جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال
صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح

الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبي صبا مثل سمع سماعا اى لعب مع
الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس
والرواحل دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء
اللذات واراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ في اتباع الغي الا اوان
الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان
فيكون الاستعارة اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق
معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا اذا اريد بها اسباب
اتباع الغي ولما كان كلام المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز وبحث
الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المص
في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك
فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة
المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز بالقيد الاخير
وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على اصح القولين
وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير
الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو
انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير الاسد
اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية فلا
يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه في
جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارفا وغير متعارف
مجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد من

قوله فيتركب كون الكلام قلقا اي مضطربا ووجه الاضطراب وقوع الفصل بين المتعلق والمتعلق وهو قوله على اصح القولين والمتعلق وهو قوله ليحترز بالاجنبي الذي يتوهم قبل التامل الصحيح كونه هو المتعلق وبين المعطوف عليه وهو تعد والمعطوف وهو ولا يسميها حقيقة ويمكن ان يوجه كلام السكاكي بوجه يكون خاليا عن الاضطراب وهو ان يقال الاحتراز بالقيد الاخير عن الاستعارة تقتضي سابقة الدخول فقوله فهي الاستعارة الخ اشارة الى الدخول محقق فان الاستعارة فيها استعمال اللفظ في الموضوع له على القول الاصح الذي يبتني الاحتراز عليه وعلى هذا الاعتبار في كلامه وتامل حسن چلبي

التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده
السكاكي لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا القيد
ليحترز به عن الاستعارة ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت
له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل نجعلها مجازا لغويا لبناء دعوى
اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر
ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله
ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق من ان الاختلاف انما هو
في كونها مجازا لغويا او عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت له
لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولكن
اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف تخرج
بقوله من غير تاويل فليتامل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
فيتركب كون الكلام قلقا وعرفه اي السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع
حقيقتها مع قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في
قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد اي المستعملة في
معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او العرف
غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها
لغويا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا
لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا في
اصطلاح به التخاطب مع انه واضح والدل على المقصود اقامه المصنف
مقامه فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع

قوله فيجب ان يكون لانا ثلاثة ارجل على حذف اللام دون عن اي احترز لئلا يخرج اويقال الخارج بمعنى الحاصل يقال الخارج من القسمة له اي الحاصل منها فنقول احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة اي عن ان لا تحصل الاستعارة من المجاز فيكون قسما منه فتامل قوله لفظ الغايط في فضلات الانسان الغايط في الاصل المطمئن من الارض الواسع والجمع غوط واغواط وغيطان وكان الرجل منهم اذا اراد ان يقضي حاجته اتى الغايط فيقضي حاجته فقيل لكل من قضى حاجته قد اتى الغايط يكنى به عن العذرة قوله وصاحب العرف لفظ الدابة في الحمار هذا بناء على ان لفظ الدابة في العرف مخصوص بالفرس والبغل قوله فلا بد هاهنا من حذف مضاف اي احتراز من خروج ما اذا اتفق فيه بحث اذ لا حاجة الى الاحتراز عن خروج ما اذا اتفق الخ الى هذا القيد لان مثل لفظ الغايط اذا استعمله اللغوي فيما فهم التناول لا يكون مستعملا في غير ما وضع له بالتحقيق في الجملة فلا يخرج حتى يحترز عن خروجه بزيادة قيد اخر نعم يلزم ان يدخل في حد الحقيقة ايضا لكنه يخرج باعتبار الحيثية فالاولى ان يحترز بهذا القيد عن دخول مثل الغايط اذا استعمله اهل العرف في المنهضم المذكور والجواب ان هذا عند عدم اعتبار قيد الاطلاق في قوله غير ما هي موضوعة له ولو بعد اعتباره وهو الحق لا اشكال قوله لان تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه يجب الادعاء الخ حاصله ان من يدعي ان الاستعارة تستعمل فيما وضعت له يدعي انها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة كقرينة المشترك بطريق الادعاء في انها الدفع من احتمة

المعنى الاخص [illegible] لتحصيل [illegible] وههنا يستلزم الدلالة [illegible] الوضع يستلزم الدلالة [illegible] بنفسها فالاستعارة عند المحققين [illegible] ايضا فلا يخرج الاستعارة [illegible] زكن السكاكي [illegible] فيما ادعى عليها بنفسها دلالة [illegible] بحسب التحقيق [illegible] الادعاء بنفسه فتامل حسن چلبي

مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الاصطلاح واتى
السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله
بالتحقيق ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم
نقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها
مستعملة في غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام قلقة
لانه قال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان يكون
الا زائدة مثله في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في
الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا كان اتفق كون
الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا
استعمل صاحب اللغة لفظ الغايط في فضلات الانسان مجازا او
صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعاء مجازا وصاحب العرف لفظ الدابة
في الحمار مجازا وهذا ايضا في الظاهر فاسد لان مثل ذلك مجاز فكيف
يصح الاحتراز عنه فلا بد ههنا من حذف مضاف اي احتراز عن خروج
ما اتفق او نحو ذلك ورد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشتق منه
اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد فسر الوضع بتعيين
اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين
بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع
وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة الخ لا حاجة الى تقييد الوضع
في تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم

قوله ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام اذ المطلق ينصرف الى الكامل فلا يتناول الوضع عند الاطلاق الوضع الادعائي والقرينة المذكورة قرينة الدلالة بلا شبهة اذ لو لم يوجد لم توجد الدلالة والادعاء تعسف هذا وقد اجاب الشارح في مختصره بوجه اخر وهو ان السكاكي لم يقصد ان مطلق الوضع بالمعنى الذي ذكر يتناول الوضع التأويلي بل مراده انه عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع التأويلي كما في الاستعارة فقيدناه بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه احيانا وهو الوضع بالتأويل ولك ان تقول لو قطعت النظر عن لزوم الدور لا معنى لقولنا الى نوع حقيقتها لان الكلمة المذكورة عين الحقيقة وجعل الاضافة بيانية او استعارة للفظ الحقيقة ومن هاهنا يظهر انه لو قيل بالنسبة الى نوعها الصحيح من غير دور واستدراك فليتأمل قوله لزم الدور اراد به توقف الشيء على نفسه سواء كان بواسطة ام لا فتأمل حسن چلبي

الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك فقوله يحترز
عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند
الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما
يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ
في الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما
هو لتعيين الدلالة فلا ينافي الوضع كما في المشترك فان المستعير
يدعي ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة
انما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد اعني غير المتعارف لا لنفي الاسد
مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى
عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره السكاكي بان التقييد
باصطلاح التخاطب وما يؤدي معناه كما لا بد منه في تعريف المجاز
ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في
الدعاء مجازا فكذا لا بد منه في تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه
نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع
له في هذا الاصطلاح ولا تاويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل
وانه مختص بالاستعارة فاهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة
مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد في تعريفها انما يمكن
بهذه العبارة اعني قولنا في اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح
اذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالا فيه بالنسبة
الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر
واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة في تعريف المجاز وما يقال

قوله بل الجواب الخ ارادة قيد الحيثية في تعاريف الامور التي تختلف بالاضافة ظاهر لما ينساق اليه الذهن وهذه الارادة تجري في القواعد المنطقية ايضا كما ذكروا في تعاريف الكليات الخمس وغيرها فلا اعتداد بما ذكر جلال الدين في شرح الايضاح من ان التقييد بالحيثية لا التفات اليه لانا لا نسلم انسياق الذهن اليه ولما قوله وعلى تقدير انسياق الذهن اليه لا يفيد فيما نحن فيه لان قولنا من حيث هي موضوعة له متعلق بالاستعمال ولا معنى لتعلقه بالوضع فان اريد بالوضع الوضع الذي هو وضع المخاطب لم يكن حاجة الى التقييد بالحيثية وان اريد اي وضع كان استعمال لفظ الصلاة في الدعاء اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فيما استعمل فيه فهو موضوع له بوضع ما من حيث انه موضوع له فلا اعتداد به ايضا لان المخاطب بعرف الشرع عبارة عن رعاية اوضاع ذلك العرف في استعمال الالفاظ فمن استعمل لفظ الصلاة بالدعاء كيف يكون مخاطبا بعرف الشرع ولو سلم انه مخاطب بعرف الشرع فلا نسلم ان استعمالها فيه من حيث انه موضوع له حسن چلبي

وما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره
فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات
فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف
الوضع بلام العهد اعني عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذي
استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي
وقع به التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد
الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب
ولا معنى لفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف
باختلاف الاضافات لا بد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث
هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن
اليه من العلم بكونه اضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريفات
الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلث ومعلوم
ان الكلمة بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا
لكن بحسب وضعين كما مر فالمعنى هاهنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة
فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر
عن امر اخر لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به هذا
المعنى مثل ما يقال ان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا
الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فالمعنى هاهنا ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له فح
يخرج عن التعريف نحو الصلاة اذا استعملها الشارع في الدعاء
لان استعمالها اياها في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء

قوله وهذا غلط الخ فيه بحث لان حاصل كلام المجيب ان قوله مع قرينة معناه مع نصب المتكلم قرينة ولهذا قال اذ لا نصب في الغلط والنصب فعل اختياري مسبوق بالقصد والارادة ولا قصد للغالط الى نصب اشارته قرينة تدل على عدم ارادته معنى الفرس على ان ثبوت القرينة في مادة لا يستلزم ثبوتها في جميع المواد فالغلط الذي لا يوجد فيه قرينة داخلة في تعريف المجاز وان لم يدخل فيه جميع افراده فتامل ثم ان اللفظ انما استعمل في معنى غير ما وضع له [illegible] فيرد ذلك نقضا على التعريف ولا يندفع بما اجيب وقد يقال في الجواب عن الاعتراض بالغلط المراد بالغير هو الغير المتعلق [illegible] ولكن كثر استعمال اللفظ غير ما وضع له في المتعلق وتبادره منه عند الاطلاق فعلى هذا اندفع الاعتراض بالغلط [illegible] ضعف قوله فيما سبق وثانيا انه لو ترك الخ فتامل حسن چلبي قوله الراجع الخ اعني الراجع الى معنى الكلمة احترازا عن الراجع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى جاء ربك والاصل جاء امر ربك فالحكم الاصلي في الكلام لقوله ربك هو الجر واما الرفع فمجاز [illegible] لاجل حذف كلمة [illegible] مقتضاها او لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها استغناء واضحا كالكاف في قولك ليس كمثله شيء والتقييد الثاني اعني المتضمن للفائدة احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرسن في انف الانسان حسن چلبي

والا لما احتيج الى القرينه بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له
لا يقال فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول
اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرناه انما هو اعتذار عن تركه وثانيا
انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى انه الكلمة المستعملة في غير ما هي
موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع
له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له
بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه
في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل واعترض ايضا بان تعريفه
للمجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح
واجيب بانه يخرج بقوله مع قرينه مانعة عن ارادة معناها اذ لا نصب
في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشار
الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه
قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا
قال اكتب هذا الفرس وقسم السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى
معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها لانه ان تضمن
المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف السكاكي
الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به اي بالطرف
المذكور الاخر اي الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس
المشبه به كما تقول في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع
مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص بالمشبه به وهو
اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية

قوله في انه كذلك ينبغي اي السبع كذلك ينبغي له ان يكون له اظفار ولفظ كذلك حال من المستقر في ينبغي قوله وكلامه الخ كلام في وجه التسمية هو الذي ذكره في صفحة الفصل الثالث وتداوره الشارح حيث قال [illegible] والمنية قد برزت مع الاظفار الخ ولا يخفى وجه اشعاره بان المستعار هو الاظفار قوله وسيجيء في كلامه ما ينافي جميع ذلك هو قوله في القسم الرابع الاستعارة بالكناية كما عرفت ان تذكر المشبه وتريد المشبه به [illegible] ذلك بنصب قرينة تنصبها ولا يخفى انه دال على ان المستعار هو لفظ المنية وسيجيء توفيق الشارح بين اقواله ان شاء الله تعالى حسن چلبي

بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يختص المشبه به اعني
السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه
الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار في معرض السبع
معها في انه كذلك ينبغي كما هو شان العاريه فان المستعير يبرز
مع العاريه في معرض المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما
مالك لها والاخر ليس بمالك ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور
او المتروك مستعارا منه ويسمى اسم المشبه به مستعارا ويسمى
المشبه مستعارا له وهذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه
في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار هو لفظ
السبع والمستعار له هو المنية وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرا
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك
ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق الاستعارة
بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة الى المصرح بها
والمكني عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه
هو المشبه به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية
وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية
والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة
للتحقيق والتخييل كما ذكرنا في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون
المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة
كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي من التحقيقية
حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن

قوله ومن الامثلة استعارة وصف احدى الصورتين منتزعتين من امور بوصف صورة اخرى فيه بحث لان المستعار ابدا هو اللفظ الدال على الصورة المشبه بها لا وصفها
كما يدل عليه ظاهر العبارة وان تاول ذلك بان المراد بالوصف اللفظ بناء على ان اللفظ كوصف يكتسبه المعنى فلا يناسب هذا التاويل في قوله لوصف صورة اخرى لان
المستعار له يكون نفس المشبه لا لفظه اللهم الا ان يراد بهذا الوصف معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فتكون اللام
في قوله لوصف الاخرى دالا على الغرضية لا صلة الاستعارة ... حسن چلبي

الامثلة استعارة وصف احدى الصورتين منتزعتين من امور لوصف
صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل مستلزم للتركيب المنافي
للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز
المفرد لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع
المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه
انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي
هي مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها
ان يكون كل استعارة مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او
غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه
لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد المعروف بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له انه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند
السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمين راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة فظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة
لا يدخلان في المجاز المعروف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له
فعلم انه ليس مورد القسمة واجيب بوجوه اخر الاول ان الكلمة
قد تطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة
في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال
الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من
غير قرينة مع انه صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز

قوله الثاني انا لا نسلم الخ للفاضل المحشي ههنا كلام طويل الذيل لكن نخطئه في اخر البحث عبارة الشارح في شرح الكشاف وهي قوله فان مبنى التشبيه على تشبيه
الحالة بالحالة بل وصف صورة منتزعة من عدة امور بوصف صورة اخرى بان لفظ الوصف مستدرك والصواب بل صورة وان المشبه مثلا هو الصورة
المنتزعة لا وصفها ظاهر الاندفاع لانه انما يتم اذا جعل الوصف في عبارة الشارح معطوفا على الحالة وليس كذلك بل على التشبيه والمراد بالوصف الاول المعنى
المصدري وبالثاني الصفة المعنوية التي هي وجه التشبيه فلا يتجه الاستدراك الذي ذكره اصلا فتامل قوله وفيه نظر لانه لو ثبت ان الخ يمكن ان
يجاب عنه بانه على تقدير ثبوت جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه انه لم يمثل
التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد اعتمادا على الامثلة المذكورة في فصل التشبيه فان جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى ان ما يصح مثالا
للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بان ينزل التشبيه الى الاستعارة مثل التمثيل المركب على عادته الجارية في كل باب من تتميم مباحثه وايراد النظاير من غير ذلك
الكتاب دفعا لتوهم اختصاص التمثيل بالمفرد قوله للقطع بان الخ قد ناقش فيه بان هذا الكلام مستعمل في المتردد بين الاقدام والاحجام ولا يوجد فيه تقديم الرجل
وتاخيرها حقيقة فالحق ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام كذلك حاصل في مفرداته فانه شبه انزعاج الخاطر عن الفعل بالتقديم ونفس الخاطر بالرجل وانقباض
الخاطر عنه بحيث لا ... تارة اخرى بالتاخير ... وهذه مخصوصة ... فصحت ... فمن السالك ... نعم ان التمثيل ... حسن

المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب
فان اريد بالوضع الوضع وبالتشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس
له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز
في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وضعا نوعيا على
ما تبين في علم الاصول الثاني لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب
بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه التمثيلي
قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد
نارا وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا المشبه به يقع استعارة
تمثيلية فهذا انما يصح لرد كلام المص حيث ادعى استلزام التركيب
ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد عد من التحقيقية مثل
قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر
عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام
حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب
لم يستلزم الافراد ايضا وهذا كاف في الثالث ان اضافة الكلمة
الى شيء او تقييدها او اقترانها بالف شيء لا يخرجها عن ان يكون
كلمة فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن
بتاخير اخرى والمستعار له هو التردد فهي كلمة مستعملة في غير
ما وضعت له وهذا في غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو غاية
في الحذاقة والاشتهار للقطع بان لفظ تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعمل في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام
في غير معناه الاصلي اعني صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة

قوله وأما قول أبي تمام البيت لا تسقني ماء الملام فإنني صب قد استعذبت ماء بكائي الصبابة رقة الشوق وحرارته يقال رجل صب أي عاشق واستعذاب الشيء عده عذبا ومعنى البيت لا تلمني لأن الملام على كثرة بكائي فإنه مستعذب عندي لا يؤثر فيه لومك أو لا تسقني أيها اللائم ماء الملام فإني ريان من البكاء لا التفت إلى ما ساءني من ملامك واعلم أن قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ليس من قبيل البيت المذكور كما توهمه الطائي نفسه حيث نقل أن بعض ظرفاء أصحابه بعث إليه قارورة وقال ابعث لنا من ماء الملام وذلك لأن الطائر عند إشفاقه وتعطفه على أولاده يخفض جناحه ويلقيه على الأرض وكذا عند تعبه ووهنه والإنسان عند تواضعه يطأطئ الرأس ويخفض من يديه فيشبه ذلك وتواضعه بإحدى حالتي الطائر على طريق الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح إليه قرينة لها فإنها من الأمور الملائمة للحالة المشبه بها على أنه يجوز أن تحمل الآية على الاستعارة التمثيلية أو قد يكون قد شبه حسن چلبي

يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر أخرى وهذا ظاهر
عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية
بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا بل هو أي معناه صورة وهمية
محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي كلفظ الأظفار في
قول الهذلي وإذا المنية أنشبت أظفارها فإنه لما شبه المنية
بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته أي تصوير
المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها أي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به
فاخترع لها أي للمنية صورة مثل صورة الأظفار المحققة ثم
أطلق عليها أي على المثل يعني على الصورة التي مثل صورة الأظفار
لفظ الأظفار فتكون استعارة تصريحية لأنه قد أطلق اسم
المشبه به وهو الأظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية
شبيهة بصورة الأظفار المحققة والقرينة إضافتها إلى المنية
والتخييلية عنده لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية
ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال
الشبيه بالإنسان المتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة فصرح
في هذه الصور بالتشبيه ليكون الاستعارة في الأظفار فقط
من غير استعارة بالكناية وقال المصنف إنه بعيد جدا إذ لا يوجد
له مثال في الكلام وأما قول أبي تمام لا تسقني ماء الملام فزعم
السكاكي أنه استعارة تخييلية غير تابعة للمكني عنها وذلك
بأنه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه

قوله أو قد يكون قد شبه الملام بالماء المكروه ووجه الشبه أن اللوم يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام كذا في الإيضاح وفيه نظر لأن ما ذكره ليس بمناسب للمقام فإن الشاعر ينبغي أن يدعي ههنا أن حرارة غرامه لا تسكن أصلا لا بالملام ولا بشيء غيره فكيف يجعل ما ذكر وجها للتشبيه وقد أشار إلى المعنى الذي ذكرته من قال [illegible] فليا منى اللوم على أن تسكين غليل الأوام ملايم وصف المشبه به بالمكروه [illegible] قوله ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها أجيب بأن السكاكي في هذا الفن خصوصا في مثل هذه العبارات ليس بصدد التقليد لغيره حتى يعترض عليه بأن تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة معتد بها مما لا يعتد به قال جلال الدين الثاني في شرح الإيضاح يشكل على قول السكاكي ما إذا جمع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكناية كما تقول أظفار المنية والسبع نشبت بفلان فإن أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وأما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المحذور لأن الأظفار حقيقة وإنما التجوز في إثباتها للمنية وأما فيها إليه انتهى كلامه والجواب أن السكاكي أن يقدر في مثله أظفار آخر بأن يقال التقدير أظفار المنية وكذا أظفار السبع كما تقدر في نظائره حسن چلبي

لكنه مستهجن وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد
شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم أضاف
الماء إليه ليكون استعارة تخييلية أو يكون قد شبه الملام
بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه كما في لجين الماء فلا
يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا أيضا
لأنه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه أو شراب مكروه
ولا دلالة للفظ على هذا وفيه أي في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف
أي أخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل
عليها دليل ولا تدعو إليه حاجة وقد يقال إن التعسف فيه أنه لو
كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية
وهذا في غاية السقوط لأنهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر أبو علي
في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وأيضا إنهم يقولون إن للوهم
قوة تخدمه وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور
والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره التخييلية تفسير غيره لها
أي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال
وجعل الأظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب أن تجعل للشمال
صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة
تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره
الاستعارة إثبات اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة

قوله ولهذا قال الشيخ الخ اراد باليد هنا اليد من حيث اضافتها الى الشمال بدليل قوله ثم انك لا تستطيع ان تزعم الخ واراد باليد ثم اليد لا من تلك الحيثية فلا يرد ان قول الشيخ محمد عليه لا لان كون اللفظ استعارة ينافي كونه حقيقة لغوية قوله لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة حاصل الجواب اختيار الشق الثاني ومنع صيرورة النزاع لفظيا حسن چلبي

في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر انه لا خلاف في ان
اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل
عن شي الى شي اذ ليس المعنى على انه شبه شيا باليد بل المعنى على
انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييلية على تفسير السكاكي دون المص لان الاستعارة في
شي تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق
ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشي للشي من غير توهم تشبيه
بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خص التفسير
المذكور بغير التخييلية يصير النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما
اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام
المجاز اللغوي لانا نقول ما ذكرت في معنى الاستعارة المقتضي
للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام المجاز اللغوي
وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى
الاستعارة في التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها وهو الاظفار
والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في معناه الحقيقي ليكون حقيقة
لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازا لغويا وقسما من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكي فظاهر ان النزاع ليس بلفظي والقول باجماع السلف
على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض بل لا يبعد ان يدعى
اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره السكاكي في التخييلية ان يكون
الترشيح استعارة تخييلية للزوم ما ذكره السكاكي في التخييلية

قوله وفي الترشيح بغير لفظ الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يرد ان الترشيح قد يقترن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية السبعية بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا للاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكناية كما سنذكره الان حسن چلبي

من اثبات صورة وهمية فيه اي في الترشيح لان في كل من الترشيح
والتخييلية اثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية
التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك
اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه
به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة وكما اعتبر هنالك
صورة وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا ايضا معنى وهمي شبيه
بالتجارة وآخر شبيه بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما
استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان التعبير عن المشبه
الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه
الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه الموضوع له كلفظ
الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه
مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه
غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي
الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله غير ان التعبير عن المشبه
هو المعهود الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على
بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه هنا هو الصورة الوهمية الشبيهة
بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه ايضا ليس بلفظه
بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة للصورة
المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي
وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح

قوله وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به فيبحث وهو ان هذا الكلام مبني على ان لا ترشيح في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر
مشكل لان الترشيح فيها يقترن بلفظ المشبه نحو مخالب المنية نشبت بفلان فانه ترشيح لها الآن يقال التخييلية تكرير سوى الاستعداد فلا يحتاج
الى الاحتياج سوى فتأمل هنا وقد يرد الجواب المذكور بان خاصية المشبه به في التخييلية وان قرنت بالمشبه لكن المراد بالمشبه المشبه به
عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فيثبت الاحتياج اليه
على ان في التخييلية بلفظ لا يلايم بحسب الظاهر وفي الترشيح بلفظ يلايم جنسه كاف لدفع ما ذهب اليه قوله فالمشبه به هو الاسد الموصوف
هذا التوجيه وان صح في المثال الذي اورده اعني رأيت اسدا يفترس اقرانه لكن لا مساغ له في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
متعلق بالعهد لا طلب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل الحقيقي حتى يستعار هذا القيد للعهد كما يشهد به الذوق
السليم وعلى هذا رد الفاضل المحشي الجواب المذكور بانه حينئذ يكون ذلك الوصف من تتمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة
المستفادة من التشبيه مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن ان يقال مراده ان المشبه به هو الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لا انه

فاعتباره في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز
والاستعارة ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله
انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة
للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل
اعتراض المص مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر
الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية
مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه
وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لان جعل المشبه
به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رايت اسدا يفترس اقرانه
ورايت بحرا متلاطما امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس
الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها
مجاز عن الصورة المتوهمة لتصح اضافتها الى المنية فان قيل فعلى هذا
لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين
المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه
لا المجموع المركب منهما واي معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه
وعني بالمكني عنها اي اراد السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به
على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع
بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة
الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه
اعني المنية واريد به المشبه به اعني السبع فالاستعارة بالكناية

قوله ولا اعتراف بحقيقة الشيء اكمل اعتراف فانه منصوب بفعل محذوف اي لا تجرا اعترافا وقوله اكمل نعت له سان لقوله تجد قوله مرادفا للفظ السبع فيه بحث لان المنية اسم للفرد الغير المتعار ف
ولذا لم يصح معنى الادخال والسبع اسم للماهية المطلقة فذا كرومي وانسان فكيف يجتمع ادعاء الترادف مع ارتكاب ذلك التاويل اللهم الا ان يراد بالمترادف المتصادق حسن چلبي

بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه
لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة
المكني عنها بان لفظ المشبه فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية
مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت
لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة
المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التي
جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس
اعني تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه
لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها والا
فلا دخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي
عن هذا الاعتراض حيث اورد سوالا وهو ان الاستعارة تقتضي ادعاء
ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره
ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه والاعتراف
بحقيقة الشيء اكمل من التصريح باسم جنسه ثم اجاب بانا نفعل ههنا
باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه به فكما ندعي
هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ
لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة
عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي هنا اسم المنية اسما للسبع
مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان تدخل المنية في جنس
السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير

قوله ثم مذهب على سبيل التخييل اي سبيل الايقاع في الخيال لا على سبيل التحقيق حسن چلبي

مستعار ثم تذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان
يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين
فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية للمنية مع التصريح بلفظ
المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون اللفظ المنية مستعملا
في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من
جنس مسمى الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة
بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر
استعماله في الموت بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة
فليتامل وبالجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت
وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا
يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل
مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمنية المشبه به اي السبع وهذا مما لا
يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف
لا الادعائي الغير المتعارف لان الادعائي بما هو عين المشبه الذي هو
المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف
الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق
من حيث هي موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نسلم ان استعمال لفظ المنية
في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع
له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا

قوله وفيه ما فيه وجهه على ما نقل عنه رحمه الله ان ما ذكر على تقدير تسليمه لا يفيد الادعاء مع كون المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية ولا يوجب كونه مجازا اذا لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعتبر في المجاز عندهم وبهذا تبين بطلان الاعتراض بان اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة او كناية يجب ان يكون مجازا وذلك لان مراد الشارح ان تعريف المجاز الذي ذكروه لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مرية فيه نعم لو عرف المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل في تعريفه لكن لم يعرف به قوله وح يندفع الاشكال بحذافيره اي بجميعه في الصحاح حذافير الشيء اعاليه ويقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اي باسرها والواحد حذفار حسن چلبي

فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتاويل المذكور وبيان
ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له كما في مثل
قولنا دنت منيته فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع للسبع مرادف
له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية فاستعماله
باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله
فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع
والموت فرد من الافراد فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه
على ما فهموه وفيه ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ
السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف
له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس مستعار منه على ما
سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة
المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز
اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة
بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا الاشكال عليه الا انه
صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن
السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر فصل المجاز
العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فجاء الاشكال
فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة
معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق
كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره واختار

قوله وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة بالتبعية يجعله هو استعارة بالكناية فيه بحث لان هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى لعلكم تتقون لان القرينة ههنا استحالة الترجي عليه تعالى وكذا في قوله تعالى
ربما يود لان القرينة ههنا استحالة لكثرة الوداده قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح توجيها لارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية في الايتين المذكورتين يجعل الاتقاء
استعارة بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينتها ويجعل الوداده الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة تهكما بالكفار ويجعل ذكر ربما قرينة لها وفيه ايضا بحث لان [illegible] تتقون الاتقاء
الخالص عن المأخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على توجيه السكاكي في المرجو الخاص فهي [illegible] الاستعارة بالكناية لا يتأتى ان تكون تبعية كما لا يخفى فلا يفيد
السكاكي في دفع التبعية من البين وكذا الكلام في ربما يود الاية والاوجه ان يقال طريق الرد ههنا ان يقال المخاطبون [illegible] استعارة بالكناية عمن يرجى منهم الاتقاء والقرينة نسبة التقوى المرجو اليهم
بذكر لعل وتتقون وهكذا الحال في ربما يود فتأمل حسن چلبي

السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ان تكون في الحروف والافعال
وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعية
استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها اى قرينة
الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في المنية واظفارها
حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها
ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت
والحال حقيقة لا استعارة تبعية لكنها قرينة لاستعارة النطق
للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة
النطق اليه قرينة للاستعارة وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات
يجعل اللهذميات استعارة بالكناية على المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في ساير الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط
ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم
في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والامكنة
واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة
التبعية يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية
يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب
الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره بانه اي السكاكي
ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد
بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اى التخييلية

قوله فتكون استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ضمير الفعل وتعريف الخبر باللام يدلان على حصر العلاقة في المشابهة ولا خفاء في هذا الحصر
لان السكاكي صرح في كتابه بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كانت قرينتها اعني نطقت امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي
ليس الا المشابهة كما صرح به الفاضل المحشي في شرح المفتاح فصح قوله فتكون استعارة لا مجازا مرسلا وان دفع ما يقال [illegible] يرد انه قد تقرر انه يجوز ان يكون
اللفظ الواحد استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين فلم لا يجوز ان يكون ههنا هذا من القبيل على انه لو سلم تحقق علاقة اخرى غير المشابهة ثم لم يرد ايضا هذا التوهم
لان التخييلية عند السكاكي عبارة عن ان توجد صورة وهمية محضة شبيهة بصورة محققة حسا او عقلا فيستعار لها اللفظ الدال على الصورة المحققة
فالقول بتحقق الاستعارة التخييلية في هذه الصورة يستدعي القول بتحقق التبعية وهو المطلوب قوله فيما لا ينبغي ان يلتفت اليه لانه بعد تسليمه
لا يفيد شيئا اذ يعود الفساد المهروب عنه باختيار مجازية التبعية وهو وجود الاستعارة بالكناية بدون التخييلية حسن چلبي

التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه
الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون
صورة وهمية محققة واذا لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة
المكني عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال
واشباهه بدون التخييلية ومع وجود الملزوم بدون اللازم محال
وذلك اى عدم استلزام المكني عنها التخييلية باطل بالاتفاق والا اي
وان لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقة بل قدرها
مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا مرسلا ضرورة
ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا
فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكني عنها مغنيا عما
ذكره غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر اخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان
يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزمه ان يقدره
استعارة والاستعارة في الفعل لا يكون الا تبعية وما يقال ان
مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما
تكون اذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين
الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة في
غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظة نطقت
اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية لانها ليست من نطقت
بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك

قوله ولانسلم بكلام السكاكي اما اولا فلان قوله الاستعارة التخييلية ليست في نطقت بل في الحال تمام لا معنى له اصلا لان الحال عنده استعارة بالكناية والتخييلية
عنده يجب ان يكون ذكر المشبه به وارادة مشبه لا تحقق له حسا ولا عقلا وانتفاؤه في مثل نطقت الحال اذا جعل نطقت حقيقة مما لا ينبغي ان يخفى على
احد واما ثانيا فلان السكاكي بعد ما عنون في تعريف الاستعارة بالكناية بذكر شيء من لوازم المشبه به والترم في امثلة تلك اللوازم ان تكون على سبيل
التخييلية فليس وقد ظهر ان الاستعارة بالكناية لا تنفك عن الاستعارة التخييلية على ما عليه سياق كلام الاصحاب وهذا صريح في ان المكنية يستلزم التخييلية اذ قد
صرح فيما قيل بان التخييلية توجد بدون المكنية كما في قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع واما ثالثا فلانه قد صرح السكاكي بان نطقت في نطقت الحال امر
وهمي كاظفار المنية وهذا صريح في انه استعارة تخييلية عنده وبالجملة جميع ما ذكره هذا القائل مخالف لصريح كلام المفتاح قوله فهو لا يقوم دليلا على ابطال
كلامه يرد جمال الدين في شرح الايضاح بان المراد اتفاق اصحاب علم البيان قبل ظهور السكاكي اذ ليس له خرق اجماعهم كما بين في علم الاصول والجواب ان القدح
في اجماع البيانيين مبني على ان اجماعهم في الامور اللغوية معتبر وهو غير مسلم كما اشار اليه الدماميني في اوائل شرح المغني حيث رد ان هشام نقل ابن الخباز من شيخه بان
الالف المنزه ... لا تنبيه للمتوسط وان الذي للقريب بان فيه خرق اجماع النحاة. حسن چلبي

المكني عنها عن التخييليه ان التخييليه مستلزمه للمكني عنها لا على العكس
كما فهمه المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم
للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييليه اما اذا قلنا نطقت
الحال فالمكني عنها موجودة دون التخييليه فانها من قسم المصرح بها
ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام
السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه
ادنى نظره فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكني عنها
للتخييليه اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه
لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
ينقضون عهد الله ان في العهد استعاره بالكنايه وتشبيها بالحبل
والنقض استعاره لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهما
فيكون قرينة الاستعاره بالكنايه استعارة تحقيقيه لا تخييليه
وان اراد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
عدم انفكاك المكني عنها عن التخييليه انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييليه بدونها كما ذكر في اظفار المنيه
الشبيهه بالسبع ومتى توجد بدون التخييليه كما صرح به في المجاز
العقلي حيث قال ان قرينه المكني عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار
في اظفار المنيه ونطقت في نطقت الحال او امر محقق كالانبات في
قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير الجند فان قلت
هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد صرح

قوله وان لا يشم رائحته لفظا انما قال لفظا لان المعنى على التشبيه قطعا وانما ذكروا اشمام الرائحة المبني على القلة لانه لو زيد عليه بان يبين مثلا المشبه المذكور بالمشبه
اما صريحا او ضمنا كما في الخيط الابيض والاسود حيث بين بقوله من الفجر او بان يذكر وجه الشبه كما رأيت اسدا في الشجاعة لم يكن هناك استعارة اصلا بل بعد
مثل ذلك تشبيها ومثال اشمام رائحة التشبيه قوله قد زر ازراره على القمر بان فيه ذلك الاشمام فعلى حسن الاستعارة فيه ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر
المشبه به فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة الاستعارة به من ذلك قوله ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة اي ولاجل ان اشمام رائحة التشبيه
يخل بحسن الاستعارة قلنا بانتفاء الاستعارة في هذا المثال لتجاوزه عن مرتبة اشمام الرائحة الى التصريح بوجه الشبه تأمل قوله وذلك الخ نقض بما سابق اي كون عدم اشمام
الرائحة من شرائط حسن الاستعارة ثم الظاهر المتبادر من كلامه ان اشمام الرائحة المذكورة فيما سبق يبطل الغرض من الاستعارة وفيه نظر لان يخرج الكلام حينئذ عن
الاستعارة والمدعى انتفاء حسن الاستعارة في صورة اشمام الرائحة المقتضى ثبوت اصلها ولو على تنبيه التفهيم الا ان يصار الى حذف المضاف اي يبطل كمال الغرض وقوله اعني ادعاء
تفسير الغرض وكماله بان لا يتحقق في اللفظ اشعار بان يكون المستعار منه اقوى في وجه الشبه اللازم في ذلك الاشمام فتدبر حسن چلبي

صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر لامر وهمي شبيه
بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعيه نعم يستفاد
من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني
عنها والتخييليه تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه
الحال بالمتكلم استعارة بالكنايه واثبات النطق لها استعارة تخييليه
ويكون نطقت حقيقه مستعمله في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار
فلا يلزم القول بالاستعاره التبعيه وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييليه عندهم حقيقه كيد الشمال واظفار
المنيه **فصل** في شرائط حسن الاستعاره حسن كل من الاستعارة
التحقيقيه والتمثيل على سبيل الاستعاره برعاية جهات حسن
التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا
بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه
وذلك لان مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وان
لا يشم رائحته لفظا اي وبان لا يشم كل من التحقيقيه والتمثيل
رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا
في الشجاعه تشبيه لا استعاره وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه
يبطل الغرض من الاستعاره اعني ادعاء دخول المشبه في جنس
المشبه به والحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه
به اقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر ظلمناك في تشبيه
صدغيك بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي ومن
زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان يكون مطلقة غير معقبة بصفة

او تفريع كلام ملايم لاحد الطرفين فقد اخطأ، لان المرشحه من احسن
انواع الاستعاره ثم المجرده ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحه كما مرّ
ولذلك اى ولاجل شرط حسنه ان لا يشم رايحة التشبيه لفظًا يوصى
ان يكون الشبه اي مابه المشابهه بين الطرفين جليًّا بنفسه او بسبب
عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازًا اي تعميه في المراد
يقال لغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب
وارطاب يعني يصير الغازًا اذا روعي شرايط حسن الاستعاره واما
اذا لم تراع كما لو شم رايحة التشبيه فلا يصير الغازًا لكن يفوت الحسن
كما لو قيل في الحقيقه رايت اسدًا واريد انسان ابخر وفي التمثيل
رايت ابلا مائة لا تجد فيها راحله واريد الناس من قوله عليه السلام
الناس كابل مائة لا تجد فيها راحله وفي الفايق تجدون الناس
كالابل المائة ليست فيها راحله الراحله البعير الذي يرحله الرجل
جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبه
التي لا توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليست
مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كانه قيل كالابل المائة
غير موجوده فيها راحله وهي جمله مستانفه وبهذا ظهر ان التشبيه
اعم محلا بمعنى ان كل ما يتاتى فيه الاستعارة التحقيقيه او التمثيل
يتاتى فيه التشبيه وليس كل ما يتاتى فيه التشبيه يتاتى فيه
الاستعاره التحقيقيه والتمثيل لجواز ان يكون وجه التشبيه فيه
خفيفا فتصير تعميةً والغازا وتكليفا بما لا يطاق كالمثالين
المذكورين ويتصل به اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين

الطرفين لا يحسن الاستعاره ويتعين التشبيه انه اذا قوي التشبيه
بين الطرفين حتى اتحد كالعلم والنور والشبهه والظلمه لم يحسن التشبيه
وتعينت الاستعاره لئلا يصير كتشبيه الشي بنفسه فاذا فهمت
مسئله تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كان في قلبي نور او كذا
اذا وقعت في شبهه تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كاني في ظلمه
والاستعارة المكني عنها كالتحقيقيه في ان تحسنها برعايه جهات
حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة التخييليه حسنها
بحسب حسن المكني عنها لانها لا تكون الا تابعه للمكني عنها عند المص
وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقه كما مر فحسنها تابع لحسن
متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعه
للمكني عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعه لها
وقلما تحسن الحسن البليغ غير تابعه لها ولهذا استهجن ما ذا اللام ولقايل
ان يقول لما كانت التخييليه عنده استعاره مصرحه مبنية
على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضا كما
ذكر في التحقيقيه والمكني عنها **فصل** اعلم ان الكلمه كما توصف بالمجاز
لنقلها عن معناها الاصلي كذلك توصف به ايضا لنقلها عن اعرابها
الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القريه
والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز
بالزياده فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر في
ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول

قوله للقطع ان المقصود سؤال اهل القرية لم يلتفت الى قول القاضي بان القرية تطلق على الاهل والجدران جميعا على وجه الاشتراك لانه معلوم ان القرية موضوعة للجدران المخصوصة دون الاهل فاذا اطلقت على الاهل لم تطلق الا بقيام قرينة دالة على المحذوف ولو كانت مشتركة لم يكن كذلك قوله فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس فان قلت اذا كان مثله خبر ليس ولا شك ان اسمه شيء لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدا نكرة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلت كلمة مثل لغاية توغلها في الابهام لا تتعرف فلا محذور قوله والاحسن ان لا تجعل الكاف زائدة فيه بحث اذ لو لم تجعل الكاف زائدة لزم اثبات المثل له سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا وذلك لانه اعز وجل مثل لمثله والمقدر حينئذ انتفاء مثل المثل لا يقال لا نسلم ان الله تعالى مثل المثل وانما يصدق لو كان مثله موجودا الا انا نقول صدق القضية ليس يتوقف الا على وجود الموضوع وصدق وصف المحمول عليه في نفس الامر وهما متحققان هنا واما وجود متعلق المحمول فلا يتوقف صدق القضية عليه كما لا يخفى فالوجه ان الكاف زائدة اللهم الا ان يقال اذا لم يوجد متعلق المحمول اعني مثله لم يصدق وصف المحمول عليه وفيه ما فيه فتامل على انه ربما يقال المفهوم من هذا التركيب على تقدير عدم زيادة الكاف نفي ان يكون لمثله مثل ما سواه بقرينة الاضافة كان المفهوم من قول المتكلم ان دخل داري احد فكذا احد سوى المتكلم وايضا لا نسلم انه لو وجد له مثل لكان هو مثلا لمثله لان وجود المثل محال والمحال جاز ان يستلزم محالا اخر فتامل قوله ويكون من باب

لكنه قد حاول التنبيه على ان ذلك اقتدا بالسلف واجتذابا بضبع
السامع عن المزلق عند انضاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال
وقد يطلق المجاز على كل كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم
الى الاعراب للبيان وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من
نوع الى اخر بحذف لفظ او زيادة لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك
وقوله واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء اي جاء
امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسأل اهل القرية للقطع بان المقصود
سؤال اهل القرية وان كان الله قادرا على انطاق الجدران ايضا
قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر يرجع الى غرض
المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يحكم بالحذف لجواز ان يكون
كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد اهلها فاراد ان يقول لصاحبه
واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن اهلها
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس اشجارك
وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في
الاول الى الرفع وفي الثانية الى النصب بسبب حذف المضاف وليس
مثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير الى
الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود نفي ان يكون شيء
مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان لا تجعل الكاف
زائدا ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما انه نفي للشيء بنفي
لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي
زيد اخ فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ

قوله ابقعت لذاته وبلغت اترابه الايفاع ما ارتفع من الارض وايفع الغلام ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وهو من النوادر ولدات الرجل اترابه اعني اقرانه في السن جمع لدة والهاء عوض عن الواو الذاهبة من اوله لانه من الولادة وهما لدان وقد تجمع على لدون والاتراب جمع ترب بكسر المثناة من فوق وقرا شيرا الى معناه قوله ولذلك يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان قلت كيف يستعمل هذا اعني ليس كمثله شيء فيمن له مثل وهو مسوق لنفي المثل قلت معنى كلامه فيمن يتصور له مثل ومن لا يتصور له ذلك على ان استعماله لنفي المثل ادعاء لا ينافي ثبوته حقيقة حسن چلبي

اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ
اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون
لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله
اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم
قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته
فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله
وعمن يكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت
لذاته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ لا فرق بين قوله
ليس كالله شيء وبين قوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية
من فائدتها وهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي
المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان فان معناه
بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن
الجواد لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيما لا يد له وكذلك
يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له فان كان الحذف والزيادة
مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله او كصيب من السماء اي كمثل
ذوي صيب وقوله فبما رحمة من الله اي فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز
قال صاحب المفتاح ورأيي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز
او مشتبها به لاشتراكهما في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان
يعد مجازا ولهذا لم يذكر الحد شاملا له لكن الهمم في ذلك على السلف
وفيه نظر لانه لو اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا
نزاع له في ذلك سواء على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم

قوله اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم الانسب لسياق كلام المصنف ان يقول اعني ذكر الملزوم وارادة اللازم وما ذكره انما يوافق اصل السكاكي . حسن چلبي

جعلوه من اقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسرة بتفسير يتناوله
وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملا
في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي
نقله السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع
واضع لملاحظة بين الثاني والاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع
من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لم يدخل في تعريف السكاكي
ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما
كما يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا
يتفرد به الكناية في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت
اذا تركت التصريح به وتسمى في الاصطلاح تطلق على معنيين احدهما
معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم
مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني
نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد
به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز
ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة
ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طويل النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى
الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد
الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء

قوله وارادة المعنى جائزة لا واجبة المراد بجواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية هو ان الكناية من حيث انها كناية لا تنافي ذلك كما ان المجاز ينافيه لكن قد يمتنع ذلك في الكناية بواسطة
خصوص المادة كما في الرحمن على العرش استوى وقد ذكرنا في مباحثنا خلاف الكلام لا على مقتضى الظاهر للبلاغة قوله لان الكناية كثيرا ما تخلو من المعنى الحقيقي
ما اورده في التلويح من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي في ذهن السامع لينتقل عنه الى المكنى عنه فيكون الموضوع مقصودا في الكناية من حيث التصوير
دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من قصد المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المستعمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع مقصودا
في الكناية دون المجاز تحكم قوله ولا يقال جاء الامير معه وحاصله ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع وهذا اعتذار الخاطب كما حققناه في الفن الاول قوله ان
معنى قوله من جهة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف ولا حاجة اليه لانه اذا كان الفارق جواز ارادة المعنى كان جهة الفارق
مستفادة من ارادة المعنى حسن چلبي

بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة
لارادة الحقيقة وملزوم معاند لشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف
المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا
واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة
فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة
طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى
الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد
وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان
لم يكن كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد
في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة
اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها
فالاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة
والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح
وعدم التصريح وبهذا يشعر قول المص انها تخالف المجاز من جهة
ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم
اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا
يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فوجه التوفيق
بين كلامي المص ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز
ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح
والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى

قوله وفيه ما فيه يعني ان هذه غاية بعيدة لا تفهم من اللفظ فتأمل حسن چلبي

مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني وهو لازم
الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق السكاكي
وغيره بين الكنايه والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكنايه من اللازم
الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامه
اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث
الذي هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع
الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه
الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم
ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينه
قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون من المجاز ايضا كذلك
وح اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم
كما في المجاز فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم
ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال عنه لانه قال مبنى الكنايه على
الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكون ان هنا لازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم
ح بمنزلة الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم
من الطرفين من خواص الكنايه دون المجاز او شرط لها دونه قلنا
لا نسلم ذلك وما الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون
وجوده على سبيل التبعيه كطول النجاد التابع لطول القامه ولهذا
جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان فان الكنايه

قوله اختصاص بموصوف معين عارض المراد الاختصاص ما يعم الحقيقي كما انا اشتهرت برا المضافيه مثلا فصار كالملا في انها بحث لا تحيد بعضيا وغيره
وانما وصف الاختصاص بالمعروض لان الصفة من حيث هي مثلا لا تختص بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما فيكون اختصاصها بموصوف فيها ثابت
خارجة عن مفهومها ويكون عارضا **قوله** بكل ابيض مخذم الابيض السيف والجمع بيض **قوله** ليحصل الانتقال من العام الى الخاص يعني ان الكنايتين المذكورتين عامتان
بحسب المفهوم من المكنى عنه فلا بد من الاختصاص بحسب التحقق حتى يحصل الانتقال من العام بحسب المفهوم الى الخاص بحسبه فلا يرد ان لا عموم ولا خصوص بعد
الاختصاص كما يفهم من العبارة حسن چلبي

الكنايه ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال
الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكنايه ثلثة
اقسام الاولى اي القسم الاول والتانيث باعتبار كونه عبارة عن الكنايه
يعني الاولى من الكنايه المطلوب بها غير صفة ولا نسبه فمنها اي من
الاولى ما هي معنى واحد وهو ان يتفق في صفة من الصفات اختصاص
بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفه ليتوصل بها الى ذلك
الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان
المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية
عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان تؤخذ صفة فتضم
الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصه بموصوف فيتوصل بذكرها
اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامه عريض الاظفار
ويسمى هذا خاصه مركبه وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل
السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبه والثانيه اعني ما
هي مجموع معان بعيده وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر
القريبه في القسم الثالث بما يكون الانتقال بلا واسطه والبعيده
بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسله والكنايه التي هي
معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليه عن الواسطه لظهور
ان ليس الانتقال من حي مستوي القامه عريض الاظفار الى شيء ثم منه
الى الانسان والجواب ان القرب ههنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ

قوله الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اطلاق المسبب على الذات والسبب على النجاد ليس بالمعنى المتبادر بل المراد من المسبب المتعلق بالفتح وبالسبب المتعلق بالكسر كما يقال هذا سبب من ذلك اي متعلق به قوله نحو زيد حسن الوجه اصله حسن وجهه نقل الضمير الذي اضيف اليه الوجه الى الصفة ابهاما الى ان الحسن شاع في جميع اجزائه فلما رفع الحسن الضمير الراجع الى زيد امتنع ارتفاع الوجه به لانه لا يرفع فعل واحد ومثنى في معناه اسمان سواء كانا ظاهرين او مضمرين او مختلفين ثم لما اريد بيان الموضوع الموصوف بالحسن اضيف اليه الصفة فقيل زيد حسن الوجه وقس على هذا زيد طويل النجاد اي حمائل السيف ونظايره حسن چلبي

لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى اخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول هند طويلة النجاد والزيدون طوال الانجاد فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسنادها لصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب على المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دلالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقويهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه تقبح فيه الاضافة وكذا تقبح هند

قوله قلت للقطع بانها على انك اذا تحققت فالمسند الى المضمر هو طويل النجاد لا مجرد الطويل كذا في شرح المفتاح فلا تصريح هنا لحقيقة بل شائبة منه قوله وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل انما قال بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مما لم يفرط دليل على علو الهمة وحسن الفهم ولهذا وصفت بنت ها[...] النبي صلى الله عليه وسلم بان كان عظيم الهامة فان قلت الاستدلال من عريض القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليها بواسطة انه يدل على كثرة الرطوبة الدماغية لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة يورث غلبة البرودة والنسيان فلا وجه لعد هذا انتقالا بلا [...] الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكره تدقيق لا يلاحظه اهل العرف بل ينتقلون منه اولا الى تلك البديهة فلا يعدون والجواب انه لا امتناع [...] رده [...] الدين في شرح الايضاح بان القريبة والبعيدة بالنسبة الى المطلوب والواسطة ليست بمطلوبة والا كانت كثرة الرماد كناية قريبة عن كثرة احراق الحطب ولا قائل به والجواب انه كون الشيء مطلوبا او غير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم ويجوز ان يكون قصده الى جعل عريض الوسادة كناية عن عريض القفا ومثل هذا يحتاج الى السماع حسن چلبي

هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلو زعمت انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا جعلتها تصريحا كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما يشتمل الى اشارة الى ذكر احد الطرفين حيث جعل تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في المعنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها وخفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الرأس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود بل انما ينتقل منه الى المقصود بل لكن لا في بادي النظر وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المص ففيه نظر بل هو الكناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال فيه بواسطة

وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة
كقولهم كثير الرماد وكناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد
الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا
كل ضمير في منها عايد الى الكثرة التي قبله الى كثرة الطبايخ ومنها اى كثرة
الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف ومنها
الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسايط وكثرتها تختلف
الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها
اكثر من ان تحصى الثالثة من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اي
اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلو
بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه
ههنا كقوله اى قول زيادة الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص
ابن الحشرج بهذه الصفات اي ثبوتها له سوا كان على طريق الحصر
ام لا فترك التصريح باختصاصه بان يقول انه مختص بها او نحوه
مجرور معطوف على ان يقول اي بمثل القول ومنصوب معطوف
على مفعول ان يقول اي او ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من
العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد
ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج والسماحة لابن الحشرج
او سمح ابن الحشرج جعل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص
الصفة بالموصوف صرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار اضافتها
او اسنادها الى الموصوف او ضميره الا ترى ان طول القامة المكنى عنه

عنه بطويل النجاد مضاف الى ضميره في قولنا طويل نجاده ومسند الى
ضميره في قولنا طويل النجاد وكذا في كثير الرماد وغيره كذا في المفتاح
وبه تعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا هو الحصر فترك التصريح
باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات في قبة
تنبيها على ان محلها ذو قبة وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء
مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوي
في الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر
في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اي قول زياد في كون
الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين
برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك
لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو
قايم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد
كان تصريحا باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة
غير صريح وليس قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد
للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة
الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة
هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت ههنا قسم رابع وهو ان

قوله لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال نوقش فيه بمنع الاستحالة كقولنا نعم كثير الرماد مجيبا عن مضيافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله ازيد كثير الرماد ام لا اي هو كثير الرماد فعدم ذكر الموصوف عدم ذكره لفظا وتقديرا وقد صرح بهذا في مختصره حيث قال ولا يخفى ان الموصوف بها يكون مذكورا لفظا او تقديرا والموصوف فيما ذكر من المثال لم يكن مذكورا لفظا لكنه مذكور تقديرا وحكما قوله وفيه نظر وجهه ما سبق من ان العموم لا ينافي الانقسام لجواز ان يكون بين القسم والمقسم عموم من وجه كما هو المشهور قال في المختصر والاقرب انه انما قال يتفاوت لان هذه الاقسام تتداخل وتختلف باختلاف الاعتبار من الوضوح والخفا وقلة الوسايط وكثرتها قوله اذا كانت عرضية مسوقة الظاهر ان قوله مسوقة لاجل موصوف غير مذكور صفة من صنع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور لكن لا يخفى ان فيه نوع قصور لجواز ان يساق الكناية لاجل موصوف غير مذكور من غير ان يقصد به التعريض كما اذا قلنا المؤمن هو غير المؤذي واردت نفي الايمان عن المؤذي مطلقا من غير قصد تعريض بمؤذ معين قوله ومنه المعاريض في الكلام وفي المثل ان في المعاريض لمندوحة اي سعة عن الكذب قوله وهي التورية بالشيء عن الشيء وريت الخبر عنه تورية اي سترته واظهرت غيره كانه ماخوذ من وراء الانسان كانه يجعله وراءه حيث لا يظهر حسن چلبي

يكون المطلوب صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتين احديهما المطلوب بها نفس الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من يده ولسانه فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض الشيء بالضم ناحيته من اي جانب جنبة يقال نظرت اليه عن عرض وعرض كعنب وعنق اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير

قوله فيختص باللفظ المركب لان الدلالة على المعنى المعرض به لما لم يكن من جهة الوضع الحقيقي والمجازي تعين ان يكون بالسياق فظهر وجه الاختصاص قوله ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة ان قلت قلة الوسايط يدل على وجود الواسطة في الجملة وقد عد المثال الاول فيما سبق مما لا انتقال فيه بلا واسطة وسبق منا تحقيقه فبين كلاميه مخالفة قلت لا شك ان الكناية الغير العرضية اذا اعتبرت فيها الواسطة تارة تخفى فيها اللزوم تسمى رمزا وان لم تخف سمي ايماء او اشارة فالمراد بالقلة عدم الكثرة سواء كان بانتفاء الواسطة راسا او بوجودها مع قلة وقد صرح ابو علي الفسوي ان قل قد تستعمل في النفي الصرف لكن ينبغي ان يحمل ههنا على المعنى الاعم ليشمل القسمين قوله اذ يبتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب الخ لم يرد بانسانا غيره اذ ان تريد تارة بضير المخاطب في اذيتني فستعرف غير المخاطب وحده فيكون مجازا او اريد به غير المخاطب او غيره معا فيكون كناية اذ ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل اراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم لزوما عرفيا تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا حسن چلبي

بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا يدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم في المعنى من عرض اللفظ اي جانبه ولغيرها اي والمناسب لغير العرضية ان كثرت الوسايط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية لانه الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلت الوسايط بلا خفاء كما في قوله او ما رايت المجد القى رحله في ال طلحة ثم لم يتحول اي المجد الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه اي لا تريد المخاطب وان اردتهما اي المخاطب وانسانا اخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره معا والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة الاولى هو الانسان الذي مع

قوله اذ لا يتصور فيه انتقال من الملزوم الى اللازم لما نبهنا انفا من انه ليس بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز حسن چلبي

المخاطب وحده يكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا يكون كنايه
وههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ليس هو ان التعريض قد يكون
مجازا وقد يكون كنايه بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون
على سبيل الكنايه وقال الشارح العلامه معناه ان عبارة التعريض
قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصوره الاولى فانها تشبه المجاز
من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي موضوعة له وليس بمجاز اذ لا
يتصور فيها انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون مشابهه للكناية
كما في الصوره الثانيه فانها تشبه الكنايه من جهة استعمال
اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكنايه
اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الاخر
وفيه نظر لانه مذهب لم يذهب اليه احد بل امر لا يقبله عقل لانه
يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون
حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كنايه بل الحق ان الاول مجاز
والثاني كنايه كما صرح به المص وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه
ان قولنا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب
بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد لكل من صدر منه الايذاء
فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان
كنايه وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء بعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا
كان مجازا **فصل** اطبق البلغاء على ان المجاز والكنايه ابلغ من
الحقيقه والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو

قوله ان الاستعارة ابلغ من التشبيه اي اكثر مبالغة فابلغ من المبالغة لا من البلاغة وكانه بني على ما نقل عن المبرد والاخفش من جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا على الشيخ فامثال هذه المقامات تارة نقول ابلغ وتارة نقول اشد مبالغة قوله واعترض المصنف بان الاستعارة اصل التشبيه الخ فان قلت لا دخل للتعريض لكون اصل الاستعارة التشبيه اذ يكفي ان يقال لا تشبيه في الاستعارة بالفعل بخلاف التشبيه الاصطلاحي فان فيه تشبيها بالفعل والاصل في الاستعارة التشبيه الخ فان قلت قوله اصلها التشبيه يفيد حصر التشبيه في الاصل كما في زيد الامير والمراد انه لا تشبيه فيه بالفعل انما التشبيه اصلها ففهم دخله ولكن منذا اخر ما اوردنا في تحقيق مقاصد علم البيان واليه المستعان وعليه التكلان حسن چلبي

فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم
لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال
في بيان اللزوم في ساير انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقيه والتمثيليه ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان
المجاز ابلغ من الحقيقه وانما قيدنا الاستعاره بالتحقيقيه والتمثيليه
لان التخييليه والمكنى عنها ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد
القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعاره والكنايه ابلغ ان واحدا
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه
يفيد تاكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا
على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة ان الاول افاد
زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيله
هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواه لم يفده الثاني
بل الفضيله هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة لم يفده
الثاني وليست فضيله قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول
افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القرى لم يفده الثاني واعترض المص بان الاستعاره اصلها التشبيه
والاصل في وجه الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر
فقولنا رايت اسدا يفيد للمرء شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا
كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون
شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان التشبيه في

الفن الثالث في علم البديع المطابقة قال صاحب المصباح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس اي وضع رجله مكان يده وكونها من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه • حسن چلبي

كل صورة ليس صور ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب في شي من
الصور فهذا يتحقق في قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا
كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا
رايت رجلا مساويا للاسد او زايدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا
في كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المص بل معنى كلام
الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له في الواقع
زيادة في المعنى مثلا اذا قلت رايت اسدا فهو لا يوجب ان يحصل
لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد
وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى ونفيه مع
انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت ومنفي وقد
بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه لو كان
قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا للاسد في
الشجاعة ان المساواة في الاول يعلم من طريق المعنى وفي الثانية
من اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى في نفسه بان يكنى عنه بمعنى اخر
ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد فهذا لا يتغير
معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان يجعل اسدا وهذا صريح في ان
المراد ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارة
الشيخ لافتقاره الى تامل وافر **الفن الثالث** علم البديع وهو علم
يعرف به وجوه تحسين الكلام اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه
المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه اخر تورث الكلام حسنا

بحث الفن الثالث

قوله بين متضادين هذا اخذ بالاقل كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد والا فالمطابقة جارية فيما فوق المتضادين • حسن چلبي

حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة اي مطابقة الكلام لمقتضى الحال
وبعد رعاية وضوح الدلالة اي بالخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه
على ان هذه الوجوه انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا
لكان كتعليق الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر
اعني تحسين الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين معناها
الاعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد وغير
ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة او غير
داخل ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا
عما يكون داخلا في البلاغة وغير ذلك مما يتبين في علم المعاني والبيان
واللغة والصرف والنحو لانه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات
التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع انه ليس من علم
البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان معنوي اي راجع الى
وجوه تحسين بحسب الرواية والاصالة وان كان بعضها لا يخلو عن
تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدا بالمعنوي
لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع
وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة
وعشرون منه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق
والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين
في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض
بل اعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي

قوله لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على زيادة لطف من الله تعالى في شان عباده بتثبيتهم على الخير كيف ما وقع ولا يجزيهم على الشر الا بعد الاعتمال والتصرف حسن چلبي

بعض الاحوال سواكان التقابل حقيقيًا او اعتباريا وسواكان
تقابل التضاد او تقابل الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة
او تقابل التضايف وما اشبه شيئًا من ذلك على ما يجي من الامثله
ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم
ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي ويميت او حرفين نحو لها ما
كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على
معنى التضرر اى لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا
ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير بالكسب
والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه النفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل او من نوعين عطف
على قوله من نوع والتقسيم تقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم
مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط
نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان
في الجمله وقد ذكر الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اى الطباق
ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي
فالاول نحو قوله تعالى ولكن اكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهرا من
الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج الارض المطر اذا زينها وفسره تارة بان
يذكر في معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد
بالالوان ما فوق الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير الطباق

قوله تردى ثياب الموت البيت تردى اي جعلها رداء لنفسه السندس ما رق من الديباج وخضر رفع خبر بعد خبر لا مجرور صفة سندس لان القوافي على الضم فان ما قبله غدا غدوة والحمد نسج رداءه فلم ينصرف الا واكفانه الاجر وما بعده كان بني نبهان بعد فقده نجوم سماء خر من بينها البدر قوله فلقول الحريري فمذ اغبر العيش الاخضر وهو في المقامات هذا بعد قوله وازور المحبوب الاصفر خضرة العيش كناية عن نعومته وطيبه فان كل غصن طري يوصف بالخضرة وازور اذا انحرف والعود جانب الراس رني لم يرق عليه والازرق الخالص العداوة الشديدها قيل انما وصف العدو الشديد العداوة بالزرقة لان من اعدائهم الاوائل اهل الروم والزرقة غالب عليهم ثم سمي كل عدو شديد وان لم يكن كذلك بازرق كذا في شرح الايضاح لجلال الدين الثاني والموت الاحمر الشديد يقال احمر الباس اي اشتد وقيل اراد بالموت الاحمر القتل قوله مثل السببية واللزوم قيل لا وجه لالحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي اللازم مناف للملزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب عنه بان معنى قوله في الجملة بوجه ما من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك اذ التقابل الذي فيه ليس كذلك والتقابل الذي فيه ليس تقابلا بين عينيهما بل بين احدهما وملزوم الآخر فيكون ملحقا بالطباق بهذا الوجه وانت خبير بان هذا الجواب انما يدفع الاعتراض عن المصنف واما عن الشارح فلا لانه عمم التقابل في الجملة عن الاربعة فتامل حسن چلبي

الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المص بانه من اقسام
الطباق وليس قسما براسه من المعنوي فتدبيج الكناية نحو قوله اي
قول ابي تمام في مرثيه ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد
تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها • اي لتلك الثياب • الليل الا وهي
من سندس خضر • اى ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم
قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس خضر
من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية
عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من
الكنايه قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغنى عن البيان ولا يخفيه
الا من لا يعرف معنى الكنايه واما تدبيج التوريه فكقول الحريري
فمذ اغبر العيش الاخضر • وازور المحبوب الاصفر • واسود يومي الابيض •
وابيض فودي الاسود • حتى رثى لي العدو الازرق • فيا حبذا الموت
الاحمر • فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان له صفرة والبعيد
هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق
شيئان احدهما الجمع بين المعنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر
نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو قوله تعالى اشداء على الكفار
رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابله للشدة لكنها مسببة عن
اللين الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل
والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان ابتغاء الفضل وان
لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه
قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق

المضاد للاعراف والبكاء الجمع بين المعنيين غير متقابلين عبر عنهما
بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل • لا تعجبي
يا سلم من رجل • يعني نفسه • ضحك المشيب برأسه • اى ظهر ظهورًا
تامًا فبكى ذلك الرجل فانه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب
لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي
مضادًا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين
وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا
بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة
ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يختص باسم المقابلة
التي جعلها السكاكي وغيره قسمًا برأسه من المحسنات المعنوية وهي
ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما
يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين والمعاني
المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعًا بين
معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل
لا ان يكونا متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء
من الامثلة ثم يختص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي يقع
عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة
والاربعة بالاربعة الى غير ذلك لمقابلة الاثنين نحو قوله تعالى
فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين
ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة
نحو قوله اى قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا

قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة فيه بحث فانه فات في الاية قسيم الرابع لان لفظة فسنيسره في معنى فسنعسره لانه اذا تيسير تعسيره كان عسر الكل فذلك غير صحيح واما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيندرج فيه ما استشكله في الايضاح هذا وقد ذكر الواحدي من مقابلة الخمسة بالخمسة قول المتنبي ازورهم وسواد الليل يشفع لي وانثني وبياض الصبح يغري بي وفيه نظر لان لي وبي صلتان ليشفع ويغري فيهما تمامها بخلاف اللام وعلى في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فالمقابلة انما تكون بين المستقلين كذا في الايضاح واما مقابلة السنة بالسنة فمنه منقول غيره على راس عبد تاج عز يزينه وفي رجل حر قيد ذل يشينه قال الصفدي في شرح اللامية هذا ابلغ ما يمكن ان ينظم في هذا المعنى قوله وصدق بالحسنى الاية اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى قوله سنيسره اي سنهيئه من يسر الفرس للركوب اذا اسرجها والجمها ومنه قولهم كل ميسر لما خلق له حسن جلبي

اجتمعا • واقبح الكفر والافلاس بالرجل • قابل الحسن والدين والغنى
بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة
نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من
بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل
في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله والمراد
باستغنى انه زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اى عما عند
الله فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون
الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا
المثال تنبيه على ان المقابلة قد تتركب من الطباق وقد تتركب مما هو
ملحق بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان يجمع بين شيئين متوافقين او اكثر
وضديهما واذا اشترط ههنا اى فيما بين المتوافقين او المتوافقات
امر شرط ضده فيما بين الضدين او الاضداد ضده اى ضد ذلك الامر
كهاتين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده اى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه
بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اى اضداد تلك
المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون
بيت ابي دلامة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع
ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنه اى من المعنوي مراعاة
النظير ويسمى التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق ايضا

قوله والشمس والقمر بحسبان اي بحساب معلوم يجريان في بروجهما ومنازلهما قوله قول البحتري في صفة الابل وقيل يصف الرماح حال انحنائها عند الطعن وحال
استقامتها بلا انحناء اصلا وفي حالها معا لان الوتر ينعطف ثم يستقيم قوله كالقسي المعطفات القسي جمع قوس به ليل فوقهم قوس الشيخ والمستقوس اي انحنى
ورجل متقوس اي معه قوس قدم اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو فقلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسوي اجتمعت الواو والياء
والاول ساكن فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسرت السين لتناسب الياء فصار قسي ولما ثقل الانتقال من الضمة الى الكسرة قلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فجعل قسي
فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليها قلت قسوي لانه فلوع مغير من فعول فردها الى الاصل وقال بعضهم قدمت السين على الواو في قوس عمادا من اجتماع الواوين ووقوع
الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسو على قسي كما مر قوله اسمعيلي الوعد الخ في بعض النسخ يوسفي العفو بدل العهد يروى عن ابن عباس رضي الله عنه ان اسمعيل عليه السلام
وعد صاحبا ان ينتظره في مكان فانتظره سنة ووعد عليه السلام اباه ابراهيم على نبينا وعليه السلام بالصبر على الذبح ووفا وعده بذلك العهد معروف وخص شعيبا
عليه السلام بالتوفيق لقوله تعالى حكاية عنه وما توفيقي الا بالله واما حديث خلق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فحسبك فيه قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وفي شرح العلامة
زياده ومحي ابراهيم الجود فعلى هذا يكون من قبيل الجمع بين خمسة قوله كقول ابن رشيق الخ الندى العطا والماثور المروي من اثر الحديث اذا ذكره عن غيره والحيا بالقصر

ومن جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون
كل منهما مقابلا للاخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون
بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين
ثلثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات
اي المنحنيات من عطف العود وعطفه حناه بل الاسهم مبرية اي منحوتة
من براه نحته بل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون
بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير انت ايها الوزير اسمعيلي
الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين
الكثر كقول ابن رشيق ٭ اصح واقوى ما سمعناه في الندا ٭ من الخبر
الماثور منذ قديم ٭ احاديث يرويها السيول عن الحيا ٭ عن البحر
عن كف الامير تميم ٭ فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع
والخبر الماثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل
والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب
في العنعنة وجعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث
فان السيول اصلها المطر واصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف
الممدوح على ما ادعاه الشاعر ومنها اي من مراعات النظير ما يسميه
بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه
في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو
يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير
مدرك للابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك
للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم

مطلب مراعات النظير

فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر
يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التامل ان الواجب
هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد
عليه حكمه وهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف
بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع
الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك
لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعات النظير ان يجمع
بين المعنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان
وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو والشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات
الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق
يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان
لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكواكب وهو مناسب
لهما ولهذا يسمى ايهام التناسب كما مر في ايهام التضاد ومن ايهام
التناسب بيت السقط ٭ وحرف كنون تحت راء ولم يكن ٭ بدال يؤم
الرسم غيره النقط ٭ الحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة مجرور ورب معطوف
على الرهط في البيت السابق يخل عن الرهط الاماني والنون هو
المعروف من الحروف المعجمة شبه به الناقة في الدقة والانحناء وليس
المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت ريته
وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركايب اذا رفق بسوقها واراد بالنقط
ما تقاطر على الرسوم من المطر وقوله يؤم الرسم صفة راء والمعنى تحل
هذه الجنيبة عن ان تركب هذه النوق ما هي في الضمر والانحناء كالنون

قوله ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط ايهام بل في ذكر الرسم ايضا حيث يوهم الكتابة قوله اي افسد حال المفسدين اعترض عليه بان الظاهر ان ابر بمعنى اصلح وهو معنى اصلح يدل على انه ههنا بقوله وريش ومقابلته ههنا بقوله وريش وهو بمعنى اصلح يدل على انه ههنا
ولهذا يقال اعط القوس باريها واجيب بان البري قد يكون اصلاحا وقد يكون افسادا وتعيينه الى المقام ومقابلته ههنا
بمعنى افسد. حسن چلبي

بركبها الاعرابي لزيارة الاطلال فيضرب ريتها اذ لا حراك بها من شدة
الهزال يريد بان مراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسمنة ففي ذكر الحرف
والنون والراء والدال والنقط ابهام ان المراد بها معانيها المتناسبة
واما ما يسميه بعضهم بالتوشيع من قولهم برد مشوف الذي على لونه
وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يوتى في الكلام بمعان متلائمة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف سحابا
تسربل وشيا من خزوز تطرزت. مطارفها طرزا من البرق كالتبر. فوشي
بلا رقم ونقش بلا يد. ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر. تسربل اي
لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع خز وتطرزت اي
اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له اعلام
والطراز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول ديك الجن. احلُ. وامرُرْ.
وضُرَّ. وانفعْ. ولِن. واخشن. ورِش. وابرِ. وانتدِبْ للمعالي اي كن
حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف نافعا للموافق لينا
لمن يلاين خشنا لمن يخاشن وريش اي اصلح حال من يختل حاله وابر
من برى القلم اذا نحته اي افسد حال المفسدين وانتدب اي اجب
للمعالي واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اي دعاه له فاجاب فالاول
داخل في مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثاني
داخل في الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه اي ومن
المعنوي الارصاد وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته رقبته
والرصيد السبع الذي يرصد ليثب والمرصد القوم الذين يرصدون
كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث وتسميه بعضهم

قوله فلان يطبع الاسجاع يقال طبعت السيف والدراهم اي عملت طبعه من الطين خبره قوله فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام الخ يفهم من هذا ان معرفة
حرف الروي قد لا يكفي في بعض الصور بل لا بد معها من معرفة القافية فان مجرد معرفة ان الروي ميم لا يكفي في معرفة ان القافية حرام لجواز ان يتوهم
انه محرم قوله ومنه المشاكلة ان كان بين ذلك الشي والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد حسن كما بين
التشبيه وجزاتها يعني في قوله تعالى جزاء سيئة سيئة مثلها وان لم يكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة مصححة للتجوز في الجملة والا فلا
وجه للتعبير به عنه فان قيل كان ينبغي ان يذكر المشاكلة في القسم الثاني لانها تتعلق باللفظ اجيب بانها لما توجب مع المطابقة والمقابلة التجانس وقد سمى بها صاحب
الكشاف بالمطابقة والمقابلة في قوله ان الله لا يستحيي الاية. حسن چلبي

بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط مستوية وهو ان يجعل قبل
العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلا قوله هو
يطبع الاسجاع بجواهر لفظه. فقرة. ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فقرة اخرى وهي في الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت
ما يدل عليه اي على العجز وهو اخر كلمة من البيت او الفقرة اذا عرف
الروي الظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اخر الابيات او الفقر
ويجب تكراره في كل منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف فيه العجز
لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى وما كان الناس الا امة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما هم فيه
اختلفوا وفيما اختلفوا فيه وكقوله. احلت دمي من غير جرم وحرمت
بلا سبب يوم اللقاء كلامي. فليس الذي حللته بمحلل وليس الذي
حرمته بحرام. فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام لربما
توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله
ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله تعالى اي عمرو
بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه اي من المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته اي لوقوع ذلك الشي في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا
اي وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت
عليه شيئا اذا سالته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف

قوله حيث اطلق النفس على ذات الله الظاهر ان مراده ان المعنى ولا اعلم ما في ذاتك معبرا عن الذات بالنفس لتقول ما في نفسي وانت خبير بان لا اعلم ما في ذاتك و
حقيقتك ليس بكلام مرضي بل الوجه ان يقال انه عبر عن لا اعلم معلومك بلا اعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي كذا في شرح الكشاف حسن چلبي

واتحكم لان من اقترح الشئ ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لا رتجاله فانه
غير مناسب على ما لا يخفى بجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو
تحسين الشئ قلت طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا الجبة
ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو
تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق على ذات الله تعالى والثاني
وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا
امنا بالله وما انزل الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله
صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله مصدرا لانه فعله
من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ موكد
لامنا بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون امنا مشتملا
على تطهير الله لنفوس المومنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى
تطهير الله موكدا المضمون قولنا امنا بالله فيكون قوله لان الايمان
تعليلا لكونه موكدا لامنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع
تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه
اي في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا
يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اي
الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال
الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا
بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا
لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قوله امنا بالله للكافرين
واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان

قوله فيعبر عن لفظ الاصطناع بلفظ الغرس اراد بالاصطناع المامور به المخاطب بقول اغرس و العز الذي اختير هو مصاحبا له في المقدر بهو غرس الاشجار ولما
يغرس في قوله كما يغرس فلان فهو واقع في صحبة الغرس الاول تحقيقا او تقديرا فليس هو من نوع التمثيل كما لا يخفى فتدبر قوله اي توقع المزاوجة الخ وذلك ان تعد الزواج
على لفظ الخطاب او تسند الفعل الى بين على ما جوزه الاخفش في قوله تعالى لقد تقطع بينكم قوله جبل بين العير والنزوان اصل المثل ان صخرا اخا الخنساء طعنه ربيعة
الاسدي في الحرب بجنبه فمرض حولا حتى ملته امرأته وكان يكرمها فمر بها رجل فقال كيف ايباع الكفل فقالت نعم عما قليل وقال كيف مريضك فقالت لا حي فيرجى ولا ميت
فيستراح منه وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله ان قدرت لاقدمنك ثم قال ناولني السيف فناولته فاذا هو لا يقله فقال ابياتا منها اهم
بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان قوله اصاخت الى الواشي الخ قيل الصواب رواية ودراية اصاخ بالتذكير لان ما قبله كان الثريا علقت
في جبينه وفي نحر الشعرا وفي خده البدر وفي التبيان ان في قوله فلج بين الهوى وفي قوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاج من العاشق في العشق لا من العشق وفيه
ومن المعشوق في الهجر لان الهجر من المعشوق قوله اذا احتربت يوما الاحتراب الحرب والضمير في احتربت دماؤها الى العزيان المذكورة في البيت السابق حسن چلبي

بان يقولوا صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى
فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم تذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول
لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام
ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال
وان لم يكن له ذكر في المقام ومنه اي من المعنوي المزاوجة وهي ان
تزاوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم
جبل بين العير والنزوان بين معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل
معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في ان يرتب على كل واحد
منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني
عن حبها فلج بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي اي استمعت الى
النمام الذي يشي حديثه ويزينه تصدقه فيما افترى علي فلج بها
الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط
والجزاء في ان يرتب عليهما لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت
يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها زاوج
بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب
فيضان الشيء عليهما ومن تتبع الامثلة المذكورة للمزاوجة
علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان يجمع
بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين
نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج

الهجر اذ لا يعرف احد يعقوب بالمزاوجه في مثل قولنا اذا جاني زيد فلم
على اجلسته وانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل
وهو ان تقدم جزء في الكلام على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المقدم
على الجزء الاخير والعبارة الصحيحه ماذكره القوم حيث قالوا هو
ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتاخر ما قدمت
واما ظاهر عبارة المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس
والله احق ان تخشاه وقول الشاعر ۞ سريع الى ابن العم يلطم وجهه ۞
وليس الى داعي الندى بسريع ۞ ولا عكس فيه ويقع العكس على
وجوه منها ان يقع بين احد طرفي جمله وما اضيف اليه ذلك الطرف
نحو عادات السادات سادات العادات فان العكس فيه قد وقع
بين العادات وهو احد طرفي الكلام وبين السادات وهو الذي
اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما انه قدم العادات
على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات ومنها
اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج
الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت
بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي وهما
متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين
لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن وقد
وقع العكس بين هم وهن حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن
من هم وهما لفظان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجمله
كما قلت ۞ طويت بلحراز الفنون ونيلها ۞ رداء شبابي والجنون فنون

قوله لفظ له معنيان قيل اراد به الزياده على معنى واحد سواء كان معنيين او اكثر والاقرب انه اخذ بالاقل كما بينا فيما سبق مثله قوله او الغزاله من طول المدى خرفت معطوف على اسم كان في البيت السابق وهو قوله كان كانون اهدى من ملابسه لشهر تموز انواعا من الحلل قيل الكانون التنور وقيل اسم من اسماء شهور الشتاء وهذا انسب والمدى الزمان ۞ حسن چلبي

فنون ۞ فحين تعاطيت الفنون وحظها ۞ تبين لي ان الفنون جنون ۞
ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض
اي بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير ۞ قف بالديار التي
لم يعفها القدم ۞ بلى وغيرها الارواح والديم ۞ دل الكلام السابق على
ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه
بانه قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهي اظهار الكابه والحزن
والحيره والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه
عقله وافاق بعض الافاقه فنقض كلامه السابق قائلا بلى عفاها
القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف بهذا الدهر لا بل
لاهله ومنه اي من المعنوي التوريه وتسمى الايهام ايضا وهي
ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا
على قرينة خفيه وهي ضربان مجرده وهي التوريه التي لا تجامع
شيا مما يلايم المعنى القريب نحو الرحمن على العرش استوى فانه
اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى ولم يقرن به شي مما
يلايم المعنى القريب الذي هو الاستقرار ومرشحه عطف على مجرده
وهي التي تجامع شيا مما يلايم المعنى القريب المورى به عن البعيد
المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد بايد معناها
البعيد اعني القدره وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب اعني
الجارحه المخصوصه وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي
ابي الفضل عياض يصف بيتا باردا ۞ او الغزاله من طول المدى
خرفت ۞ فما تفرق بين الجدي والحمل ۞ يعني كان الشمس من كبرها

بحث التورية

قوله اعني الرشا الرشا على فعل بالتحريك ولد الظبية الذي تحرك ومشى قوله كبيت السقط اذا صدف الجداء البيت من قصيدة مغاني اللوى من شخصك اليوم
الملال وثني والنوم معنى من خيالك بحلال وقبل هذا البيت سيطلبني رزقي الذي لو طلبته لما زاد والدنيا حظوظ واقبال قوله بالخال المخيلة المخيلة الكبرا
قوله والتمحل للتنبيه بين ضيق العطن العطن المناخ حول المورد وذلك التمحل ان يقال المراد النعم الدنيوية والنعم الاخروية حسن جلبي

وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت من بروج الجدي
في اوان الحلول ببروج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس
وقد قرن بها ما يلايم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء
حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين
ترشيحا للاخرى كبيت السقط اذا صدق الجد افترى العم للفتى
مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس
وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش
وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما
امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود
يد الله مغلولة اي هو بخيل بل يداه مبسوطتان اي هو جواد
من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية
من ضيق العطن والمسافرة في علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله
والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله
من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل يذهب الى اخذ
الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتحمل بمفرد انه حقيقة او مجاز
وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة في
الاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلايل
الاعجاز انهم وان كانوا يقولون والمراد باليمين القدرة فذلك
تفسير منهم على الجملة وقصد الى نفي الجارحة بسرعة خوفا على
السامع من خطرات تقع للجهال واهل التشبيه والا فكل ذلك من

قوله وهو ان يراد بلفظ واحد له معنيان المراد من المعنى اعم من الحقيقي والمجازي قوله وهو ذكر متعدد الخ الضمير راجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من
المحسنات المعنوية قوله ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار الخ فان قيل قد تعين الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا تكون الاية من قبيل اللف
والنشر لما سبق من اشتراط عدم التعيين فيه قلت التعيين المنفي فيما سبق انما هو التعيين بحسب اللفظ والتعيين في الاية الكريمة انما هو بحسب المعنى لا اللفظ
فان ذكر الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ فلا تعين لفظا اصلا حسن جلبي

من طريق التمثيل قلت قد جرى المص في جعل الايتين مثالين للتورية
على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين ومنه اي من المعنوي
الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما اي احد المعنيين
ثم يراد بضميره اي الضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه الاخر او يراد
باحد ضميريه اي ضميري ذلك اللفظ احدهما اي احد المعنيين ثم يراد
بالاخر اي بالضمير الاخر معناه الاخر فالاول كقوله اذا نزل السماء
بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث وبالضمير
الراجع اليه من رعيناه النبت والثاني كقوله اي قول البحتري فسقى
الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي اراد
باحد الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور في الساكنيه المكان
وبالاخر وهو المنصوب في شبوه النار اي وقدوا بين جوانحي
نار الغضا يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه اي من المعنوي
اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر
ما لكل من احاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده
اليه اي يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو
ان يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر
اما على ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف
والثاني للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار
على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو
الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب

اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثاني
لما قبله وهكذا على الترتيب وليس معكوس الترتيب كقوله اي قول
ابن حيوس كيف السلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا
فاللحظ للغزال والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل
شبه به الكفل في العظم والاستدارة او لا يكون كذلك وليس مختلط
الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني
وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى
فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل ثم ذكر بالكل منهما فالمتعدد
المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك لان بجمله قول الفريقين فانه قد
لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا
معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فان تالف بينهما في هذا
الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح حيث
قال هو ان تلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا
على متعلق باحدهما ومتعلق بالاخر من غير تعيين اي قالت اليهود
لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل الجنة
الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم
الالتباس والثقة بان السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه انما يدخل الجنة
هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى
ليست اليهود على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه

قوله وههنا نوع آخر من اللف اللطيف المسلك الخ لم يرد ان مجرد المعنى الذي ذكره معنى لطيف مسلكه بحيث لا يهتدي اليه الا النقاب بل اراد ان هذا النوع لطيف مسلكه بالنسبة الى النوع الاول ثم اشار بجعل الآية الكريمة منه واراد قول صاحب الكشاف وهذا النوع من اللف لطيف المسلك الخ الى ان هذا النوع يرد لطافة ورقة باقتضاء المقام فاندفع بهذا التوجيه اعتراض الفاضل المحشي قوله فعدة من ايام اخر فان قلت اخر بمعنى اخرلانه لليوم واخر لا يجمع على فعل وانما يجمع على فعر فما وجهه قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لمكان التناسب بين ما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان اخر اخرى فيجمع على اخر كذا في الاقليد اثر الثقات المحدثات الثقات على وزن الكتاب العلامة كانه يتتبع الامور فيتصل الى حقايقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها حسن چلبي

وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك وهو ان يذكر متعدد
على التفصيل ثم يذكر بالكل ويؤتى بعده ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا
او مقدرا فيقع النشر بين اللفين احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا
معنى لطف مسلكه وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت
من بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله
تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة
من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل
المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة
ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما
ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص له لمراعاة عدة ما افطر
فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا عدة الامر بمراعاة
العدة ولتكبروا علة ما علم الله من كيفية القضاء والخروج عن عهدة
الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير
وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه
الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه اشكال وهو
انه يجعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر
ولم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه ولتكبروا علة ما علم من كيفية
القضاء وهو مما لم يذكر من تفاصيل المعللات مما ذكره في بيان
تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه
بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات

قوله وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة لخ جواب حاصل لصاحب الكشاف حيث قال قوله علة الامر بمراعاة العدة يعني في الامر والقضاء حسن چلبي

ليس لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكوره بل هو توطيه
وتمهيد لتفرع الترخص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد
بذلك انه لم يقل ومن امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص
فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر
هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر بصومها في ايام
اخر وفي هذا دلاله واضحه على تعليم كيفيه القضاء فصار المذكور
بعد الامر بصوم الشهر ثلثه احدها امر المرخص له بمراعات العدة
والثاني تعليم كيفيه القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع
على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه
الثلثه وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعات العدة
شامل لامر الشاهد بصوم الشهر ايضا على ان العدة هي الشهر
كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ
لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر
على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة
الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له
بمراعات عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع
بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي
العتاهيه علمت يا مجاشع بن مسعده ان الشباب والفراغ
والجده اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا
ووجدة وجدة اي استغنى مفسده للمرء اي مفسده هي باعث على ما صاحبه

قوله ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافه مغن عن هذا القيد لخ فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح في قول اذ يبان في لخ لانا كلان اذا صحبا المرء غير الكبير فهو طويل كظل القناة وهذا قصير كظل الوتد انه من قبيل التقسيم المشتمل على اضافة ما لكل اليه مع ان التعيين فيه معا ان اذ يبان محمل لم يفصل حتى يتصور فيه التعيين قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان يشار به الى محسوس معين لما اريد به فان اشتبه الحال على السامع لم يعتبر فقد التعيين كذا في شرح المفتاح للشريف حسن چلبي

صاحبه الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع
تباين بين امرين من نوع في المدح وغيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال
الغمام وقت الربيع كنوال الامام يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين
ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم
وهو ذكر متعدد ثم اضافه ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج
عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من
اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافه يغني عن هذا القيد
اذ ليس في اللف والنشر اضافه ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل اليه حتى
يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اي قول
المتلمس ولا يقيم على ضيم اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه
المقدر العام لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم به الا الاذلان
الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في
الظاهر وان كان في الحقيقه مسندا الى العام المحذوف عير الحي
العير الحمار الوحشي والاهلي وهو المناسب ههنا والوتد هذا اي
عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعه بالية وذا اي الوتد
يشج اي يدق ويشق راسه فلا يرثى اي لا يرق ولا يرحم له احد
ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثاني
الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشاره
الى القريب فكل منهما يحتمل ان يكون اشاره الى العير والى الوتد
فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت
لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القرب فيه اقل ولهذا

قوله ولو سلم فسوآء جعلت هذا اشارة الخ فيه بحث لان المفهوم الظاهر من اضافة ما الكل اليه على التعيين ان يضاف الى الكل منهما ما يرجع اليه ويكون من خواصه في نفس الامر وهذا
لا يصلح على كل من التقديرين بل على احدهما وهو ان يجعل هذا اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد ولو تنزلنا عن ذلك فاي فرق في احتمال التعيين بين البيت المذكور
وبين الاية التي حطها فيما سبق من قبيل اللف والنشر المشتمل على عدم التعيين اعني قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله نعم ما يرجع الى الضمير فيه بخلاف البيت فان اختلاف اسم الاشارة منه يدل على ان كلا منهما اشارة الى امر والاقرب على تقدير تسليم التساوي في الاشارتين ان
يصار الى ما نقل في شرح المفتاح من ان اصل اسم الاشارة ان يقارن الاشارة الحسية فبهذا الاعتبار يحصل التعيين واما ما ذكر البعض من ان تعيين
المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوي الاشارتين فقد عرضت انه لا يفيد لان المعتبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد
في اللف والنشر ايضا كما حققته تامل. حسن چلبي

يفتقر الى تنبيه مما فيكون اشارة الى غير الحي ولو سلم فسوآء جعلت هذا
اشارة الى غير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما في
ان التعيين يحتمل ومثل هذا اللبس في اللف والنشر فليتامل ومنه
اى من المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق
بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط. فوجهك كالنار في ضوئها
وقلبي كالنار في حرها. ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار
ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال
القلب من جهة الحر والاحراق ومنه اي من المعنوي الجمع مع التقسيم
وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اي تقسيم متعدد ثم
جمعه تحت حكم فالاول كقوله اى الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب
حتى اقام اي الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسلط
عداها بعلى فقال على اربا من جهة بيض وهو ما حول المدينة حرشنة
وهي من بلاد الروم تشقى بها الروم والصلبان جمع صليب النصارى
والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد النصارى
وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد
العساكر حتى اقام حول حصن المدينة وقد شقيت به الروم وهذه
الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح اجمالا لانه
يشتمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني
وفصله فقال للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من نكحوا
ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان
في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة بهم

قوله الدهر معتذر الخ كان سيف الدولة الهمداني قد غزا الروم كما هو عادته فاتفق ان سبى وقتل ولم يفتح بلادهم وقيل الاخذ الروم عليه الدروب وظفر باصحابه فقال
المتنبي القصيدة اراد ان الدهر يعتذر اليك حيث لم يتيسر لك فتح بلادهم بالكلية والسيف منتظر كرتك عليهم فيشتفي منهم وارضهم لك موضع اقامة
بالصيف والربيع. حسن چلبي

بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول وذكر صاحب المفتاح قبل
هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف
ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها من كونها خالصة للممدوح
ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رايناه من نسخ ديوان ابي الطيب وما
وقع عليه الشرح موافق لما اورده المص وقوله الدهر معتذر بعد قوله
للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني كقوله اى التقسيم ثم الجمع كقول
حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا
النفع في اشياعهم اى اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية اى غريزة وخلق
تلك منهم غير محدثة ان الخلايق جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق
فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين بعد
الاستكمال والمراد ههنا محدثات الاخلاق لا ما هو كالغرايز ههنا
قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم
ومنه اى من المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره
لكونه معلوما مما سبق في تفسيرات هذه الامور الثلثة كقوله تعالى
يوم يات اى الله اى امره او يات الى اليوم اى هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه
اى باذن الله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وهذا في موقف
وقوله تعالى هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف
اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل
فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد وسعيد

قوله اي سموات الآخرة وارضها وبدل عليه قوله تعالى يوم تبدل الارض غير الارض والسموات وان اهل الآخرة لا بد لهم من مظل ومقيل وفيه نظر لانه تشبيه بما لا يعرف اكثر الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فانما عرفه بما يدل على الثواب والعقاب فلا يجري له التشبيه قوله ما اقام ثبير ثبير اسم جبل بمكة يقال اشرق ثبير كيما نغير قوله وكذا الاستثناء الثاني معناه الخ فيه ان جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف الظاهر من سياق الاية اذ الغرض فيما بين اهل الموقف بالسعادة والشقاوة حسن چلبي

وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام ثبير وصلاح كوكب ونحو ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهب واما عندنا فمعناه ان فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين كما ينقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينقض باعتبار الابتداء واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد عمم الانفس في عدم التكلم بقوله

قوله ساطلب حقي بالقنا ومشايخ القنا جمع قناة وهي الرمح وفي بعض النسخ بالفتى وهو المناسب لمشايخ قال الواحدي اراد بالفتى نفسه وبالمشايخ قومه والتلثم وضع اللثام على الانف والفم في الحرب وكان ذلك من عادة العرب حسن چلبي

بقوله لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان وقع التباين بينهما بان بعضها شقي وبعضها سعيد اذ لا نفس واهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم على الامرين الاخرين احدهما ان يذكر احوال الشي مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم في طول ما التثموا مرد ثقال لشدة وطائهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا اي الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وهو ظاهر والثاني استيفاء اقسام الشي كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى وقد استوفى جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه يفعل الله ما يشاء والانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة ما لا يشاءه الانسان اهم لكم بجبرنا جبر الذكور عرفهم لان في التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يخفون عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديمهم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى اخر

قوله وهو ان ينتزع من امر هذا الانتزاع امر واين في العرف يقال في العسكر الف رجل وهم في انفسهم الف ويقال في الكتاب عشرة ابواب وهو في نفسه عين ابواب والمبالغة التي ذكرت ماخوذة من استعمال البلغاء لانهم لا يفعلون ذلك الا للمبالغة قوله لشمعا اشداتها جمع شدة وهو جانب الفم حسن چلبي

ومنه اي من المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر اخر مثله
فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة لكمالها
فيه اي لاجل المبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي الصفة
حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصلح ان ينتزع منه
موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون
بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك
قريبك الذي تهتم لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه
اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق اخر مثله فيها
اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على
المنتزع منه نحو قولهم لئن سالت فلانا لتسئلن به البحر بالغ في اتصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا
لقيت بلقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به
اسد لقيت بلقائه ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من
فلان صديق حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله
صديق فليتامل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة
في المنتزع منه نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس
شوهاء صفة محموده يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها
فرسا قبيح الوجه لما اصابها من شدائد الحرب تعدو اي تسرع
بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في الوغاء وهو الحرب بمستلئم
اي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة مثل

قوله اقول لها اذا جشات الخ جشات اي اضطربت وجاشت اي خافت وفي الصحاح جاشت نفسي اي غثت فان اردت انها ارتفعت عن حزن او فزع قلت جاشت مكانك اي الزمي مكانك تحمدي بالشجاعة او تستريحي من آلام الدنيا بالقتل حسن چلبي

مثل الفنيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرحل من رحل البعير اشخصه
من مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعداد
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعدا
اخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا
اخرى وجعلها معدة في جهنم لاجل الكفار تهويلا لامرها ومبالغة
في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله
اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي
اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروي نحو الغنائم فالظرف منصوب
بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم
يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه
ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت
مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية
وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا
قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد في البيت نظر الاية
من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه
ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان يجرد المتكلم
نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول
ليلك بالاثمد والنصح في قوله اقول لها اذا جشات وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحي ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله

قوله ودع هريرة هريرة اسم امرأة قوله فلهذا استدرك الخ اي لكون خير الكلام ما بولغ عاب النابغة على حسان بوجوه مذكورة في الشرح ومن وجوه الاعتراض انه قال يلمعن واللمعة بياض قليل وكان الواجب ان يقول يبرقن ونحوه النجدة الشجاعة فان قلت قد صرح الشارح في قوله انا امر على درس الاقران تخمس جانب ان صيغة جمع القلة تستعار لجمع الكثرة وبالعكس وهذا يدفع استدراك النابغة على حسان باستعمال جمع القلة في الموضعين قلت يكفي في الاستدراك ما يوهم ظاهر صيغة جمع القلة من القصور في المبالغة حسن چلبي

يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسًا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادًا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شي وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسمًا براسه ويكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد انه ينتزع فيها من نفسه شخصًا اخر مثله في الصفة التي سبق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكانه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل ومنه اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا فان اشعر بيت انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه وبهذا استدرك النابغة على حسان في قوله لنا الجفنات

قوله غير متناه فيه اي غير بالغ فيه الى النهاية قوله في طلق واحد الطلق بفتح العين الشوط يقال عدا الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله فاغراق من قولهم اغرق النازع في القوس اي استوفى مدها قوله ونتبعه الكرامة حيث مالا قيل هذا ليس من باب المبالغة لان المراد من الكرامة التزويد ويمكن ان تزود الرجل جاره كلما توجه الى جهة وهو شايع عند الاسخيا واصحاب المروة وما قيل ان الكرامة هي الترك ليس بشي اذ الترك انما هو للقادم لا للذاهب وانت خبير بان في لفظة نتبعه هو الذي يفيد الاغراق كما لم ينفرد الشارح حسن چلبي

الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون يسلن ويفضن ونحو ذلك بل المذهب المرضي ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمصنف اشار الى تفسير المبالغة مطلقا والى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولهذا لم يقل ومنه بل قال والمبالغة ان يدعي لوصف بلوغه في الشدة والضعف حدا مستحيلا او مستبعدا وانما يدعي ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة والضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا له بانه لا يعرق وان نجح العدو فعادى عداء في العجاج العدا بكسر العين الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من البقر الوحشي وبالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على ينضح اي لم يعرق فلم يغسل ادعى هذا الفرس ادرك ثورا او بقرة وحشيين في مضمار واحد فلم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا اي ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة

قوله وسئلت بيت السقط شجاركبا الخ ضمير شجا اي احزن راجع الى البرق في البيت السابق وهو قوله يسري برق المعرة بعد وهن فبات براقه نصف الحلاد الوهن طائفة من الليل والمعرة معرة النعمان وهي بلد بالشام وراذة موضع معين والرحال بالحاء المهملة جمع رحل قوله عقدت سنابكها اجمع سنبك وهو طرف الحافر والعثير بكسر العين الغبار كما ذكره ولا تفتح فيه العين قوله ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد والخلاعة الكلام الذي لا يراد به الا المطايبة والضحك وليس هذا غرض صحيح والخلاعة التنظار يقال فلان خليع العذار اي يتوكل ما يريد ليس له مانع من غير الصدق والصواب ماخوذ من قول الولي عند الشبري من المجنون خلعت عذاري جنى لم اطلب ولاجني عله اطلب • حسن جلبي

لا امتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلوا كقوله اي قول ابي
نواس • واخفت اهل الشرك حتى انه لتخافك النطف التي لم تخلق • ادعى انه تخاف من الممدوح النطف الغير مخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها
ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظه يكاد في قوله تعالى
يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط شجاركبا
وافراسا وابلا وزاد وكاد ان يشجو الرحالا ومنها ما تضمن نوعا
حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب عقدت سنابكها عليها
الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق روسها
عثيرا اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير
عليه اي ذلك العثير لامكنا اي امكن العنق ادعى ان الغبار المرتفع
من سنابك الخيل قد اجتمع فوق روسها متراكما متكاثفا بحيث
صار ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا و
عادة لكنه تخييل حسن وقد اجتمعا اي ادخال ما يقربه الى الصحة
وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل • يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى • وشدت باهدابي
اليهن اجفاني اي يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول
عن مكانها وان اجفان عيني قد شدت باهدابها الى الشهب
لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها وهذا
امر ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن ولفظه تخيل مما يقربه
الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر بالامس

قوله فتنكر النعمان من ذلك اي تغير يقال نكره فتنكر اي غيره فتغير قوله ومنتجع النجع المنزل في طلب الكلا في موضعه والمراد ههنا طلب معروف نائل • حسن جلبي

بالاحسن ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي من المعنوي
المذهب الكلامي وهو ايراد حجة للمطلوب على طريق اهل الكلام وهو ان
يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة
الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض باطل لان
المراد به خروجهما عن النظام الذي عليه فكذا الملزوم وهو تعدد
الالهة وفي التمثيل بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي
ليس في القرآن وكانه اراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس
المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه
ما وتعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات
الصادقة وقوله اي قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان
بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك
حلفت ولم اترك لنفسك ريبة • هي ما يريب الانسان ويقلقه واراد
بها الشك • وليس وراء الله للمرء مطلب اي اعظم المطالب فالحلف
به اعلى الاحلاف • لئن كنت قد بلغت عني خيانة لمبلغك الواشي
اغش ومن غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه
اي في ذلك الجانب واراد به الشام مسترادا اي موضع يتردد فيه
لطلب الرزق ومنتجع مراد الكلا وارتياده ومذهب ملوك اي في
ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك
اي يحكمونني فيما في اموالهم مقربا منهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل
انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا

قوله اي الاعادة اسهل عليه البدلان المعدوم استعاد بالوجود الاول الذي كان قد اتصف به ملكة الاتصاف بالوجود اسرع ثم ان تلك الاهونية بالقياس الى القدرة الحادثة التي تتفاوت مقدوراتها معتبرة اليها واما القدرة القديمة فجميع مقدوراتها على السوية لا يتصور هنالك تفاوت بالاهونية وانه الاشارة بقوله وله المثل الاعلى قال الزجاج اي قوله هو اهون عليه وقد ضرب لكم مثلا فيما يصعب ويسهل وقيل اهان اي عليه الى الخلق وقيل اهون بمعنى هين • حسن جلبي

بيني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح الجفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدحك اولئك الملوك لا تعتقد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي وصف الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي بان يقال لو كان مدحي لال جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل فكذا الملزوم ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اي الاعادة اهون واسهل عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الافلين اي القمر افل وربي ليس باافل فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعي لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي اي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما في نفس الامر يعني يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتباري على مقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعي لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاول اما ان لا يظهر لها في العادة

العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك اي لم يشابه نائلك اي عطاءك السحاب وانما حمت به اي صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر له علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير علة المذكورة ولو كانت علتها هي المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذياب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم انما يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت الذياب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذياب ان تنال من لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوة الغضبية متصفة برذيلة الافراط ويتضمن ايضا تصوير اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم والثانية اي الصفة الغير ثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا حسنت فينا

قوله وقد وجد بيتا فارسيا بهذا المعنى فترجمه وقد صرح به في الايضاح والبيت الفارسي المشار اليه قوله كر نبودى عزم جوزا خدمتش كس بديدى برميان او كمر قوله وفيه نظر لان المفهوم من الكلام الخ اجيب عن ذلك بان الانتطاق المذكور ليس صفة ثابتة بل هي صفة غير ممكنة الوقوع اذ الجوزاء ليست مما ينتطق بل وضعها بالنسبة الى الكواكب التي حولها تشبيه الانتطاق لا يقال مراد الشارح هذه الحال المشبهة بالانتطاق لا حقيقة الانتطاق لانا نقول لا نسلم ذلك بل مراده الانتطاق الحقيقي بالادعاء كما هو مذهب السكاكي في قوله واذا المنية انشبت اظفارها ليكون البيت من محسنات الكلام ومن ما يمتنع وقوعه فليتامل حسن چلبي

اسائة بجي حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي وان كان ممكنة عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر منه اي من الواشي نجي انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمص وقد وجد بيتا فارسيا في هذا المعنى فترجمه لو لم يكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اي شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها ورؤية عقد النطاق عليها اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب فحسن زعم انه اراد ان الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ من وجهين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يكون يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني الاستد
لال

قوله وهو قوله رب شفعت الخ المربى جمع ربوه وهو التل المرتفع من الارض شفعت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع بمعنى الضم وان كان على صيغة المبني للفاعل فالظاهر انه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسيم يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر في الاصل وهو المراد ههنا والمزن جمع مزنة وهي السحاب الابيض والضمير في دجاها للربى والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد في البيت الاول بقرينة الوصف بالجمع قوله طللان طال عليهما الامد الطلل رسم الدار والامد الزمان والعلم والدرس الامحاء والعلم العلامة والنضيد بالتحريك الحجارة يوضع بعضها فوق بعض والسرير الذي ينضد عليه المتاع حسن چلبي

الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليه كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة العلم به كما في الاخرين لعدم العلم بثبوته بل غرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الاول واذا جعل الانتطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لانه فيه ادعاء واصرار والشك ينافيه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقا بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم والهامع السائل فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال عليهما الامد درسا فلا علم ولا نضد لبسا البلى فكانما وجدا

قوله الا ان صدرى البيت العز الصبر والبلقع الارض القفر التي لا شيء بها قوله ومن التفريع بالعين المهملة وهو في اللغة جعل الشيء فرعا لغيره وقد روي بالغين المعجمة
وهو [illegible] وجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو ان المتكلم قد فرغ الحكم اي صب من المتعلق الاول على الثاني قوله وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد
راكب وابوه [illegible] امران [illegible] راجع الى قوله على وجه يشعر الخ فالوجهان لحترز بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كما وقع في الشرح بنسخ المختصر لان اعتبار
[illegible] تخريج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاخر المتعلقين الركوب وللاخر الركوب ايضا قوله احلامكم لسقام الجهل البيت الشفاء من
[illegible] وما في قوله كما دماؤكم زائد لا يمنع الجار من العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم اي فبرحمة فيكون الدماء ههنا مجرورا بالكاف
وما بعده [illegible] من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز ان يكون مرفوعا على الابتداء وما بعده خبره قوله ولا دواء له انجع من شرب دم ملك اي انفع و
اكثر تأثيرا [illegible] الرواة اي دخل قوله واشر قيل يشترط الاصبع من رجله اليسرى فيؤخذ قطرة على تمرة ويطعم بها المعضوض فيجد الشفاء باذن
الله تعالى قوله واساة [illegible] الاساة جمع آس من الاسي بالفتح والقصر وهو المداواة والعلاج والكلم الجراحة والجمع كلوم قوله فقد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم
[illegible] التعقيب الصوري والتبعية في الذكر كما ينبئ عنه لفظ الوصف الا ان شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء احلامهم لسقام

بعد الاحبة مثل ما اجد • وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا
اراد بحبيب نفسه ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير
انه قصد به الملاحة المطلع القصيدة وهو قوله الا ان صدري من
عزائي بلاقع • عشية شاقتني الديار البلاقع وهي في بعض النسخ
من الديوان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا فالضمير
في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب الذي
فقدته السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع
وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم
لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز
عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب كقوله اى قول الكميت
من قصيدة يمدح بها اهل البيت • احلامكم لسقام الجهل شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب الكلب بفتح اللام شبه جنون يحدث
للانسان من عض الكلب الكلب وهو الذي كلب اي كل لحوم الناس
فياخذه من ذلك شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب فلا دواء
له انجع من شرب دم ملوك يعني انتم ارباب العقول الراجحة وملوك
واشراف وفي طريقته قول الحماسي • بناة مكارم واساة كلم • دماؤكم
من الكلب الشفاء ففد فرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام
الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اى من المعنوي
تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام
كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان

قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط اي يدخل الجمل في ثقب الابرة وهو مثل في عظم الجرم والبعير فيه وهو مثل في ضيق المسلك وهو ثقبة الابرة • حسن چلبي

ان امكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف فلتنكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق الى اباحته تاكيدا لشيء بما يشبه
نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية
عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول
صفة المدح في صفة الذم كقوله اى قول النابغة الذبياني ولا
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية
ثم استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان
كان فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اى من العيب على تقدير
كونه منه اي كون فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح
للمقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور
وهو اي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية
عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب في المعنى تعليق
بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط
فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب
من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق المطلوب وهو
اثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب
ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت
عن الاستثناء فيكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت
للمستثنى منه وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر

قوله من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب الخلابة الخديعة باللسان والتاخيذ من الاخذ بالضم وهو رقية كالسحر قوله وبيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع ذكره بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو بمعنى لاجل وانشد ابو عبيد على مجيئه لهذا المعنى قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترن بمعنى الرنين وهو الصوت ، حسن چلبي

من اصول الفقه واذا كان الاصل في الاستثناء والاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج الشيء وهو المستثنى مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج شيا من افراد ما نفاه من النفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى ينفيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مهما فيه من نوع خلابة وتاخيذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لا ينافي قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكن اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين

قوله فيحتمل ان يكون من الضرب الاول وان يكون من الضرب الثاني قال الفاضل المحشي الظاهر انه من الضرب الاول فان تقدير دخول اللام في اللغو يفيد التاكيد من وجهين تاكيدا والا فلم يعتبر الا وجه واحد وهذا الكلام تصريح يدل على ان الاية من الضرب الاول على التقديرين وفيه بحث لانه اعتبر في تعريف الضرب الاول تقدير الدخول فكيف يكون الاية منه على التقدير الثاني وليس فيه تقدير الدخول قطعا والحق ان كونها من الضرب الثاني انها لا تخلو عن تكلف لانه اعتبر فيه الاثبات والاثبات فيهما اللهم الا ان يعتبر الاثبات الضمني ويفرق بين الضربين بتقدير الدخول في الاول وعدمه في الثاني لكن النفي بقوله لكنه لم يقدر متصلا عن ذكر عدم تقدير الدخول في تعريف الضرب الثاني فتامل قوله واهل الجنة اغنياء عن ذلك من الدعاء بالسلامة للقطع بحصولها لهم بوعد الله وان لم يكونوا اغنياء عن مطلق الدعاء اذ به يستوجبون فيها زيادة الدرجات والمراتب ولا شك انهم محتاجون الى تلك الزيادة قوله الا قيلا سلاما سلاما سلاما اما بدل من قيلا بدليل قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما واما نعت لقيلا بمعنى انهم لا يسمعون فيها الا ان يقولون سلاما بعد سلام والمعنى انهم يفشون السلام بينهم فيسلمون سلاما بعد سلام حسن چلبي

الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يتاتى فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا ولهذا اي لكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك ويحمل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها اخر وهو ان يحمل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قوله سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التاثيم وهو النسبة الى الاثم ولكن لك في الكلام ان تذكر مستقديين ثم ياتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاني رجل ولا امراة الا زيد ولو قصدت ذلك كان الواجب

قوله هو البدر الا انه البحر الزاخر الخ بحر زاخر اي مرتفع مثل الضرغام الاسد والوبل الجمع وابل وهو المطر الشديد • حسن چلبي

ان لو حرفكو رجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يوتي بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان آمنا بالله وما انزل الينا فالاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني بمدح خلف بن احمد السجستاني • هو البدر الا انه البحر زاخر • سوى انه الضرغام لكنه الوبل • فان الاولان استثناء من قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء يليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على

قوله انه نهب الاعمار دون الاموال الخ تخصيص الذكري وان لم يكن مستلزما للنفي عما عداها الا انه يفهم منه ذلك بالذوق السليم في كلام البلغاء قيل وفي البيت وجه اخر من المدح وهو انه لم يمح نهب عن الاعمار ولم يلتفت الى العمر الذي هو اعز الاشياء حتى يبقى في الدنيا مخلدا وفيه دلالة على كمال الشجاعة عند نهاية الجراءة قال الواحدي هذا المدح احسن ما مدح به ملك قوله فقد سهى لان الشكاية مصرح بها قد يجاب بان مقصود الشاعر بالذات مدح الوزير وشكايته بالعرض وفيهذا الاعتبار يكون شكوى الزمان فيه مدمجة بالعرضية وفيه تعسف • حسن چلبي

على قياس ما مر ويأتي منه الضرب الاخر اعني استثناء المفرغ نحو لا يحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل لكنه فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء اخر كقوله اي قول ابي الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته • اي جمعته • لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة اذا كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنية احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى الربعي وفيه اي في البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثاني انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا اصطلاح الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هي تهنية لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان يضمن الكلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله كمن قال في قول الشاعر • ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا • واسعفنا فيمن نحب ونكرم • فقلت له نعماك فيهم اتمها • ودع امرنا ان المهم المقدم • انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سهى لان الشكاية مصرح بها فكيف يكون مدمجة ولو جعل التهنئة

قوله ولابد لي من جهلة في وصاله يريد ان وصاله لا يتيسر الا بترك الوقار ومراعاة رجاء وملازمة عتبته والرضا بالطرد والشتم وغيرهما مما هو سواء فلا
يتهاونه الايهام قوله خاط لي عمرو قباء البيت عينيه سواء المصراع لبشار وتمام قلت شعرا ليس يدري امدح ام هجا زري ان بشارا قال له اخط لي ثوبا
لا يدري اهو جبة ام قبا فقلت شعرا لا يدري انه مدح ام هجا فان قلت الظاهر ان اثناء عرا راد المدح لانه بازاء خياطته وهو الاحسان ومقابل
الاحسان ان يكون احسانا فلم يبق الاحتمال فلا يستقيم عده من التوجيه قلت المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس الكلام وان ترجح ايضا وهو ان
المعتبر في المتشابهات ليسا متضادين لكون احدهما مدحا والاخر ذما ونحوه في التوجيه لابد ان يكونا متضادين • حسن چلبي

مدح له كما ان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره و
اختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اى قول ابي الطيب اقلب فيه
اي في ذلك الليل اجفاني كاني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه
ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني اكرره تقلبي
لاجفاني في ذلك كاني اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى اخر اراد
به الجنس اعم من ان يكون واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في
قول ابن نباتة • ولابد لي من جهلة في وصاله • فمن لي بخل اودع
الحلم عنده • فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى من ذلك
بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودع حلمه وضمن الفخر
بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج
الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان
وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما
كان مريدا الوصل صد المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم
عزم على انه ان وجد من يصلح لان يودع حلمه اودعه اياه فان
سنفاد اخر الامر ومنه اى من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل
الضدين وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من
قال لاعور يسمى عمروا خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء فانه
يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني
خبرا او بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من التوجيه
متشابهات القران باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار اخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين

قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض به صحيح بحسب الحقيقة قال في الايضاح وترجمته
تغني عن تفسيره قوله ومنه تجاهل العارف فان قلت ذكر السكاكي في تنكير المسند اليه ان التجاهل لاشتماله على نكت بهية والى سحر البلاغة وما لكه فلا يكون من
المحسنات البديعية لانها من اللواحق ولا تفيد البلاغة قلت هو من البديع من وجه ومن علم البلاغة من وجه اخر كما نبهنا عليه في المقدمة قوله ايا شجر الخابور مالك
مورقا البيت لليلى بنت طريف ترثي اخاها وقد كان قتله يزيد مورقا حال من الكاف في مالك والعامل معنى الفعل كانه قيل ما وقع لك حال كونك مورقا قوله
وسوف اخال ادري اخال بكسر الهمزة على لغة من يكسر حرف المضارع عن ابن الاعرابي قال الجوهري الكسر افصح من الفتح والفتح لغة بني اسد خاصة وهو القياس

الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين قريب والاخر بعيد ولهذا
قال السكاكي واكثر متشابهات القران من قبيل التورية والابهام
ومنه اى من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك
مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ومنه اى من المعنوي تجاهل
العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة
وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ
في قول الخارجية ايا شجر الخابور ما لك مورقا
من ورق الشجر صار ذا ورق كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم تجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ
كان الدال على الشك وبهذا يعلم ان ليس بحث في كان ان يكون
للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي
كالمبالغة في المدح كقوله اي قول البحتري المع برق سرى ام ضوء
مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اى الظاهر بالليل في صدح ابتسامتها
حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح والمبالغة في الذم
في قوله اى قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم ال
حصن ام نساء • وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتوله
اى كالتحير والدهش في الحب كقوله اي قول حسين بن عبد الله بالله
يا ظبيات القاع هو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن
ام ليلى من البشر في اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها
الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال و
الرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله • امنزلتي مي سلام عليكما

قوله وهل يرجع التسليم او يكشف العمى وفي بعض النسخ او يدفع البكاء يرجع من الرجع والتسليم مفعوله وثلاث الاثافي وهو الصخرات التي يجمع ويوضع عليها القدر يا منزله
قوله وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال في الايضاح وفي هذا اللفظ على هذا الابهام فائدة وهي انه يبعث المشركين على التفكر في حال انفسهم وحال النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين واذا فكروا فيما هم عليه من امارات بعضهم على بعض وسبي ذراريهم واموالهم وقطع الارحام واتيان تزوج المحارم وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر التي تذهب العقول وحسن ارتكاب الفواحش وفكروا فيما النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنون عليه من صلة الارحام واجتناب الاثام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واطعام المسكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله تعالى علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهدى وانهم على الضلال فيبعثهم ذلك على الاسلام وهذه فائدة عظيمة قوله كقوله قلت ثقلت الخ ومن هذا الباب قول ابن دريد المنزلي من ابيات يخاطب بها رجلا اودع بعض القضاة مالا فادعى القاضي ضياعه ان قال قد ضاعت فصدق انها ضاعت ولكن منك يعني لو تنفي قد وقعت فصدق انها وقعت ولكن منا حسن موقع وما ابق بحاله هذا القاضي قول من قال ولما ان توليت القضايا وفاض الحرام من كفيك فيضا ذبحت بغير سكين وانا نرجو الذبح بالسكين ايضا وتمام قيل في القضاة قضاة زماننا صاروا لصوصا عموما في القضايا لا خصوصا

وهل الارض اللاتي مضين رواجع • وهل يرجع التسليم او يكشف البكاء
ثلاث الاثافي والديار البلاقع • وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن
الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق
جديد يعنون محمد عليه السلام كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه
رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه
اي من المعنوي القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة من
كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها
لغيره اي فتثبت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير
تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان يتعرض لثبوت ذلك
الحكم لذلك الغير او لانتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا الى
المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين
فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل
كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم المكني عنه بالاعز الاخراج
فاثبت الله تعالى بالرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله
والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين
بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل
لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون
خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق
بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله
قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت

قوله من غير تكلف في السبك الخ المراد من التكلف في السبك ان يقع الفصل بين الاسماء بلفظ غير دال على نسب كقولك رايت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر المحمد المزول والانسجام من انسجم المطر والدمع اي سال قوله وتضعضعت حالهم اي تضعفت • حسن چلبي

ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان
مرة بعد اخرى وقد حمله على تثقيل عاتقه بالايادي والمنن والنعم
وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي
طولت الاقامة والاتيان وابرمت اي امللت وابرمت احكم والنقض
المنفصل والانعام فقوله ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر
واخوان حسبتهم دروعا • فكانوها ولكن للاعادي • وخلتهم سهاما
صائبات • فكانوها ولكن في فؤادي • وقالوا قد صفت منا قلوب
وقد صدقوا ولكن عن ودادي • فليست لكل من هذا القبيل والبيتان
الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول على معنى اخر لم يقع في كلام الغير
بل وقع في ظنه بمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي من المعنوي
الاطراد وهو ان يأتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف في السبك وسمي اطرادا لان تلك الاسماء في
تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه كقوله ان يقتلوك
فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عرشهم
اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد
ثل عرشهم اي ان تفتخروا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في
عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن حارث ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
بن اسحق بن ابراهيم هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي واما الضرب
اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة
منه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ

قوله اوفي مجرد الوزن نحو ضرب وقتل فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف ايضا قلت الحصر المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة
الى التشابه المعنى فيهما فلا محذور قوله ويوم تقوم الساعة الاية الالف واللام زايدة لا تعتبر وكذلك الميم في مساق تامل قوله وذي ذمام الخ الواو بمعنى رب
والاستاذ الوفا الى الذمة مجازا حسن جلبي

فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف
نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوب التشابه
في اللفظ كثيرة يجي تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام
منه ان يتفقا اي اللفظ في انواع الحروف وكل من الالف والباء والتا
الى الاخر نوع اخر من انواع الحروف وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح
وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق وفي هيآتها وبه يخرج
نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الاخر فان هيئة الكلمة هي كيفيته
يحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على
هيئة واحد بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي
ترتيبها اي تقديم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه وبه يخرج
نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في هذا القسم اعني التام حسن الافادة
مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في
جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين وفعلين او حرفين
سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان
في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم يقوم الساعة اي القيمة
يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول
الشاعر حدق الاجال اجال • والهوى للمرء قتال • الاول جمع اجل بالكسر
هو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار
واما مختلفان نحو قول الحريري • وذي ذمام وفت بالعهد ذمته
ولا ذمام له في مذهب العرب الذمام الاول الحرمة والثاني جمع ذمة
وهي البير القليلة الماء وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر

قوله وكقول ابي العلاء مطايا مطايا الخ من قصيدة مطلعها تحية كسرى ما سناء وتبع لربعك لا ارض تحية اربع كسرى لقب ملوك الفرس وهو معرب خسرو وتبع
وكان تبع اول ملك اليمن وكان ملكا صالحا والاربع جمع ربع وهو المنزل والخطاب في لرتيات الحبيبة وحاصل المعنى ان منزلك عندي بغضي لي ان احيي
ربعك بتحية الملوك ولا ارض ما بعناده المحيون من تحية اربع والمطر المدرار والمنا القدر والنازل اما منازل الحبيبة وضمير عنها للمطايا على سفاد من
الخطاب الى الغيبة او للمنازل والوجد على الوجهين بمعنى الشوق بقا الواجد في بعد ضعفه اي قواني واما منازلك انظر بتوالواجد بمعنى الحزن وحاصل المعنى
يظهر من كلام الفاضل المحشي قوله ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه البيت من قصيدة مطلعها لعمرك ما معنى الغاني ولا الغنى اذا سكن المثرى الثرى
وثوى به وبالدهر صرف الزمان فانه مخالبه الاشعى نعوله ونا يهم وبعد البيت المذكور في الشرح وان قصارى مسكن الحي حضرة ستنزلها مستنزلا عن ثيابه
وواها بعبد ساءه سوء فعله وابدى التلاقى في قبل الفلاق بابه لعمرك كلمة قسم والمغانى المنازل والمثرى صاحب المال الكثير في الثرى التراب
وثوى به اي اقام والمخالب للاسد بمنزلة الظفر للانسان ويغول معنى يهلك والباب اعظم الاسنان وواها كلمة تعجب وتلاقي الامر تداركه يريد
به التوبة قبل ان يغلق باب التلاقي بعدم القدرة عليه • حسن جلبي

ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى
كقوله اي قول ابي تمام • ما مات من كرم الزمان • فانه يحيى لدى يحيى
بن عبد الله • لانه كريم يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم اخر للتام
وهو انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والاخر
مفردا سمي جناس التركيب وبعد ان يكون التجنيس جناس التركيب
فان اتفقا اي لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر مفرد في
الخط خص اي هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق
لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول ابي الفتح البستي اذا ملك لم
يكن ذا هبة اي صاحب هبة • فدعه فدولته ذاهبة • اي غير باقية
وكقول ابي العلاء • مطايا مطايا وجدكن منازل • منى لن عنها ليس
عني بمقلع مطا فعل ماض ويا حرف نداء ومطايا منادى والا اي
وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والاخر مركب في الخط
خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين
في الخط كقوله اي قول ابي الفتح كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذي ضر مدير الكاس لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت
يدخل في قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا
من كلمة وبعض كلمة كقول الحريري • ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه
بدمع يضاهي الوبل حال مصابه • ومثل لعينيك الحمام ووقعه
وروعته ملقاه ومطعم صابه • فالثاني مركب من صابه والميم من
مطعم والصاب عصارة شجرة مرة المصاب الاول بالفتح مفعل
من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط فهل يسمى مفروقا

قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
بل من كلمتين والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى
التجنيس مرفوا والا فهو اما متشابه او مفروق صرح بذلك في الايضاح
ففي عبارة الكتاب تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع
الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فهو
اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في ذلك اما ان يكون بالاختلاف
في انواع الحروف او في اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لانهما
لو اختلفا في اثنين من ذلك او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع
والعدد مثلا او في الهيئة او في العدد فقط لم يعد ذلك من باب
التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا احصر المذكور في الاقسام
الاربعة فقال فان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني
قوله فالتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان اتفقا فيما
ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط
واتفقا في النوع والعدد والترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالفتح واما
لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه او نحو قولهم جبة
البرد في كونه من التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان
مشددا والمشدد حرفان وهذا يقتضي ان يكون مفرط ومفرط
مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان

قوله البدعة شرك الشرك الشرك بفتح الراء المهملة حبالة الصائد قوله اوزائدة على مذهب الاخفش حيث جوز زيادة من في الاثبات خلافا للجمهور
قوله من عصاه ضربه بالسيف وقيل من العصيان اي عاصيه لاعدائهم عاصمة لاصدقائهم • حسن چلبي

اللسان عنها دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه
في الصورة واحد زيدت فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف نظر الى هذا الراي في مفرط عرف
مكسورة كالراء في مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان
الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون هذا الاختلاف
في الحركة والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من
الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
ساكن ان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا
حذف الزايد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا
لنقصان احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزايد
اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول او في
الوسط او في الاخر وهذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما
بحرف واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ
المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول
ابي تمام • يمدون من ايد عواص عواصم • تصول باسياف
قواضب • من في من ايد صفة موصوف محذوف اي يمدون
سواعد من ايد او زيادة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها
في قولهم هز من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون
وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من عصمه

قوله كلفظي نصر ونكل اورد ثلاثة امثلة تنبيها على ان الحرف المتعلق بها اما في الاول او في الوسط او في الاخر قوله وهو ثلثة لان الحرف الاجنبي الخ لا شك ان لفظه هو في كلام المصنف راجع الى الحرف الذي في قوله شم الحرفان او التذكير باعتبار اللفظ وظاهر كلام الشارح يدل على انه راجع الى المضارع ولا يخفى فساد المعنى لكنه للهم الا ان يقال مراد الشارح بيان حاصل المعنى وان اختلف مرجع الضمير في البيان والمبين فليتامل قوله بيني وبين كني الخ الكن البيت والدامس الشديد الظلمة من دمس يدمس ويدمس بالضم والكسر والطامس الداثر لا يتبين فيه اثر يهتدى به اقل خطا اي خداعا فتامل حسن چلبي

حفظه وحماه وقواض من قضى عليه حكم وقواضب من قضبه اي قطعه
للضرب يوم الحرب ابدا ماضيات للاعداء حاميات للاولياء صايلا
عن الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة وربما تسمى هذا القسم
الذي يكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انه يوهم
قبل ورود اخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت
اتى بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن اخرها في نفسك ووعاه سمعك
انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة بعد الياس منها واما
باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو
ما يكون الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو
الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين الجوانح وربما تسمى هذا
الذي يكون اكثر حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف
لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف
باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس
كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب وفرق ولفظي حرب وسلب ثم الحرفان
اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي
هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة انواع لان الحرف الاجنبي اما في
الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس او في الوسط
نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود
بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة
وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم يكن الحرفان
متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة

قوله لان في عدم تقارن الفاء والميم الشفوية نظرا فقد يجاب عنه بان المراد من تقارب المخرج ههنا قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجي الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهر الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى واطراف الاسنان وانت خبير بان هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجهما الاعلى طول المسافة بينهما فليتامل حسن چلبي

همزة لمزة الذي لا يبه الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالها
في الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة تدل على الاعتياد
لا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما
كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون الاولى ان يمثل
بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لانه في عدم
تقارب الهاء والميم الشفويتين نظرا او في الاخر فاذا جاءهم
امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها اي وان اختلف لفظا المتجانسين
في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن قدم
في احد اللفظين من الحروف ما هو موخر في اللفظ الاخر سمي هذا
النوع تجنيس القلب فهو ضربان لانه ان وقع الحرف الاخير من الكلمة
الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
سمي قلب الكل وان سمي قلب البعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه
فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف حسامك فيه للاحباب
فتح ورمحك منه للاعداء حتف ويسمى قلب كل نحو اللهم استر
عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد
المتجانسين تجنيس القلب في اول البيت والمجانس الاخر في اخره
يسمى تجنيس القلب ومقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه في كل حال واذا ولي
احد المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره باسم
الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومرددا نحو وجئتك من سبا بنبا يقين ونحو قولهم من طلب

قوله ولقولهم عزلك عزلك الخ قيل هذه الكلمات مما كتبه علي كرم الله وجهه الى معاويه رضي الله عنه فصارت ذكرا اي نهايه وعلامة في العمل قوله كقولهم في مسعود متى يعود الخ في كل من الامثلة تصحيف فان في مسعود ثلاث سينات بعد الميم وكذا في متى يعود الخ في كل من الامثلة تصحيف فان في مسعود ثلاث وان كانت منفصلة فيه وفي المستنصر به خمس سينات بعد الالف كما في ايس بتصحيفه واثبت بتصحيفه فكل من الثلاثة الاخيرة تصحيف للاخر حسن چلبي

شيئا وجد وجد وقولهم البنيد بغير النمر غمر وبغير الدسم سم
ومثل عواص عواصم وقواض قواضب وكقولك حسامه للاولياء
وللاعداء فتح وحتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين
في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعم هو الذي يطعمني
ويسقيني واذا مرضت فهو يشفيني وقوله عليه السلام عليكم
بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار
قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا بهذا وقد
يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها
كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصر به جند المسمى بضربه
حيد وقيل لفاضل استخرج ثقة ايش تصحيفه فقال اثبت
بتصحيفه ويلحق بالجناس شيئان احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق
هو توافق الكلمتين في الحروف الاصول مع ترتيبه والاتفاق في اصل
المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم فانهما مشتقان من قام يقوم
والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة وهي ما يشبه الاشتقاق
وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل من اللفظين جميع ما
يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى واحد في الاشتقاق
نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من القول والقالين
من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم بالحيوة الدنيا
وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق
الكبير هو الاتفاق في الحروف الاصول من غير رعاية الترتيب مثل
القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض مع ارضيتم بالحيوة الدنيا

قوله وهارون اذا ما قلبا الالف في قلبا للاثنين وقلب هرون النون قبل وتمامه ان هارون اذا ما قلبا يجعل اللحية شيئا عجبا قوله اذا اصدارة لحشو المصراع الثاني قد يجاب بانه لو كان الحشو المصراع الاول صدارة بالنسبة اليه لكان حشو المصراع الثاني ايضا صدارة بالنسبة اليه فتامل حسن چلبي

الدنيا ليس من هذا القبيل وهو ظاهر ومن انواع التجنيس تجنيس الاشارة
وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت لحية موسى
باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز على الصدر
وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين في اللفظ
والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او
الملحقين بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما
الاشتقاق او شبه الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها
واللفظ الاخر في اخرها اي في اخر الفقرة فيكون اربعة اقسام
احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله احق
ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه
سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث ان يجمع
اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين وهو
في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في اخر البيت واللفظ الاخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع الثاني واعتبر
صاحب المفتاح قسما اخر وهو ان يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الثاني نحو في علمه وحلمه وزهده وعهده مشتهر مشتهر وراى
المص تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو
المصراع الثاني اصلا بخلاف المصراع الاول فالمعتبر عنده اربعة اقسام
وهو ان يقع اللفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشوه او عجزه

قوله كقوله سريع الى ابن العم الخ وبعده حريص على الدنيا مضيع لدينه وليس الى داعي الندى بسريع قوله اقول لصاحبي والعيس الخ العيس بكسر العين والسين المهملة الابل التي يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء وهي بالفتح تهوى هويا اي معنى منحدرا والمنيفة والضمار موضعان والمجاراة المماشاة • حسن چلبي

او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير فاللفظان اما مكرران او
متجانسان او ملحقان بهما يصير اثنى عشر حاصله من ضرب اربعة في
ثلثة وباعتبار ان الملحقين قسمان لانه اما ان يجمعهما الاشتقاق او
شبهة الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصله من ضرب اربعة
في اربعة لكن المصنف لم يورد من شبهة الاشتقاق الا مثالا واحدا
اما لعدم الظفر بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة
الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا اما ما يكون اللفظان
مكررين فما يكون احد اللفظين في اخر البيت واللفظ الاخر في
صدر المصراع الاول كقوله • سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس
الى داعي الندى بسريع • وما يكون اللفظ الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري • تمتع من شميم
عرار نجد فما بعد العشية من عرار • وهي وردة ناعمة صفراء
طيبة الرائحة وهو منصوب من عرار نجد على انه اسم ما ومن زايدة
وتمتع مفعول له قول في قوله اقول لصاحبي والعيس تهوى بنا
بين المنيفة فالضمار يعني اجاري رفيقي وابائه فضتنا والرواحل
تسرع بين هذين الموضعين واقول في اثناء ذلك متلهفا
استمتع بشميم عرار نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من
ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر في اخر المصراع الاول
مثل قوله اي قول ابي تمام • ومن كان بالبيض الكواعب • جمع كاعب
وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا فما زلت
بالبيض يعني بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ

قوله هو الخفة وقلة العقل هذا على تقدير ان يكون سفاها بفتح السين المهملة فيكون نصبا على التمييز وقد يروى بكسر الشين المعجمة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر اي ملازمة مشافهة او على الحال • حسن چلبي

اللفظ الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة
قليلا فاني نافع لي قليلها • وقبله • الما على الدار التي لو وجدتها
بها اهلها ما كان وحشا مقيلها • الالمام النزول القليل والتعريج
على الشيء الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير
الالمام وقليلا صفة موكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج
الى الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة
مقيدة وقليلها فاعل نافع او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير في قليلها
للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على الدار التي لو وجدتها
مأهولة ما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم بها
وان لم يكن المامكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني ويشفي
غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما في اخر
البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
دعاني اي اتركاني من ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي
الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المجانس الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر
المعروف افصحت بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهو ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء
الشرب والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول
واما بالنسبة الى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي
دون المص وما يكون المجانس الاخر في المصراع الاول مثل قوله
اي قول الحريري فمشغوف بايات المثاني اي القران قال الجوهري

قوله املتهم ثم تاملتهم الخ ومن هذه القصيدة قوله يا قوم قد طال سغابي بكم من غير نفع الرواح الرواح • حسن چلبي

المثاني من القران ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب
مثاني لانها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القران مثاني ايضا لاقتران
اية باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير
التي ضم طاق منها اي طاق الواحد شني معقل من الثنى وما يكون
المتجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اى قول القاضي
الارجاني املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي
فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون
احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول
البحتري • ضرائب ابتدعتها في السماح • فلسنا نرى لك فيها ضريبا
فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية التي ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان
الى اصل واحد في الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع
الاول مثل قوله اى قول امرئ القيس اذا المرء لم يخزن عليه لسانه
فليس على شيء سواه بخزان اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ
مما يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه
فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء لو
اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب من الماء يهجر للافراط في الخصر
اى البرودة يعني ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم على وهذا ايضا مثال
لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في حشو المصراع الاول
الا انه من القسم الكامن الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق
وما يكون الملحق الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله فدع الوعيد

قوله نوى في الثرى الخ نوى اي اقام والعمر الاول السيد والثاني بمعنى الكثير والنايل العطى قوله وقول الحريري ولاح يلحى الى جرى العنان الخ اي ظهر المتسبب
بلوم على جرى العنان الى من صنع فيه اللهو فبعدا له قوله ومصطلح بتلخيص المعاني المصطلح بالشيء الغوي فيه الناهض به وتلخيص المعاني اختصار
الفاظها وتحسين عباراتها وتلخيص المعاني وتكاد الاسير وتمم البيت المذكور وكم من قادي فيها وقادر اضر بالجفون وبالجفان ضمير فيهما راجع الى
البصرة وقاري اي مطعم للضيفان واضرار الاول بالجفون لكثرة قراءته بالليل واضرار الثاني بالجفان لانه اطعم ما فيها وجعلها خالية • حسن چلبي

الوعيد فما وعيدك ضائري • اطنين اجنحة الذباب يضير وبصير
مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني
مثل قوله اى قول ابي تمام من مرثية محمد بن نهشل حين استشهد • ثوى
في الثرى من كان يحيي به الورى • ويغمر صرف الدهر نائله الغمر • وقد
كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع في الوغى بواتر اى قواطع
بحسن استعماله اياها فهي الان من بعده بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده
من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا
البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التي مما اهملها المص فمثال
ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في اخر البيت
والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري • ولاح يلحى لي
جرى العنان الى ملهى فسحقا له من لائح لاح • فالاول ماض يلوح
والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر في اخر المصراع
الاول في قوله مصطلح بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني
فالاول من عنى يعنى والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق
الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر • لعمري فقد كان الثرى بامكانه
من ثراه فاضحى الان مثواه في الثرى • فالثرى وادى من الثروة والكثرة
ياتي ومنه اى من اللفظ السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة
الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة الكلمة الاخيرة من الفقرة
الاخرى كما سيجي وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الاخر
وهو معنى قول السكاكي هو اى السجع في النثر كالقافية في

قوله نحو قوله ما لكم لا ترجون لله وقارا الاية اي لا تخافون الله عظمة حسن جلبي

الشعر وفيه بحث لان القافية هو لفظ في اخر البيت اما الكلمة
براسها او الحرف الاخير منها او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا
يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف
واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انما هي في النثر كالقوافي
في الشعر الالفاظ المتواطأ عليها في اواخر الفقر وهو التي يقال
لها الفواصل ولهذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع
معنى المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى السكاكي معناه ان
هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله يعني كما ان القوافي في
الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ
المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان التقفية ثمة توافقها فكذلك
السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي السجع ثلثة اضرب
مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون
لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا
والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين
مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن
والتقفية اي التوافق على حرف الاخر فترصيع نحو قول الحريري
فهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه
فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن
والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية
ولو قيل بدل الاسماع الاذان لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما

قوله وذلك بان يكون احدى ما في القرينتين او اكثره فيه نظر لانه بقي قسم اخر اشتمله كلام المصنف والاقتواز وهو ان يكون نصف ما في احدى القرينتين وما يقابله من القرينة الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية مثلا والاية المذكورة من هذا القبيل لاختلاف سرر واكواب في الوزن والتقفية واما لفظ فيها فلا يقابلها شيء من العفو الاخرى وذلك ان تقول لما ذكر اعني قوله وذلك بان يكون الخ على سبيل التمثيل وانما لم يورد القسم الذي ذكرته بدلالة الاية عليه الاكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له قوله كقول الصابي لا تدركه الاعين الخ لصدرة احمد الله الذي لا تدركه الاعين الخ حسن جلبي

لما يقابل من الاولى والا فمتواز اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين
ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك
بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثر وما يقابله من الاخرى
مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب
موضوعة اي في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا والتقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك
الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين تقابل
من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن
الاثير السجع يحتاج الى اربعة شرايط اختيار مفردات الالفاظ و
اختيار التاليف وكون الالفاظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل
واحد من القرينتين دالة على معنى اخر والا كان تطويلا كقول الصابي
لا تدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا يخلقه
العصور بمرورها ولا يهرمه الدهور بكرورها والصلوة على
من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه
اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الاثر واعفا
الرسم وقيل واحسن السجع ما تساوت قراينه نحو في سدر مخضود
وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساو قراينه
فالاحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم اذا هوى ما ضل
صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم
صلوه ولا يحسن ان يؤتى قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا
قال ابن الاثير السجع ثلثة اقسام الاول ان يكون الفصلان

قوله كقوله تعالى قالوا اتخذ الرحمن ولدا الآية الاد والادة الداهية والامر الفظيع قوله في سدر مخضود وطلح منضود السدر شجر النبق يقال له بالفارسية كنار والمخضود الذي لا شوك له كأن خضد اي قطع شوكه والطلح شجر الموز وله نور كثير طيب الرائحة وعن السدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر احلى من العسل والمنضود الذي نضد بالحمل من اسفله الى اعلاه فليست له ساق بارزة في الصحاح نضدت متاعه انضده بالكسر وضع بعضه فوق بعض وظل ممدود اي ممتد لا تنسخه الشمس قوله كقوله تعالى ولئن اذقنا الانسان منا رحمة ثم نزعناها منه انه ليؤس كفور ولئن اذقناه نعماء بعد ضراء مسته ليقولن ذهب السيئات عني انه لفرح فخور حسن چلبي

متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا
تنهر والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه عن
الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر
الجبال هدا فان الاول ثمان لفظات والثاني تسع وله في القرآن غير
نظير ويستثنى منه ما كان على ثلث فقرات فان الاوليين يحسبان في حكم
واحد ثم يأتي الثالثة بحيث يزيد عليهما طولا ويجوز ان يجيء متساويه
لهما كقوله واصحاب اليمين في سدر مخضود وطلح منضود وظل
ممدود فهذه الثلثة كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها
خمس لفظات او ستا كان حسنا والثالث ان يكون الاخر اقصر من
الاول وهو عندي عيب فاحش لان السجع قد استوفى امده في
الاول فاذا جاء الثاني قصيرا بقي الانسان عند سماعه كمن يريد
الانتهاء الى غاية فيعثر دونها ثم السجع اما قصير او طويل والقصير
من احسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر
من الطويل مسلكا لان المعنى اذا صيغ بالفاظ قليلة عسر مواطاة
السجع فيه واحسن القصير ما كان من لفظتين ومنه ما يكون من ثلثة
الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من القصير
بان يكون تأليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة واكثره خمس عشرة
لفظة كقوله ولئن اذقنا الانسان منا رحمة الآية فالآية الاولى
احدى عشرة والثانية ثلثة عشر والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان يزاوج

قوله واثرت به يدي اي صارت ذات ثروة وغنى. حسن چلبي

يزاوج بين الفواصل فلا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء
على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه
لو اعتبر الحركة لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور
منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض اعني تزاوج الفواصل
واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون آتيك
بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهناني الطعام ومراني اي
امراني واخذ ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح مع ان فيه ارتكابا
لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن
اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل
وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل
الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله
من النظم قول ابي تمام تجلى به رشدي واثرت به يدي وفاض
به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واورى به زندي
اي صارت ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري
بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند
اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضماير في به تعود الى نصر المذكور
في البيت السابق وهو قوله سأحمد نصرا ما حييت واني لاعلم ان
قد جل نصر عن الحمد ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم
الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي في الشطر الاخر وقوله
سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت

قوله لما افتعدت غارب الاغراب الخ حكى المسعودي عن بعض اهل العلم افتعد الداعي قعوده اذا ركبه في كل حاجته وابتذله والقعود البكر الذي يمكن ركوبه
والغارب ما بين السنام والعنق والاغراب من الغربة والنائي البعيد والمتربة الفقر والاتراب جمع ترب والنطوح الرمي وطوائح الزمن حوادثه المبعدة جمع
مطوحة على خلاف القياس وضعا قصية اليمن مدينة كبيرة قوله افاطم مهلا الهمزة حرف النداء وفاطم مرخم فاطمة ومهلا منصوب على المصدرية اي
امهلي والتدلل بالدال المهملة الفتح والادماع القصد قوله ولم ينهد الى بلد من نهد ينهد اي نهض حسن جلبي

مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في السجعة الاخرى على انه
المعقول لكل الجعل لان الشطر ليس بسجع ويجوز ان يسمى فقرتين
مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري لما
اقتعدت غارب الاغتراب وانأتني المتربة عن الاتراب سجعة وقوله
طوحت بي طوائح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول
ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتقب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي
منتظر ثوابه او خائف عقابه فالشطر الاول سجعة مبنية على الميم
والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث
لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع
على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة
تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من البيت والضرب
هو آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع
مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه
ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس افاطم مهلا بعض
هذا التدلل وان كنت قد ازمعت هجري فاجملي الثانية ان يكون
الاول غير محتاج الى الثاني فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر
كقول ابن الحجاج البغدادي من شروط الصبوح في المهرجان
خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا

قوله مغاني الشعب الخ المغاني جمع المغنى وهو المنزل من غنيت بالمكان اقمت به والشعب موضع كثير الشجر والمياه قوله حتى كان شرابا لماء الخ شرب الكرم الخطمن
الماء والعفاة جمع عاف وهو طالب المعروف والمربع اسم موضع من ربعت الماشية اي اكلت ما شاءت نيل نصيف الممدوح بالجود والشجاعة واللفظ يراد بصفته
الجود السابق والسهام اللاحقة قوله خارجة مما نحن فيه لعدم ورود التسجيع لعدم الموافقة بل التصريح فيه بالمعنى الذي ذكره سابقا وهو جعل العروض
مقفاة تقفية الضرب قوله نمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة النمارق جمع نمرقة بالضم والفتح وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع
زربية مبثوثة اي مبسوطة قوله والكرام جداول جمع جدول وهو النهر الصغير حسن جلبي

الا بالثاني ويسمى التصريع الناقص كقول ابي الطيب مغاني الشعب
طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان الخامسة ان يكون التصريع
بلفظ واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان
لان اللفظ اما متحد المعنى في المصراعين كقول عبيد الله بن الابرص
فكل ذي غيبة يؤوب وغايب الموت لا يؤوب وهذا انزل درجة
واما مختلف المعنى لكونه مجازا كقول ابي تمام فتى كان شربا
للعفاة ومرتعا فاصبح للهندية البيض مرتعا السادسة ان يكون
المصراع الاول معلقا على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى
التعليق كقول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي
بصبح وما الاصباح منك بامثل لان الاول معلق بصبح وهذا
معيب جدا السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفا لقافيته
ويسمى التصريع المشطور كقول ابي نواس اقلني قد ندمت من
الذنوب وبالاقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه
بالدال انتهى كلامه ولا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه
اي من اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين
الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية
نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة
متساويتان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني
على الثاء اذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما تبين من علم القوافي
ومثل قوله هو الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا
والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة

ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة ويجب ان يكون بينها وبين
السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا
يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص
من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق
الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة و
بالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا واما ما
ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل
النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل
سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فمبني على انه يشترط في السجع
تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة تساويهما
في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي شرا اذا
تساوي الفاصلتان في الوزن دون التقفية ان كان ما في احد
القرينتين من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله
في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي في الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة
المعبر عنها بهذه المماثلة مما يختص بالشعر اورد لها مثالا من النثر ومثالا
من الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم جميعا ولا يختص بالنظم
على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا يختص النثر كما يسبق
الى الوهم من قولهم هي تساوي الفاصلتين فمثال النحو واتيناهما الكتاب
المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي قول ابي تمام مها

قوله قول البحتري فاحجم لما لم يجد الخ يمدح فتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في احجم واقدم للاسد قوله والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك
ان القافية لا تكون الا في البيت فلزم تحققها اقامة الوزن ، حسن چلبي

مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس بك
ويجد بك ومها الوحش يوافق قنا الخط الا ان تلك القناة ذوابل والخ
نواضر لا ذوابل فبينهما الظاهر ان الاية والبيت مما يكون اكثر ما في احدى
القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق تماثل الوزن
في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا ، واقدم لما لم يجد منك مهربا ، ومنه
اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث اذا قلبته وابتدأت
من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه وهو هذا الكلام
وقد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث
يكون كل من المصراعين قلبا للاخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد
لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي
الارجاني مودته تدوم لكل هول ، وهل كل مودته تدوم ، واما
في النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر
والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة
ومنه اي من اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا
وهو بناء على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من
القافيتين وكان عليه ان يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف
على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون الشعر مستقيما على اي القافيتين
وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين
على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي قافيتين وقفت كان شعرا
مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل كقوله اي

فهذه الابيات كلها من الطويل هكذا وقع في بعض النسخ وهو سهو لان اصل الطويل فعولن مفاعيلن اربع مرات وهذه الابيات ليست على هذا الاسلوب والصواب من الكامل كما في اكثر النسخ لان اصل الكامل متفاعلن ست مرات وانه قد يستعمل على الاصل تاما وبربع مجزوا اخرى وضربه الثاني منه مسدس الذي عروضه سالمة وضربه مقطوع والابيات المذكورة على القافية الثانية من هذا القبيل واما ضربه الثالث فهو مربعه الذي جزاؤه الاربعة سالمة والابيات على القافية الاولى كذلك كما لا يخفى جودي على المشتهر الخ فلان مشتهر بالشراب اي مولع به لا يبالي بما قيل فيه والصب العاشق والجوى على فعيل من الجوى وهو الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن يقول منه جوى الرجل بالكسر فهو جو مثل فرح وقول الشجي على وزن فعيل ايضا من الشجى وهو الحزن وهذه الابيات على قوافي عديدة الاولى رائية في المشتهر والمتفكر والثانية بائية في الصب والقلب والثالثة يائية في الجوى والشجي وعلى هذا القياس والاعنات من العنت وهو الوقوع في امر شاق وقد عنت الرجل واعنته غيره حسن چلبي

قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطب المرأة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وكذا ساير الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل الا انها على القافية الثانية من ضربه الثالث وعلى القافية الاولى من ضربه التام والقافية عند الخليل من آخر حرف من البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن من اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف في شرك الردى الى الاخرى او مجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار الى الآخر او لفظة دار منه ههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال صوبنا البيت على القافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المشتهر الصب الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلي المتفلت القلب الشجي ثم اكتفي عن حاله لا تظلم فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله صوبنا البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجي قبل حرف الروي هو الحرف الذي يبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا يسمى بذلك لانه يجمع

يجمع بين الابيات من روبت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت من البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى الحرف الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجي والمراد ان يجي ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر والا ففي كل بيت يجي قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل وقد جاء قبل اللام ميم مفتوح بلازم في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جي في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم في السجع معناه انه يوتى قبل حرف الروي من قافية البيت وقبل ما في المعنى معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الاتيان به في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان سجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح السجع وبهذا يظهر فساد ما قيل انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي او ما في معناه فيجي ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي وقد جي قبلها في الفاصلتين بالهاء وهو

قوله سأشكر عمرا الخ قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب يمدح الاشرف عمر بن سعيد دخل عليه فرآه بقميص متمزق ابان محنته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه
الابيات وان في قوله ان هي جلت للوصل اي لم تمتن وان كانت تلك النعم جليلة في نفس الامر وقيل يحتمل ان يكون نافية معطوفة على تمتن اي ولم تكن جليلة عند
عمرو وان كانت كذلك في نفس الامر قوله وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو فينبغي ان يقدر الرابط اي اياديه لم توجه في بدل البعض والاشتمال وان لم يجب
في بدل الكل كعدم وجوبه في الجملة التي هي نفس المبتدا وقد جوز الفاضل المحشي في شرح المفتاح كون ايادي مفعولا ثانيا ايضا وفيه نظر لانه يخالف لتصريح ائمة اللغة
حيث صرحوا بعدم تعديته الا الى مفعول واحد اللهم الا ان يبنى على التسامح قوله يقال في الكناية عن زوال الشدة الخ الكلام مبني على تشبيه السقوط
الرمي الذي هو العثرة بالسعود الحسي بجامع ملال القلب في انكسار البال وقد يجوز ان يكون من قبيل اطلاق المشفر على شفة الانسان • حسن چلبي

ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تنهر
ولا تظفر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو لا تنهر
ولا تظفر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا اية
يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر
عمرا ان تراخت منيتي • ايادي لم تمنن وان هي جلت • اي لم تقطع او لم
تخلط بمنه وان عظمت وفي الاساس شكرت لله نعمته واشكر والي
وقد يقال شكرت فلانا يريدون وكانه اراد سأشكر لعمرو فحذف
الجار وجعل ايادي بدل اشتمال من عمرو وفتى اي هو فتى غير محجوب
الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال في الكناية
عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اي لا يظهر
الشكاية اذا نزل به البلايا وابتلي بالشدة بل يصبر على نوبه
من حوادث الزمان في طريقته نحو قول الاخر • اذا افتقر المرء لم يرد
فقره • وان ايسر المرء ابر صاحبه • رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها
لاني كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت
وزالت باصلاحه لها باياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالامر
الملازم له حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبلها
في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع
لتحقق السجع في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي
كل من الاية والابيات نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام حرف
كالهاء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني
كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من

قوله وارغد يقال عيشة رغد ورغد اي واسعة طيبة قوله وما اشتار العسل من اختار الكسل يقال شرت العسل واشترتها اي جنيتها والمشهور
عدم كونه مع مشتار العسل قوله قلت يحتمل ان يريد الخ قيل انما يستقيم هذا لو لم يقع قوله ما لا يلزم في السجع فانه يدل على ان التزام المذكور انما في السجع
وانت خبير بان الشارح حمل قوله سابقا ما لا يلزم في السجع على ما لا يلزم في مذهب السجع فاندفع هذا التوهم • حسن چلبي

من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يولد • والا فما يبكيه منها وانها
لاوسع مما كان فيه وارغد • حيث التزم فتح ما قبل الدال فان قلت
قد ذكر المص في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا
كقول الحريري • وما اشتار العسل • من اختار الكسل • فانه كما التزم
في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين التي يحصل السجع بدونها
كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها
فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله
قبل حرف الروي او ما في معناه اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية
والفاصلة او في غيرها لان جميع ما في البيت الى حرف الروي يصدق
عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق
على التاء في اشتار واختار انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف
الروي لكن هذا بعيد والظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما
يكون في القافية او في الفاصلة لانهم فسروه بان يلتزم المتكلم
في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة
مخصوصة او حرف بعينه او اكثر وان قوله قبل حرف الروي وما
في معناه يعني في حرف القافية او الفاصلة والا لكان المناسب
ان يقول في البيت او الفقرة وقوله في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذي يسمى
لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر او الابيات غير الفواصل
والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات
ان تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان تكون المعاني

قوله او لعدم رجوعه الى تحسين الكلام فيه بحث وهو ان عدم الرجوع الى تحسين الكلام البليغ علة عدم دخوله في فن البلاغة لا قسمه ولهذا جعل في الايضاح ما يرجع الى التحسين في الخط وما لا اثر له في التحسين اصلا قسمين مما لا اثر له في فن البلاغة ولم يذكر في المختصر الا عدم الرجوع الى تحسين الكلام فالصواب في العبارة ان يقول بعدم الرجوع الخ ويمكن ان يوجه بان لفظ لو اشارة الى التخيير في التعبير عن علة وجوب ترك التعرض وهذا شايع في عبارة المفتاح قوله تحسى اي صير فيا تحنو تا وتحن اسم امرأة والتحني الاعراض يعني ان تنوع عنب تجني اي بعد اعراض • حسن جلبي

نوابع للالفاظ وذلك ان المعاني اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها
الفاظا يليق فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتي بالالفاظ متكلفة
مصنوعة وحمل المعاني تابعة لها كان ظاهر مموه على باطن مشوه
ولباس حسن على منظر قبيح وعمد من ذهب على نصل من خشب فينبغي
ان يجتنب عما يفعله بعض المتاخرين الذين لهم شغف بايراد شيء من
المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات و
يجعلون الكلام كانه غير مسبوق لافادة المعنى فلا يبالون
بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف واما تسيير بي
بادنى التفات جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث وبقيت اشياء يذكرها
في علم البديع بعض المصنفين وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله
ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع
الى التحسين في الخط دون اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون
الكلمتين متماثلين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل وهو ان
يوتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري
فتنتني فجننتني بتجن • يتجنى بفتن غب تجني • ومثل المقطع
وهو ضد الموصل كقوله لو طواط • وادرك ان زرت • وارود دو
در اودرد ا ودرد ا • ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة
التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير
منقوطة باجمعها كقول الحريري • الكرم ثبت الله جيش سعودك •
يزين اللحاظ الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها

قوله من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا اي على كل حال وهرم بكسر الراء اسم رجل وهو هرم ابن سنان بن ابي حارث المري صاحب زهير الذي يقول فيه ان البخيل ملوم حيث كان ولكن الجواد على علاته هرم واما الهرم بفتح الراء فهو كبر السن قوله صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها الخ الظاهر انه يصف ابنا ولكن في بعض نسخ ديوانه يصف صهباء كما يدل عليه البيت الثاني وهو لو مسها حجر مسته سراء • قوله وهو قوله في كف ذات حر في زي ذي ذكر لها محبان لوطي وزناء • قوله ومثل التعديل الخ قال العلامة في شرح المفتاح فان روعي في ذلك ازدواج او تجنيس او مطابقة او نحو ذلك فذلك الغاية في الحسن كقوله وضعفاني بربير زمام الحل والعقد والعقول والنهى والاشباه والنهي والبسط والقبض والانام والهدم والبناء والمنع والعطاء ومن ذلك قول المتنبي الخيل والليل والبيداء تعرفني والسيف والرمح والقرطاس والقلم قوله ومثل ما يسمى تنسيق الصفات الخ مثاله في القران المجيد قوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ومن الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام الا اخبركم باحبكم الي واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقا الموطؤون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون الا اخبركم بابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيامة اساوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون ومن النظم قول عباس بن عبد المطلب في مدح رسول الله صلى الله عليه وسلم وابيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل قوله وعلم بذلك

منها منقوطة والاخرى غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف
الكاتب والشاعر باتيان برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها
بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل التزديد
وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى
اخر كقوله تعالى يؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير
من يلق يوما على علاته هرما • يلق السماحة منه والندى خلقا
وقول ابي نواس • صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها • لو مسها حجر
مسته سراء • ومثل التعديل ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع
اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو
تعقيب موصوف بصفات متوالية اما لعدم الفائدة في ذكره لكونه
داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى
في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه
داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب
وقد اورده في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه
حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه يجي مع
الايجاز وقد يجي مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني
ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل
القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء
والتخلص والانتهاء والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء
وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة
الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وليست خاتمة الكتاب خارجة عن

قوله بالتهلل اي البشاشة والسرور حسن جلبي

الفنون الثلثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم **خاتمة** في السرقات الشعرية وما يتصل بها اي بالسرقات مثل الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي في معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعي فيه اي في

في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفضيل فيه وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاص في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يوخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ او يوخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يوخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني ان يوخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما ان يغير النظم او بدونه فهذه عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية التركيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك وجدته على طرف الهجران ان كان يعقل ويركب حد السيف من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل ... صاحب الصفة ولم توفه حقوقه متوخيا المعدلة ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان

قوله مرحل اي مسعد بالزاء المعجمة والحاء المهملة قوله حاد واهتضام هضمت الشيء كسرته ويقال هضمه حقه واهتضمه اذا ظلمه وكسر عليه حقه قوله
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري الخ انشد شعري الى معقولين يقال انشد في شعر الغير الاول ههنا محذوف اي انشده واوجل الوجل
وهو الخوف وموضع على اينا نصب لانه مفعول لا ادري وقوله ولكن لاوجل اعتراض وتعدو بالغين المعجمة اي يصبح الموت واول مبني على الضم لقطعه عن
الاضافة منوية كأنه قيل بعد اي اول كل شيء وحاصل المعنى ويقال ما اعلم انا نكون اقدم من الاخر في غدو الموت عليه وانا خايف مترقب قوله دع المكارم
الخ المكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة والبغية الحاجة قوله وقوفا بها صحبي وقوف جمع واقف بمعنى الحبس لا من الوقوف بمعنى اللبث لعدم لازم والمذكور
في البيت منعوت مطيهم وانتصابه على الحالية من فاعل نبك اي قفا نبك في حال وقف اصحابي من اكبهم على قالمين لا تهلك البكى اي من فرط
الخوف وشدة الجوع وتجمل اي صبر صبرا جميلا • حسن چلبي

ان كان بعقل اي وجدته هاجرا لك مستبدا بك وبمواخاتك ان كانت
به مسكة وله عقل ومعرفة ويركب حد السيف اذ يركوب حد السيف
تحمل امور تقطيع تقطيع السيف وتؤثر تاثيره او اراد الصبر على الحرب
والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف
عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد اي لا يبالي ان يركب من الامور ما
يوثر فيه تاثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم او يلحقه عار واهتضام
من لم يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير
دخل على معاويه فانشد هذين البيتين فقال له معاويه لقد شعرت
بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس
المزني فانشد قصيدته التي اولها • لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول • حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل
معاويه على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال
اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو اخي من الرضاع وانا احق بشعره
وما في معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات
كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه مذموم وسرقة محضة كما يقال
في قول الحطيئة • دع المكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فانك انت
الطاعم الكاسي • ذر الماثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت
الاكل اللابس • وكقول امرء القيس • وقوفا بها صحبي على مطيهم
يقولون لا تهلك اسى وتجمل • اورده طرفة في والبيت الا انه اقام
تجلد مقام تجمل • وقال عباس بن عبد المطلب • وما الناس بالناس
الذين عهدتهم • ولا الدار بالدار التي كنت تعلم • فاورده الفرزدق

قوله شم الانوف الخ جمع الاشم من الشمم وهو الارتفاع في قصبة الانف مع استواء في اعلاه وهو صفة مدح عند العرب والطراز العلم والمراد ههنا المحدود ان في
اي من النمط الاول في المحدود والشرفا قوله ويسمى اغارة ومسخا الاغارة في اللغة نهب المال والمسخ تحويل الصورة ووجه التسمية ظاهر قوله بسمر الرماح اي
بالرماح السمر وهو جمع اسمر من السمرة وهي لون الاسمر • حسن چلبي

الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل
بالالفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال
في قول حسان • بيض الوجوه كريمة احسابهم • شم الانوف من الطراز
الاول • سود الوجوه لئيمة احسابهم • فطس الانوف من الطراز الاول
وان كان اخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض
اللفظ لا كله يسمى هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلثة اقسام لان
الثاني اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني
ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا يوجد في الاول كحسن السبك
والاختصار والايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح
مقبول كقول بشار من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس رقبه
وراقبه حاذره لان الخايف يرقب العقاب ويتوقعه لم يظفر بحاجته
وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي لهج ولوع
بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة تسمى بذلك لخسرانه في تجارته
في الاساس يسمى سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشترى بثمنه عودا يضرب
به من راقب الناس هابهما اي غما انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز
باللذة الجسور اي الشديد الجراءة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا
روي عن ابن معاذ رواية بشار انه قال انشد بشار قول سلم
فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم
ولا شربت وكقول الاخر • خلقنا لهم من كل عين وحاجب • بسمر القنا
والبيض عينا وحاجبا • وقول ابن نباتة بعده • خلقنا باطراف
القنا في ظهورهم • عيونا لها وقع السيوف حواجب • فبيت ابن

قوله ابا نصر الخ احدى الهمزتين فيه محذوفة على نمط قوله تعالى افترى على الله كذبا والاستفهام انكاري وبنيل عن الانالة وهي الاعطا قال الشيخ في المسائل
المشكلة الخ قد يجاب بان المراد ببخل الزمان عدم تجويزه وجود مثله فاذا لم يتصور من الزمان تجويز وجود مثل له فكيف يتصور من الانسان وكيف يكون حاصل
المعنى ان الزمان لا ياتي بمثله لانه لا يجوز فضلا عن ان ياتي وانت خبير بانه لا يريد ان يعتبر شيئ يتعلق به البخل فان قدر مضاف اي بتجويز مثله لبخل يفهم منه
جواز وجود مثله في نفس الامر وعدم تجويز الزمان لبخله فاصل المقصود بحاله قوله عدى الزمان سخاؤه الخ الاعداء ان يتجاوز الشيء من صاحبه الى غيره
والاسم العدوى وفي الحديث لا عدوى اي لا يعدي شيء شيئا قوله لان المعنى على المضي والمعنى لقد كان فان قلت المعنى وان كان على المضي الا انه عدل الى المستقبل
قصدا الى الاستمرار وحكاية للحال الماضية كما تقرر في امثاله قلت لما لم يبق بخل الزمان بعد اعداء سخائه اياه لم يجب حمل المضارع على الاستمرار
ولا على حكاية الحال فتامل • حسن چلبي

بانه ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث
وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول
في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم
مردود كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد
في بعض غزواته • هيهات لا ياتي الزمان بمثله • ان الزمان بمثله لبخيل
اي بعيد ان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او بعد سببا في لم يدل
ما قبله وهو قوله • لا تنسى ابا نصر نسيت اذ نبدي • من حيث تقصر
الغنى وتنيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ
في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو نفي المثل وان يقال انه
يعز وانه لا يكون فاذا جعلت بسبب فقد مثله بخل الزمان به
فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من
حيث بخل الزمان بان يجود بمثله في قول ابي الطيب عدى الزمان
سخاؤه فسخى به • ولقد يكون به الزمان بخيلا • فالمصراع
الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع ابي تمام
اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم
يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد لقد كان فان قلت ههنا
مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان
بخيلا بهلاكه يعني لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح
الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان
اذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل
كما ذكره المص واعترض عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه

قوله قال ابن جني اي يعلم الزمان الخ فالبيت على ما ذكر ابن جني من الغلو لقوله واخفيت اهل الشرك حتى كانه لتخافك النطق التي لم تخلق • حسن چلبي

تصرفه حتى يسمح لكونه تحصيلا للحاصل ولا اعدامه وافناءه فباق
بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فنفى الشاعر ذلك والحاصل
ان ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فسخا بايجاده لكنه يبخل باعدامه
نظرا لكونه سببا لصلاحه قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون
مصراع ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي
لا يظهر قرينة تدل عليه على ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن
فسر البيت قال ابن جني اي يعلم الزمان من سخائه فسخا به واخرجه
من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاد منه لبخل به
على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تاويل فاسد
وغرض بعيد لان السخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد
سخا به علي وكان بخيلا به علي فلما اعدى سخاؤه اسعدني بضمي
اليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلثة فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الى
الشاعر كما ان معنى مصراع ابي تمام بخله بمثل المرثي ولو اشترط في الاخذ
اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق الى بعض
الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام
قد علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعدما ذكر
معنى قوله ابن جني وابن فورجه ان المصراع الثاني من قول ابي تمام
هيهات البيت وان كان الثاني مثله اي مثل الاول فابعد اي
فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام لو حار مرتاد
المنية لم يجد الا الفراق على النفوس دليلا • الا رأيتما لطلب طاقة

قوله وقيل انها جمع لهاة وهي الهنة المطبقة في اقصى الفم وقد يجمع على لهوات مثل عطيات قوله وكذا قول القاضي الارجاني الرواية في اسير على صيغة المعلوم
تودعي بكسر الدال عرفا محله وان روي على صيغة المجهول على انه مسند الى الجار والمجرور فتودعي بفتح الدال على انه مصدر او اسم زمان او وقت تودعي والسمع بكسر الميم
الاولى ايضا موخر العين قوله وقايله الخ اي رب جماعة قايلة وسمطين سمطين حال من ضمير تساقطها والسمط الخيط ما دام فيه الخرز والا فهو سلك حشا نسها
اي ملاتها قيل قول الزمخشري افضل لان فيه صيغة المراجعة وهي السؤال والجواب كقوله قالت لي يوما سليمان وبعض القول اشنع قال لي صفني وعليا
ابنا التقى واورع قلت اذن اقل ما فيكما بالحق يخزع قال علي علت فقال قل لي قلت فاسمع قال صفه قلت يعطي قال صفني قلت تمنع واجيب بان
كون المراجعة من المحسنات البديعية محل نزاع ولذا لم يذكرها المصنف ولو سلم فهي انما تستحسن في السؤال المكرر والجواب المعاد قوله مقيم الظن اي انا
مقيم الظن واراد بالظن محله وهو القلب والاماني جمع امنية والقلق الاضطراب والجذب العطا قوله قول ابي الطيب واني عندك الخ لغاد رايح وفنا
الدار ما امنت من خوانها محبك اي انا محبك حسن چلبي

المرتاد الى المنيه للبيان اى المنية الطالبه للنفوس لو تجرت في الطريق
الى اهلاكها ولم يمكنها التوصل اليها لم يكن لها دليل عليها الا الفراق
وقول ابي الطيب • لولا مفارقة الاحباب ما وجدت • لها المنايا الى ارواحنا
سبلا • الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبل وقيل انه جمع لهات وهو
فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروي يد المنايا فقد اخذ المعنى
كله مع بعض الالفاظ كالمنيه والفراق والوجدان وبدل بالنفوس
الارواح وكذا قول القاضي الارجاني • لم يبك الاحد بيتة واقتحم • لما
اشرت الى موضع صون ذلك الدار الذي ودعتم في مسمعي الفيته من
مدمعي • وقول جار اسر في مرثية استاده وقايله ما هذه الدرر التي
تساقطها عيناك سمطين سمطين • فقلت هذه الدرر التي قد حشا
بها ابو مضر اذني تساقط عن عيني • وقوله ايضا من الذم انما هو
على تقدير ان لا يكون في الكلام دلالة على السرقة باتفاق الوزن
والقافيه والا فهو مذموم جدا كقول ابي تمام مقيم الظن عندك
والاماني وان قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في الافاق الا
ومن جدواك راحلتي وزادي • وقول ابي الطيب واني عندك بعد
غد لغاد وقلبي عن فنائك غير غادي • محبك حيثما اتجهت ركابي
وضيفك حيث كنت من البلاد • ولما فرغ من الضرب الاول من النوع
الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه وهو ان يوخذ
المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف على قوله
وان اخذ اللفظ يسمى اخذ المعنى وحده الماما من الم اذا قصد في اصله
من الم بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها

قوله في مجلس القاضي اي الممتلي حسن چلبي

ونحوها فان اللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكانه كشط من المعنى جلدا والبس
جلدا اخر وهو ثلثة اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا
يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام
وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول ابي تمام هو الصنع للشيء
الصنيع اي الاحسان وهو مبتدا جزء الجملة الشرطيه اعني قوله ان
يعجل فخير وان ترث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع وقول ابي
الطيب ومن الخير بطؤ سيبك اى تاخر عطائك عني اسرع السحب في
المسير الجهام اى السحاب الذى لاماء فيه يقول لعل تاخر عطائك
عني يدل على كثرته كالسحاب بما يسرع منها ما كان جهاما لاماء فيه
وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة
بيان للمقصود ضرب المثل بالسحاب وثانيها اى ثاني الاقسام وهو ان
يكون الثاني دون الاول كقول البحتري واذا تالق اي لمع في الندى
اى في مجلس القاضي باشراف الناس كلامه المصقول المنقح خلت
لسانه في عضبه اي سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه وقول ابي
الطيب كان السنتهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن
خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها خرص
بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم
عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة
في النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد
فاته ما افاده البحتري بلفظي تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية
حيث اثبت التالق والصقالة للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم

قوله رحب الباع الرحب الواسع والباع قدر اليدين قوله مدى جعفر اي الغاية التي بلغ اليها جعفر قوله وقوله ابي تمام نعبد الخ فيه بحث لان بيت ابي تمام
يشتمل على الاستعارة بالكناية اعني المليوحية وبين تسمية الجازع جاز ما وتلك يستلزم كون الجزع محمودا والصبر مذموما فذكر اللازم لينتقل الى الملزوم
والبيت الاول يشتمل على بعض هذه اللطايف فلا يكون هذا من القسم الثالث بل من القسم الاول قوله ان يكون احد البيتين نسيبا يقال منه النسيب المغاير
بالمراة جيب وبالكسر نشيبا اي شبب بها م حسن جلبي

من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها
اي ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل الاول كقول الاعرابي
ابي زياده ولم يك اكثر الفتيان مالا ورب ومال كان اكثرهم
سوائما السايمه والسوام والسوايم الابل الراعيه ولكن كان ارحبهم
ذراعا في الاساس فلان رحب الباع والذراع ورحبها اي سخي وقول
اشجع يمشي جعفر بن يحيي وليس باوسعهم في الغنى الضمير في اوسعهم
للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما
يصنع ولكن معروفه اي احسانه اوسع وكقول الاخر في مرثية ابن
له والصبر يحمد في المواطن كلها • الا عليك فانه مذموم • وقول ابي
تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما • فاصبح يدعى حازما
حين يجزع • هذا هو النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما غير
الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اي معنى البيت الاول ومعنى
البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من ارب اي حاجة لحاهم بالضم
جمع لحية سواء ذو العمامة والخمار اي لا يمنعك من الحاجة كون سواء
على صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء في الضعف
وقول ابي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبايل
العرب له ومن في كفه منهم قناة كمن في كفه خضاب فتعبير جرير
عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه بمن في كفه منهم
قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه خضاب
ويجوز في تشابه المعنيين ان يكون احدى البيتين نسيبا والاخر
مديحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد

قوله اي المعنى المختلس يقال خلست الشيء واختلسته اي استلبته قوله سلبوا على صيغة المجهول قوله وهذا يشملهم وغيرهم وقع بعده نصه في بعض النسخ روي
انه لما بلغ هارون كثرة افضال الفضل البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة اوصلت الى التفكر له والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات فقولا
لهارون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل بالواجد ليس من الله بمستنكر البيت فامر هارون باطلاقه
وخلع عليه لاحتفال الاجتماع والحاشد الجامع واذا جعلتها للعطف رجحت الحالية بما في العطف من ايهام تجويز عدم محبته مع محبة الملامة فيه • حسن جلبي

قصد الى المعنى المختلس لنظم احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن
نوعه من النسيب والمديح او غير ذلك وعن وزنه وعن قافيته ومنه
اي من غير الظاهر النقل وهو ان ينقل المعنى الى محل اخر كقول البحتري
سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكانهم لم يسلبوا الا انها اي الدماء
المشرقة صارت بمنزلة ثياب لهم وقول ابي الطيب يبس النجيع عليه
اي على السيف وهو مجرد عن غمده فكانما هو مغمد لان الدم اليابس
صار بمنزلة غمده فنقل المعنى من القتلى والجرحى الى السيف ومنه
اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم • وجدت الناس كلهم غضابا • لانهم
يقومون مقام كلهم وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع
العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم
وغيرهم روي انه لما بلغ هارون الرشيد كثرة افضال الفضل
البرمكي وفرط احسانه في زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكير
والامر بحبسه فكتب اليه ابو نواس هذه الابيات فقولا لهارون امام
الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست
مثل الفضل بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون وهنه اي من غير
الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول
ابي الشيص • اجد الملامة في هواك لذيذة • حبا لذكرك فليلمني
اللوم • وقول ابي الطيب احبه الاستفهام للانكار والانكار
راجع الى القيد الذي هو الحال اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال
اتصلي وانت محدث معبرا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز

قوله ونغم معتف نغم مبتدا خبر حذاه اي عطاه مفعول معتف لعن سايل قوله وقد ظللت عقبان اعلامه ضحى الخ العقبان الرايه وهو العلم الضخم شبه بالعقاب من الطير لضخمه كما في الصحاح وقال الخلخالي المراد بعقبان الاعلام هي الصور المعموله من الذهب وغيره على رؤس الاعلام والعقبان الثاني جمع عقاب الطير وهو الطاير المعروف الذي يصيد الارنب توقع النفس يسليه النفس ما افترسه السباع والمرع الطعام قوله فلم يبتدئ الخ يمكن ان يقال ان قوله حتى كانها من الجيش الخ بمعنى قوله راى عين فانها انما تظن كونها من الجيش اذا كانت قريبة محيطة بهم حسن چلبي

تقدير المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض وعلى تقدير المبتدا
اي وانا احب واذا جعلتها للعطف فالانكار راجع الى الجميع بين
الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون الا واحدًا
ان الملامه فيه من اعدائه وما يكون من عدو والحبيب يكون مبغوضا
لا محبوبًا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص والاحسن في هذا النوع
ان يبين السبب كما في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرًا كما في
قول ابي تمام ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع
وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت قبل سيبه بسؤال
اراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السايلين لما فيه من غايه
الكرم ونهاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل
عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحه من المجروح لان عادته
ان يعطي بغير سوال ومنه اي من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى
ويضاف اليه ما يحسنه كقول الافوه وترى الطير على اثارنا اي
عين اي عيانا ثقة حال اي واثقه على ان المصدر اقيم مقام
الصفه او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على اثارنا اي
كاينه على اثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اي ستطعم من لحوم
من نقتلهم من القتلى وقول ابي تمام وقد ظللت اي القي عليها الظل
عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل من نهل اذا روي
نقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادًا
على انها ستطعم لحوم قتلاه حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل
يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان

قوله كما يحكى عن ابن ميار ميار اسم امراة والمتهلل طلاقة الوجه كما تردد لاهتزاز التحرك والمهند السيف المطبوع من حديد الهند والحطيه اسم الشاعر عيسى بن الحصره وقيل لزمامه حسن چلبي

بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو تساير
العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام
لم يلم بشي من معنى قول الافوه راى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار
يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله وان الافوه افاد
بقوله راى عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا
مرئية راى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسه وهذا يوكد
المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعه والاقتدار على قتل الاعادي
ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقه بالميسرة لاعتيادها بذلك
وهذا ايضا يوكد المعنى المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشي مما افاده قول الافوه
راى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان في قول ابي تمام ظللت الماما
بمعنى قوله راى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها في الجيش
لانا نقول هذا ممتنع اذ قد يقع ظل الطير على الرايه وهو في جو السماء
بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة
لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على اثارهم بقوله
الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات
حتى كانها من الجيش اي باقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء
المنقطع ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش
مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن بالاستدراك الذي هو
دفع التوهم الناشي من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات

قوله فاستعفى مما عنى يقال استعفى من الخروج معه اي ترك منه واستعفاه من الخروج منه اي سال الاعفاء • حسن چلبي

ويحتمل ان يكون معنى قوله وبهائهم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم
حسن الاول معنى البيت الاول اعني تسايرالطيور على اثارهم وما ذكرنا
او لا اصوب الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع
المذكورة لغيرالظاهر ونحوها مقبوله بل منها اي من هذه الانواع
ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان
اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني
ماخوذ من الاول الا بعد اعمال رويه ومزيد تامل كان اقرب الى القبول
لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل في الابتداع والتصرف هذا
النوع الذي ذكره في الظاهر وغيره من ادعا سبق احدهما واتباع الثاني
وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل من الاسامي المذكورة وغير ذلك
مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان
يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر هو عن نفسه انه اخذه منه
والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام
المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ
والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر اي مجيئه على
سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن قتادة انه انشد
لنفسه مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهندي
فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال الان علمت اني شاعر اذا
وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك
اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامره سليمان بضرب
واحد منهم فاستعفى مما عنى وقد اشير الى سيف غير صالح للضرب ليستعمله

قوله فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم الح الغصة وذلك لان ذلك السيف لم يكن حادا صالحا للضرب كان ضرب المقتول بعد نبالة
وزيادة الام له فكان الضرب بسلا ظلما على المقتول يقال نبا السيف اذا لم يعمل في الضريبة والرعب الخوف والدهش الحيرة والصمصام السيف الصارم
لا ينثني واغماد السيف جعله في غمده اي غلافه واذ في ما ان يهاب زاين ضبا اي ما ترك الى الجهل والفزع كما عرفته فيما سبق وكيا نعبين زلل ودا حمام اي جرير لقيها مما
الاخطل تعريضا بانها يسرع عليها الرجال والمغارم جمع مغرم على القياس او جمع مغرم على خلافه فمحاسن جمع محسن وهما ما يلزم اداوه كالدين مثلا ولما الغرامة وفي زيادة
مدح لهم لان وقت حمل المغارم وقت الاحتياج فاذا كان حالهم وقت الاحتياج هكذا فما ظنك بها عن غيره كذا قيل وهذا انما يتم اذا لم ... ادوطنة السيف طرفه و
دام اسم رجل واغرب اي اتى بشيء غريب بديع • حسن چلبي

ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني
نفسه فكانه قال لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب
بسيفه الروم فاتفق ان نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال
الفرزدق ايعجب الناس ان اضحك سيدهم خليفة الله يستسقى به المطر
لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر القدر ولم يقدم نفسا
قبل ميتها جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول
ما ان يهاب سيدا اذا صبا • ولا يهاب صارم اذا نبا • ولا يهاب شاعر اذا كبا
ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف
وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان
سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم فاعجب سليمان ما شاهد
ثم قال جرير يا امير المومنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني
فقال ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم
ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا • كذاك سيوف
بني ظبابها • ويقطع احيانا مناط التمائم • ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم
اذا اثقل الاعناق حمل المغارم • وهل ضربة الرومي جاعلة لكم • ابا
عن كليب واخا مثل دارم • فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل
قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا لتغتنم بذلك فضيلة
الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما
يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس
والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه

قوله ان كنت ازمعت الخ قيل ازمعت يتعدى بنفسه يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت على الامر بخلاف العزم فانه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه وبعلى كما في
جمعته وجمعت عليه والاول مذهب السكاكي والثاني مذهب الفراء وابي عبيد ما جزم زايده قوله وهي المخالة المخالطة المخادعة حسن چلبي

اذا البصر ووجه اتصال القول فيهما بالقول في السرقات الشعريه ان في
كل منهما اخذ شي من الاخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان
او نظما شيا من القران او الحديث لا على انه منه اى لا على طريق ان ذلك
الشي من القران والحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من
القران او الحديث وهذا احتراز عما يقول في اثناء الكلام قال الله
تعالى او قال النبي عليه السلام كذا او في الحديث كذا ومثل في الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او الحديث وعلى التقديرين
فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح
البصر او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الاخر
ان كنت ازمعت اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت
بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت
الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ
الحديث على ما روي انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي عليه السلام
كفا من الحصى فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اي قبحت
بالضم من القبح نقيض الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اى لعن
اللئيم وقيل ابعد من قبحه الله بفتح العين اي ابعده عن الخير والرابع
مثل قول ابن عباد قال الحبيب لمان رقيبي سي الخلق فداره من المداراة
وهي المخالة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعني وجهك
الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عليه السلام حفت الجنة
بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا اي جعلته محفوفا
محاطا يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد

لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اي الاقتباس ضربان احدهما
ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة والثاني
خلافه اى ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من الامثلة الاربعة
والثاني خلافه اى نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول
ابن الرومي لئن اخطات في مدحك ما اخطات في منعي لقد انزلت حاجاتي
بواد غير ذي زرع فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية
ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه
في القران واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى
الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح
الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب
الملاحة ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت
سؤلك يا موسى ولا باس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن
او غيره كالتقفية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض
اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القران
انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيا
من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه
عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء
وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ
والسرقة ولو قال كان قوله من شعر الغير من شعر اخر لكان احسن
ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت
اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه

قوله اذا ما مدرى تح للمنية في البيت لكونه من شعر الغزل قوله عملت سنا قوله كانت للهيبة الشيبة سكن الخ في الصحاح هو في الهيبة من العين اي سعة
صارت الالف ياء لكسرة ما قبلها والنون زائدة والتشبيه الشباب والصحو خلاف السكر والسير الطريقة والمحمل الاى تشبه جميل قوله كانه كان سطو تيا
الى الارض جمع احد وهي الاكمة اذا ما اسهلوا اي صاروا الى السهل وهو الارض الميسر والدخول فيها كناية عن الوصول الى العشق انا عم قوله وتمامه ليوم
كريهة وسداد ثغر وبعد كان لم اكن فيها وسيطا ولم تك لنسبتي في ال عمرو قوله من قلت لما اطلعت الخ الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين
والمشتقق ورد احمر والغض بالمحجبين الطري والمراد به خد الحبيب ورد وصفا اسم مفعول اطلعت والاسد ورد اخضر كذا في شرح الايضاح للشيخ جلال الدين
الشابت والمراد به الشعر النابت على وجهه والحمرة في اعذار للمنزاء وعذار الرجل شعره النابت في موضع العذار واراد السحارى بالنصب على انه سكنه للضرورة ق
توفقا اسم من توفق بتي فوق اصله ترفقن قلبت النون الخفيفة الفا • حسن جلبي

من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن الظاهر التميمي • اذا اضاق صدري
وخفت العدى • تمثلت بيتا بحالي يليق • فبالله ابلغ ما ارتجي وبالله
ادفع ما لا اطيق • وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة
سكرة فصحوت واستبدلت سيرة مجمل • وقعدت انتظر الفنا كراكب
عرف المحل فبات دون المنزل • البيت الثاني لمسلم بن الوليد الانصاري
ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه
قول ابن العميد كانه كان مطويا على احن ولم يكن في قديم الدهر
انشدني ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا من كان يالفهم في المنزل
الخشن البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه
شعر الغير كقوله اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه
ابو زيد للبيع على انى سانشد عند بيعي اضاعوني واي فتى اضاعوا
المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن عثمان
بن عفان رضي الله عنه نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل
لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد ثغر اللام في
ليوم للوقت والكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين
لاغير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج
البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا
حقي احوج ما كانوا الى واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه
تنديم وامابدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت
وجناته حول الشقيق الغض روضة آس اعذاره الساري العجول
توقفا ما في وقوفك ساعة من باس المصراع الاخير لابي تمام واعلم

قوله كانما امس في بؤس تكابده الخ اراد بالامس الزمان القريب لاحقيقته والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة وقذى العين الحنث الذي يقع فيها حالة الوجع
قوله يجر عوالينا العوالي جمع عالية الرمح وهي ما دخل منه في السنان الى ثلثه والسوابق الخيل قوله لمعشر الى قوله ان جلدا اي ان رجل وضح ابن حوآت من
طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور وهذا تهكم والثنايا جمع ثنية وهي طريق العقبة البلى بالذي استقرضت البلى اعطى والباقي بالذي للبيت ل
اي بذل الذي استقرضته والمعشر الجماعة وضمير شاهده راجع الى الاستقراض المدلول عليه بما استقرضته اي الى الذي في بالذي وقوله عنت اي خضعت
وذلت جملة معترضة بين اسم ان وخبرها • حسن جلبي

واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون
تقدير الباقي كما مر انفا والثاني ان لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا
معا امس في بؤس نكابده والعين والقلب منه في قذى وأذى
والآن اقبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تنسى ان الكرام اذا اسنا
الى بيت ابي تمام ولابد من تقدير الباقي منه لان المعنى لايتم بدونه
واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اي يشتمل البيت
او المصراع المتضمن من شعر الشاعر الثاني على لطيفة لاتوجد في شعر
الاول كالتورية وهو ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد
البعيد والتشبيه في قوله اي في قول صاحب التحبير اذا الوهم
ابدى لي اي اظهر لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب
وبارق ويذكرني من الاذكار من قدها ومدامعي مجر عوالينا ومجرى
السوابق انتصب مجر على انه مفعول تذكرني وفاعله ضمير يعود الى الوهم
وقوله تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق
مطلع قصيدة لابي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما
بين ظرف للتذكر او للمجر والمجري وقد عرفت جواز تقديم الظرف على
المصدر ويجوز ان يكون بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا
بدلا منه والمعنى انهم كانوا نازلين بين هذين الموضعين وكانوا
يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا
الشاعر اراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه
جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيب وببارق ثغرها
الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه بجر قدها بتمايل الرمح

وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب
بهذا التوريه والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما
قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول بعضهم في يهودي به داء
الثعلب فول لمعشر غلطوا وغضوا من الشيخ الرشيد وانكروه
هو بن جلا وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم
بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني
فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وغضوا
اى وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره
وفيه تهكم وهذا وصفه واراد به القوي على طريق التهكم وربما
يسمى تضمين البيت استعانة وتضمين المصراع فما دونه ايداعا
لان الشاعر كانه قد اودع شعره شيئا من شعر الاول وهو بالنسبة
الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق شعره بشعر الغير واما
العقد فهو ان ينظم نثر كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق
الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس هو ان يضمن الكلام شيئا من
القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير
القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس
كقوله اى قول ابن العتاهية ما بال من اوله نطفة وجيفة واخره
يفخر حال اى ما باله مفتخرا عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن ادم
والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما
يكون عقدا اذ لا غير تغييرا كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم
يتغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث

قوله واتق الشبهات بسكون الشين المعجمة وكسر الباء الموحدة الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها قوله قول بعض المغاربة جمع مغربي والثاني جمع عوض عن ياء النسبة قوله على اصاغره متعلق بالتوهم والضمير المجرور عائد الى الانسان والاضافة لادنى التلبس والمراد باصاغره هم الذين يكونون تحت بد مختاجين اليه ومن زعم ان قوله على اصاغره حال من ما يخطر على معنى صدق ما يخطر بقلبه من حسن التوهم كائنا على اصاغر التوهم فقد ركب شططا حسن چلبي

او الحديث وح لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر • انلني
بالذي استقرضت خطا • واشهد معشرا قد شاهدوه • فان الله
خلاق البرايا • عنت لجلال هيبته الوجوه • يقول اذا تداينتم بدين
الى اجل مسمى فاكتبوه وقال الامام الشافعي رحمه الله عمدة الخير عندنا
كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس
يعنيك واعملن بنيه عقد قوله عم الحلال بين والحرام بين وبينهما
امور متشابهات وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن
اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل
فهو ان ينثر نظم وشرط كونه مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر
عن سبك النظم وان يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق
كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته
اى صار ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده
اى يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق صدق
توهمه الذي هو يعتاده اى يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى
توهمه حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق
ما يعتاده من توهم يشكو سيف الدولة واستماعه لقول اعاديه
اى اذا قبح فعل الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق
ما يخطر بقلبه من التوهم على اصاغره واما التلميح صح بتقديم
اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون
في تفسير الابيات في هذا البيت تلميح الى قول فلان وقد لمح
هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات واما التلميح بتقديم

قوله لحقنا باخراهم وقد حوم الهوى الخ حوم الهوى قلوبا اي جعلها دايرة حول الحبيب وطير القلوب ما يتخالج فيها من الخواطر والوقع بالتشديد جمع واقع كركع جمع راكع اي والحال ان تلك الطيور ساكنة والمراد بالشمس الاولى الشمس الحقيقي ادعاء والراغم الدليل واصله لصوق الانف بالرغام وهو التراب وذلة الليل المحيا الشمس والخدر الهودج والصبغ اللون والمراد بالطوى الثوب المجرع حفت الكواكب والاحلام جمع حلم بالضم وهو ما يراه النايم في نومه حسن جلبي

الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشي مليح وقد ذكرناه

في باب التشبيه وهو ههنا خطاء محض نشاء من قبل الشارح العلامة

حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى قصة او شعر

ثم صار الغلط مستمرا واحترزنا عنه لعدم التمييز فهو ان يشار

في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل ساير من غير ذكره اي ذكر تلك

القصة او الشعر او المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر واقسام

التلميح سته لانه اما ان يكون في النظم او في النثر وعلى التقديرين

فاما ان يكون اشارة الى قصة او شعر او مثل ساير اما في النظم

فالتلميح الى القصة كقوله اي قول ابي تمام لحقنا باخراهم وقد

حوم الهوى قلوبا عهد ناظرها وهي وقع فردت علينا الشمس

والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة

وانطوى لبهجتها ثوب الدجا السماء المجزع فوالله ما ادري احلام

نايم الم بنا ام كان في الركب يوشع الضمير في اخراهم ولهم للاحبه

المرتحلين وان لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء دار حوله

وحومه غيره نضا اذهبه وازاله الضمير في ضوءها وبهجتها للشمس

الطالعة من الخدر الدجنة الظلمة انطوى انظم المجزع ذو لونين

وقوله احلام نايم استعظام لما راى واستغراب اشارة الى قصة

يوشع بن نون فتى موسى عم واستيقافه الشمس اي طلبه وقوف

الشمس فانه روي انه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما ادبرت

الشمس خاف ان تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل له

قتالهم فيه فدعا الله فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح

قوله والنار عطف على الرمضاء او معطوف على عمرو كما ذكر في المختصر فيكون ارق ضمير الهوى معا وعمرو هو جساس ابن مرة فيه تهول ان عمروا هو عمرو بن الحارث وجساس هو جساس بن مرة فليس احدهما الاخر وقد ذكر في شرح مجامع الامثال ان جساسا ركب فرسه واخذ رمحه واتبعه عمرو بن الحارث فلم يدركه حتى طعن كليبا في صلبه ثم دق عليه فقال يا جساس اغثني بشربة ماء فنزل عمرو اليه واجهز عليه وهذا صريح فيما قلت قوله وهي ان البسوس بنت منقذ اسم امراة وهي بسوس بنت منقذ التميمية وكليب اسم محض والعالية ما فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة والنسبة اليها عالي ويقال ايضا علوي على غير قياس والمصاهرة الى القوم التزوج فيهم والاصهار اهل بيت المراة فانكرها اي لم يعرفها تشخب اي تسيل قوله فصاحت البسوس واذلاه واغربتاه وانشأت تقول لعمرك لو اصبحت في دار منقذ لما ضيم سعد وهو جار لابياتي ولكن اصبحت في دار غربة متى يعد فيها الذئب يعد على شاة والعنز قبل الابل والنخل ذكر الابل وهو اي اسكتي بن مجري يهدر يك والعرم العفلة فاجهز عليه يعني على القتيل اي اسرعت قتله ونشب الشر اي علق وتغلب وبكر قبيلتان • حسن جلبي

الى الشعر كقوله لعمرو مع الرمضاء ارض رمضاء اي حارة برمض

فيها القدم ان تحرق النار يتلظى ارق من قلبه اذا رحم واحفى من حفي عليه

تلطف وتشفق منك في ساعة الكرب اللام للابتداء وعمرو مبتدا

خبره ارق ومع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على الرمضاء

ويتلظى حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير اي المستغيث

بعمرو عند كربته الضمير للموصوف اي الذي يستغيث عند كربته

وكالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو وجساس بن مرة ولهذا البيت

قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي ام جساس بن مجارها

من جرم بن زبان لها ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن عليها

الا ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها

فاختل ضرعها فولت حتى تركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا

وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه فقال الجساس ايتها الحرة اهداي

فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع غرة

كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه

واتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه

فقيل المستجير بعمرو والبيت ونشبت الشر بين تغلب وبكر اربعين سنة

كلها لتغلب على بكر وهذا قيل اشام من البسوس والتلميح الى المثل كقول

عمرو بن كلثوم ومن دونه ذلك خرط القتاده واشار الى المثل

الساير ومن دون عليان القتاده والخرط ودونه خرط القتاده يضرب

للامر الشاق قاله كليب اذا سمع قول جساس لاعقرن فحلا فظن انه يعرض

بفحل له يسمى عليان والخرط ان تمر يدك على القتاده من اعلاها الى

قوله كانى ساورني الخ المساورة المواثبة والصلة الحية الدقيقة والرقش جمع رقشاء هي الحية التي فيها نقط سواد وبياض ناقع اي بالغ قوله ان البان المطل الخ المطل المشرف من اطل عليه اي اشرف ولمرقبيله والهزات الضمير العايد اليها وابلد السن اي قدر وتمشى نصب على التمييز قوله تكش الخ تكش اي تصوت من الكش وهو صوت الافعى من جلدها لاسن غمه مريش يصلح ويبرى من بري القلم نحته حسن چلبي

اسفلها حتى ينتشر شوكها واما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر
كقول الحريري بت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى النابغة
فبت كاني ساورتني ضيلة • من الرقش في انيابها السم ناقع • والى قصة
يعقوب عليه السلم والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من هرة تنق
اولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تاكل اولادها ومن التلميح ضرب
شبه اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب
الي من البازي فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار
التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير • اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح • تميم بطرق اللوم اهدى من القطا •
ولم سلكت طرق المكارم ظلت • وروى ان رجلا من بني محارب دخل على عبد
الله بن يزيد الهلالي فقال عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ محارب
ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شي شيوخ محارب • وما خلتها
كانت تريش ولا تبري • ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت • فدل عليها
صوتها حية البحر • فقال اصلحك الله اضلوا البارحة برقعا وكانوا
في طلبه اراد قول القايل لكل هلالي من اللوم برقع • ولابن يزيد برقع
وجلال **فصل** في الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم
شاعرا كان او كاتبا ان يتانق اي يعمل فعل المتانق في الرياض من
تتبع الانق والاحسن يقال تانق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما
يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من الكلام حتى تكون تلك المواضع
الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل
واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد من التعقيد والتقديم و

التاخير الملتبس وان يكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
والرقة والسلاسة ويكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى
اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب
وتلاوم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف
والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان تستعمل الالفاظ
الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفي استجلاب المودات
وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما
تقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل على الكلام
فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن
فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرء القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل • بسقط اللوى بين الدخول
فحومل • السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج ملتوي
الدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول
كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت
لما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر
الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك لم يتفق له
ذلك في النصف الثاني بل اتى فيه بمعان قليلة في الفاظ غريبة
فباين الاول فاحسن من هذا بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب
وليل اقاسيه بطي الكواكب وقوله اي وحسن الابتداء في وصف
الديار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها
الايام في الاساس خلع عليه اذا نزع ثوبه فطرحه عليه وفي ذكر الفراق

قوله وفي الغزل اي مغازلة النساء ومخادعتهن ومراودتهن وفي المثل اغزل من امرئ القيس والاسم الغزل وقيل الغزل مدح الاعضاء الظاهرة والمديح مدح الصور الباطنة قوله ويجب ان يجتنب في المديح ما يتطير به روي انه لما بنى المعتصم بالله قصره عند ان بغداد وجلس فيه انشده ابو اسحق الموصلي يا دار غيرك البلى ومحاك • باليت شعري ما الذي ابكاك فتطير المعتصم وامر بهدمه قوله وكقول ابي الفرج الساوي الخ وما بعد البيت المذكور فلا يحزنكم حسن ابتاي تحير والفعل سيد فخر الدولة اعشروا فاني اخذت الملك امنه بسيفه فلكي وقد كان استطال على البرايا ونظم جمعهم في سلك ملك فلو شمل الضحى حارته يوما لقال لها عتوا اف منك ولو زهر النجوم انت رضاه لبالي ان يقول رضيت عنك • فامسى بعد ما فرع البرايا اسير القبر في ضيق وضنك • اقول انه لو عاد يوما الى الدنيا لتسربل بثوب نسك • مقال نزلت قومي اي علوتهم بالشرف او بالجمال والصنك الضيق قوله السيف اصدق انباء من الكتب المراد من الكتب كتب النجوم وحد السيف جانبه الذي يباشر الضربة والحد الثاني بمعنى الحاجز وقوله سفن ايضاح سر اخبر جملته من متونهن حلل والصفائح جمع صفيحة وبيض السيف العريض والمراد بسود الصفائح كتب التنجيم وما اللعب والريب والشك قول المنجمين اي عمورية لا تفتح • حسن جلبي

قول ابي الطيب • فراق ومن فارقت غير مذمم • وام ومن يممت خير ميمم
وفي الشكاية قوله ايضا • فؤاد ما تسليه المدام • وعمر مثل ما تهب اللئام
وفي الغزل قوله ايضا • اريقك ام ماء الغمامة ام خمر • بفي برود وهو في
كبدي جمر • ويجب ان يجتنب في المدائح مما يتطير به كقوله اي قول ابن
مقاتل الضريري في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد
احبابك بالفرقة غد • فقال له الداعي موعد احبابك يا اعمى ولك
المثل السوء وروي ايضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان وانشد
لا تقل بشرى ولكن بشريان • غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير
بها الداعي وقال اعمى يبتدي بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اي
القاه على وجهه وضربه خمسين عصى وقال اصلاح ادابه ابلغ
في ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون
اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدا مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا في الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود
براعة الاستهلال من برع الرجل براعة اذا فاق اصحابه في العلم
او غيره كقوله في التهنية اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب
بولد لابنه • بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا • وكوكب المجد في افق
العلى صعدا • وقوله في المرثية اي وكقول ابي الفرج الساوي في
مرثية فخر الدولة • هي الدنيا يقول بملء فيها • حذار حذاري اي احذر
من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتل بغتة وكقول ابي تمام
يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها
لا تفتح في ذلك الوقت • السيف اصدق انباء من الكتب • في حده الحد

قوله فيمن عرضت شكاه عظيمة لعمري الخ السكاة امر يشتكي منه وبعد البيت المذكور لكنهم اهل الحفائظ والذي فيهم لملاك الزمان خصوم فان بات منها اصمم وكل عليه فقنها جراح منهم وكلوم الحفائظ جمع الحفيظة وهي الغضب والحمية وملمات الزمان مصائبه النازلة والوعك مغث الحمى • حسن جلبي

بين الجد واللعب • بيض الصفائح لا سود الصحائف في • متونهن
جلاء الشك والريب • وكقول ابي العلاء • فيمن عرضت له اشكاه عظيم
لعمري ان يلم عظيم باك • على والانام سقيم • وكقول ابي الطيب في التهنية
بزوال المرض • المجد عوفي اذ عوفيت والكرم • وزال عنك الى اعدائك
السقم • ومنه ما يشار في افتتاح الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار
الله في الكشاف الحمد لله الذي انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما
وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها اي
ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتانق فيها التخلص اي
الخروج مما شبب الكلام به اي ابتدى وافتتح قال الامام الواحدي معنى
التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون في ابتداء
قصائد فيسمى ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من
نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية
وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي بين ما شبب
به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله
التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما
افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان التخلص
من المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها لان السامع يكون مترقبا
للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون واذا كان حسنا
متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء ما
بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب واما المتاخرون فقد لهجوا به

لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر كقوله اى قول ابي تمام
في عبد الله بن طاهر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا
السرى اي اخذ منه اى اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت اذا سرت
ليلا ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى وبعض
العرب يونث السرى والهدى وهم ابو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية
لان هذا الوزن من صيغة الجمع ويقل في المصدر كذا في الصحاح وخطى
المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية المنسوبة
الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطويلة
الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال ان من
اوله السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا
فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قولنا بمعنى ان السرى
اخذت منا واخذت من خطى الابل على ما توهم ومفعول يقول قوله
أمطلع الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن
مطلع الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب
نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد
ينقل منه اى مما شبب به الكلام الى ما يلايمه ويسمى ذلك
الانتقال الاقتضاب وهو الاقتطاع والارتجال وهو اى الاقتضاب
مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والظاء
المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال
في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي ادرك
الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب

قوله لو راى الله في الشيب خيرا قد يقال لا يتعين كون هذا من الاقتضاب لان اول الكلام تذم الشيب ويحتمل ان يكون ابو سعيد مشيبا فيكون مناسبا
لاول الكلام واعترض على المصنف بان كلامه يدل على ان ابا تمام من المخضرمين لانه لم يدرك الجاهلية واجيب بان مراده ان الاقتضاب مذهب العرب والمخضرمين
وهذا لا ينافي ان يسلكه الاسلاميون ويتبعوهم في ذلك ولذا اورد بيت ابي تمام كقوله سقيت بغائها الرهارج ومثله في الفارسي طوله وعرض حوالمهم ان نعلم
واصلحت تامل شكيم خاص واو اعلم انه المصنف لم يتعرض لذكر حسن المطلب وهو ايضا مما يستحسن رعايته في الكلام البليغ وفسروه بان يخرج المتكلم الى الغرض
بعد الشروع في الكلام بتقديم وسيلة موصلة اياه كقوله اياك نعبد واياك نستعين فانه قدم الوسيلة التي هي العبادة على المطلوب الذي هو الاستعانة
لانه اسرع الى الظفر به كما يشعل ذلك عند الحضور الى الملوك والكبار حسن جلبي

والاقتضاب وان كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية
ايضا يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان كان الاكثر فيهم
التخلص كقوله اى قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة
العباسية لو راى الله ان الشيب خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا
جمع اشيب وهو حال من الابرار ثم انتقل من هذا الكلام الى ما يلايمه
فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ومنه
اى من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شئ من الملايمة
كقولك بعد حمد الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب
من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله الى كلام آخر من
غير رعاية ملايمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت
بالكلام الآخر فجاءت من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله بل
اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا
قصدا الى ارتباط هذا الكلام بما سبق عليه قيل وهو اى قوله
بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون
من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح
كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج
منه الى الغرض المسوق اليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله
اما بعد ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ
هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو
اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا
اما خبر مبتدا محذوف اى الامر هذا او مبتدا محذوف الخبر اى هذا

كما ذكر وقد يكون الخروج هذا كرا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء

واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب

قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن

من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر

قال وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه

اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال

من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ

الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتأخرين

من الكتاب وثالثها اي ثالث المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها الانتهاء

فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن

خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا

حسنا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير

كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الاطعمة التفهة وان كان بخلاف

ذلك كان على العكس حتى ربما انساه المحاسن المورودة فيما سبق

كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق

اذا بلغتك بالمنى اي صيرنا بالفوز بالاماني وانت بما املت منك

جدير فان تولني اي تعطني منك الجميل فاهله اي فانت اهل لا عطاء

ذلك الجميل والا اي وان لم تعطني فاني عاذر لك في هذا المنع وشكور لما صدر

عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه

اي احسن الانتهاء ما اذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق

بما وراءه كقوله اي قول المعري بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا